

دراسات نقدية في واقع التنمية  
في فلسطين  
**Critical Studies in Development  
in Palestine**

تحرير:

ناجح شاهين

إعداد:

مجموعة باحثين

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله - فلسطين

٢٠١٢

## دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله - فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩-٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥-٠٢

البريد الإلكتروني: [bisanrd@palnet.com](mailto:bisanrd@palnet.com)

الصفحة الإلكترونية: [www.bisan.org](http://www.bisan.org)

تنسيق ومتابعة إدارية: ثائر وشحة

جميع الحقوق محفوظة ©

مركز بيسان للبحوث والإنماء

٢٠١٢

© Copyright: Bisan Center for Research and Development  
2012

ISBN 978-9950-369-08-5

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع:

This book is published in cooperation with:



ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين والمركز  
ولا يعكس بالضرورة موقف الداعمين

تصميم وتنفيذ: شركة بيسان دعاية نشر تصميم

رام الله - هاتف: ٢٩٨٨٦٣٩-٠٢

# المحتويات

٥	مقدمة
١٣	التنمية كأداة للمقاومة والتحرر - علاء الترتير وإبراهيم الشقاقي
٤١	من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي - سيف دعنا
٧٣	الفاعل التنموي المقاوم وخرافة التنمية تحت بساطير الاحتلال - جورج كرزيم
١٠٩	التسليح السياسي لثقافة التحرر: سياسة التنمية في فلسطين نموذجاً - علي جرادات
١٢٧	المؤسسات الأهلية الفلسطينية - مقترح نموذج للعمل الأهلي - رائدة عواشرة
١٥٥	التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين - عبد الرحيم الشيخ

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟ نظرية ما بعد التنمية،

تجربة ما قبل أوسلو وآفاق الحركات الاجتماعية - طارق دعنا ..... ١٩٧

من وهم التنمية إلى تجاوزه - عباد يحيى ..... ٢٢٧

## في القول الذي ينقد والقول الذي ينقض

ناجح شاهين

قسم البحث / بيسان

يعيش العالم اليوم زمن التكتلات الكبرى. وليس أدل على ذلك من محاولة القارة الأوروبية منذ عقود أن تجد أسساً للتنسيق الاقتصادي وغيره وصولاً إلى حلم توحيد أوروبا في دولة واحدة على غرار الولايات المتحدة. وليس من العسير على المرء أن يدرك أننا نشهد حقبة تتحرك فيها كتل ضخمة بالفعل من قبيل الصين والولايات المتحدة وكندا والبرازيل والهند. وهنا يوجد موارد هائلة وخبرات واسعة وأسواق عملاقة يمكن أن تفي بحاجات استيعاب الإنتاج قبل التفكير في الفائض الذي لا بد من البحث عن أسواق خارجية تستوعبه. هل يمكن بهذا المعنى أن يكون للبرتغال أو الباكستان أو إسرائيل ناهيك عن الضفة الغربية وغزة فرصة للمنافسة؟ الإجابة بالطبع هي لا دون مواربة. ومن هنا فإننا لا نذهب حد الادعاء بأن المشاكل التي يعاني منها الفلسطيني اقتصادياً هي من النوع الناتج عن الاحتلال فقط. كما أن تحقيق استقلال فعلي عن السوق العالمية وصفة لا قبل للضفة وغزة بها. نذكر في هذا السياق إن كلينتون منتصف التسعينيات لوح بحصار اقتصادي على الصين، فردت الصين بسخرية إن الزمن الذي كانت فيه الصين بلداً قابلاً للحصار قد ولى، وأن الصين من جانبها تفكر في الشيء نفسه أي فرض الحصار على الولايات المتحدة. الاقتصاد الصيني معتمد على ذاته بدرجة يصعب معها القول إنه يحتاج بشكل خطير إلى أحد. قد تكون سلعة النفط هي السلعة التي لا يمكن المجادلة في ضعف الصين تجاهها. لكن حتى هنا هل يجرؤ أحد على حرمان الصين من «حقها» في الحصول على هذه السلعة الاستراتيجية. غالباً لا يمكن ذلك، فاستفزاز الصين يمكن أن يجر إلى عواقب وخيمة جداً على الاقتصاد والسياسة والسلام العالمي. هل ينطبق هذا الكلام على فلسطين المحتلة (=الضفة الغربية وغزة)؟ من نافلة القول أن لا. وفي المقابل يعسر على العقل مهما اتصف بالإبداع والخيال أن يتصور كيف يمكن لفلسطين أن تحقق أي درجة من الاكتفاء في أي شيء وهي الفقيرة بالموارد المختلفة، والصغيرة في حجمها إلى درجة لا يشبهها إلا الفاتيكان وبعض الإمارات التي تعوم على بحار من النفط وتخلو من السكان. من هنا ودون أن نهدف إلى الترويج لمستقبل عربي قومي، وبغض النظر عن التوجه عربياً ومحلياً نحو الإقليمية في ظل شعارات من قبيل: «الأردن أولاً» و«قطر فوق الجميع».. الخ فإننا نزع أن هذه المنطقة مصيرها الاتحاد أو الاندثار، أو بلغة عزمي بشارة السابقة إما أن تنتج مشروعها الكبير أو تتحول إلى أجزاء في مشاريع الآخرين سواء أكانوا أتراكاً أم إيرانيين أو حتى «إسرائيليين». وإذا كان المرء قادراً على تخيل أن يذهب الغرور بالسعودية إلى التفكير بالاكتفاء (وهو اكتفاء ريعي لا أكثر)، فإن من العسير تخيل أن يصل الغرور بنا في رام الله إلى المستوى نفسه. وقد يكون من غير الملائم لعرب النفط أن يفكروا في مشاريع من قبيل بناء كتلة عربية مشتركة، ولكننا نجزم بأن باقي العرب ليس لهم مكان تحت الشمس (على حد تعبير نتانياهو) إلا إذا وحدوا جهودهم بشكل أو بآخر ليصيروا إلى حال من التكامل والتعاقد الاقتصادي على الأقل إن لم يكن السياسي والعسكري أيضاً.

ليس هذا التقديم غريباً على أجواء المساهمات النقدية العميقة التي يعرضها هذا الكتاب، ولكننا لا نزع من جهة أخرى خلوها التام من رؤى وأطر نظرية توحى بتفكير ينحصر في الإقليم الفلسطيني وحده. وهذا يصب في رأينا في نجاح الثقافة المهيمنة في تكريس إنتاج خطاب إقليمي يعالج الحالة الفلسطينية بمعزل عن عمقها العربي. هناك على الرغم من ذلك ميل عام لدى الأوراق المقدمة لنقد التبعية للخارج، والتأكيد على الحاجة لدعم الاتجاه نحو الداخل بغرض تعزيز الاستقلال عن السوق العالمي وإضعاف قيود التبعية لقوى العالم الكبرى. وهذا الميل على الرغم من ذلك لا يصل إلى فحص إمكانيات الاستقلال في مستوى الإقليم ومقارنتها بفرص النمو المتكامل في إطار قومي. وربما أن السكوت هنا تعبير عن حالة الهيمنة الأيديولوجية للمفاهيم الإقليمية الصاعدة أبداً منذ منتصف السبعينيات من

القرن المنصرم. هنا يأتي الفارق بين القول الذي ينقد والقول الذي ينقض الذي نشير إليه في العنوان. وخطورة النقد في الزمن الذي نعيش هو أنه استحالة نقداً يتعايش مع الواقع القائم، بل ويذهب في نسخته «ما بعد الحداثية» المهيمنة على نطاق واسع في معالقات الرأسمالية المركزية بالذات، إلى القول بأن التغيير غير ممكن من حيث المبدأ. وهكذا يغدو النقد مجرد فن قائم من أجل ذاته، تلاعب يتعمق في النص إلى ما لا نهاية دون أن يلوي على شيء. لدى بيسان قناعة راسخة بأن النقض ما يزال على الأجددة، وأن بناء البديل المحلي والكوني الثوري والنقيض لكل ما هو قائم، هو مشروع الإنسانية وسرديتها الكبرى التي لا نظنها قد ماتت، ولا نريد لها أن تموت. ويذهب تحليلنا إلى الزعم بأن فكرة موت الطبقات والسرديات على السواء هو جزء لا يتجزأ من أسلحة الرأسمال الأيديولوجية الفتاكة لنشر روح اليأس والقنوط والإحباط في صفوف المناضلين والحالمين ببناء واقع إنساني مناقض.

في سياق ملاحظتنا العامة على كتابنا هذا، وضمن التوجه الأساس أعلاه، نود أن ننوه إلى عدم إغفال الأوراق عموماً لواقعة مهمة هي أن الدعوات المختلفة إلى تغيير نمط التنمية وما إليها تتجاهل أن ذلك التغيير المنشود لا بد أن يصطدم بقوة بجدار صخري إسرائيلي وجدار صخري أشد صلابة يمثلته الغرب الأوروبي والأمريكي على السواء. هذا بالإضافة بالطبع إلى مصالح طبقية فلسطينية محلية ترتبط مع الخارج بروابط وشيجة لا تغيب عن بال معظم مساهمات هذا الكتاب. فهل يمكن فعلياً وفي ظل الاحتلال فتح هوات في هذه الجدر المنيعة؟ جوابنا السريع هو النفي. ومن هنا نسجل أنه على الرغم من عمق التحليل والكشف المعرفي في دراسات هذا الإصدار، إلا أن البعض منها يقع في تفكير يتجاهل الواقع، وخصوصاً في بنيته الكلية، وهو أمر لا يعود في ظننا إلى أي نقص في الأدوات البحثية بقدر ما هو انسجام مع بعض النظريات الجديدة التي تعلي من شأن الخصوصيات والجزئيات، وتهجر ما اصطلاح على تسميته بالسرديات الكبرى. وفي هذا السياق تقع بعض المفارقات من قبيل أن الباحث عاوشة في ورقته العميقة يذهب حد القول بضرورة أن نشترط على الممول بعض الشروط السياسية بالذات. غني عن القول إن هذا التوجه إيجابي من الناحية النظرية. ولكن هل نحن فعلاً في مكان من يأمر وينهى، أم نحن في موضع من ينفذ الإماءات والتعليمات؟

يحتوي هذا الكتاب مجموعة مميزة من الدراسات التي تدور حول محور التنمية من موقع نظري مغاير للغة السائدة. ويجدر بنا أن نذكر في هذا السياق أن بيسان كانت مستغرقة في السنوات القليلة المنصرمة بما يمكن أن نسميه عملية نقد لموضوع التنمية مفهوماً وتطبيقاً. وقد جاء جهد بيسان المشار إليه انسجاماً مع اهتمامات بيسان البحثية والإيمائية على السواء، إذ لا يغيب عن بالنا أن بيسان مؤسسة بحثية تنموية معاً، ومن هنا يأتي بحثها في موضوع التنمية في صلب اهتماماتها البحثية المجردة، ومساهمتها في بناء الفعل المقاوم معاً. فهو هم نظري وعملي في آن.

الكتاب محاولة من بيسان لإضاءة الموضوع بأكبر قدر من المساهمات للإحاطة بجوانبه المختلفة، ربما يحدها طموح ما أن يطلق هذا الكتاب المحرر نقاشاً مثمراً حول الموضوع في المستويات النظرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فكون التنمية موضوعاً نظرية وعملية يستدعي ذلك كله.

تأتي دراسة جورج كرزيم «الفعل التنموي المقاوم وخرافة التنمية تحت بساطير الاحتلال» دراسة شاملة وناقدة للممارسة والنظرية فيما يخص موضوع التنمية في الساحة الفلسطينية. وتبين الدراسة كيف أن فكرة التنمية في هذا المعنى تخلق الأوهام بإمكان بناء شيء من ذلك في ظل الاحتلال. لا بل يذهب الوهم برواد التنمية إلى توهم إمكان إنجازها بتمويل خارجي من أطراف رأسمالية واستعمارية وصديقة لإسرائيل. ويميز المؤلف نظرياً بين التنمية التي تستهدف الاستقلال والعودة إلى الذات بالإنتاج الموجه للداخل عوضاً عن الموجه لغايات التصدير والمعد على مقاس الدول الرأسمالية، وبين الإنتاج الوطني الذي يفك الارتباط بالاحتلال الإسرائيلي والاستعمار العالمي على السواء،

ويعزز دورة رأس مال محلية تستند إلى قطاعات الإنتاج المرتكزة على الموارد المحلية: الأرض والزراعة والصناعة التي تعتمد على الزراعة المحلية وفي حدود التقليد الفلسطيني، والحجم الفلسطيني، والسوق الفلسطيني، وإن أمكن بالتفكير أيضاً في الأسواق العربية. أما دولة الليبرالية وتحرير السوق، فإنها إنما تغني الأغنياء وتفق الفقراء، وتعمق ارتباط اقتصاد الوكالات بإسرائيل والدول الاستعمارية.

هذه الفكرة النقدية بحق الليبرالية واقتصاد السوق تشكل أساس دراسة طارق دعنا «بديل للتنمية أو تنمية بديلة» التي تقرأ الواقع بالاستناد إلى نظرية /ات ما بعد التنمية. وهذه النظرية تنتقد، مثلما هو معروف، بشكل جذري التصورات الليبرالية للتنمية، مبنية طابع الإلحاق الاقتصادي والسياسي الذي يميز هذا الفهم القريب من النفس الاستعماري. وتستعرض الدراسة جملة العناصر الخاصة بفعل يتمحور حول الذات وينفلت من الآخر سياسياً واقتصادياً، وكذلك ثقافياً عندما يعيد الاعتبار للتجربة المحلية، بما في ذلك عناصر الثقافة المحلية. ويشكل مفهوم الحركات الاجتماعية مفهوماً مفتاحاً في فهم التوجه النظري لهذه المدرسة على الرغم من عدم دقة تمثله في السياق الفلسطيني بسبب عدم رؤية البحث للارتباط الضمني والصريح في الكثير من الأحيان للنشاط الاجتماعي السياسي بمنظمة التحرير وبفصائلها المختلفة. وهناك قراءة للواقع الفلسطيني في سياق أو سولو لا تخلو من الكثير من المسوغات المنطقية، لكنها تتصف على الرغم من ذلك برويتها لمواجهة بين فلسطين من ناحية والعالم الغربي من ناحية أخرى، في ظل علاقة التمويل / التمويل الذاتية الصيت. وهذا يرى إلى فلسطين بوصفها وحدة معزولة عن «جيرانها» العرب. وليس وصفنا هذا في باب تمنى علاقات لا وجود لها بين فلسطين ومحيطها العربي. بل إننا على العكس نقرأ تبعية فلسطينية للمحيط العربي أكثر عمقاً في المستوى الواقعي وخصوصاً من النواحي السياسية مما هي بأية جهة خارجية أوروبية أو أمريكية أو غير ذلك. ومن هنا فإننا إنما نقرأ أو سولو وتداعياته في سياق ما جرى منذ توقيع مصر اتفاقيات كامب ديفد في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ثم ضرب العراق في العام ١٩٩٠ وانطلاق قطار مدريد. لكننا نرى في المقابل أن نهوض حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين ممثلة في حماس والجهاد الإسلامي هو أمر تابع لما يجري في سوريا ولبنان في علاقتهما بإيران والعراق. وقد نجحت حركة حماس في الفوز في انتخابات العام ٢٠٠٦ في ظل الانتصار المدوي للمقاومة اللبنانية في حرب تموز. ولا بد أن تداعيات ما يجري الآن في مصر وغيرها من البلدان في ظل صعود قوى الإخوان المسلمين بتوجه جديد ترعاه قطر ومرجعياتها المختلفة أمر يؤثر بوضوح في معطيات الساحة الفلسطينية. أما محاولة البحث لرؤية فلسطين متجهة إلى الداخل معتمدة على ذاتها فأظنها لا تتلقى سندا كافياً من الواقع، وربما أن فلسطين في حال تحررها كلها لا تستطيع أن تنهض بمفردها كياناً مستقلاً قائماً بذاته. إذ أين هي الموارد المتاحة لذلك، وربما يجدر بنا فلسطينياً وبآخرين من أشقائنا في الأقطار المجاورة أن نفكر في تشكيل كتل سياسي واقتصادي ما، قد يكون قادراً على الاعتماد على نفسه وحماية إقليمه وموارده من العدوان والهيمنة الاستعمارية بألوانها المختلفة. ولذلك فإن الورقة التي يقدمها الباحث دعنا لا بد أن تؤخذ باهتمام كبير من حيث هي مقدمة نظرية لماهية فعل فلسطيني يقاوم في ظروف معينة دون أن يعني ذلك أن هذا الإقليم من البلاد العربية يستطيع بالفعل أن يكون شيئاً بمفرده. ولعل من أبرز المشاكل التي تواجه فكرة تطبيق نظرية ما بعد التنمية على فلسطين، هو الشك الأصلي في أن تكون فلسطين بالفعل ذات خصوصيات تميزها عن محيطها العربي. ومن ناحية ثانية يبدو لنا أن التركيز على الممارسات الصغيرة بدلاً من الممارسة المخططة الكبيرة ينسجم مع رؤية الليبرالية الجديدة التي تنجح بشكل واضح في تنفيذ مخططاتها في فلسطين. وهو ما يعني ضرورة البحث عن طرق تتجاوز الفردي والجزئي لفق الارتباط.

غير أن ما سبق لا يتناقض مع واقعة أن الباحث دعنا يقدم مقاربة ثقافية مميزة انطلاقاً من نظرية ما بعد التنمية. ويوظف الكاتب بشكل خلاق معطيات المدرسة انطلاقاً من واقعة أهمية الثقافة في بناء إطار يؤسس للاستقلال عن الهيمنة الخارجية، وعلى الرغم من أن النزعة الثقافية يمكن أن تضلل المرء وتدفع به إلى مواقع تقلل من أهمية

العناصر المادية في الوجود الاجتماعي، إلا أن الورقة وعلى صعيد الأسس الثقافية تسهم بالفعل في تفحص الواقع بعمق كبير: تشخص تفاصيله، وتقتصر مسارات معينة للخروج من المأزق الراهن. كما أنها لا تتجاهل أنها إنما تعالج الشأن الثقافي لا غير. وهي لذلك تحدد هدفها منذ البداية بوصفه محاولة للاستفادة من أدبيات نظرية ما بعد التنمية من أجل توجيه النقد إلى الأيديولوجيات التنموية السائدة، والتي تتبنى خطاباً يتقاطع مع التوجهات الفكرية التي يتم صياغتها في الغرب خالقة أو هاماً معرفية تتصل بعملية التنمية. ربما يجدر بنا هنا أن نتساءل ما إذا كانت الحالة الفلسطينية هي حالة خاصة، بمعنى أن السياسي فيها يشكل شرطاً للاقتصادي - أو هو البنية التحتية للاقتصادي - خلافاً للأحوال العادية التي يكون فيها الاقتصادي أساساً للسياسي. إن نمطاً من الاقتصاد يتم بناؤه على نحو معين من أجل أن يخدم السلام السياسي مع إسرائيل. وهكذا فإن حاجات السياسة هنا هي التي تحدد شكل الاقتصاد، ومن هذا المنطلق نذهب إلى الزعم بأن إنجاز التحرر الوطني يشكل أساساً ضرورياً لأي اتجاه لبناء اقتصادي يتعارض مع رغبات المحتل وراعيه في مركز النظام الكوني.

في محور الثقافة تأتي أيضاً دراسة عبد الرحيم الشيخ المميّزة بعمق تحليلها لشرط الثقافة في ظل البنية الكولونيالية. وتنتقل قراءة الشيخ من أساس نظري يرى إلى التجربة الثقافية الفلسطينية بوصفها تجربة مستقلة، أو قائمة بذاتها. وقد لا يكون منطلق الباحث أن هناك انفصلاً بين فلسطين والوطن العربي. ولكن السياق الراهن قد يوحي لبعض القراء أننا في مواجهة فكرة لا تختلف عن القول بثقافة أردنية أو لبنانية. ولو صح القول بوجود ثقافات متباينة في العالم العربي، فإنه سينطبق أكثر على قسمة من قبيل المشرق والمغرب. أما في بلاد الشام ومصر على سبيل المثال فلا بد أن من العسير علينا أن نرى أنفسنا خارج فيروز ومارسيل وخليل حاوي والشيخ إمام وصنع الله إبراهيم وأمل دنقل. لا نقول ذلك في باب الخطابة القومية ولا من يحزنون، وإنما في باب إدراك التفاعل الواسع بين أبناء هذه المنطقة الذي يجعل من المحال فعلياً الإشارة إلى ثقافة لبنانية أو أردنية أو ما أشبه. وإذا كان إنشاء الحدود السياسية شرطاً كافياً لولادة ثقافة ما، فإن ذلك ربما يعني أن غزة يمكن أن تنتج ثقافتها الخاصة. لكننا بالطبع لا نقول هنا أن دراسة الشيخ التي تسبر غور الواقع الفلسطيني تتبنى فهماً إقليمياً للقضية الثقافية. وكل ما هنالك هو أن الباحث يحصر بحثه في الإطار الفلسطيني محالاً رسم خريطة للخروج من عنق زجاجة الواقع عن طريق العودة إلى ميثاق منظمة التحرير للعام ١٩٦٨ بوصفه أساساً وهدافاً للثقافة المقاومة. وهي فكرة تهدف إلى مقاومة الخراب الذي يحل منذ أسلو والذي يرى الشيخ أن هناك إمكانية ما لتجاوزه خصوصاً أن هناك حالات تحافظ على اتجاه البوصلة من قبيل بيت الشعر الذي يواصل إنتاج ثقافة مغايرة للسائد على الرغم من الاشتراطات الواقعية التي يدور في فلكها. والواقع أن هناك تفاعلاً معيّنًا في ورقة الشيخ بأن هناك إمكانية للعودة إلى زمن جميل مضى أو على الأقل استلهامه في المستوى الفكري / الثقافي. ولكننا نخشى هنا وجود عملية فصل غير واقعية للمنتج الثقافي عن شروط إنتاجه. وإذا كنا نحترم وجهات النظر التي ترى إلى الثقافي بأنه يتمتع بدرجة من الاستقلالية في سياق البنية الاجتماعية، إلا أن شرط فلسطين الراهن يجعل المرء قليل الثقة بأي قدر من الاستقلالية عندما يرى أن معظم ما يتم إنتاجه في الساحة الفكرية، يتم تمويله بالعملة الصعبة الأوروبية أو الأمريكية .

تنتقل ورقة رائد عواشرة من فهم معين للمنظمات غير الحكومية يتبنى عن قصد أو عن غير قصد الفهم الليبرالي بعد المجتمع المدني جسماً يشغل الحيز بين الفرد والسلطة السياسية، وبنظرة القائمة على الطابع التطوعي الذي يسم عمل من يقومون على هذه المنظمات. لكن الصوت الليبرالي يتضح بجلاء أكبر في فكرة أن مهمة هذه المنظمات هو مساعدة الفقراء والمهمشين ونشر الديمقراطية والحريات ومفاهيم المجتمع المدني. ولا يخفى بالطبع أن ذلك كله وصفة ليبرالية بامتياز تقوم على فكرة مسؤولية المجتمع المدني عن التشوهات التي ينتجها السوق، لأن الدولة في الوصف الليبرالي إنما تنظم القوانين، وتحمي الفرد من الأفراد الآخرين بينما تمتنع عن القيام بالأدوار الإنتاجية المختلفة، لأنها ليست الطرف الذي ينتج سلعا من هذا النوع: فهي محددة بالسلع العمومية من قبيل الأمن، والبنية



التحتية بمعناها الواسع جداً الذي لا يشمل حتى المدارس أو المشافي. غني عن القول بالطبع إن ما ينطبق على العالم الرأسمالي في أوروبا وشمال أمريكا لا يتصل بواقع الحال في أفريقيا أو آسيا ناهيك عن بلد صغير جداً ومحتل كفلسطين. ومن اللافت بالفعل أن الكاتب يذكر العمل على تطوير ثقافة المواطن، وهو ما يستدعي على الفور فكرة غرامشي صاحب الباع الأطول في هذا الموضوع عن «المجتمع المدني» بوصفه ميدان الصراع من أجل تحقيق الهيمنة الأيديولوجية الطبقيّة. ويبدو أن الباحث لا يتنبه إلى أنه يريد لهذا المجتمع أن يكون أداة وفضاء لتكريس هيمنة الطبقة البرجوازية ومفاهيمها النظرية المختلفة. ومن هذه الناحية يمكن لنا أن نزعم أن الباحث ليس في حاجة إلى حض المنظمات الأهلية الفلسطينية على هذا الدور لأنها تقوم به بالفعل عبر إنتاجها الثقافي والفكري وعبر التدريبات الكثيرة التي تكرسها لأموار من قبيل حقوق الإنسان الليبرالية المختلفة. ويسوق الكاتب حججاً ليبرالية بالطبع عن قيام المنظمات بتقديم خدمات من النوع الذي لا تستطيع السلطة تقديمه بسبب كثرة تلك الخدمات وشدة الطلب عليها مع شح الموارد لدى الشعب الفلسطيني. والواقع أن هذا يجب أن يثير لدينا الدهشة لأنه يتجاهل أن شح الموارد يعني استحالة أن يتمكن العمل الأهلي من سد الفجوات، اللهم إلا بالاستناد إلى التمويل الخارجي الذي يأتي من منظمات ممولة من حكومات بلادها ومن أموال دافعي الضرائب في تلك البلدان. كما أن استناد العمل الأهلي الواسع في البلاد الغربية إلى تمويل الحكومة يغيب عن الورقة تماماً، وهو ما يجعل الورقة تتبنى التعريفات الليبرالية للمجتمع المدني دون أن تبصر أن التطبيق في الدول الرأسمالية الكبرى يبقى أهم المنظمات تحت رحمة الدولة في الجانب التمويلي الفائق الأهمية.

ولكن ذلك لا يفي عن الورقة الطابع الانتقادي والتحليلي الذي يتمكن بعمق من كشف مكامن الخلل الذي يعتور عمل المؤسسات الأهلية التي ترتبط أجدانها، مثلما يقول الباحث، بالتمويل الخارجي، فتركز على المواضيع التي يترطب لسماعها الممول من قبيل سفاح القربى وحقوق الحيوان وما إلى ذلك. ومن المفارقة أن الباحث يسوق ذلك في سياق كامل ينقد من خلاله التوجه الليبرالي وهذا ما يعزز انطباعنا بأن بعض الأفكار الليبرالية التي ترد في الورقة الليبرالية لم تكن مقصودة.

يرى عواشرة في ورقته عن العمل الأهلي أن البوصلة يحددها العمل الذي تقوم به المنظمات. ولكنه يوضح أن هذا العمل لا يمكن إلا أن يخضع صراحة أو ضمناً للاشترطات الأوروبية أو الأمريكية التي لا فرق بينها في نهاية التحليل فكلاهما يهدفان أخيراً إلى حماية أمن إسرائيل عن طريق بناء واقع فلسطيني ملائم لاحتياجات المحتل وفي هذا السياق يتم التركيز من قبل الأمريكان على المنظمات الفلسطينية القريبة من فتح بينما يركز الأوروبيون على المنظمات الأقرب لليسار. وهنا ينتقد الكاتب مواقف بعض المنظمات الفلسطينية التي تقول إنها تتمول من منظمات يسارية وتنسى أن هذه المنظمات المانحة إنما تتلقى أموالها من حكومات بلادها اليمينية. وبسبب ذلك كله فإن النشاط على الأرض يتشابه لدى الجميع وتسوده قضايا من قبيل ترويح حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والجنس، ونشر ثقافة التسامح والمجتمع المدني والحوار واللاعنف، والتدريب، وتوثيق الانتهاكات، والإعلام. ولعل أفضل ما يمكن أن نصف به هذا الوضع هو أنه يقود إلى مجتمع فرجة باتجاهين: عرض المجتمع الفلسطيني للفرجة لكي يتم تسول التعاطف والدعم السياسي والمالي والتفرج داخلياً، وانتظار الفرج من الخارج من جانب جماهير المجتمع الفلسطيني.

يلاحظ علي جردات في «التسليم السياسي لثقافة التحرر» أن نمو المجتمع الفلسطيني يشبه من نواح عديدة نمو المجتمعات التابعة في أطراف النظام العالمي. وفي توظيف مثمر لمفردات نظريات النظام العالمي يحلل جردات الشروط القائمة مبنياً تهافت أفكار التنمية في ظل الاحتلال أو في ظل بناء يظل خاضعاً لمقتضيات الآخر السياسية والاقتصادية. ويوضح أن ما تم منذ أو سولو لا يبشر بأي خير على صعيد تمهيق الاستقلال الفلسطيني في أوجهه المختلفة. ويتبنى الكاتب اتجاهها للاعتماد على الذات والالتفات إلى أشكال العمل التعاوني والعمالة الكثيفة عوضاً

عن التقنية العالية التي تتطلب الأموال الطائلة إضافة إلى ضخامة المشاريع، وهو ما لا يتلاءم مع واقع الإنتاج الفلسطيني الصغير في معظمه. وفي السياق ذاته ينتقد الكاتب، وإن على عجل، فكرة الإنتاج من أجل التصدير التي لا تفلح في أكثر من ربط جيوب من الاقتصاد المحلي بمصالح خارجية في ظل إنتاج منبت الصلة بالواقع الفلسطيني ولا يسد حاجة من حاجاته، ويضرب الكاتب مثلاً دالاً على ذلك من تجارب من قبيل إنتاج الورود التي يعسر أن تسوق محلياً وعانت ما عانتها في ظل حصار غزة.

أما علاء الترتير وإبراهيم الشقاقي فيقدمان تحليلاً يتبصر في آلية عمل النيوليبرالية في السياق الفلسطيني. ولا بد أن ملاحظتهما بخصوص ترك السوق والفرد يتفاعلان في حرية وما تنتج من إفقار لجموع الناس ومن تدمير للاقتصاد المنتج لمصلحة نمو طبقة برجوازية تعتمد على الأموال Financialization عوضاً عن الإنتاج هي استبصار نكي يثير القشعريرة في الأطراف. وإذا كان للمرء أن يجادل في دور ما للأموال في السياق الرأسمالي المركزي، فإن من نافلة القول إنه لا مكان لذلك في بلادنا التي لا تعتمد في حياتها اليومية على أموال الربيع السياسي الآتية من أوروبا وشمال أمريكا. وهي مهزلة تاريخية بامتياز أن تنمو طبقة من الرأسمال المالي على أموال التبرعات والتمويل المرتهن للقرار السياسي. وقد يخطر ببال المرء أن يقول إن توجه هؤلاء الرأسماليين من نخبة المال الفلسطينية لا يتصف بالعقلانية الاقتصادية الكافية، لأن سداد الديون للمصارف يعتمد على استمرار تدفق أموال الرواتب، فهل تلقى ممثلي النخبة المالية الفلسطينية ضمانات أمريكية بأن المركب الذي تأتي في سياقه أموال التمويل غير معرض للغرق على الإطلاق؟ إن ثلاثة مليارات دولار - وهو الرقم الذي يستعمله المؤلفان - ليست بالمبلغ القليل بالنسبة لرأسمال ضعيف في المجلد إذا ما استثنينا المصرف العربي الذي تشكل سوق الضفة جانباً تافهاً من نشاطاته حول العالم. أما البقية فلا بد أن تمويلهم للاستهلاك في شراء السيارات والمنازل بضمان أموال الرواتب الممولة يظل مخاطرة غير آمنة ولا تتصف في رأينا بالحصافة حتى من منظور الرأسمالي الخالص.

لكن الليبرالية الجديدة لا تقول للناس بالطبع إنها تريد إفقار المجتمع وتدمير إنتاجه وإغراقه في الديون. ولو قالت ذلك لكانت نهاية القصة. إنها تبشر مثلما يقول المؤلفان بجملة من مفردات أيديولوجية من قبيل العدالة والحرية والأمن والديمقراطية والشفافية والفعالية والتقوية والتمكين والمناصرة وما إلى ذلك. وقد رافقها أيضاً توجه «شعبي» لدى رئيس الوزراء (السابق) فياض تمثلت في نشاطاته اليومية التي وضعته في حالة اتصال دائم مع الجمهور في تفاصيل تتصل بالمناسبات الاجتماعية والإنتاجية وما إليها. وهو سلوك ينجح بالطبع في إيهام بسطاء الناس أن همومهم تحتل مكان القلب لدى السلطة وقادتها الكبار.

يقدم المؤلفان تصوراً للتنمية يركز على قيمة الإنسان بوصفه هدفاً يتفق أن يؤدي استهدافه إلى الفاعلية الاقتصادية، وهي وجهة نظر تنطلق كما يصرح المؤلفان من أمارتيا سن الذي يلاقي رواجاً واسعاً في دوائر صنع القرار وقلاع الأكاديمية الضخمة في شمال العالم. وإذا كنا بالطبع لا نستطيع إلا أن نهمل للتوجه الإنساني الذي يميز عمل الرجل إلا أننا نظن أنه على الأقل لا يقول شيئاً يتصل بحالة فلسطين الخاضعة للاحتلال، والتي لن تتمكن من فعل أي شيء جدي دون أن تنجز التحرر الوطني، ببساطة لأن الاحتلال قادر على تخريب أي شيء نفعه حتى وإن افترضنا جدلاً توافر الموارد، والخبرات، والنوايا الطيبة جميعاً. من هنا تبدو لنا الوصفة غير قابلة للتطبيق، وبوسعنا دون تردد كبير أن نقول إن الشيء ذاته ينطبق على دول العالم في الأطراف حتى المستقلة منها، وإن كان وضع الضفة هو الأسوأ بطبيعة الحال السياسي والاقتصادي على السواء. ونود في هذا السياق أن نذكر بأن كثيراً من «الرومانسيات» المتصلة بالتنمية من أجل حرية الإنسان، وتحقيق الفرص الأمثل لتفتح ملكاته، كانت قد وردت في القرن التاسع عشر لدى الاشتراكيين العظام، ومن بينهم ماركس مع فارق لصالح ماركس يتلخص في عدم وقوعه فريسة أية أوامم بأن مثل هذه التنمية يمكن أن تجد أية فرصة إلا في نطاق المجتمع الخالي من الطبقات. ومن هنا

كان توجه الاشتراكية الماركسية إلى ضرورة إزالة الهيمنة الطبقية بالطرق المختلفة كيما يولد مجتمع يمكن أن يضع الإنسان على رأس أجندته.

على الرغم من اختلافنا في منطلقات التحليل مع الباحثين إلا أننا نتفق معهما في النتائج التي يتوصلان إليها، ففي الممارسة الرسمية الفلسطينية يكون المقصود هو «تقييم حاجات الوزارات» وتمويلها كما هو الحال تقريبا في «الخطط التنموية» للسلطة الفلسطينية. وكذلك يرى الباحثان أن السياسات الحالية تسهم في ديمومة الاحتلال عن طريق تطبيق ما يدعى «حيادية السوق ومبادئ الكفاءة الاقتصادية». فالنهج النيوليبرالي يعتبر أن التنمية الاقتصادية-الاجتماعية ممكنة تحت الاحتلال. أي أنه يساهم في شرعنة الاحتلال، ويتعامل معه بوصفه شريكاً في العملية التنموية التي يتم فصلها تعسفياً عن القضايا الوطنية السياسية.

يختلف سيف دعنا في ورقته «من أسطورة التنمية النيوليبرالية» عن الأوراق السابقة في انطلاقه من رؤية أن ما يجري منذ أوسلو هو حلقة من بين حلقات سلسلة تطور المشروع الصهيوني، لا يمكن أن تقود إلى التحرر أو الاستقلال، وإنما إلى تعميق التبعية الكولونيالية للاحتلال في المستويات المختلفة. ويشير الكاتب إلى الشراكة الاقتصادية والسياسية التي تربط نخبة فلسطينية معينة بالمصالح الإسرائيلية، وتؤبد علاقات الهيمنة من جانب، والتبعية من الجانب الآخر. ويرى الكاتب أن ما يجري في فلسطين ليس ناجماً عن الفساد أو سوء التخطيط الذي يمكن تقويمه، وإنما هو خلل بنيوي كامن في أساس مشروع أوسلو. ويستنتج دعنا: «يمكن أن أجادل هنا أن «بروتوكول باريس» ساهم بتحويل حالة بدأت بعد هزيمة ١٩٦٧ وسادت تحديداً بعد عام ١٩٦٨ بفعل القوة والأمر الواقع، إلى حالة قانونية بفعل الاتفاق». ويرى الكاتب في صفاء تام أن مشروع أوسلو جاء لخدمة التحول في الاقتصاد الإسرائيلي نحو الاقتصاد النيوليبرالي المحتاج بشكل ماس لفتح الأسواق. ولذلك فقد جاءت وادي عربية وأوسلو لتجيب على أسئلة اقتصادية مع الاحتفاظ بالواقع السياسي تقريباً دون تغيير يذكر. ومن هنا يرى دعنا أن لا مفاجآت فيما يحصل لأن «قدرنا» في هذه المعادلة أن نكون ملحقاً تجارياً صغيراً بالاقتصاد الإسرائيلي، ناهيك عن العالمي.

يشخص سيف دعنا الطريقة التي تطور بها الاقتصاد الفلسطيني بحيث بدأ أن مستوى الدخل قد ارتفع مع تفكيك الاقتصاد الوطني ووضعه بنيوياً في علاقة تبعية تامة لاقتصاد الاحتلال. هذه المرحلة بدأت منذ العام ١٩٦٧ وتعمقت على امتداد السنوات، إلى أن تم تدشينها رسمياً وحمايتها باتفاقية باريس الشهيرة. يقول دعنا: «التطور الأول تمثل في تضاعف الدخل الفردي في تلك المرحلة بين عامي ١٩٦٨-١٩٩٣ (كان ١٤٥٠ \$ في ١٩٩٣). والثاني هو تفكيك القاعدة الاقتصادية المحلية وربطها بالاقتصاد الصهيوني من موقع التبعية والاعتماد. ولهذا فكما ارتفع الدخل الفردي «كانت قدرة الاقتصاد على إنتاج البضائع واستيعاب قوة العمل والتحديث التكنولوجي تتلاشى». في الوقت ذاته، هبطت حصة الزراعة من الناتج المحلي بين عامي ١٩٦٨-١٩٩٣ من ٣٤٪ إلى ١٣٪، في حين لم تمثل الصناعة التي تعتبر عادة عربية تطوير الاقتصاد أكثر من ٨٪ (مقارنة ب ٢٥٪ الأردن و ٣٢٪ لإسرائيل). يذهب دعنا في اتجاه يخالف السائد إلى حد بعيد عندما يقرر أن السياسي هو الأهم في تغيير اتجاه البوصلة: ربما يكون التأسيس لتحرير القرار السياسي هو الخطوة الأولى أو العقبة المركزية، في طريق المشروع التنموي الفلسطيني، وهو ما أشرنا إليه في فقرة السابقة.

يقوم عباد يحيى في ورقته المعنونة «من وهم التنمية» إلى تجاوزه - إضاءات نقدية بمراجعة إنتاج «بيسان» المتصل بموضوعة التنمية. ويبين الكاتب أن جهداً نظرياً حقيقياً قد بذل من أجل إحداث قطيعة مع مفاهيم التنمية ذات الطابع الأيديولوجي التي تؤسس للوهم التنموي. ويستعرض المؤلف أعمال بيسان الأساس في هذا السياق من قبيل دراسة «وهم التنمية» من تحرير آيلين كتاب، و«المساعدات الخارجية» لآيات حمدان، وكذلك دراسة صبيح

صحيح الموسومة «مقاتلو التنمية». ويخلص الكاتب إلى أن هناك إضافة نظرية هامة، ولكنه يستدرك أن بعض الدراسات توحي بأن بالإمكان السير في عملية التنمية في ظل السلطة الفلسطينية التي لا يرى بعض الباحثين أن «التنمية الحقيقية» لا بد وأن تتناقض معها. ولا بد لنا في هذا السياق أن نضيف بأن الحديث عن التنمية بدون إنجاز سياسي تحرري يفك الارتباط بالاحتلال بشكل من الأشكال يظل حديث أماني في أحسن الأحوال. والواقع أن الكاتب يحدد في نهاية دراسته شرط إنهاء الاحتلال أو فك الارتباط الاقتصادي به على الأقل شرطاً للتنمية. ولكننا نذهب إلى القول بأن ذلك كله لا يتيسر في ظل الشروط القائمة وأن كسر البنى السياسية والاقتصادية السائدة جميعاً يعد أساساً لا غنى عنه للتفكير في أمور من قبيل التنمية. وإلا فإن الواقع سيظل يعيد إنتاج نفسه إلى الأبد دون تغيير يذكر.

لعل القاسم المشترك بين الرؤى المختلفة المعروضة في هذا الكتاب هو اتفاقها على أن فكرة التنمية، على الأقل مثلما يتم طرحها وممارستها في السياق الفلسطيني، هي فكرة أيديولوجية لا تقود إلى أكثر من إعادة إنتاج الواقع القائم مع تعميق متزايد للتبعية الاقتصادية والسياسية لإسرائيل أولاً، ولمركز النظام الرأسمالي العالمي ثانياً، وذلك في عملية تتفاعل مع إعادة تشكيل الوعي الفلسطيني عبر تربيته من جديد في مدرسة الليبرالية ومفاهيمها الأيديولوجية المزينة كالعادة بالمفردات الطنانة التي تبدو محط إجماع الناس من قبيل العدالة والحرية والديمقراطية والتقدم وحقوق الإنسان والمرأة والطفل من بين جملة أخرى من المفردات الأيديولوجية التي لا يصعب كشف انفصالها عن الواقع. وليس من الصعب أن نقدم الأمثلة على أن مفاهيم المساواة والتقدم وشعارات الليبرالية جميعاً، لم تمنع أبداً أن يكون هناك متشردون لا سقف يؤويهم في أعظم وأغنى ديمقراطية في العالم، ونعني بالطبع الولايات المتحدة. وليس من الصعب أن نتوقع أن الأحوال في الجنوب بعامة وفلسطين بخاصة ستكون بالطبع أسوأ بما لا يقاس عما هي في الولايات المتحدة المتخمة بالإنتاج بأنواعه المختلفة.

وهذا يعيدنا إلى فكرة ليس فيها أي اكتشاف للعجلة من جديد: إن هناك أزمة بنيوية في النظام الكوني لا يمكن التغلب عليها بالأمال والأحلام والنوايا الحسنة وحدها. فهناك على أرض الواقع قوى ومصالح مستعدة للعمل من أجل تكريس سيطرتها حتى لو اضطرت إلى خوض المعارك بأنواعها. ومن هنا فالتحرر السياسي شرط ضروري لبدء الصراع - الأوسع - للتحرر الاقتصادي الذي يعني بناء مجتمع لا يخضع في نموه لمقتضيات واحتياجات مراكز النظام العالمي الاقتصادية والسياسية. هذه السيورة بالطبع ليست وصفة سحرية في متناول اليد، وليست صفات الحركات الاجتماعية والاقتصاد الصغير بطريق واضح المعالم، بل لعل مثل هذه الصفات أن تسهل على أقطاب العالم أن يواصلوا الهيمنة ويعيدوا إنتاجها بتكلفة محدودة نسبياً. ولعل فكرة العمل بعيداً عن السياسة بطرقها التقليدية أن تكون أفضل هدية لتكريس هيمنة رأس المال العالمي والمحلي على السواء.



# التنمية كأداة للمقاومة والتحرر

علاء الترتير وإبراهيم الشقاقي



«أحد أهم أسباب أزمة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي في الماضي والحاضر وفي آفاق المستقبل المنظور، هو فشلها في بناء اقتصاد مقاوم له القدرة على دعم وتعزيز نضالها ضد الاحتلال. وأن الذي حصل في الواقع هو نجاح إسرائيل في ربط اقتصاد الضفة والقطاع في الاقتصاد الإسرائيلي كإقتصاد تابع تتمكن من التحكم فيه كوسيلة ضغط وابتزاز ضد المقاومة» (النقيب ٢٥:٢٠٠٧).

تعرف التنمية بأنها عملية تراكمية، تكاملية، اقتصادية - اجتماعية - سياسية، تسعى بالأساس لتحرير الإنسان من حالة التبعية وامتهان الكرامة الإنسانية نحو الانعتاق والحرية، من خلال تحريره من حالة الفقر واللامساواة، والاضطهاد والخوف وتمكينه في أرضه وتوسيع خياراته وامكانياته وقدراته، بحيث تصل حتى إلى ضمان شعوره بالسعادة أيضاً (مسترشدا بالمفهوم السنّي للتنمية - أمارتيا سن ١٩٩٩ و٢٠٠٨).

من هنا، فإن فهمنا للعملية التنموية في هذه الورقة لا يقتصر على فهم تقني محدود يتعلق بتحقيق نمو اقتصادي بطريقة ميكانيكية رقمية، يفرض عادة إلى نمو غير مستدام ولا ينعكس على تحسين جودة الحياة اليومية للأفراد. بل إن فهمنا للعملية التنموية يتعدى ذلك ليشمل معالجة جوهرية لمحددات العملية التنموية - على سبيل المثال لا الحصر- كالمسبب السياسي للفقر والإفقار، أو التشوهات البنيوية في تركيبة الاقتصاد الكلي والتي لا تستطيع خفض نسب البطالة أو الأمن الغذائي أو فجوات الدخل والفرص، أو انعدام عنصر الكرامة الإنسانية المستجيبة لتطلعات الجماهير في إعداد السياسات العامة وفي عملية اتخاذ وصنع القرار وفي صناعة المساعدات الدولية أيضاً (الترتير ٢٠١٢).

فلسطينياً، من المفترض أن تمكن «التنمية» الإنسان الفلسطيني في أرضه، وتسعى لتحريره وإنهاء الحالة الاستعمارية الاحتلالية التي يعيش تحت سيطرتها. وبالتالي، فهي لا تهدف بأي شكل من الأشكال للتعايش مع الاحتلال أو تلطيفه أو جعله احتلال خمس نجوم أو «ديلوكس» كما اصطلح عليه في مرحلة «الفياضية» (ليبيش ٢٠١٢، تيرنر ٢٠١١).

تحتاج هذه الورقة بأن التوجهات والسياسات والفكر الاقتصادي-التنموي منذ نشأة السلطة الفلسطينية على الأقل لم تستجب بالشكل الكافي للحد الأدنى من أهداف الشعب الفلسطيني. وتحتاج الورقة أيضاً بأن تلك التوجهات صممت بشكل مباشر وغير مباشر (متعمد وغير متعمد) من أجل التعايش مع الاحتلال الإسرائيلي وخدمة «العملية السلمية»، بدلا من مقاومة الاحتلال وإنهائه، على سبيل المثال، عن طريق بناء اقتصاد مقاوم.

لم تنشأ هذه الحالة بسبب فشل السلطة الفلسطينية في ضمان عملية تنموية مستدامة فحسب، وإنما بسبب ضغط مجتمع المانحين وأقطاب المجتمع الدولي وتدخلهم من خلال الشروع في عملية تسوية سياسية سلمية في ظل وجود ميزان قوى أقل ما يقال عنه أنه مختل لصالح الاحتلال. إذن ثمة حاجة لرؤية تنموية فلسطينية تكون مهمتها الرئيسية والمحددة: «العمل على تغيير الأمر الواقع من خلال انتهاج استراتيجيات وسياسيات تعزز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في الوقت نفسه الذي ترفع فيه من تكلفة الاحتلال، وتخفف من تكلفة مقاومته» (النقيب ٤٧:٢٠٠٧).

## ٢- تطور وفشل الفكر والسياسات الاقتصادية-التنموية منذ أواسلو

تمكنت «الصهيونية الاقتصادية» بعد عملية «زواج رأس المال والعمال» (كميرلينغ ١٩٨٣ و٢٠٠٣) من إحداث تشوهات مستمرة في أسواق رأس المال والأرض والعمل الفلسطينية والتي أدت إلى حالة الإفقار الوطني على مر السنوات. في المقابل لم يجابه هذا النهج بنظرة أو فكر اقتصادي فلسطيني من قبل منظمة التحرير الفلسطينية إبان توسع الصهيونية الاقتصادية وسياساتها<sup>(١)</sup>. وكما يحاجج النقيب فإن الفكر الاقتصادي-التنموي لمنظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة السبعينات والتي امتد فيها النفوذ الصهيوني كان يعيش في فيتنام والجزائر وليس في فلسطين، مرجعا ذلك إلى «طغيان الفكر الأيديولوجي والهروب من مواجهة المشاكل الحقيقية بأسلوب رفع الشعارات الخيالية» وأيضاً بسبب «تخشب» أيديولوجيا الكفاح المسلح في مقولة «السياسة تنبع من فوهة البندقية» (النقيب، ٢٠٠٧).

وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة قبل نشوء السلطة كمؤتمر التنمية من أجل الصمود في القدس، والبرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠٠٠) والذي حدد بعض موجبات التنمية الفلسطينية وأسس لفكر اقتصادي-تنموي، إلا أن حالة انفصام الشخصية للحركة الوطنية<sup>(٢)</sup> التي نشأت مع نشوء السلطة الفلسطينية جعلت من تحويل هذه الخطط (كمؤتمر الثمانينات أو برنامج التسعينيات) إلى برامج على أرض الواقع مرهوناً بالحسابات الداخلية للسلطة وسير العملية السلمية والسياسة الفلسطينية.

وبذا فإن مراجعة مقتضبة لتطور الفكر الاقتصادي - التنموي يظهر أن السلطة الفلسطينية منذ نشأتها كانت قد تبنت شكلاً من أشكال النموذج النيوليبرالي<sup>(٣)</sup> لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وحلم صانعو القرار الفلسطيني فور عودتهم إلى أرض الوطن بتحويل اقتصاده إلى اقتصاد أشبه باقتصاد سنغافورة معتمدين على أسس سياسات «اجماع واشنتون وما بعد اجماع واشنتون»، وقد تم تبني هذه الأسس نتيجة لرغبة السلطة في تبني الخطاب الأيديولوجي المقبول لدى مجتمع المانحين.

قام هذا النموذج المتبنى على سياسات الخصخصة<sup>(٤)</sup>، تحرير التجارة والأسواق، والاستقرار... الخ والتي يتمتع فيها القطاع الخاص بدور قيادي لعملية التنمية والنشاط الاقتصادي في مناخ سوق حرة تتم فيها العمليات الاقتصادية وهو وفق حسابات الكفاءة والقابلية الاقتصادية أحد أسباب اهمال القطاع الزراعي على سبيل المثال. أما دور القطاع العام (الدولة / السلطة) فهو فقط في خلفية هذه النشاطات كراع عام ومسهل في الحد الأدنى. أي

١. بالرغم من المحاولات القليلة ولكن الحيوية كمؤتمر التنمية من أجل الصمود والذي عُقد في شباط ١٩٨٢ في القدس (انظر النقيب ٢٠٠٧ لمزيد من التفاصيل).

٢. عانت الحركة الوطنية الفلسطينية من انفصام بعد محادثات مدريد وما تبعها من اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، فمن جهة كانت الحركة الفلسطينية حركة تحرر وطني تهدف إلى استرجاع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعودة اللاجئين الذين تم تهجيرهم، ومن جهة أخرى وقعت هذه الحركة «اتفاقية سلام» ولو مؤقتة وبدأ الحديث تدريجياً عن عملية بناء الدولة والمؤسسات، بدون عودة اللاجئين وبدون تحرير الأرض.

٣. هناك شرح وافي عن مفهوم النيوليبرالية في قسم (النيوليبرالية بنكهة فلسطينية) في هذه الورقة.

٤. لم تكن سياسات الخصخصة التي طبقت فلسطينياً كغيرها في باقي الدول. فمفهوم الخصخصة هنا (والنيوليبرالية في الأجزاء القادمة من الورقة) كانت بنكهة فلسطينية. لم يكن لدى الفلسطينيين قطاع عام يدير الخدمات الرئيسية من صحة وتعليم ومواصلات... الخ وتم تأميمها. فتلك الخدمات كانت من واجبات الدولة المحتلة (إسرائيل) حسب القانون الإنساني الدولي. إلا أن الفترة التي لحقت اتفاقية أواسلو شهدت عملية واسعة من الامتيازات ومنح الاحتكارات تحت ذريعة تشجيع الاستثمار وقد خلقت تلك الاحتكارات طبقة جديدة من الرأسمالية الفلسطينية الغنية القادمة من الخارج (نخلة ٢٠١١)، عدا عن تلك التي كانت في الداخل.



أن ما حصل في الحالة الفلسطينية هو تجاوز وإهمال مرحلة إنشاء قطاع عام يؤسس لعملية تنموية قوية، وسبب ذلك بسيط، فإطار اتفاقية أوسلو لم يعطي السلطة الفلسطينية أي قدر حقيقي من السيادة والسيطرة ولأن مشروع «بناء الدولة» في البدايات كان مؤطر بشبكة فساد مالي وإداري معقدة ونمط حوكمة شخصاني فرداني ريعي زبائني (لي مور ٢٠٠٨، خان وآخرون ٢٠٠٤). وبالتالي فإن الفكر الاقتصادي - التنموي للسلطة الفلسطينية في التسعينات «كان يعيش في سنغافورة وهونغ كونغ وليس في فلسطين» (النقيب ٢٠٠٧:٥١).

تكمن خطورة تبني هذا النموذج بأنه قام «بخصي» وجهة النظر المتبناة والمجمع عليها في منتصف الثمانينيات وفترة الانتفاضة الأولى والتي حاجت أن علاقات «السوق الحر» في الواقع الفلسطيني هي علاقات القوة التي كرسها الاحتلال، والتنمية في نطاق تلك العلاقات لن تقود إلا إلى «الثراء الفردي والفقر الوطني». وقد ساهمت توجهات السلطة الفلسطينية بطرق مباشرة وغير مباشرة - والتي قامت على توزيع أرباح وعوائد المساعدات الدولية والعملية السلمية وخلق فرص اقتصادية للأفراد وبالتالي جلب الاستقرار - في تحقيق المعادلة التي سعى الاحتلال دوما لتكريسها والتي تقوم على «الثراء الفردي للبعض» و «الفقر أو الافقار الوطني للجميع».

### المراحل الثلاث، الجهل والتخبط، الضغط والارغام، الاقتناع والترويج

مما لا شك فيه أن السياسات الإسرائيلية كانت ولم تزال، المسبب الأكبر للتشوهات البنوية في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن سياسات السلطة الفلسطينية منذ نشأتها لعبت دورا تشويها مساندا. إلا أن أخطر ما في السياسات الاقتصادية الحالية (ما نسميه مرحلة الاقتناع) لا يكمن في تأثيراتها على أسس وبنية الاقتصاد فحسب، وإنما التأثير النفسي (الرواية / السرد / الخطاب). لتوضيح ذلك يجب العودة إلى بداية التسعينات حيث بداية المراحل الثلاث للسياسة الاقتصادية - التنمية الفلسطينية.

اتسمت المرحلة الأولى (ما نسميه مرحلة الجهل والتخبط ١٩٩١-١٩٩٥) من الفكر الاقتصادي-التنموي الفلسطيني بندرة الدراسات الاقتصادية الوصفية أو التحليلية، والاعتماد الأكبر على جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي للحصول على بيانات اقتصادية، وعلى التقارير دولية<sup>(٥)</sup> خاصة تقرير البنك الدولي «استثمار في السلام» المكون من ستة مجلدات. إضافة إلى الجهل فقد اتسمت تلك المرحلة بالتخبط وفشل الجسم الناشئ (السلطة الفلسطينية) في إدارة الأمور البيروقراطية، مما أدى إلى تفشي الفساد وسوء استخدام المصادر والموارد إضافة إلى انعكاس ضبابية / تناقضية هوية السلطة الفلسطينية على أعمالها. وقد منحت هذه السلطة بعض الاحتكارات الحيوية لبعض المنتهزين والنخب الاقتصادية للشروع برغد وبناء الاقتصاد الوطني، ولكن لم تستطع هذه السلطة -ربما بحكم غياب الخبرة وغياب السيادة- إنشاء قطاع عام يوفر السلع والخدمات الأساسية بشكل شفاف عادل وفعال.

سادت البيئة الفوضوية هذه المرحلة ولم يكثر مجتمع المانحين لطبيعة التطورات الحاصلة في هذه الفترة ولم يتدخلوا «لإصلاحها»، وذلك ببساطة لأن بناء اقتصاد فلسطيني وتنمية مستدامة لم تكن الهدف الرئيسي لذلك المجتمع الدولي، وإنما كان الهدف استمرار العملية السياسية السلمية بأي ثمن كان. فلسطينيا توافقت هذه مع عدم الاكتراث بالتنازلات الاقتصادية - خاصة بنود الاتفاقية الاقتصادية أو ما يعرف ببروتوكول باريس الاقتصادي-

٥. باستثناء بعض المحاولات التي تم نكرها مسبقا.

إما لاعتقاد «القيادة» بمرحلية اتفاقيات أوسلو (بأحسن الأحوال) أو رغبتهم في الحصول على أي شيء (قبل أن يغير الإسرائيليون رأيهم)!

أما المرحلة الثانية (الضغط والارغام) فقد استمرت لسنوات (١٩٩٦-٢٠٠٤). شهدت تلك الفترة ضغوطاً من شقين، الشق الأول كان ضغطاً اقتصادياً إسرائيلياً تمثل بشكل لافت في سياسة الإغلاق بعد توقيع اتفاقية أوسلو (١٩٩٤-١٩٩٧)<sup>(٦)</sup> وسلسلة من الإجراءات المدمرة للاقتصاد والبنية التحتية خلال السنوات الأولى من الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤). أما الضغط الآخر فكان ضغط المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد ترابط شقي الضغط بشكل واضح. جاءت إجراءات الاحتلال لتزيد من اعتمادية السلطة الفلسطينية على الدعم الخارجي، وليصبح القرار السياسي / الاقتصادي مرهوناً بشكل كبير بشروط تلك المؤسسات المالية.

وقد تميزت هذه المرحلة بقائمة طويلة من الإصلاحات المطلوبة من السلطة الفلسطينية على كافة المستويات ومنها الاقتصادية-التنموية بالطبع والتي ربما وصلت لدرجة سيربالية، إذ كان مطلوباً من السلطة الفلسطينية إصلاح مؤسساتها قبل أن تبنيها فعلياً. وقد فرض المجتمع الدولي النموذج الاقتصادي-التنموي الذي يفضل والقائم على مبادئ الحكم الرشيد والصالح والمزيد من «الانفتاح» الاقتصادي وبناء النموذج وفق أهواء مجتمع المانحين بعدما بدأت «مملكة عرفات» الصغيرة بالترنح أمام كافة الضغوط والحصار الإسرائيلي. فقد راقب المانحون كل سنتاً يتم صرفه (الخالدي ٢٠٠٥) ووضعوا أصبعهم ومشورتهم في كل صغيرة وكبيرة هنا وهناك وفرضوا على السلطة الفلسطينية نهجاً تنموياً-اقتصادياً لا يحيد عن خطط المؤسسات الدولية. إلا أن تلك المرحلة (وعلى الرغم من الدمار الهيكلي الذي أصاب الاقتصاد وفرص التنمية) شهدت إيقاناً محلياً وإعترافاً بأن السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها كانت نتيجة ضغوط خارجية هائلة في ظل اعتماد مالي شبه كامل على المجتمع الدولي.

إلا أن المرحلة الأخطر التي واجهت السياسات الاقتصادية-التنموية الفلسطينية هي الفترة التي نعيشها خلال هذه الأيام (٢٠٠٥- حالياً) وهي مرحلة الاقتناع والترويج. ما يميز هذه الفترة عن غيرها هو اقتناع «القيادة» الفلسطينية بسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لا غرابة في ذلك إذا ما عرفنا أن رئيس حكومة تسيير الأعمال الحالية عمل في البنك الدولي أعوام ١٩٩٢-١٩٩٥ وتقلد منصب الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠١.

شهدت هذه المرحلة خطاباً فلسطينياً لا يعزو سياساته إلى الضغوط أو الجهل، وإنما يرى في السياسات الاقتصادية النيوليبرالية منهجا يحبذ اتباعه، ويمكن أن يعزا هذا الاستعمار للعقل إلى ما يسمى «متلازمة ستوكهولم» أو تعاطف الرهينة مع الخاطف<sup>(٧)</sup> أو ظاهرة العم توم<sup>(٨)</sup>، بحيث يؤمن أن الأفكار المستوردة من المستبد هي التي ستساعد الناس وليس أية أفكار تنبع من الداخل. للأسف يتواجد الكثير من هؤلاء في المجتمع الفلسطيني، في الحكومة، و«القيادة»،

٦. انخفضت نسبة العاملين في إسرائيل من معدل ٣٠٪ في الضفة الغربية و ٤٠٪ في غزة ما قبل عام ١٩٩٤، إلى ١٨٪ في الضفة الغربية و ٦٪ في قطاع غزة خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ (Farsakh, 2002).

٧. يطلق هذا المصطلح عندما يكون / تكون الضحية تحت ضغط نفسي كبير، فيبدأ العقل الباطني بصنع آلية نفسية للدفاع عن النفس من خلال الاطمئنان للجاني / الخاطف. خاصة إذا أبدى الجاني حركة تنم عن الحنان أو الاهتمام حتى لو كانت صغيرة جداً فإن الضحية يقوم بتضخيمها.

٨. يطلق على الأمريكيين من أصل إفريقي الذين دافعوا عن العبودية، ومصدرها رواية أمريكية مشهورة بطلها عبد أسود اسمه توم يدافع عن سيده الأبيض.

كما هو في موضوع الخصخصة لم تكن السياسات النيوليبرالية التي تم تطبيقها في فلسطين - خاصة في مرحلة الاقتناع - نسخة طبق الأصل عن غيرها. فقد عمدت مؤسسات التمويل العالمية على فرض تلك السياسات في الدول النامية شرطاً لتمويلها، وركزت في كل دولة على تلك السياسات التي زادت من تبعيتها وأضعفت اقتصادها. في فلسطين تبرز ثلاث سياسات عن غيرها، الأولى تكمن في تقليل دور «الرفاه الاجتماعي» للدولة من حيث تقديمها للخدمات الأساسية، فوفقاً للسياسات النيوليبرالية لم يعد التعليم العالي حقا من الحقوق الأساسية الإنسانية بل تحول إلى سلعة. لذلك لم توفر الحكومات الفلسطينية بالتزاماتها تجاه مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي خلق عجزاً أدى لاعتماد العديد من الجامعات على رفع الأقساط الجامعية والاعتماد على نظام الموازي<sup>(٩)</sup>، وبالتالي حصر التعليم في طبقة اقتصادية معينة. الثانية تكمن في تقليص حجم التوظيف العام و«سلب» أي دور قيادي اقتصادي من الدولة. وثالثاً، تعتبر سياسة الحدود المفتوحة أحد أهم السياسات التي يدعو لها النظام النيوليبرالي، هذه الحدود المفتوحة لرأس المال والبضائع والمغلقة في وجه السكان (العمال) بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، أدى إلى مستويات هائلة من العجز التجاري (حوالي ٣ مليار دولار سنوياً من العجز في الميزان التجاري السلعي أو ما يقارب ٥٠٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي). ولا يعمل هذا النظام على «قتل» الصناعات المحلية فحسب، بل إن هذه السياسة «الحيادية» لا تفسح مجالاً لسياسات مقاومة اقتصادية كمقاطعة البضائع الإسرائيلية مثلاً.

اصطلح في العديد من الأدبيات على تسمية هذه المرحلة بالمرحلة «الفياضية» نسبة إلى رئيس الوزراء في حكومة تسيير أعمال الضفة الغربية د.سلام فياض. من المهم هنا التأكيد والتذكير بأن «الفياضية» لم تسقط من السماء وإنما هي امتداد لفكر وفهم السلطة منذ تأسيسها. ولكن «الفياضية» كسبت زخماً إضافياً وحصريةً وذلك بسبب حالة الترنح التي تمر بها السلطة الفلسطينية وانسداد أفق المستقبل سواء لإنهاء الاحتلال أو لعملية التسوية السلمية. وبذلك فقد كان نشوء «الفياضية» وسياساتها التنموية - الاقتصادية نتاج لضعف فلسطيني استطاع «نموذج التكنوقراط» ملئ الفراغ فيه والحظي بدعم مالي ودبلوماسي غربي ودولي غير مسبوق - خاصة فيما يخص تعزيز الثقة في السلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

في حقيقة الأمر فقد أدام هذا النهج الفياضي الاحتلال (سواء بصورة متعمدة أم غير متعمدة)، وعززه وغير أولويات النضال، وبَدَل المعادلة التاريخية «التحرير قبل الدولة» لتصبح «الدولة قبل التحرير» بالرغم من كل الكلام المعسول عن النمو الاقتصادي وبناء الدولة ومؤسساتها وتمكين المواطن الفلسطيني في أرضه ودعم صموده. إلا أنه من المهم ذكر أن هذا النهج كان حصرياً للضفة الغربية وليس لكل من الضفة وغزة، ولا يعتبر دفع فاتورة كهرباء غزة المقطوعة أو دفع رواتب بعض موظفي السلطة في غزة امتداداً للفياضية. فبعد الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية والتخاضم اللامنتهي والمصالحة غير الحاصلة بين طرفي الانقسام (فتح وحماس) (الترتيب ٢٠١٢) نشأ نموذج اقتصادي - تنموي مغاير في قطاع غزة تحت حكم حركة حماس والتي شرعت هي الأخرى بالبحث عن بدائل لكيفية التعايش مع حالة الانقسام والحصار.

وقد استطاعت حماس توظيف وتطويع «اقتصاد الأنفاق» إلى حد كبير (في توفير بضائع للسوق وفي تحسين

٩. قبول الطلاب ذوي التحصيل المتدني في حال دفعهم أقساط مرتفعة (بيسان، ٢٠١١)

وضع المالية العامة من خلال فرض ضرائب على أصحاب الأنفاق (Pelham, 2011) والاعتماد على الذات قدر المستطاع والقليل من المصادر الخارجية الحيوية والمتناسقة أيديولوجياً وتغيير سلوك المستهلك وذلك بالتعايش مع حالة الحرمان. وعلى الرغم من أن النهج التنموي لحماس في السنوات الأخيرة خارج إطار هذه الورقة إلا أنه من المهم عدم إهماله وإعطائه المزيد من الدراسة المعمقة لمعرفة آثاره السلبية واليجابية وكيف سيؤثر على الوضع التنموي للقطاع وحاجاته السياساتية في المستقبل (أنظر روي ٢٠١١ لقراءة المزيد في هذا الموضوع).

أخيراً وبالعودة إلى نقطة البداية في هذا الجزء من الورقة، تكمن أهمية وخطورة المرحلة الثالثة (الفياضية) ليس في أي تغييرات جوهرية طبقتها فهي لم تأت بالجديد عملياً، وإنما اقناع «القيادة» الفلسطينية (وحتى الشعب الفلسطيني) بتلك السياسات<sup>(١٠)</sup>، وبعدم وجود بديل اقتصادي. بالتالي فإننا نمر بالمرحلة الأخطر من صناعة القرار الاقتصادي – التنموي الفلسطيني، فبينما بدأ المراقبون محلياً ودولياً بانتقاد صلب العملية السياسية وخيار حل الدولتين، لا زالت تندر الأصوات التي تنادي بتغيير السياسة الاقتصادية – التنموية.

### ٣- فشل السياسات الاقتصادية – التنموية الفلسطينية ... بالأرقام

حوّل النظام الاقتصادي الذي يفرض على الشعب الفلسطيني الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد عقيم هش غير منتج، وغير قادر على خلق فرص عمل جديدة، دليل ذلك كان الارتفاع المضطرب لمعدلات البطالة في بداية الانتفاضة الثانية من ١١٪ عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٣١٪ عام ٢٠٠٢ حيث لم يستطع الاقتصاد الفلسطيني استيعاب العمالة التي فقدت مصدر رزقها من العمل في إسرائيل.

على الرغم من الضعف الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، كثر الحديث في الآونة الأخيرة وفي وقت طلب الانضمام للأمم المتحدة عن جاهزية الدولة الفلسطينية اقتصادياً لتأسيس الدولة. أولاً لا بد من الإشارة إلى عدم صحة الادعاء بأن هناك علاقة بين قيام الدولة ووجود اقتصاد قوي، إن حق تقرير المصير هو حق للشعب الفلسطيني بغض النظر عن مكان تواجد، وفي حين قد تكون الدولة أحد أشكال هذا الحق، إلا أن هذه الحقوق محفوظة للشعب الفلسطيني بغض النظر عن قوة الاقتصاد. كما أن الواقع يختلف مع هذه النظرية التي «اخترعتها» المؤسسات المالية الدولية خاصة البنك الدولي، فعلى الرغم من قوة الاقتصاد السويسري (سبعون ضعف حجم الاقتصاد الفلسطيني) إلا أن سويسرا لم تصبح جزءاً من الأمم المتحدة إلا عام ٢٠٠٢، من جهة أخرى أصبحت جنوب السودان دولة في العام الماضي على الرغم من الوضع الاقتصادي شديد الصعوبة.

إلا أن هذا لا ينفي أهمية ومركزية الدور الذي يلعبه الاقتصاد في الدولة، وعلى الرغم من صعوبة استخدام مؤشر واحد لقياس «قوة» الاقتصاد الفلسطيني، ومدى نجاح السياسات الاقتصادية – التنموية السابقة، لا يختلف أي اقتصاديين في العالم أن هناك بعض المؤشرات الأساسية والتي سننتقل إلى بعضها.

#### (أ) الإنتاج

لنبدأ من حجم الإنتاج، يقاس إنتاج الدول من خلال ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يعبر عن إجمالي الإنتاج خلال العام، ولغايات المقارنة يتم احتساب معدل الفرد بقسمة الناتج الإجمالي على عدد السكان.

١٠. وذلك بمساعدة بعض تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والرابعية الدولية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التي تتحدث عن «الجاهزية المؤسسية» للسلطة. للمزيد انظر مثلاً (IMF 2010) (World Bank, 2010)

من الجيد أن نبدأ هنا مع الحديث حول نمو ال ١٠٪ خلال عام ٢٠١٠ و ٢٠١١. تأتي هذه الأرقام - وباعتراف البنك الدولي (World Bank, 2011) - بعد وضع صعب شهده الاقتصاد الفلسطيني بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ و«الانقسام» عام ٢٠٠٧ مما يجعل نسبة النمو كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة، كما أن سبب الارتفاع يعود إلى ارتفاع نسبة المساعدات مما أدى إلى الارتفاع في نشاط «الإدارة العامة».

بالإضافة إلى ذلك فإن القطاعات الاقتصادية التي نشطت كانت في نشاطات الإسكان والخدمات وهناك مشكلتان في ذلك، الأولى هي التوزيع فعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أن معدل دخل الفرد الذي قدر بحوالي ١٥٠٠ دولار لا يزال أقل من ذلك في عام ١٩٩٩ والذي وصل إلى ١٦٥٠ دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٢). كما أن الارتفاع لم يكن في القطاعات الإنتاجية فمساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي كانت ٦,٣٪ و ٨,٨٪ على التوالي بينما كانت مساهمة الإدارة العامة ١٤٪ والإنشاءات ٩٪ والخدمات كالأنشطة العقارية والتعليم وغيرها ٢١٪ (المصدر السابق). هذه السياسة الاقتصادية هي جزء من السياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي تتبناها الحكومة الفلسطينية والتي تحول «الإنسان المنتج» إلى «الإنسان المستهلك»، ويبدو هذا واضحا في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية وارتفاع التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية لدى البنوك.

## (ب) سوق العمل

من جهة أخرى لم يعكس هذا النمو تغيرا كبيرا على صعيد العمالة الفلسطينية، وقد ركزت تقارير الأمم المتحدة (UNRWA, 2011) على هذه الظاهرة «Jobless Growth» حيث أن نسبة البطالة لا زالت مرتفعة بشكل كبير (حوالي ربع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية ٢٣,٧٪ لا تجد عملا حسب تعريف منظمة العمل الدولية) بواقع ٢٧,٨٪ في قطاع غزة و ١٧٪ في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١). ويعاني الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤) أكبر نسبة من البطالة حيث تصل إلى ٣٩٪ متوزعة على ٣٧٪ ذكور و ٥٠٪ إناث. كما أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية ترتفع إلى ٣٠٪ باحتساب تعريف البطالة الموسع (أي إضافة أولئك الذين لا يبحثون عن عمل لأنهم يسئوا من البحث)، وهذه النسبة هي الأعلى خلال السنوات الست السابقة باستثناء عام ٢٠٠٨ (حيث وصلت إلى ٣٢,٤٪). كما أن نسبة العاملين في القطاع العام وفي إسرائيل والمستوطنات حوالي ٣٥٪، أي أن نسبة البطالة قد ترتفع إلى ٥٠-٦٠٪ في حال انقطعت المساعدات لدفع الرواتب، ومنعت إسرائيل العمال من الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية (المصدر السابق).

## (ج) التجارة الخارجية

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فلا شك أن الأرقام لا تساند فكرة وجود الأسس الاقتصادية القوية، فبالنظر إلى الصادرات والواردات السلعية من وإلى فلسطين، تشير البيانات إلى عجز في الميزان التجاري السلعي بحوالي ٣,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بواقع ٣,٦ مليار دولار و واردات و ٥٠٠ مليون دولار من الصادرات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢ (ب)). لا تعكس البيانات العجز التجاري الكبير فحسب وإنما الارتباط والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي ففي نفس العام كانت الواردات من إسرائيل تقدر بـ ٧٥٪ من الواردات الإجمالية و نسبة الصادرات إلى إسرائيل هي ٨٧٪ من إجمالي الصادرات الفلسطينية (المصدر السابق). لا يمكن الحديث بأي شكل من الأشكال عن اقتصاد بدون سيطرة على المعابر الخارجية وبدون التواصل الجغرافي، وهاتان النقطتان مفتقدتان

في ظل الإغلاق والحصار على قطاع غزة، والسيطرة الإسرائيلية على الحدود، ونظام البانتستونات المطبق في الضفة الغربية.

## (د) المساعدات الخارجية

وأخيراً فإن المساعدات الخارجية هي التشوه الجديد الذي خلقته فترة ما بعد أوسلو، فمعدل الفرد من المساعدات الخارجية (والذي يحتسب باقتسام مجموع المساعدات الخارجية للدولة على عدد السكان) في فلسطين هو من الأعلى في العالم حيث وصل إلى ٧٤٨ دولار في عام ٢٠٠٩ ولإدراك حجم هذه المساعدات يمكننا المقارنة مع بعض أفقر دول إفريقيا والعالم كالصومال (٧٢ دولار) ومالي (٧٥ دولار) وتنزانيا (٦٧ دولار)<sup>(١١)</sup>. وعلى الرغم من ارتفاع المساعدات الخارجية بنسبة ٦٠٪ بين عام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ إلا أن معدل النمو في الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي) لم يتجاوز ٨٪ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

تعتبر المساعدات واحدة من أهم نقاط القوة لدى المانحين من أجل التأثير على القرار الفلسطيني الاقتصادي والسياسي. وعلى الرغم من انخفاض الدعم الخارجي للإنفاق الجاري (الرواتب) من حوالي ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلا أن هذه المساعدات لا تزال ضرورية من أجل دفع رواتب ما يقارب ١٦٠,٠٠٠ عامل في القطاع العام بواقع حوالي ١٣٠-١٤٠ مليون دولار شهرياً، عدا عن سيطرة إسرائيل على أموال الضرائب والتي تقدر بحوالي ١٠٠ مليون شيكل شهرياً. إن استقلالية القرار الفلسطيني محل شك إذا لم تستطع أن تدفع حتى راتب موظفيها، فكيف من المتوقع أن تستطيع تحقيق أي نوع من التنمية المستدامة خاصة في حال قررت الولايات المتحدة الأمريكية والمانحون الآخرون وقف المساعدات للجانب الفلسطيني.

بالإضافة إلى ذلك فإن نسب الفقر ما زالت تراوح حوالي الثلاثين بالمائة إن تم استخدام أساس الإنفاق لاحتسابه ولكن عند احتساب نسب الفقر على أساس الدخل فنصف الشعب الفلسطيني المقيم في الضفة وغزة يقبع في الفقر. لغاية اليوم نصف الشعب الفلسطيني أيضاً غير آمن غذائياً وثلاثة أرباع الشعب معرضين لانعدام الأمن الغذائي. حتى نسب البطالة المرتفعة التي تم ذكرها لا تعكس الصورة الحقيقية للبطالة، فهذه النسبة (حوالي ٢٣٪) لا تحتسب العاملين «المستكفين» الذين لا يبحثون عن عمل لأنهم موقنون من عدم وجود فرص.

أضف إلى ذلك فجوة الدخل، وغياب العدالة الاجتماعية وانكماش قطاعي الزراعة والصناعة، فقائمة اللاتنمية تطول ولكنها بالحصلة تؤثر لنتيجة واحدة مفادها أن الحالة الكولونيالية التي يعيش الفلسطينيون تحت سيطرتها توجب عليهم اتباع نموذج تنموي-اقتصادي يراعي هذه الحقيقية والتباين في ميزان القوى ويستبدل الفهم التقني الرقمي للعملية التنموية والمتمثلة على سبيل المثال لا الحصر بتحقيق نمو اقتصادي. من المهم التركيز على أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في عهد «الفاضية» نشأ بسبب الدعم المالي الدولي وحلقة الإنفاق الحكومي ليحاكيان اقتصاد كان نموه في السالب، نمو لم يشمل القدس أو غزة ولم يعزز القاعدة الانتاجية، ونمو أُلحق الضرر بالفقراء بل خلق شريحتين جديدتين في المجتمع الفلسطيني «الرياديين الأغنياء الجدد» و«الفقراء الجدد» (بيسان ٢٠١١، الأونكتاد ٢٠١١، برنامج الأغذية العالمي ٢٠١١، بحور ٢٠١١، الخالدي ٢٠١١، هنية ٢٠١١، الترتير وآخرون ٢٠١٢، الخالدي ٢٠١٢، ماس ٢٠١٢).

١١. للمزيد من البيانات انظر إلى بيانات البنك الدولي حول حصة الفرد من الدعم الإجمالي

<http://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS>

## ٤- نيوليبرالية بنكهة فلسطينية وفصل الاقتصاد عن السياسة

«صحيح أن السلطوية الفلسطينية في العام ٢٠١٠ تختلف عنها في ظلّ عرفات، فهي أقلّ فساداً وربما أقلّ تقلباً، لكنها أيضاً أكثر قمعاً» (براون: ١٠: ٩٢٠).

الرؤية الاقتصادية الفلسطينية تسعى لخلق اقتصاد سوق حر مزدهر ومتنوع يقوده قطاع خاص رائد ويكون اقتصاداً منسجماً مع اقتصاديات العالم العربي ومفتوح على الأسواق الاقليمية والدولية والذي يوفر بالتالي الأسس الاقتصادية لمجتمع حر ومتساو وديمقراطي (السلطة الفلسطينية ١٨: ٢٠٠٧)

تأسيساً على ما سبق فلا عجب إذن من استنتاج الرسائل المباشرة وغير المباشرة والدروس من الاقتباسين أعلاه، فسلطة أكثر قمعاً، وسياسات نيوليبرالية يصلحان لأن يكونا وجهين لعملة واحدة. وما التجارب العالمية إلا دليل آخر على ذلك، وحالتنا الفلسطينية تضيف تجربة جديدة لهذا «الزواج» بين القمع وانعدام الحرية وبين النيوليبرالية. فالنيوليبرالية بصلبها لم ولن تخلق حالة تحرر وانعتاق بل وكما أشرنا سابقاً فإنها تخلق دوماً وخلفت مراراً عكس ذلك. ومع أن السياسات النيوليبرالية تتبع سياسة «المقاس الواحد للجميع» والتي فصلتها سياسات ووصفات «ما بعد إجماع واشنطن» إلا أن لها مذاق ونكهة فلسطينية تجعلها توطّر وتنتج أكثر من «ضرر» متعدد الأوجه والانعكاسات تضر بالمجمل بالنضال الوطني أو ما تبقى منه (خان ٢٠١٠).

أدناه نقوم بعرض بعض أوجه هذه النيوليبرالية بالنكهة الفلسطينية خاصة في السنوات الخمس الأخيرة في ظل النموذج «الفياضي» للتنمية والحوكمة وبناء الدولة. فأوجه النموذج الاقتصادي - التنموي الفلسطيني النيوليبرالي متعددة ومحاوره متشعبة ومتشابكة ومعقدة، ولكن بشكل عام بالإمكان تتبعها وقياس نتائجها إلى حد ما. فالنيوليبرالية التنموية-الاقتصادية الفلسطينية لها تشعبات تبدأ بالاعتماد الحصري على نموذج التكنوقراط للحكم مروراً بمتطلبات «السلام الاقتصادي»<sup>(١٢)</sup> وانتهاءً ببناء مؤسسات الدولة كشرط للاستقلال. وكأن الاستقلال وتقرير المصير يحضران على طبق من ذهب بعد تحقيق المعايير والمتطلبات المؤسساتية وبالتالي انكار البعد والقرار السياسي للاستقلال وتقرير المصير.

ولا بد هنا من ملاحظة أن حكومات المستقلين والتكنوقراط أصبحت شائعة في بلدان العالم النامي، بعد إدخالها في إطار الوصفات الجاهزة للإصلاح كما تسوقها المؤسسات المالية الدولية والتي في أغلب الأحيان تكون مرادفاً لحكومات «معتدلة ومحبة للسلام والسلم العالمي وتنبذ الإرهاب وترى العالم قرية صغيرة والكل مستفيد من تبعات العولمة وعلى صداقة وارتباط بالغرب ومراكز صنع القرار فيها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تتكلم لغته

١٢. يطلق مصطلح السلام الاقتصادي على الأفكار التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، تركز الفكرة على توفير الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للشعب الفلسطيني، في مقابل تنازل القيادة سياسياً. وهو الأمر الذي تساهم به الفياضية بشكل متعمد أو غير متعمد. بحيث أصبح الشغل الشاغل للفلسطينيين تحسين الوضع الاقتصادي الداخلي، في حين تم تناسي القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية (الداخل، اللاجئ... الخ). من الممكن استخدام نتائج استفتاء لأحد وكالات الأنباء الفلسطينية المعروفة للتدليل على تأثير هذه السياسات، فقد أشار ٧٨٪ من المشاركين باستفتاء وكالة معا الإخبارية لشهر أيار ٢٠١٢ أنهم يرغبون من حكومة سلام فياض تحقيق ازدهار اقتصادي، بينما أشار ١٥٪ فقط إلى رغبتهم اتخاذ مواقف سياسية وخطوات كبيرة من الحكومة! للمزيد انظر <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=486389&MARK=استفتاء>



الجميلة وتروج للديمقراطية والشفافية والمحاسبة». فلسطين ليست استثناء على الإطلاق، وقد أصبح «النهج التكنوقراطي» هو أحد الطول السحرية لإشكاليات إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية.

ومع تعيين د.سلام فياض وزيراً للمالية في العام ٢٠٠٢ بدأ هذا النهج بالنمو السريع، وقد تمت زراعة بذوره بشكل سريع حتى أصبح الآن النموذج الذي يرى إليه بوصفه الأفضل للحكومة في فلسطين ولخلق حكومة أو سلطة قادرة على الحكم بشكل فعّال، وعلى تلبية الحاجات والسلع والخدمات الأساسية للمواطنين بدءاً بالأمن، مروراً بالتعليم، وانتهاءً بالغذاء. هذه الحكومات التكنوقراطية تعتمد على العنصر الخارجي بقوة والمتمثل بمجتمع المانحين وأداته المتمثلة أساساً بالتمويل الدولي وما يصاحبه من اشتراطات وقيود وتضارب في الأولويات والاستراتيجيات، وبالطبع ما يصاحبها من ضغط وابتزاز لتنفيذ «سلة معينة» من الإصلاحات. ولكن الأمور تصبح أصعب في الحالة الفلسطينية وذلك بسبب حالة الاعتمادية العالية على المساعدات الدولية.

هذه المساعدات وصلت إلى مستويات مؤرقة، إذ بلغ حجم التمويل الدولي منذ نشأة السلطة الفلسطينية لغاية العام الماضي حوالي ٢٠,٤ مليار دولار أمريكي - طلبت السلطة الفلسطينية من المجتمع الدولي ٤,٨ مليار دولار أمريكي لتمويل خطتها التنموية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ - (السلطة الفلسطينية ٢٠١١)، وبمعدل حوالي ٣١٧ دولار للشخص الواحد بشكل سنوي ونسبة تتراوح ما بين ٢٤ بالمائة لغاية ٤٩ بالمائة من الدخل المحلي الاجمالي. وبالمعايير كافة فإن هذه النسب العالية لم تجعل مجتمع المانحين شريكاً في الحكم والحكومة فقط، بل تمكن من خلال آليات الصرف وإدارة هذه المساعدات والتحكم بها أن يصبح أشبه «بحكومة ظل». وبالتالي فإن منظومة وصناعة المساعدات الدولية تتأثر بتبني النهج النيوليبرالي ويصبح الخلاص من الاعتماد على التمويل الدولي مكلفاً أكثر وأصعب، وتكون تبعاته على المدى طويل الأمد أقسى وأشد منها على المدينين القريب والمتوسط.

إن التشعب الثالث الطبيعي لما أعلاه هو منح دفة القيادة للعملية التنموية للقطاع الخاص وما ينتج عنها من «اختراع» نخبة ربايين جدد وطبقة جديدة في المجتمع تكون منتفعة من تبني السياسات النيوليبرالية وتعمل على احتكارها بل وجعلها أكثر تغلغلاً. بالطبع هذه التبعية ليست حكرًا على الحالة الفلسطينية فقط وإنما وُجدت في كافة أقطار العالم النامي. هنا لسنا بصدد الحاجة حول قدرة القطاع الخاص أو عدم قدرته على تولي دفة القيادة وما ينتج عنها من هكذا سياسات حصرية، ولكننا نخشى بأن الفقراء - المعنيين بالأساس في أية عملية تنموية - لن يقتنعوا بأن القطاع الخاص قادر على تمثيلهم وتلبية احتياجاتهم وصون كرامتهم. ومن هنا فإننا نحاج بأن هذه السياسة الحصرية قد ساهمت وبشكل كبير خلقت تشعباً رابعاً للنيوليبرالية الفلسطينية يتمثل في تعزيز نهج «الانغناء الفردي للبعض والفقر والافقار الوطني» وخلقت «فقراء جدد»، وهنا تكمن خطورة هذه السياسات النيوليبرالية بقدرتها السحرية على خلق ظواهر جديدة تعمل على تغييب العدالة الاجتماعية وأسسها.

أما فيما يتعلق بحيادية السوق ومبادئ الكفاءة الاقتصادية، فما اهمال القطاع الزراعي في عهد النيوليبرالية إلا مثال صارخ على ذلك، لأن الاستثمار الزراعي والأرض حسب التعريف النيوليبرالي من الواجب أن توفر عوائد اقتصادية كافية وتحقق الكفاءة الاقتصادية من أجل الاستثمار بها. فمنطق الربح والخسارة هذا يدل على «تسليع» كل شيء بما فيه الأرض. الأرض ذاك المحور الأهم والرمز للنضال الفلسطيني من أجل الانعتاق والحرية «يُسلع» ويُهمل بسبب هذه السياسات النيوليبرالية. وإن تم استخدامها أو خطط لذلك فذلك يتم بالتعاون المشترك مع الأطراف الإقليمية والدولية والاسرائيلية (انظر الأمثلة التي عمل مركز بيسان عليها وقام بتوثيقها واستعراضها (بيسان ٢٠١٠ و ٢٠١١)).



أما حيادية السوق وفتح الأسواق للخارج فإنها تعني إزالة العقبات الاستثمارية من أمام الاستثمارات الخارجية وتحرير قيود الملكية، وعادة ما يرتبط هذا بإنهاء أي دعم للأساسيات كالغذاء والتعليم والصحة. ولكن هذه الحيادية تعني بشكل واضح استفادة الشركات الاسرائيلية المتغلطة أصلاً في السوق الفلسطيني ومساعدتها في تعظيم أرباحها من خلال استغلال السوق الفلسطيني، إضافة إلى الاستفادة التي يجنيها بعض المستثمرين الفلسطينيين الأغنياء أصلاً. وبالتالي فإن حيادية السوق في سوق تابع كالسوق الفلسطيني يمكن أن تساهم في إدامة الاحتلال ذاته ولكن أقل أنى لها يمكن أن يتلخص في خلق فجوات أكبر في المجتمع الفلسطيني. وما كل الجهود المنصبة للترويج والعمل على انضمام فلسطين لمنظمة التجارة الدولية إلا مثال صارخ على ذلك وعلى كل التبعات السلبية التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الفلسطيني.

كذلك فإن أحد أوجه السياسات النيوليبرالية هي خلق حالة من النمو الاقتصادي باستخدام القروض والديون والتمويل الشخصي، وهذا بالطبع ما ميز الحالة الفلسطينية أيضاً. فإغراق المواطن الواحد بقروض عدة يلتزم بدفعها لعشرات السنين ما هو إلا تقييد آخر للحرية إذ يجعل الهم الأساس للفرد سد الدفعة المستحقة للبنك في آخر الشهر. وقد وصلت «المحفظة» الائتمانية في الأراضي الفلسطينية إلى حوالي ٣ مليار دولار أو ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحيث يمكن القول إن عملية «الأمولة» الفلسطينية قد بدأت بالفعل (خالدي، ٢٠١٢).

وبالتالي يصبح الهم متمثلاً بسد القرض في آخر الشهر أو مراكمة الثروة وهذا بدوره يعزز النهج «الفرداني» على حساب الجمعي وبالتالي إسقاط أحد أهم الركائز التي قام المجتمع الفلسطيني عليها من أجل النضال ضد الاحتلال وهي الهم الجمعي والنضال الجماعي. توافر القروض الرخيصة طويلة الأمد هذه والمكفولة بمنح وضمانات أمريكية للبنوك ليس المثال الوحيد الذي ساهم بتغيير سلوك المستهلك والمواطن، إنما التغييرات التي تم اقتراحها وسنها ومن ثم الغائها فيما يتعلق بقانون ضريبة الدخل والتقاعد المبكر وتعليمات براءة الذمة هي أمثلة حية أخرى ما زالت تتفاعل في الشارع الفلسطيني. أما مثال «عدادات الكهرباء والماء» ونظام الدفع المسبق إنما مثال آخر يدل على كيفية إنكار أسس العدالة الاجتماعية وبالتالي الفشل في رفع مستوى حياة الفقراء. فنظام الدفع المسبق ما هو إلا الوجه الآخر للمثل الشعبي «على قد لحافك مد رجلك» وبالتالي أرجل الفقير «قصيرة» وكذلك الكهرباء التي يحصل عليها.<sup>(١٣)</sup>

أخيراً ثمة نقطتان من الواجب عنونتهما على الأقل فيما يتعلق بالنكته الفلسطينية للنيوليبرالية. أولهما أن النيوليبرالية التنموية-الاقتصادية الفلسطينية رفضت وحاربت النماذج الأخرى البديلة وحاولت ارغام واقناع الجميع أن الخط الاقتصادي - التنموي - السياسي الوحيد الصحيح والأمثل هو النهج النيوليبرالي وبالتالي فقد عملت على طمس التوجهات الأخرى. أما النقطة الأخرى فتتعلق بالكلام المعسول للنيوليبرالية وأقطابها أيضاً بمحاولة تقريبتها من المواطن وقلبه. ففي العديد من الحالات الأخرى، كما الحالة الفلسطينية طبعاً، يتم استخدام مصطلحات ومفاهيم رنانة وطيبة وكلام معسول جميل لتسويق النيوليبرالية كالعدالة والحرية والأمن والديمقراطية والشفافية والفعالية والتقوية والتمكين والمناصرة والصمود والقائمة تطول. حتى أن بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك في الحالة الفلسطينية إلى اعتبار أن النهج «الفياضي» هو نهج «يساري».

١٣. ما تعجز عن فهمه النيوليبرالية أن ثمة أنظمة وطرق وأعراف مجتمعية بنيت على مدار السنين كانت مستجيبة لخصوصية المجتمعات ونبعت من احتياجاتها الأساسية كاستراتيجيات الصمود والتكيف والمواجهة في الحالة الفلسطينية وبالتالي فإن العمل على إغائها أو التقليل من شأنها ينم عن «جهل» بالخصوصية لكل حالة، كالحالة الفلسطينية مثلاً.

إن ثمة فرق هام يجب أن يلاحظ بين خطاب النيوليبرالية وأفعالها وكلامها المعسول. هذا مرتبط طبعاً بالنقطة الأخرى وهي محاولة «شراء» قلوب الناس وعواطفهم. فقد «اشتاق» الفلسطينيون لرئيس وزراء يشاطرهم أفراحهم وأطراحهم وقطف زيتونهم وتناول الغذاء معهم والركض والفلاحة معهم وكان النهج «الفياضي» الحاضر ملئ هذا «الاشتياق». ولكن يجب ملاحظة أن عواطف الفلسطينيين حساسة أيضاً وكلما تقرب شخص من قلبهم اهتموا به ونسيوا نهجه وعفوا عن أخطائه وهفواته. فالذكاء «الفياضي» هنا يُشهد له وشراءه لقلوب الناس من أجل بناء شرعيته كان حاضراً. إن محاولة كسب الشرعية من خلال كسب قلوب الناس ليست بالكافية وإنما ثمة قنوات أخرى لكسب تلك الشرعية على سبيل المثال لا الحصر كضمان عمل المجلس التشريعي الفلسطيني وليس تغييره قسراً. في النهاية فالنيوليبرالية الفلسطينية تكتسب نكهتها من تميز وفرادة حالتها والمتمثلة بوجود الاحتلال العسكري الاسرائيلي وبالتالي فإن أي إهمال لهذه الحقيقية وتبني سياسات نيوليبرالية غير حساسة للوضع الفلسطيني فإن الضرر سيكون أكثر من النفع والضرر في هذا المضمار ليس على صعيد النواحي الاقتصادية فقط بل يتوسع ليشمل العديد من أوجه النضال الفلسطيني نحو الحرية والتحرر.

##### ٥- النموذج «السنّي» للتنمية: «أنموذج القدرات» والتنمية بوصفها حرية وتحرر<sup>(١٤)</sup>

«تكون التنمية الإنسانية ناقصة من دون حرية الإنسان. فقد كان الناس على مر التاريخ على استعداد للتضحية بحياتهم لكسب الحرية الشخصية والوطنية» (تقرير التنمية الإنسانية العالمي ١٩٩٠).

إن الفقر الفلسطيني «ليس فقر عدم الكفاية ولكنه فقر الضعف» (تقرير التنمية الإنسانية ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ الأرض الفلسطينية المحتلة).

استطاع الاقتصادي والفيلسوف الهندي أمارتيا سن أن يؤسس مرحلة جديدة في فهم العملية التنموية وأن يؤثر على مراكز صنع القرار والمؤسسات الدولية العاملة في المجال التنموي - على الأقل فيما يكتبون ويقولون قليلاً فيما يفعلون. وبذا فقد كانت أفكار وآراء أمارتيا سن ترجمة اقتصادية لنهج فلسطيني تنموي سياسي في السابق، حين كانت حركات التحرر الفلسطينية تدعو إلى محاربة الكولونيالية والاعتماد على الذات. فالنهج «السنّي» المعتمد على التنمية الإنسانية والتي هي تنمية الناس ومن أجل الناس ومن قبل الناس، وكذلك فهمه للعملية التنموية على أساس أنها توسيع للقدرات والحرريات، إنما تناسب حالتنا الفلسطينية والحالة الكولونيالية التي نعيش بها. وكما أسلفنا سابقاً فإننا نحاج في هذه الورقة لفهم مغاير للعملية التنموية الفلسطينية يعتمد بالأساس على نهج فكري مختلف يتمحور حول التنمية المبنية على حاجات الناس والمستجيبة لتطلعات الجماهير.

فالتعريف «السنّي» للعملية التنموية يحاج بأن التنمية هي عملية توسع في الحريات الحقيقية والقدرات والخيارات التي يتمتع بها الناس، وهذه الحريات هي الهدف الأساسي والوسيلة الأساسية أيضاً للعملية التنموية. فالتنمية في حقيقتها هي إزالة مصادر افتقاد الحرية كالفقر، والاستبداد، وشح الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، والغلو والتطرف، وإهمال المرافق العامة. وبالتالي فإن الحرية أمر أساسي لعملية التنمية لسببين:

١٤. يعتمد هذا الجزء بشكل كبير على عرض «أنموذج القدرات» والتنمية بوصفها حرية كما وردت في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ إضافة لكتاب «التنمية بوصفها حرية» (سن ١٩٩٩). لمزيد من التحليل حول هذا الأنموذج أنظر مثلاً (Sen 2008) و

سبب تقييمي (The evaluative reason) فتقييم التقدم يتعين أساساً بأن يكون في ضوء بيان ما إذا كانت حرية الشعب تحظى بالتأييد والمساندة، وسبب آخر وهو سبب الفعالية (The effectiveness reason) فإنجاز التنمية والتطوير يتوقف بالكامل على الفعالية الحرة للشعب.<sup>(١٦)</sup> فوق هذا التعريف فإن عملية توسيع القدرات والخيارات الإنسانية تنطوي على ارتباطها محورياً بموضوعين: القدرات والفعاليتان من جانب، والفرص المتاحة من جانب آخر.<sup>(١٧)</sup> وبالتالي تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص لاستخدامها. بكلمات أخرى فإن التنمية الإنسانية تعبر عن معادلة يتكون طرفها الأيمن من القدرات الإنسانية بينما يتكون طرفها الأيسر من الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الممكنة للإنسان من أعمال قدراته الإنسانية.

كذلك وفق هذا التعريف للتنمية فإنه ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة، وإن كانت هامة، وليس بوصفها هدفاً نهائياً للتنمية وبالتالي فإن فكرة التنمية الإنسانية ترفض مساواة الناتج القومي الاجمالي بالتنمية. فالنمو الاقتصادي ضروري ولكنه ليس كافياً للتنمية الإنسانية، وبالتالي فإن الفقر الإنساني أعم من فقر الدخل لأن الفقر حسب هذا النموذج يُفهم على أنه الحرمان من القدرات أو فقرها وليس غياب أو نقص الدخل والبطالة حسب هذا النموذج ليست مجرد نقص في الدخل يمكن أن تعوضه الدولة وإنما البطالة أيضاً مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة والمهارات الفردية وما ينتج عنها من «استبعاد اجتماعي» وفقدان الاعتماد على الذات والثقة بالنفس وأضرار تصيب الصحة النفسية والجسدية. أما الشعب الثالث لتعريف التنمية على هذا الأساس «السنني» فإنها تتمثل بأن يشارك الناس ويؤثروا في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم.

فالتنمية من أجل الناس تعني أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والتنمية من قبل الناس تعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم. وبذا فإن الحرية هي الضامن وهي الهدف للتنمية الإنسانية المستدامة. وكما يحاج سن فإنه «ينظر إلى توسيع الحرية على أنها الغاية النهائية والوسيلة الرئيسية للتنمية الإنسانية. وتتمثل التنمية في القضاء على انعدام الحريات الذي يقيد خيارات الناس ويلجم ممارستهم لأعمالهم. ونقول هنا إن إزالة التعسف ضرورية جداً للتنمية. إلا أن فهم الصلة بين التنمية والحرية على نحو أفضل يتطلب تجاوز هذا الإدراك المبدئي، على أهميته. فالأهمية الأصيلة لحرية الإنسان، باعتبارها الغاية الأسمى للتنمية، تتكامل بقوة مع فاعلية حريات معينة في تعزيز حريات أخرى. والصلات بين أنواع الحريات المختلفة سببية وتؤكدها التجربة. فعلى سبيل المثال هناك دليل قوي على تضافر الحريات الاقتصادية والسياسية، خلافاً لما نقوله أحياناً عن تنافرهما. كما أن الفرص الاجتماعية في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وهي خدمات قد تستدعي عملاً حكومياً، تكمل الفرص الفردية في المشاركة الاقتصادية والسياسية، وتساعد أيضاً على دعم مبادرتنا لتغلب على ما نعاني من حرمان. وإذا كانت نقطة البدء في النهج هي تحديد الحرية على أنها الغاية الرئيسية للتنمية، فإن نطاق تحليل السياسات يمكن في إقامة صلات تجعل فكرة الحرية متمسقة ومتماسكة باعتبارها المنظور الذي تسترشد به عملية التنمية» (سن ١٩٩٩).

15. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138739>; <http://www.alwihdah.com/news/publications/2010-04-26-125.htm>

١٦. يعكس مفهوم الفعاليات مختلف الأشياء التي يثمن الفرد عملها أو كونها. وتتفاوت الفعاليات المرغوبة من تلك الأولية، مثل التغذية الكافية وتفادي المرض، إلى نشاطات أو حالات مركبة مثل القدرة على المشاركة في حياة المجتمع، أو الاستمتاع باحترام الذات. وتمثل التوليفة البديلة من الفعاليات التي يمكن للفرد تحقيقها قدرة الفرد. وهكذا، فإن القدرة هي صنف من الحرية، حرية تكفل توليفات الفعاليات المرغوبة» (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: ١٢).

إن التقديم الموجز أعلاه لنموذج القدرات (Capabilities Approach) وتوسيع الحريات يشير إلى ثلاثة مفاهيم وعناصر رئيسية: الفعاليات (Functionings) والقدرات (Capabilities) والوكالة (Agency). فالفعاليات تُفهم على أنها انعكاس للحريات من أجل تحقيق توليفات الفعاليات المرغوبة، والقدرات تُلخص في أهمية «الحرية من أجل التحقيق»، أما الوكالة فتكمن أهميتها -بعكس الأنماط الاقتصادية الأخرى والتي تحتاج لوجوب «تدويل» الوكالة- بأنها تسعى لأن يكون الفرد نفسه موكل نفسه من أجل تحقيق الأهداف والغايات التي وضعها لنفسه. أضف إلى ذلك أنه ومن أجل دمج الجانب النظري بذاك العملي فقد تم تحديد خمس حريات وسائلية-أداتية رئيسية في عملية صياغة السياسات وفهم العملية التنموية حسب هذا النموذج وهي تشمل الآتي:

- **الحريات السياسية**، وتشمل الحقوق المدنية والتي تتصل بما يتوافر للناس من فرص لتقرير من ينبغي أن يحكم ووفق أي مبادئ، وتشمل أيضاً القدرة على مراقبة السلطات ونقدها ومحاسبتها، والتمتع بحرية التعبير والانتماء السياسي ووجود صحافة حرة. وبالتالي فهي تُشكل الاستحقاق السياسي المرتبط بالديمقراطية بمعناها الأوسع.
- **التسهيلات الاقتصادية**، وتشير إلى الفرص التي يتمتع بها كل فرد لاستخدام موارده الاقتصادية والانتفاع بها لغرض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجاري. وبالتالي يمكن فهمها على أنها الطرق التي تعمل وفقها الاقتصادات لتوليد فرص الدخل وتحسين توزيع الثروة.
- **الفرص الاجتماعية**، والتي تشير إلى الترتيبات التي يضعها المجتمع للتعليم والرعاية الصحية، واللذين يؤثران على حرية الفرد الأساسية ليعيش حياة أفضل، كما تشير إلى ضمانات الشفافية والأمن الحمائي.
- **ضمانات الشفافية**، التي تحمي التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، والتي تستند إلى فهم متفق عليه حول ما يعرض على هؤلاء من الأفراد وما يتوقعون الحصول عليه، وبالتالي فإنها تكفل حرية التعامل المشترك وفق ضمانات تكفل الإطلاع والوضوح، وطبيعي أن لهذه الضمانات دورها الاداتي الواضح للحيلولة دون حدوث الفساد واللامسؤولية المالية والتعاملات السرية.
- **الأمن الحمائي**، والتي تعنى بتوفير شبكات الأمان والأمن الاجتماعي المناسبة للمجموعات المهمشة والضعيفة في المجتمع والتي تشمل مثلاً توافر ترتيبات مؤسسية ثابتة من مثل إعانات البطالة أو إضافات لدخول المعوزين أو مساعدات الإغاثة في حالة المجاعات أو توفير عمالة للطوارئ بهدف توليد دخل للمعدمين.

السابق هو محاولة موجزة لعرض النموذج «السني» لرفد تحليلنا بتأطير نظري يضع الإنسان وكرامته وحرية في صلب العملية التنموية. فالنموذج الأممي «جو الحرية الأوسع»<sup>(١٧)</sup> (In Larger Freedom) والذي يشمل التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية العيش بكرامة،<sup>(١٨)</sup> إضافة إلى نموذج تودارو (Todaro 2000) للتنمية والمبني على أهداف ثلاثة: التغذية والاكثفاء والفخر بالذات والتحرر من العبودية

١٧. للمزيد من التفاصيل أنظر مثلاً تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٩ \ ٢٠١٠ الأرض الفلسطينية المحتلة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وورقته المرجعية مشتاق خان (٢٠٠٩). لاطلاع على قراءة ونقد للتقرير المذكور أنظر الترتير (٢٠١٠).

١٨. بالإضافة إلى مدى سعادة الإنسان، فهناك العديد من الكتابات منذ نهاية القرن العشرين تتحدث عن أهمية الشعور بالسعادة كأحد نتائج التنمية، بدلا من الاعتماد على مؤشرات رقمية جامدة. للمزيد انظر (Graham, 2009)

مازلو الشهير للحاجات البشرية (Sustenance, Self-esteem, and Freedom from Servitude) والتي بالضرورة تأثرت بهمرة ضرورة تطير العملية التنموية كحرية وتحرر تكون في صلبها عملية تراكمية تتركز حول وتعتمد على الناس وقدراتهم وتعزز فرصهم. فيما يلي سنقوم بعرض النماذج الفلسطينية الأقرب لهذا النهج «السنّي» والتي بالأساس تحاكي للتمركز على الناس، ومن خلال تتبع الفروقات وأوجه الشبه بين الأنهج وبعد رسم العبر فإننا سنحاج لتبني نموذج «سنّي» ميسّس في الحالة الفلسطينية Politicized Senian Development Model.

## ٦- المقاومة الاقتصادية: تذكّر الانتفاضة الأولى كمثال

المقاومة الاقتصادية أو ما يرادفها كاققتصاد الصمود أو اقتصاد المقاومة هي أحد النماذج «المنسيّة» في غمرة كل النماذج والأسس والأساليب المتبعة التي أعطتها السلطة الفلسطينية الأولوية لقيادة الاقتصاد الفلسطيني. ولكن وقبل تأسيس السلطة الفلسطينية وخاصة في مرحلة الانتفاضة الأولى ومن أجل مواجهة كل أشكال الصعاب وتحدي الاحتلال واستعمار لهج الفلسطينيين -كغيرهم من سائر الشعوب التي تقبع أو قبت تحت احتلال أو استعمار أو عدوان أجنبي كحال العراق وكوبا وفيتنام مثلاً<sup>(١٩)</sup> - لابتداع أساليب تمكنهم من الصمود في أرضهم ودر محتلم وتلبية حاجاتهم الانسانية والاقتصادية الأساسية في ظل الاحتلال.

هذه الأساليب اختلفت أشكالها وأساليبها وطرقها إلا أن ما ميّزها هو أنها كانت طرق ابداعية نمت داخلياً ومحلياً ومن رحم الحياة الفلسطينية بامتياز وعملت على صون كرامة الإنسان الفلسطيني وتطويع روح العمل التطوعية<sup>(٢٠)</sup> والإيمان بالهم الجمعي وتقوية روح الإخاء والمناصرة. ولكن ومع انقضاء الانتفاضة الأولى والدخول في مرحلة التسوية السلمية بدأت أساليب بناء الاقتصاد المقاوم واقتصاد الصمود بالذوبان التدريجي لعوامل عدة كان أحد أهمها تبني نموذج اقتصادي بديل قائم على مبادئ السوق الحر والانفتاح والاستهلاك والاعتمادية على الغير وعلى مساعداتهم المالية وإهمال القطاع الزراعي والقاعدة الانتاجية على حساب قطاع الخدمات والتجارة، كل هذا بدلاً من دعم نموذج للمقاومة الاقتصادية كأحد الخطوط الموازية لأشكال المقاومة الأخرى والذي استطاع الناس من خلال تحدي جيروت الاحتلال وصون كرامتهم وتلبية جزء كبير من احتياجاتهم بأنفسهم. فلم يكن نهج «تأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع» على سبيل المثال بالنهج الدخيل أو الغريب كما هي الحالة الآن.

هذا النموذج للمقاومة الاقتصادية كان «مجبولاً» في الحياة اليومية للأفراد وبالتالي فقد كان يشكل نمط حياة سائد ومستديم، الحياة كمقاومة. وبالتالي فإن نموذج المقاومة الاقتصادية أو الاقتصاد المقاوم يستند على «تدعيم البنية الانتاجية الزراعية والصناعية الوطنية الشعبية المتمحورة داخلياً في السوق المحلي والتي تنتج الاحتياجات الأساسية للشرائح الشعبية، وبالتالي تحررنا من التحكم الصهيوني في عملية اطعامنا وتجويعنا، وذلك من خلال

١٩. فمثلاً من الواجب التذكّر هنا بأن الشعب الفيتنامي انتصر على العدوان الإمبريالي الأمريكي ليس بالبندقية وقوة السلاح فقط وإنما أيضاً بالاستثمار الفلاحي والزراعي وحقول الأرز وبالاعتماد على ذاته في توفير احتياجاته الغذائية طيلة فترة الثورة الفيتنامية (قرزم ٢٠٠١).

٢٠. تشير دراسة أجرتها مؤسسة روزا لوكسمبورغ في فلسطين (Gerster and Baumgarten, 2011) إلى المفارقة الكبيرة بين جيلي الانتفاضة الأولى والثانية في فهم العمل التطوعي. تشير الدراسة أن جيل الانتفاضة الأولى يرى أن العمل التطوعي هو عمل وطني، من الناس للناس، بدون مقابل، وهدفه مقاومة الاحتلال والاستعمار. أما جيل الانتفاضة الثانية فيرى العمل التطوعي يهدف لزيادة الخبرة قبل التخرج من الجامعة ويوفر فرص للسفر!

اطلاق العنان للحريات والمبادرات الشعبية المعتمدة على الذات والمشاريع الانتاجية العامة والتكامل القطاعي والنشاطات الزراعية غير الرسمية التي تتميز بالتنوع الانتاجي والتي توفر الأمن الغذائي للناس، وفي المحصلة يعني اقتصاد المقاومة تشجيع وتنمية ثقافة الانتاج والادخار بديلاً لثقافة الاستهلاك واللاحاق» (قرزم ٢٠٠١).

بكلمات أخرى يمكن النظر إلى اقتصاد الصمود والمقاومة على أنه تضافر لرأس المال المحلي الوطني مع حركة النضال والمقاومة الفلسطينية بالاعتماد بشكل أساسي على استراتيجيات تنمية اقتصادية تستند في أغلبها إلى القطاع الانتاجي والخدمي الصغير أو حتى الصغير جداً باعتبارها أكثر ملاءمة للتنمية المقاومة أو التنمية تحت القيود، من أجل تحقيق الاستقلالية والاعتمادية الذاتية ومقاومة اجراءات الاحتلال ونهجه الكولونيالي (جابر ٢٠١١) وعبد الهادي وآخرون (١٩٩٨).

هذا النموذج الاقتصادي للانتفاضة الأولى تضمن انن مبادئ وممارسات التشغيل الذاتي والادارة الذاتية للمشاريع الصغيرة ومقاطعة المنتج الأجنبي والاستهلاك الواعي ومقاطعة العمل ومنتجات الاقتصاد الصهيوني ومبادرة الطبقات الشعبية باستثمارات إنتاجية صغيرة خاصة بهم كاللجوء لتربية بعض الماشية والعودة لاستغلال حديقة المنزل وزراعة محاصيل للمتطلبات الأسرية وإقامة تعاونيات إنتاج للمتطلبات المنزلية وما إلى ذلك. وهذا ما اصطلح تسميته د. عادل سمارة بنهجه التنموي «التنمية بالحماية الشعبية» (سمارة ٢٠٠٥ و٢٠٠٧) أو ما أسماه د. خليل نخلة لاحقاً كما أشرنا أدناه بنموذج التنمية التحررية المبنية على الناس (نخلة ٢٠١١). بكلمات أخرى وبالاستناد إلى سمارة (٢٠٠٧) فما حصل بالاقتصاد إبان الانتفاضة الأولى كان «انسحاباً إلى الداخل» في مستوى الاستهلاك على الأقل على الصعيد المحلي والطبقي والتي مثلت بدورها شكلاً جديداً من أشكال المقاومة وشكلت بداية التغيير في نمط الاستهلاك. وبالتالي فلم يكن هذا قراراً شعبياً جماعياً اقتصادياً فحسب بل نضال سياسي وقرار تنموي.

وبالمقارنة مع اليوم نجد جلياً أن ثمة فوارق جمة ما بين نمط الاستهلاك الآن وذاك إبان الانتفاضة الأولى والتي تستدعي منا وقفة تفكير إن كانت الظروف تغيرت كثيراً للأفضل ومقاربتها بالتغير الحاصل في النمط الاستهلاكي؟ ولكن ما لم يستكمل من ذاك النموذج هو استكمال هذا «الانسحاب إلى الداخل» والقيام بإعادة تشكيل أو تركيب الاقتصاد المحلي أي البدء بالاستثمار الانتاجي كالتعاونيات مثلاً وبالتالي فقد حدث انقطاع أو انكسار لعملية التحول التي بدأتها الطبقات الشعبية حيث لم تتمكن من ارغام رأس المال على التقاطع مع نموذجها وذلك بسبب غياب القوة السياسية الاجتماعية المنظمة واستبدال هذا النهج كلياً بالنموذج الذي فرضته تسوية أوسلو والنهج النيوليبرالي للسلطة الفلسطينية بعد طمس انجازات الانتفاضة الأولى على الأقل فيما يتعلق بالفهم الحياتي الأساسي وهو أن الحياة مقاومة.

إن السابق إذن يدل أنه «لطالما ظل الفلسطينيون يعتمدون على المشاريع الزراعية الصغيرة لإطعام أنفسهم، كالزراعة المستدامة، والحدائق المزروعة على أسطح المباني والمروية بالتنقيط، والتنوع البيولوجي المحلي في المحاصيل. وإذا جرى التوسع في تلك المشاريع الزراعية، فإنها سوف تقلل الاعتماد على المساعدات الغذائية تدريجياً إلى أن تنهيه تماماً. كما يمكن أن تعيد ملايين الفلسطينيين في المخيمات إلى سبل كسب العيش المستمدة من الأرض»



(الترتير وآخرون ٢٠١٢).<sup>(٢١)</sup> إن التدبير السابق لا يعني إعطاء الأولوية الحصرية -على أهميتها- للاعتماد على الذات في تأمين الغذاء الأساسي فحسب وإنما يطال جوانب أخرى تتجاوز المحور الزراعي والأمن الغذائي لتشمل العمالة والمناصرة والتطوع والانتاج الوطني والتخلص من حسابات الربح والخسارة الضيقة من أجل بلورة رؤية وأجندة فلسطينية جديدة لاقتصادٍ مقاوم بالاستناد إلى التجارب المحلية وخاصة تجربة الانتفاضة الأولى الاقتصادية والحياتية والتي كما حاجج الترتير وآخرون (٢٠١٢) ترمي إلى تعزيز الاستدامة الذاتية والمقاومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أيضًا أكثر من تعزيز النمو الاقتصادي المصطنع. فلقد أضحت النمو الاقتصادي لجأً مقيداً. وهذا لا يعني عرقلة تنمية القطاع الخاص، فريادة الأعمال أمرٌ مهم على جميع المستويات والمقاييس. ولكن لا بد أن تكون هناك رؤية لاقتصادٍ يضع في صميمه النضال الفلسطيني. بكلمات أخرى كما حاجج قرزم (٢٠٠١) وفي ظل الواقع الاستعماري، «فإن الاقتصاد الوحيد الممكن والواقعي، هو الاقتصاد الوطني الشعبي الذي يوفر مقومات الصمود الاقتصادي والمعيشي الضروري لمواجهة الاحتلال، والذي «أي الاقتصاد» يسخر لحماية المقاومة الشعبية بكافة أشكالها، ويوفر وسائل مواصلتها وانتقالها إلى مراحلها الأعلى لسحق الاحتلال، وبالتالي وضع القضية الفلسطينية على طريق الانتصار التاريخي».

بالمحصلة النهائية فإن المقاومة الاقتصادية ما هي إلاّ خطٌّ موازٍ لأشكال المقاومة الأخرى وما أوجنا في هذا الوقت إلى الرجوع للأساسيات والأجديات الفلسطينية كما رسمتها الانتفاضة الأولى من أجل رفد فهمنا ونهجنا الاقتصادي-التنموي «ببعض مما عندنا» عسى أن نساهم في بلورة استراتيجية بديلة للنضال والتحرر والازدهار.

## التنمية التحررية المرتكزة على الناس

من أهم نجاحات الرواية البديلة للطبقة الحاكمة (اقتصاديا على الأقل) هو اقناع الشعب بما لا يدع مجالاً للشك بعدم وجود بديل، أو عدم وجود بديل «منطقي»، من هنا فإن مصطلحات كانت رائجة قبل عشرين عاماً بدأت تصبح مثارا للضحك، كالاعتماد الذاتي، و «تحرير فلسطين»، لقد اقتنعنا أن هذه الأهداف هي مجرد أحلام لا يمكن ترجمتها. على الرغم من ذلك فهناك العديد من الاقتصاديين والمفكرين الفلسطينيين الذي كتبوا من قبل أو سلباً وبعدها وحتى اليوم. خلال العام الماضي أثار كتاب «فلسطين: وطن للبيع» جدلاً ما بين من أسماه ويكيليكس عن سلطة أوسلو-ستان ومكونها الرأسمالي وبين من اعتبره هجوماً (تحت الحزام) للنخب الفلسطينية.

على الرغم من أهمية الجانب المعلوماتي الزخم في الكتاب، إلا أن ما ميزه لم يكن الجانب الإعلامي الإخباري (Informative) وإنما كانت مساهمته الأكبر في جانبه الفكري، والرجوع إلى فكر المقاومة الاقتصادية عن طريق ما أسماه نخلة «التنمية التحررية المرتكزة على الناس» (نخلة، ٢٠١١). يدعي الكتاب أن هناك نوعان من التأثيرات للعملية السياسية والسياسات التنموية. التأثير الأول أنه كان لها بالمجمل (وليس على صعيد الجزئيات) تأثير سلبي على القضية الفلسطينية وعمامة الشعب الفلسطيني، ويتضح هذا التأثير من خلال تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منذ اتفاقية أوسلو، تحويل مفهوم القضية الفلسطينية إلى ما بعد الاستعمار (post colonial)،

٢١. انظر مثلاً إلى بعض التجارب الإقليمية والدولية الأخرى كحالة القطاع الزراعي العربي وما عاناه من تقويض بفعل المساعدات والسياسات النيوليبرالية (زريق ٢٠١١)، أو كحالة الأمن الغذائي في كوبا (Funes et al. (2002) and Woelfle-Erskine (2001)، أو حتى تجربة الصحراويين <http://www.newformulation.org/2agriculture.htm> (2001)، أو حتى تجربة الصحراويين <https://pi.library.yorku.ca/ojs/index.php/refuge/article/view/34720> (فرح ٢٠١٠).

وتبنيع الهوية الفلسطينية وتعريف الفلسطيني (١١ مليون مقابل ٤ ملايين في الضفة وغزة). بالإضافة إلى تطور مفهوم التطبيع (normlaization) خاصة التطبيع الاقتصادي. أما النوع الثاني للتجارب التنموية السابقة تأثير ايجابي (معاكس للأول)، إلا أن هذا الأثر الايجابي كان مفعوله على طبقة صغيرة من المجتمع، وهي ما يدعى بالقيادة الفلسطينية، وهي الطبقة التي خلقتها اتفاقية أوسلو والتي في كثير من الأحيان توازت مصالحها مع مصالح الاحتلال الإسرائيلي، والطبقة الرأسمالية الفلسطينية، بالإضافة إلى الجزء الأكبر من المنظمات غير الحكومية.

يركز نخلة على فصل الاقتصاد عن السياسة، ففي أحد الاجتماعات مع رجال أعمال فلسطينيين يقول فياض «أنتم مجتمع الأعمال، لستم مسؤولين عن انهاء الاحتلال، أنتم مسؤولون عن توظيف الناس والاستعداد للدولة» (نخلة، ١٤١: ٢٠١١) وكأن توظيف الناس وخلق فرص العمل منفصل تماما عن الوضع السياسي بما في ذلك الاحتلال! على الرغم من بساطة هذه الجملة إلا أنها تعكس استراتيجية واضحة بما لا يترك مجالاً لأية سياسات اقتصادية بديلة كالاقتصاد الصمود والمقاومة. كما يحاجج بعدم وجود أية «مساعداً غير مشروطة» في اسطورة المساعدات الدولية التي نعيشها، بل إن مجمل المساعدات التي حولت للفلسطينيين كانت من أجل ضمان نجاح عملية أوسلو والحفاظ على السلطة الوطنية.<sup>(٣٣)</sup> وقد عملت المساعدات بشكل غير مباشر (من خلال فرض سياسات اقتصادية ونقدية) على تحويل الشعب الفلسطيني إلى شعب مدين مستهلك، أو كما يقول نخلة: هي «مساعداً ترتكز على الاستهلاك وجعل الناس رهائن، انها مساعدات معادية للإنتاجية والتحرر».

## ٧- الخلاصة والاستنتاجات

إنه ليس بالخفي على أحد بأن المراحل الثلاث لتطور الفكر الاقتصادي-التنموي فلسطينياً (مرحلة الجهل والتخبط ١٩٩١-١٩٩٥، مرحلة الضغط والإرغام ١٩٩٦-٢٠٠٤، ومرحلة الاقتناع والترويج ٢٠٠٥ لغاية الآن) لم تحقق أية تنمية حقيقية للفلسطينيين، بل ربما حققت العكس بالضبط. حيث كانت تلك السنوات عمراً ضائعاً في حقل التجارب ودليلاً على ديمومة حالة اللاتنمية (روي ١٩٩٥، سمارة ٢٠٠١).

إلا أنه على الرغم من مؤشرات التنمية المستدامة الرئيسية غير المباشرة والتي تؤشر لفشل السياسات التنموية-الاقتصادية المتبعة، إلا أن الرواية البديلة التي خلقها الاحتلال والتي عززتها السلطة الفلسطينية أصبحت قادرة على تغطية أعين الفلسطينيين، وأقنعت الشعب الفلسطيني أن العملية التنموية هي مجرد إجراء تمرين يتناول «تقييم حاجات للوزارات» وتمويلها كما هو الحال تقريباً في «الخطط التنموية» للسلطة الفلسطينية.

تساهم السياسات الحالية في ديمومة الاحتلال عن طريق تطبيق ما يدعى «حيادية السوق ومبادئ الكفاءة الاقتصادية». فالنهج النيوليبرالي يعتبر أن التنمية الاقتصادية-الاجتماعية ممكنة تحت الاحتلال وبالرغم منه وعنه، أي أنه يساهم في شرعنة الاحتلال والتعامل معه على أنه «شريك» في العملية التنموية وما اعتياد و«تطبيع» الاحتلال إلاّ تدليل على ذلك. فيبرز تحت ذلك المسمى ومسمى «السلام الاقتصادي» الخطط والمشاريع المشتركة ومجالس الأعمال المشتركة والمناطق الصناعية المشتركة والاستثمارات والتعاون الاقتصادي من أجل جلب الاستثمار والاستقرار

٢٢. ويظهر ذلك من خلال دعم الانفاق الجاري للموازنة الفلسطينية عام ٢٠٠٣ بعد أن كان دائماً ممنوعاً ولم يكن يسمح إلا للمساعدات التطويرية بأشكالها المختلفة (المهم ليس رواتب).



والسلام للمنطقة وبالتالي تقديم حلول اقتصادية تقنية لمشاكل سياسية. تكمن خطورة هذا النهج الاقتصادي بأنه يديم الاحتلال ويغيب روح الاشتباك مع قوة الاحتلال، كما ينكر البعد الكولونيالي وشرعته باعتباره «شريك عمل». هذه النيوليبرالية الاقتصادية تمكنت بلا شك من بناء نيوليبرالية سياسية تقوم على ما تدعيه بأنه برغماتية مطلقة و«اعتدال» .

حاولت الورقة أن لا تعمل على تحليل مواطن الخلل فحسب، بل أن تركز على أصل المشكلة بدلا من العوارض، فهي تحاول التحذير والتعبئة الجمهور بوصف الطرق المباشرة وغير المباشرة للسيطرة (نفسيا وماليا) على تفكير الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، بحيث يؤمن الأغلبية بعدم وجود بديل. وبالتالي كان الاستدلال بمراجعات بعض الاقتصاديين والتنمويين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين من أجل إظهار خطوات عملية قابلة للتطبيق بدلا من التدهور السياسي / الثقافي / الاقتصادي الذي نشهده. ومن هنا تبرز الحاجة للمزاوجة بين الفكر الوطني المحلي وذلك الفكر المقاوم للكولونيالية والتبعية حول العالم، دون الانبهار بالتجارب العالمية ومحاولة نسخها فلسطينيا كما هو الحال في العديد من القضايا (Shikaki, 2011).

إن ثمة حاجة «لقرع الخزان» والتفكير جدياً في تطبيق نموذج تنموي بديل يراعي خصوصية وتميز الحالة الفلسطينية ولا يقبل الوصفات الجاهزة من المؤسسات الدولية المالية أو مجتمع المانحين وسياساتهم ليس من باب الرفض لأجل الرفض وإنما لأن هذه الوصفات والسياسات قد جربت في العديد من دول العالم النامي والتي من دون أدنى شك قد حققت نجاحا باهراً في تعزيز حالة التبعية وفشلت في تقليل عدد الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم أو تحقيق قدر أكبر من العدالة (على سبيل المثال انظر استيري ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، مويو ٢٠٠٩ و٢٠١١، الخالدي وضمور ٢٠١١).

لن يكون هذا النموذج البديل جاهزا، وإنما هناك حاجة لحوار سياسي اقتصادي تنموي اجتماعي، يبدأ من الصفر السياسي، أي أنه يبحث في القضايا الأساسية كقضايا التمثيل، وحل الدولتين، والعلاقات السياسية مع إسرائيل. ومن ثم تبني قرارات اقتصادية شجاعة تتوافق مع فكر مقاوم غير مساوم أو مهادن. تحتاج هذه التغييرات الجذرية في صناعة القرار الفلسطيني إلى إدراك قوي بأن «القيادة» الفلسطينية الحالية ليست قادرة على - وعلى الأغلب لا تريد- التغيير، وأن هناك حاجة إلى خطة وبرنامج جديدين. قد تكون انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني عنواناً لهذا التغيير، بحيث يصوت جميع الفلسطينيين (حوالي ١٢ مليون) بغض النظر عن أماكن تواجدهم من أجل اختيار ممثلين عن الشعب الفلسطيني وآمالهم وتطلعاتهم، واستبدال المجموعة الفاسدة التي قادت فلسطين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا إلى الهاوية خلال الأعوام العشرين الماضية.

## المصادر والمراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١) مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي ٢٠١٠، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢) (أ) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة ٢٠٠٩، ٢٠١٠. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢) (ب) مؤشرات التجارة الخارجية الرئيسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، من الموقع الإلكتروني بتاريخ ١٠ / ٠٥ / ٢٠١٢  
[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_pcbs/ForeignTrade/5646a59b-a712-4ba1-9e33-8fc2b2a4c93d.htm](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/ForeignTrade/5646a59b-a712-4ba1-9e33-8fc2b2a4c93d.htm)
- النقيب، فضل (٢٠٠٧) المحطات الرئيسية في الفكر الاقتصادي النظري الفلسطيني، ورقة في أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي: الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاما على الاحتلال... أربعون عاما من إحباط التنمية (ماس). رام الله.
- جابر، فراس (٢٠١١) خصخصة فلسطين، فصل في كتاب «وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطينية»، مركز بيسان للبحوث والإنماء (بيسان)، صفحة ٧٥-١١٤، متوفر إلكترونياً على الرابط التالي:  
[http://ar.bisan.org/sites/default/files/whm\\_ltnmy\\_copy.pdf](http://ar.bisan.org/sites/default/files/whm_ltnmy_copy.pdf)
- سمارة، عادل (٢٠٠٧) التنمية بالحماية الشعبية: سلسلة مقالات، كنعان النشرة الإلكترونية، متوفرة إلكترونياً على الرابط التالي:  
<http://www.kanaanonline.org/articles/01154.pdf>
- عبد الهادي، عزت، عقل، منتهى، والنحاس، زكريا (١٩٩٨) دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، المجلد الثاني، وزارة العمل، رام الله، فلسطين.
- قرزم، جورج (٢٠٠١) مقابلة صحفية: بيان الاربعاء استراتيجية التطبيع بين بناء الكيان الصهيوني وخراب الإنسان العربي، متوفرة إلكترونياً على الرابط التالي:  
<http://www.albayan.ae/one-world/2001-09-26-1.1211121>
- مركز بيسان للبحوث والإنماء (بيسان) (٢٠١١) تسليع التعليم العالي في سوق محاصر، رام الله.

- Bahour, S. (2011) Palestine's Economic Hallucination, [Online], Available:  
<http://www.thisweekinpalestine.com/details.php?id=3596&ed=202&edid=202>
- Bisan (2011) (Arabic) Wahm Al-Tanmeya/The Myth of Development, Bisan Center for Research and Development, Ramallah, Palestine.
- Brown, N. (2010) Are Palestinians Building a State?, Carnegie Commentary, Carnegie Endowment for International Peace, [Online], Available: [http://carnegieendowment.org/files/palestinian\\_state1.pdf](http://carnegieendowment.org/files/palestinian_state1.pdf)
- Comim, F.; Qizilabash, M. and Alkire, S. (2008) (Eds.) The Capability Approach: Concepts, Measures and Applications, Cambridge University Press.
- Easterly, W. (2006) The White Man's Burden, Oxford University Press, Oxford.
- Easterly, W. (2008) Reinventing Foreign Aid, MIT Press, Cambridge.
- Farah, R. (2010) 'Knowledge in the Service of the Cause': Education and the Sahrawi Struggle for Self-Determination', Refuge, Volume 27, Number 2, pp30-41.
- Farsakh, L. (2002) 'Palestinian Labor Flows to the Israeli Economy: A Finished Story?' Journal of Palestine Studies, Vol. 32, No. 1, pp. 13-27.
- Funes, F.; Garcia, L.; Bourque, M.; Perez, N. and Rosset, P. (2002) (Eds.) Sustainable Agriculture and Resistance: Transforming Food Production in Cuba, Food First Books.
- Gerster, K. and Baumgarten, H. (2011) Palestinian NGOs and their Cultural, Economic and Political Impact in Palestinian Society, Rosa Luxemburg Foundation, Palestine.
- Graham, C. (2009) Happiness around the World: The Paradox of Happy Peasants and Miserable Millionaires, Oxford University Press.
- Hanieh, A. (2011) 'Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine', Paper presented at 'Development in the Occupied Palestinian Territory: Critical Reflections on Current Practices and Opening the Space for Debating Alternative Approaches' Workshop,

Center for Development Studies, Birzeit University, Ramallah, Palestine, 23 June.

- International Monetary Fund (2010) Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Sixth Review of Progress, Staff report for the meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, September 21, New York.
- Khalidi, R. (2005) 'Reshaping Palestinian Economic Policy Discourse: Putting the Development Horse before the Governance Cart', Journal of Palestine Studies, Vol.34, No.3, p.77– 87.
- Khalidi, R. (2011) 'Looking Ahead: Developing Sovereign Institutions and Creating a Sustainable Palestinian Economy', Paper Presented at the United Nations Seminar on Assistance to the Palestinian People, Mobilizing international efforts in support of the Palestinian Government's State-building programme, Helsinki 28 and 29 April.
- Khalidi, R. (2012) After the Arab Spring in Palestine: Contesting the Neo Liberal Narrative of Palestinian National Liberation, Jadaliyya, [Online], Available: [http://www.jadaliyya.com/pages/index/4789/after-the-arab-spring-in-palestine\\_contesting-the-](http://www.jadaliyya.com/pages/index/4789/after-the-arab-spring-in-palestine_contesting-the-)
- Khalidi, R. and Samour, S. (2011) 'Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement', Journal of Palestine Studies, Vol. XL, No. 2, pp. 6–25.
- Khan, M. (2009) Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords, [Online], Available: <http://mercury.soas.ac.uk/users/mk17/Docs/Others.htm>
- Khan, M. (2010) Post-Oslo State-Building Strategies and their Limitations, Transcript of the Yusuf Sayigh Development Lecture 2010, given at MAS, Ramallah, Palestine, <http://mercury.soas.ac.uk/users/mk17/Docs/Prof%20Mushtaq%20Final%20Transcript%20Sayigh%20Lecture.pdf>
- Kimmerling, B. (1983) Zionism and Economy, Schenkman Pub Co., Cambridge.
- Kimmerling, B. (2003) Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians, VERSO, London.

- Leech, P. (2012b) Re-reading the Myth of Fayyadism: A Critical Analysis of the Palestinian Authority's Reform and State-building Agenda, 2008-2011, Research Paper, Arab Center For Research & Policy Studies, [Online], Available: <http://english.dohainstitute.org/file/pdfViewer/758fcaf6-b678-4d85-b811-e80ce044eadc.pdf>
- MAS (2012) Food Security Bulletin, Issue 6, winter 2012, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah, Palestine, [Online], Available: [http://www.mas.ps/Newsite/webfm\\_send/298](http://www.mas.ps/Newsite/webfm_send/298)
- Maslow, A. (1943) 'A Theory of Human Motivation', Psychological Review, 50: 370-396. Re-published by C.D. Green. York University, Toronto. Available <http://psychclassics.yorku.ca/Maslow/motivation.html>
- Moyo, D. (2009) Dead Aid: Why Aid Is Not Working and How There Is a Better Way for Africa, Allen Lane- Penguin Books, London, U.K.
- Moyo, D. (2011) How The West Was Lost: Fifty Years of Economic Folly - And the Stark Choices Ahead, Allen Lane- Penguin Books, London, U.K.
- Nakhleh, K. (2011) (Arabic) 'Filastin: Watan Lilbay/Palestine: Homeland for Sale', Rosa Luxemburg Foundation, Ramallah, Palestine.7
- Palestinian National Authority (2007) Building a Palestinian State: Towards peace and prosperity, [Online], Available: <http://imeu.net/engine2/uploads/pna-full-report.pdf>
- Pelham, N. (2011) Gaza's Tunnel Complex, Middle East Report, Vol. 4, Middle East Research and Information Project, Washington, D.C.
- Roy, S. (2011) Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector, Princeton University Press, U.S.A
- Samara, A. (2005) (Arabic) Al-Tanmiya Tahat Al-Himaya Al-Sha'abiya/ Development Under popular protection, AlMashraq for Economic and Development Studies, Ramallah, Palestine
- Sen, A. (1999) Development As Freedom, Alfred A. Knopf, Inc, New York.

- Sen, A. (2008) *The Idea of Justice*, Allen Lane.
- Shikaki, I. (2011) What is the 'Right' Type of Resistance? Al-Jazeera English, July, [Online], Available: <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/06/201162895553754742.html>
- Tartir, A. (2010) 'Investing in Human Security for a Future Palestinian State: In Larger Freedom and Participatory State Building', Paper presented at Security and State Today Conference, hosted by Institute of Development Studies and University of Sussex, U.K, June 2010.
- Tartir, A. (2012) 'Fatah and Hamas: An Elusive Reconciliation', Open Democracy, Available at: <http://www.opendemocracy.net/alaa-tartir/fatah-and-hamas-elusive-reconciliation>
- Tartir, A. (2012) Aid and Development in Palestine: Anything, But Linear Relationship. Can Aid Contribute to Development? Birzeit University Working Paper 2012/4, Paper presented 'International Aid: A 'Necessary Evil' for Development in Palestine?', Birzeit University, Palestine.
- Tartir, A.; Bahour, S.; and Abdelnour, S. (2012) Defeating Dependency, Creating a Resistance Economy, al-shabaka policy brief, February, [Online], Available: <http://www.al-shabaka.org/sites/default/files/policybrief/en/defeating-dependency-creating-resistance-economy/defeating-dependency-creating-resistance-economy.pdf>
- Todaro, M. (2000) *Economic Development* (7<sup>th</sup> ed), Addison Wesley Pearson, Harlow.
- Turner, M. (2011) 'Creating 'Partners for Peace': The Palestinian Authority and the International Statebuilding Agenda', *Journal of Intervention and Statebuilding*, 5, 1, 1-21.
- UNCTAD (2011) Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the occupied Palestinian territory, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, [Online], Available: [http://www.unctad.org/en/docs//tdb58d4\\_en.pdf](http://www.unctad.org/en/docs//tdb58d4_en.pdf)
- UNDP (1990) *Human Development Report 1990 Concept and Measurement of Human Development*, United Nations Development

Programme, [Online], Available: <http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr1990/chapters/>

- UNDP (2001) The Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations, United Nations Development Programme, [Online], Available: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf>
- UNDP (2010) Human Development Report 2009/10: occupied Palestinian territory, United Nations Development Programme, Jerusalem, Palestine.
- United Nations Relief and Works Agency for Palestinian Refugees (UNRWA) (2011) Labour Market Briefing, West Bank, Second Half 2010, April.
- Woelfle-Erskine, C. (2001) (Ed.) Urban Wilds: Gardeners' Stories of the Struggle for Land and Justice, Water/Under/Ground Publications, Oakland, Calif.
- World Bank (2010) The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions, Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee, September 21.
- World Bank (2011) Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 13.
- World Food Programme (2011) Socio-economic and Food Security Survey, West Bank and Gaza.
- Zurayk, R. (2011) Food, Farming, and Freedom: Sowing the Arab Spring, Just World Books, Virginia.





من أسطورة التنمية النيوليبرالية  
إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي

سيف دعنا



## ملخص

تقدم هذه الورقة ملخصاً مختصراً لتاريخ اقتصادي للصراع العربي-الصهيوني كسياق اقتصادي - سياسي لتفسير السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وإستشراف آفاقها من جهة، وطرح تصور مضاد لمشروع تنموي مؤسس على فهم شامل للصراع العربي - الصهيوني. الملخص المطروح هو تركيب (أو إعادة تركيب) للتاريخ الاقتصادي-السياسي يفترضه تفسير الواقع الراهن اقتصادياً وسياسياً. أو هو قراءة للتاريخ الاقتصادي السياسي بأثر رجعي ووفق معطيات الواقع الراهن لأن تفسير الحاضر يفترض بالضرورة إعادة تركيب التاريخ إذا كانت النتائج تتعارض مع الخط السردي أو الرواية السائدة.

إعادة تركيب التاريخ الاقتصادي تنبع من ضرورة فهم وتفسير الحاضر السياسي الذي لا يتفق كنتيجة مع مقدمات الرواية الرومانسية الثورية (الرواية الثورية للتاريخ لا تفسر الواقع الراهن ولا تتفق معه. وبالتالي فإن النتيجة هي التي تفترض إعادة تركيب الرواية سياسياً واقتصادياً). هذه الورقة تزعم أن فهم تأثير ظروف ما بعد الاحتلال على تحولات الطبقات الاجتماعية في فلسطين في سياق سيادة العلاقات الكولونيالية التي أسس لها الاحتلال والتي قادت لإعادة تشكيل طبيعة ومصالح الطبقات الاجتماعية الفلسطينية تفسر جانباً مهماً من الواقع السياسي والاقتصادي الراهن في فلسطين.

لهذا، تهدف هذه الورقة أساساً لتقديم نقد لفكرة التنمية في السياق النيوليبرالي الذي شكلت اتفاقية اوسلو جزءاً من بنيته التحتية الإقليمية بسبب الأخطار التي يمثلها هذا النموذج الاقتصادي على مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني عبر إنهاكها للطبقات الشعبية الحاضنة له تقليدياً ولتعميقه للعلاقة المصلحية والقائمة على اسس كولونيالية بين قوى إجتماعية اقتصادية فلسطينية والنخب الصهيونية تأسست تدريجياً منذ بداية الاحتلال، وإستناده لمنظومة من التصورات والرؤى التي تبدو ظاهرياً محايدة أيديولوجياً لكن تعميمها يشكل خطراً بتعزيزه لحقل دلالي نقيض للقيم الجمعية التي يفترضها نجاح أي مشروع تحرري هيمنتها.

لذلك، ستقدم هذه الورقة أيضاً مقترح مشروع مبني على مفهوم «توطين الاقتصاد الاجتماعي» كأحد البدائل المضادة العديدة التي يتم اقتراحها والتي تعزز عالماً مضاداً من التصورات وتؤسس لتعميم حقل مفهومي ودلالي مضاد يهدف إسناد إعادة ترتيب وتركيب البنية الاقتصادية والإجتماعية كحامل صلب للمشروع الوطني الفلسطيني ومقاومة الاحتلال عبر الحفاظ على حد أدنى من التحصين الاقتصادي والسياسي والأيدولوجي للطبقات الشعبية التي تشكل حاضنة المشروع الوطني الصلبة أولاً، والتأسيس لقطع الارتباط المصلحي بين النخب الاقتصادية الفلسطينية والصهيونية ثانياً.

نقد النموذج القائم يشكل أيضاً نقداً للتصورات السائدة، ليس فقط عن فكرة التنمية ومعناها وتبعاتها في حالة المجتمع الفلسطيني، بل وعن الصراع القائم في وعلى فلسطين، وفي مقدماتها التصورات التي هيمنت على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ البداية. فالسياسي والاقتصادي مترابطاً جدلياً ولا يمكن فصلهما أو تفسير أحدهما بمعزل عن صيغة الآخر. وأهمية الفكرة القائمة على أهمية إسناد الحامل الشعبي للمشروع الوطني الفلسطيني تنبع من فكرة عدم إمكانية الطبقات الشعبية المنهكة (أو المرتبطة مصلحياً والمندمجة في علاقات كولونيالية مع الحالة الاستعمارية التي يمثلها الكيان الصهيوني) أن تستند وتحتضن مشروعاً تحررياً يتطلب الصمود والإستمرار في المقاومة لزمناً طويلاً من جهة، وإمكانية سقوطها في فخ أيديولوجيا الحياء والععى السياسي الناتجة عنه. لهذا لا يمكن فصل التنمية في الحالة الفلسطينية عن الفهم الشامل للمشروع الوطني او الفهم الشامل للصراع العربي - الصهيوني. بمعنى أن كل مشروع «تنموي» يستند لتصور الصراع العربي - والصهيوني وكل تصور لطبيعة الصراع يفترض تصورات تنموية تعمل على إسناده.

لذلك، تستند هذه الورقة إلى مبدأ أن خيار التنمية ليس خياراً اقتصادياً بحتاً كما يتم تصويره في خطاب سائد هو أقرب لفكرة المحاسبة المكتبية منه إلى عملية بنوية وجزء من التأسيس لحالة وجودية عبر مشروع سياسي-اقتصادي متكامل، وإنما هو جزء عضوي من منظومة الخيارات الإستراتيجية لأي مجتمع ويعكس، بالتالي، خياراته الكبرى التي تبدأ بالسياسة وتشمل الثقافة والاقتصاد. لهذا تستند الفكرة المقترحة لرؤية التنمية تحت الاحتلال إلى ثلاث معايير أساسية بسيطة هي:

أولاً: مدى تأثير أي مشروع تنموي على حالة الطبقات الشعبية الأدنى، أو الخمسين في المئة الأدنى في التراتبية الاقتصادية، سواء عبر إنهاكها أو عبر ربطها بمصالحها باقتصاديات المشروع الصهيوني.

ثانياً: إمكانية أي مشروع تنموي التأثير على حالة البرجوازية الوطنية وتمكينها مصلياً (أو بحكم الأمر الواقع) من القطع مع تاريخ طويل من الإندماج في اقتصاد كولونيالي تحققت لها في سياقها إمكانات تراكم الثروة على حساب المشروع الوطني.

ثالثاً: إرتباط المشروع التنموي بالمشروع الوطني ومدى إسنادها له. بمعنى أن المشروع التنموي كجزء من مشروع المقاومة يتوجب أن يؤسس لعلاقات اجتماعية-اقتصادية بديلة للعلاقات الكولونيالية التي فرضتها ظروف الاحتلال الطويلة أولاً واللقاء المصلي ثانياً.

التنمية في الحالة الفلسطينية إذاً هي جزء من مشروع سياسي أو خيار سياسي إستراتيجي يهدف للتأسيس لمنظومة علاقات بديلة لتلك القائمة ولا يمكن بالتالي حسابها بالأرقام والبيانات على الطريقة التقليدية السائدة. وتنبع أهمية فكرة التنمية هذه ونموذجها المقترح من قدرتها أيضاً على تحصين حالة الطبقات الشعبية الدنيا في السلم الاقتصادي كونها الحاضنة الأساسية للمشروع الوطني ولإن إنهاكها وإضعافها، أو رشوتها مؤقتاً كما حصل في بعض المراحل، سينعكسان سلبياً بالضرورة على حالة المشروع الوطني. وتنبع أهميتها أيضاً من قدرتها على توفير نوع من المصلحة للبرجوازية الوطنية المستفيدة من العلاقات السائدة لدفعها للقطع مع تاريخها الكولونيالي والانتقال الى الموقع المضاد.

وهذه الفكرة أيضاً تشكل المدخل لفهم وتعريف (أو إعادة تعريف) وتقييم عملية اوسلو بمنطق اقتصادي-سياسي وأثرها الهائل المحتمل على المشروع الوطني برمته. فهذه العملية التي بدأت في بداية التسعينيات (وسأجادل لاحقاً في هذه الورقة بناء على المعطيات المتوافرة، أنها استمرار وتطور لسياسة اقتصادية إسرائيلية في الضفة والقطاع بدأت في عام ١٩٦٨ وتم تشريعها في اتفاقية اوسلو ١٩٩٣ ثم في بروتوكول باريس في ١٩٩٤) لا يمكن النظر إليها كعملية سياسية بحتة فقط بل هي جزء من عملية أوسع عملت على تأسيس بنية تحتية إقليمية لشرق أوسط اقتصادي نيوليبرالي يربط المنطقة وأقطارها بالسوق العالمي. والتأسيس لهذه البنية هي حاجة اقتضاها تطور المشروع الصهيوني المنتقل الى مرحلة جديدة بالدرجة الأولى وليس صناعة «سلام». الأهم ان تبعات خيار اوسلو تقود تدريجياً أولاً الى إنهاء الحاضنة الشعبية للمشروع الوطني اقتصادياً، فيما تعمق ارتباط ووقوع النخبة الاقتصادية الفلسطينية بالاقتصاد الكولونيالي، وبالتالي أصبحت تشكل تهديداً وجودياً لهذا المشروع. وقادت ثانياً الى تعميم منظومة من الأوهام التي يسوقها الخطاب التنموي النيوليبرالي الذي يبدو ظاهرياً محايداً اجتماعياً وسياسياً لكنه يقود الى تعميق حالة التبعية القائمة والارتباط والتبعية لهيمنة الاقتصاد العالمي والإسرائيلي وبالتالي تفكيك مقومات المشروع الوطني حتى بمطالبه الدنيا. وقادت ثالثاً الى تعميم تصورات مؤسسة على أيديولوجيا الحياض الأيديولوجي النيوليبرالي والتي تدغدغ الغرائز وتنشر الأوهام الفردية وأوهام الفردية التي تناقض متطلبات تأسيس حالة جمعية هي شرط لإنجاز المشروع الوطني.

## مقدمة

كانت الحالة الاقتصادية للطبقات الدنيا والوسطى، والحصّة التي ستضطر لدفعها من تبعات تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على الكيان الصهيوني أحد التحديات الأساسية الثلاثة التي ناقشها معدو تقرير هرتسليا (١) ٢٠١٢ واعتبروا أن تطورها قد يشكل خطراً وجودياً على المشروع الصهيوني برمته. في خلفية هذا التحذير، والتوصيات السياسية والعمالية للتعامل معها كما أوردتها التقرير، والمتمثلة بالعمل الجاد على تخفيض حصّة الطبقات الدنيا والوسطى من تبعات تأثيرات الأزمة، كان الاهتمام بسلامة الحالة الوجودية، وحتى الرفاهية ما يمكن تسميته بـ «الحاضنة الشعبية» للمشروع الصهيوني. فالقاعدة والبيئة الشعبية المنهكة اقتصادياً والممزقة اجتماعياً لا يمكن المراهنة عليها كثيراً بالمعنى الإستراتيجي.

هذا التقدير الإستراتيجي العميق يبدو صحيحاً أيضاً لأي مشروع مضاد لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني غير الناجز. ولهذا، فإن قدرة المجتمع أو التجمعات الشعبية المنهكة اقتصادياً على تشكيل حاضنة منيعة وداعمة صلبة لأي مشروع مضاد يجب أن تكون محط اهتمام من يهمل الأمر إذا كان ما يزال لديه التزام بالمشروع الوطني. بمعنى يتوجب الاهتمام بطرح أو تصور حالة تنموية سائدة لأي مشروع وطني فلسطيني تؤهل الحاضنة الشعبية للمشروع للسمود والمقاومة من جهة والتأسيس للقطع مع العلاقات الكولونيالية السائدة.

يمكن استناداً إلى هذا التقدير النظر إلى مدى نجاح أي مشروع أو محاولة تنموية تبعا للحالة الوجودية لما يسمى الطبقات الشعبية، ويمكن أيضاً الحكم على نماذج ومشاريع التنمية المقترحة وفق ذات القاعدة على اعتبار أن الحديث يدور عن مجتمع خاضع لهيمنة حالة استعمارية من نوع خاص ولا يجب بالتالي الاكتفاء بوهم ارتفاع وانخفاض معدلات النمو التي تخفي خلف أرقامها كما ستبين هذه الورقة ازدياد تعمق العلاقات الكولونيالية التي تساهم في تجديد المشروع الصهيوني.

هذا يعني أن التنمية هي بالأساس مفهوم سياسي بالمعنى الصراعى، فهي أحد تلك المفاهيم التي كانت وما تزال موقفاً صراعياً، لا مجرد مصطلح مجرد. فسياق الجدل حول معناها، وإمكانيتها، وأسلوب تحقيقها تجري في سياق صراع اجتماعي وسياسي محلي، وإقليمي، وعالمي. ربما يفسر ذلك تعدد الخلفيات والمداخل النظرية لفكرة التنمية (مدرسة التحديث الأمريكية التي تعود جذورها إلى مرحلة صراع الحرب الباردة، مدرستي التبعية والنظام العالمي ذات الخلفية الماركسية العالمية الثالثة (world – thirdism)، ونظرية الإمبريالية التي يتبناها الماركسيون اللينينيون). بكلمات أخرى، فكرة التنمية هي في جانب مهم منها مبنى /مركب نظري سياسي أو تشكيل سياسي وأيديولوجي (Political and Ideological Construct).

النقاش التالي سيربط بين مراحل مختلفة شكلت التاريخ الاقتصادي الفلسطيني ليضع النقاش الدائر حول التنمية والمفاهيم المستخدمة في سياق تاريخي وسياسي، وليشكل مقدمة للمشروع المقترح. النقاش يبدأ من مرحلة أو سلو ويعود إلى أسس الاقتصاد-السياسي للمرحلة الثانية للمشروع الصهيوني الاستيطاني في أعقاب ١٩٦٧ أو

1. Danny Rothchild and Tommy Steiner. 2012. The 2012 Herzliya Assessment: Israel in the Eye of Storms. Institute for Policy and Strategy

ما يسمى «إسرائيل الجديدة»<sup>(٢)</sup> التي ساجدل في أنها استولدت اوسلو. سأستنتج لاحقا أن اوسلو ليست سوى حلقة من تطور المشروع الاستعماري الصهيوني شكلتها وأثرت فيها التحولات العالمية والإقليمية والمحلية ولا يمكن لاوسلو، بالتالي، أن تقود في طورها إلى تحرر وطني. بل وحسب الرواية الاقتصادية التي سأعمل على تركيبها في هذه الورقة، ستقود الى تعميق الحالة الكولونيالية عبر شراكة نخبة اقتصادية فلسطينية تشكلت وتحولت عبر الزمن لتجد نفسها بتأثير التحولات السالفة الذكر في موقع الشريك الصغير للنخبة المهيمنة في المشروع الصهيوني. هذا يعني التنمية الوحيدة الممكنة في هذا السياق والتي تشمل مجالات الاقتصاد والسياسة والإجتماع والأيدولوجيا، هي تنمية نيوليبرالية بالشكل وكولونيالية في النتائج.

## اوسلو: جدلية السياسي والاقتصادي

لا يمكن تفسير الحالة الاقتصادية الراهنة في مناطق السلطة الفلسطينية كنتيجة لحالة فساد أو سوء تخطيط اقتصادي، كما يراد لنا أن نتوهم لأن هذه تفسيرات قشرية وليست تفسيرات بنيوية ولا تفسر النتائج. وذلك يتطلب منا إعادة تركيب التاريخ الاقتصادي. الأهم، أن هذه النتائج هي أساسا تبعات للنموذج الاقتصادي وليست نتاجا لخلل في التطبيق أو سوء نية فردية مهما كان حجم وتأثيرات سوء التخطيط والنية. بمعنى التخطيط والفساد هما مؤسسان في بنية النموذج النيوليبرالي المعتمد عالميا وليست شذوذا عنه ويمكن رؤيتهما في أكثر دول العالم شفافية ومحاسبة (نموذج هاليبرتون في الولايات المتحدة مثلا)،<sup>(٣)</sup> والأهم أن الحالة الاقتصادية العامة هي في المحصلة النهائية نتاج لخيارات استراتيجية كبرى وليست عمل حسابي مكتبي أو نتاج تصميم لخيال هندسي (اللافت أن العديد من المستشارين في شؤون التنمية والاقتصاد الفلسطيني جاؤوا من خلفية هندسية وهذا جهل وتجاهل لطبيعة المجتمعات الإنسانية وللفكر الاقتصادي الذي لا يمكن تصميمه في مختبرات).

كذلك لا يمكن الاكتفاء بلوم الاحتلال لتبرير أو تفسير الحالة الاقتصادية الراهنة رغم أن العديد من تقارير البنك الدولي وصندوق النقد تعتبر هذا السبب محوري.<sup>(٤)</sup> الخيار السياسي الإستراتيجي لمنظمة التحرير الذي تمثل في الدخول في مشروع اوسلو وتم التعبير عنه بسلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية لاحقا – أكثرها فجاجة وفضائية ربما اتفاقية المعابر التي تم توقيعها في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥ – يفترض ولا ينكر وجود هذه الحالة ولا يؤسس لما بعدها ولا يعمل للقطع معها. أيضا لأن مشروع اوسلو برمته هو اتفاق اقتصادي يمثل مصالح النخب في الطرفين أو هو إتفاق سياسي لتأسيس بنية تحتية اقتصادية كجزء من سوق إقليمي نيوليبرالي أسس لخصخصة الاحتلال

٢. ناقشت المرحلة الاولى في أماكن اخرى. انظر مثلا، الصهيونية الثقافية. الجزيرة نت

<http://aljazeera.net/analysis/pages/60eeefbf-7002-4419-bd1b-833bae8e84f3>

3. Walter Amburst. 2011. The Revolution Against Neo-liberalism. Jadaliyya, February 23, 2011 (<http://www.jadaliyya.com/pages/index/717/the-revolution-against-neoliberalism>).

4. Stanly Fischer, Patricia Alonso-Gamo, and Ulric Erickson von Allmen. Economic Developments in the West Bank and Gaza since Oslo. The Economic Journal. Vol 111, No, 472 (June, 2001).

من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي

كما نرى. لهذا، فالاحتلال موجود في الاتفاقية كطرف اساسي وبموازن قوى مختلفة لصالحه. وإذا كانت فكرة لوم الاحتلال تستند لقاعدة صحيحة قوامها إرتباط السيادة بنجاح أي مشروع تنموي، فإن الاكتفاء بلوم الاحتلال هو قراءة غير محايدة كجوهر مشروع اوسلو واكتفاء بقتور التتميمات اللفظية هنا وهناك ولا تؤثر بالصورة العامة والكبرى، فلا ينتهي الاحتلال مع أول توقيع على اتفاقية أو إعادة إنتشار لقواته، فهو متمثل وفاعل في البنية الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية المشكلة للاتفاقية وللصيف السياسية الناتجة عنها.

الأهم، أن السياسات النيوليبرالية تحمل بذور تفكيك السيادة عبر تحرير العملية الاقتصادية للحد الأعلى وكف يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد مقابل السماح للشركات المتعددة الجنسيات باستباحة المجتمع.<sup>(5)</sup> ليس المقصود هنا طبعاً اي إعفاء للاحتلال الذي يرتكب جرائم يومية بحق الشعب الفلسطيني، بل يمكن حتى القول أن مجرد وجوده كحالة استعمارية في القرن الحادي والعشرين هو دليل على فشل معين للإنسانية. لكن المقصود هنا أن من يلوم الاحتلال يعمد أساساً للتخلص من مسؤولية المساهمة في تشريع علاقات اقتصادية سياسية كولونيالية تم التأسيس لها منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين وتتجاهل كذلك الترابط المصلحي بين النخب الفلسطينية والصهيونية الذي نتج تاريخياً مع الاحتلال.

الوقائع والأرقام تتحدث عن نفسها. ففي السنوات الخمس الأولى التي أعقبت اتفاقية أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٨) ولاحقاً تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية والتي يمكن القول أنها كانت قليلة الأحداث (باستثناء فترة إنتفاضة النفق ١٩٩٦) كان أداء الاقتصاد الفلسطيني أسوأ من أكثر السيناريوهات المتشائمة التي توقعها صندوق النقد الدولي - وهو بهذا المعنى يؤكد صحة النتيجة المتوقعة سلفاً للمعارضين لاتفاقية مؤسسة على اقتصاد نيوليبرالي. ففي الدراسة التي أعدها مجموعة من خبراء صندوق النقد وشملت ستة سيناريوهات متوقعة للسنوات الخمس القادمة (ثلاث سيناريوهات متفائلة وثلاث أخرى متشائمة) كانت النتيجة أن حال الاقتصاد الفلسطيني مقاساً بالدخل الفردي الوطني كان أسوأ من أكثر السيناريوهات تشاؤماً (أنظر شكل ١).

أما تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠١ والمعنون «الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة»<sup>(٦)</sup> والذي يتضمن تقييماً لنفس المرحلة، فإنه لا يبشر بمستقبل أفضل. يوثق معدو التقرير أن معدل الفقر لم يرتفع بعد أوسلو فقط (جدول رقم ١) ولكن يشير أيضاً أنه بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٣ يجب أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٦,٧٪ أو أكثر حتى ينخفض معدل الفقر. ورغم أن المعدل المطلوب يبدو مستحيل التحقيق حتى في ظروف أكثر «طبيعية يضيف التقرير أنه» لو حدث نمو في الاقتصاد بنسبة ٢,٥٪ سنوياً تقريباً فإن عدد الفقراء سيتزايد بنسبة ٦٣٪، وهذا طبعاً على اعتبار عدم إعادة توزيع المداخل». أيضاً يشير التقرير إلى انه «لو حدث نمو في الاقتصاد بنسبة ٤,٦٪ سنوياً، سيتزايد عدد الفقراء بنسبة ٢٦٪ بينما ستكون نسبتهم ثابتة على المستوى الحالي». لكن أهم ما في هذا التقرير الذي لا يعترض

5. See for example, David Harvey. 2005. A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press; Gerard Dumenil and Dominique Levy. 2011. The Crisis of Neoliberalism. Cambridge: Harvard University Press.

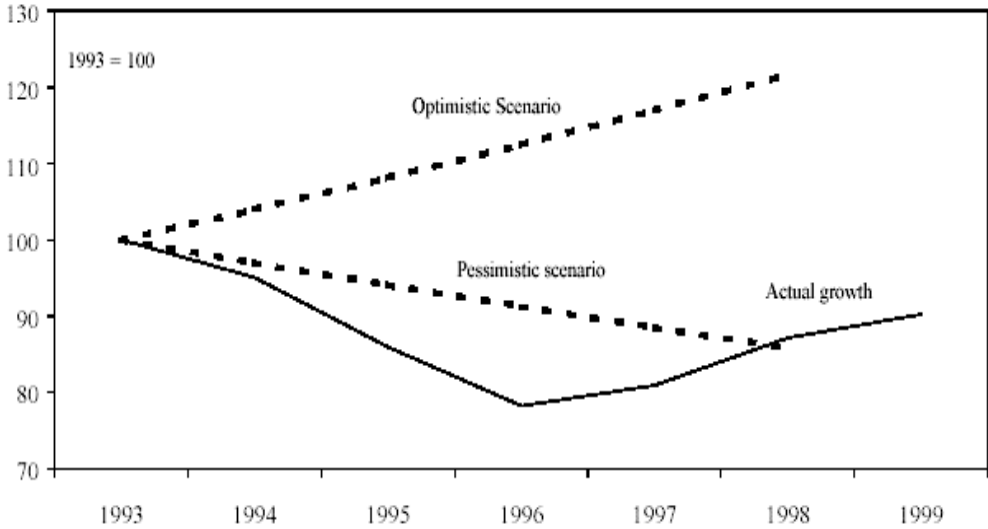
6. "Poverty in the West Bank and Gaza," Report of the World Bank, Middle East and North Africa Region, January 2001



على النموذج الاقتصادي المتبع والذي قاد إلى معدلات الفقر المشار إليها، وإنما يقوم بتوثيق الحالة فقط، هو النتيجة المتشائمة التي ينتهي إليها: «بناء على التاريخ منذ أوسلو، يبدو من غير المحتمل بشكل كبير أن ينمو الاقتصاد في الضفة والقطاع بنسبة ٦,٧٪، ولهذا يمكن التنبؤ بثقة أن معدل الفقر سيزداد». وهو ما حصل فعلا. بالتالي، سيكون أي تفسير للفقر وللحالة الاقتصادية في مناطق السلطة في هذه الحالة قاصر إذا لم يربط النتيجة بالنموذج.

## شكل ١

التغيرات في الدخل الفردي الوطني في المناطق الفلسطينية  
السيناريوهات المتخيلة مقابل النمو الحقيقي ١٩٩٣-١٩٩٨<sup>(٧)</sup>



7. Patricia Alonso-Gamo et. al., 1999. West Bank and Gaza Strip: Economic Developments in the Five Years Since Oslo. IMF. P. 35

جدول ١

الضفة الغربية وقطاع غزة: الفقر على مستوى المحافظة<sup>(٨)</sup>

Region/District المنطقة/المحافظة	Poverty Rate (Percent) نسبة الفقر (%)	Number of Poor (000 s) عدد الفقراء (بالألف)
<u>West Bank</u>	17.1	303
Jenin	30.2	61
Tulkarim/Qalqilya	16.3	33
Nablus	12.8	45
Ramallah	9.9	21
Jerusalem	2.6	8
Bethlehem/Jericho	16.5	27
Hebron	26.6	107
<u>Gaza</u>	41.3	394
Jabalya	35.4	65
Gaza City	33.8	124
Khan Yunis	39.3	137
Rafah	55.3	68
<u>West Bank and Gaza</u>	25.3	697

8. "Poverty in the West Bank and Gaza," Report of the World Bank, Middle East and North Africa Region, January 2001

تقرير البنك الدولي الآخر، والمهم والذي يرسم خارطة المرحلة كلها منذ اوسلو هو التقرير الصادر عام ٢٠١١ والمعنون «التعامل مع الصراع: الفقر والإشتمال في الضفة الغربية وقطاع غزة».<sup>(٩)</sup> هذا التقرير يوفر مادة ومعلومات تؤكد (وإن لم يستنتج التقرير ذلك لأنه أصلاً لا يهدف لذلك) أن جذور الأزمة والإشكالية هي في النموذج القائم والمتبع أكثر من أي شيء آخر. الأهم أن قاعدة البيانات المتوفرة والإستنتاجات المرافقة يمكن أن تُقرأ على أنها لا تعطي الحالة الفلسطينية أي خصوصية إذ يمكن رؤية تبعات مشابهة وإن أقل حدة في أغلب مناطق دول الجنوب التي فُرضَ عليها إتباع النموذج النيوليبرالي. فكما تشير الجداول (٢ و ٣) فإن تعميم السياسة الاقتصادية النيوليبرالية عالمياً منذ نهاية السبعينيات قاد أولاً الى تراجع ملحوظ في معدلات النمو في دول الشمال والجنوب سواء على المستوى الوطني أو الفردي، مع تفاضلية في النمو لصالح دول الشمال. والنتيجة الاخرى لهذا النموذج التي توثقها قاعدة البيانات ذاتها (في مصدر الجداول) هي إرتفاع معدلات اللامساواة بين الدول (دول الشمال والجنوب) لصالح دول الشمال، وداخل الدول (في الشمال والجنوب) لصالح الطبقة الأغنى. أي مقارنة بين التبعات الاقتصادية (البطالة، الدخل، اللامساواة، النمو)، والاجتماعية للنموذج النيوليبرالي الاقتصادي مع ما سبقه (بكل مساوئه) على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي لن تكون في صالحه (انظر جدول ٤).

جدول ٢<sup>(١٠)</sup>

## Rate of Economic Growth in Developing Countries (Except China)

## معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية (باستثناء الصين)

	1960-1980	1980-2000
Annual Economic Growth النمو الاقتصادي السنوي	5.5%	2.6%
Annual Economic Growth per Capita النمو الاقتصادي السنوي الفردي	3.2%	0.7%

9, World Bank. 2011. Coping with Conflict: Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza. World Bank.

10. Sources: World Bank, World Development Indicators, 2001; Robert Sutcliffe, A More or Less Unequal World?

(Political Economy Research Institute, 2003); Robert Pollin, Contours of Descent (Verso, 2003), 133.

جدول ٣<sup>(١١)</sup>

Average Annual Rate of Per Capita Economic Growth in the OECD and Developing Countries

معدل نسبة النمو الاقتصادي الفردي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول النامية

	1961-1980	1981-1999
OECD countries دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	3.5%	2.0%
Developing countries (except China) الدول النامية (باستثناء الصين)	3.2%	0.7%
Growth differential (A / B) التفاضلية في النمو	0.3%	1.3%

في النتيجة المتعلقة بطبيعة النموذج النيوليبرالي والتي يؤيدها أغلب الخبراء والأكاديميين الناقدين له، فإن أي مقارنة بين التبعات الاقتصادية (البطالة، الدخل، اللامساواة، النمو) والاجتماعية والسياسية للنموذج النيوليبرالي الاقتصادي مع ما سبقه (برغم كل مساوئه) على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي لن تكون في صالحه (انظر شكل ٤). ليس فقط أن البيانات تشير إلى تركيز مستمر ومتنامي للثروة في قمة الهرم الاجتماعي (يتضاعف تأثيره مع استمرار انخفاض معدلات النمو) بشكل غير مسبوق في التاريخ المعاصر (تاريخ الرأسمالية) وهو ما يقاس بمؤشر جيني، بل لا يبدو أن هذا النموذج يمكن أن يطرح حلاً بقدر ما يطرح إشكاليات. الصيغة الأخيرة والراهنة للنموذج النيوليبرالي (الذي مر بمراحل مختلفة تشير على قدرته على التأقلم حتى الآن مع التحولات العالمية) تشكل إعادة ترتيب طبقي جذري للمجتمعات بشكل يشبه الانقلاب عبر السياسات الضريبية والإصلاحات الهيكلية وتفكيك القوانين المنظمة للعمل الاقتصادي وكف يد الدولة وتخفيض مساهمة / إنفاق الدولة على الفرد (وهي مختلفة في دول الشمال حيث لا تزال الدولة تساهم بشكل أكبر بكثير من دول الجنوب (كنسبة من الناتج القومي) التي يهدد تخفيض الإنفاق المستمر فيها نتيجة للإستجابة والإذعان لشروط البنك الدولي وصندوق النقد بالقضاء حتى على الحد الأدنى من برامج الرعاية الاجتماعية التي شكلت مكسباً أساسياً لهذه الشعوب. النموذج النيوليبرالي باختصار هو نموذج معادي جداً للفقراء وحتى الطبقة المتوسطة يدعمه في ذلك أيديولوجيا شديدة المحافظة إجتماعياً واقتصادياً.

## جدول ٤ (١٣)

## Growth in World Income Inequalities. 1980–1998 (Excluding China)

## نمو اللامساواة عالميا (١٩٨٠-١٩٩٨) بإستثناء الصين

4% more unequal	Income of richest 50% as share of poorest 50%
8% more unequal	Income of richest 20% as share of poorest 20%
19% more unequal	Income of richest 10% as share of poorest 10%
77% more unequal	Income of richest 1% as share of poorest 1%

فيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة (مناطق السلطة الفلسطينية) يشير التقرير السالف الذكر أنه «في العقد الأخير، شهد اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة واحدة من أعلى نسب البطالة في العالم، مرتفعة إلى ٤١٪ في غزة عام ٢٠٠٨. وحتى في عام ٢٠٠٩، كان معدل البطالة الإجمالية أكثر من ٢٠٪ وأكثر من ٣٥٪ في قطاع غزة» (ص: ٣٧). اللافت في بيانات التقرير وبيانات دائرة الإحصاء الفلسطينية التي يستند التقرير لجزء منها هو «الإختلاف الصارخ» مناطقيا، حسب تعبير التقرير في معدلات ومستويات الفقر (بين غزة والضفة وبين المدن والريف)، هذا عدا عن الإختلاف الصارخ أيضا مقاسا بالعمر والتعليم وقطاع العمل والتي سأعرض لاحقا للعلاقة بين تغيراتها ومعدل الفقر وفي عرض النموذج المقترح (خصوصا توزيع العمل حسب القطاع الاقتصادي). واللافت أيضا (وهو ما يميز مرحلة سيادة النموذج النيوليبرالي) هو تلازم الفقر بالرغم من إنخراط بعض الشرائح في سوق العمل (٢٥٪ تقريبا من الفقراء في مناطق السلطة في عام ٢٠٠٧ كانوا منخرطين في سوق العمل و ٢٠٪ من الفقراء منذ ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩، بإستثناء عام ٢٠٠٧، كانوا منخرطين في سوق العمل - أنظر شكل رقم ٢ و ٣).

من أجل وضع البيانات والأشكال والجداول المذكورة في سياق اقتصادي-سياسي وتفسيرها في سياق عملية اوسلو يتوجب ربطها بالاتفاقيات الاقتصادية المعقودة مع الكيان الصهيوني وخصوصا ما يسمى «بروتوكول باريس» التي تظهر الربط القوي بين الاقتصادي والسياسي أو «جدلية الاقتصادي والسياسي» التي عنونت بها المدخل لهذه المرحلة.

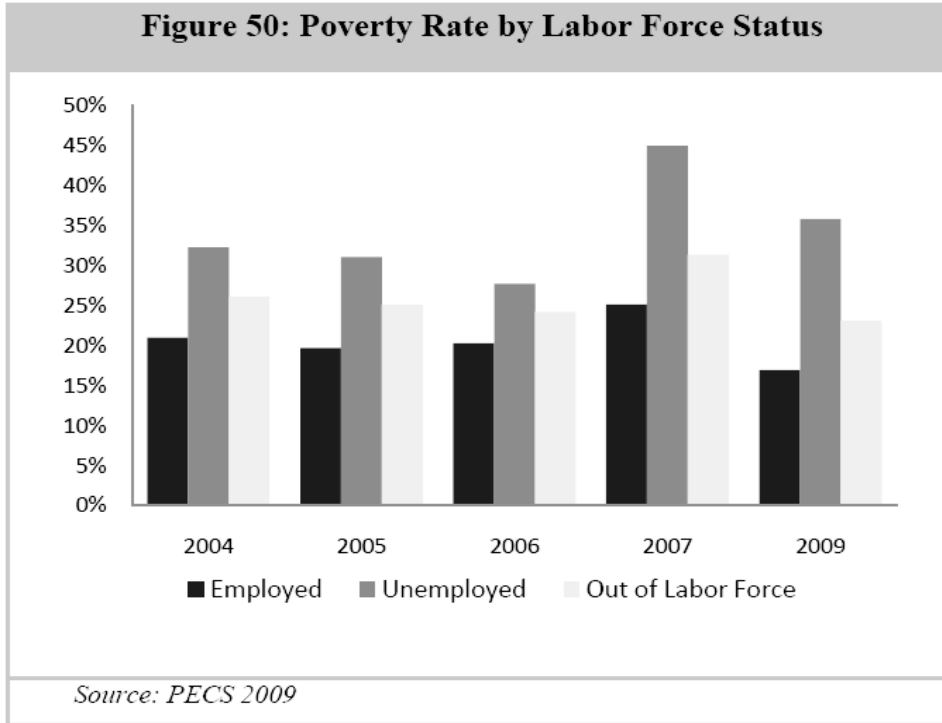
12. Sources: World Bank, World Development Indicators. 2001; Robert Sutcliffe, A More or Less Unequal World? (Political Economy Research Institute, 2003); Robert Pollin, Contours of Descent (Verso, 2003), 133.

من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي

ورغم أن اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة في ١٣ ايلول ١٩٩٣ تضمنت بنودا اقتصادية (بيان مبادئ عامة وخطوط عريضة للتعاون كما جاء في المادة ١١، المرفق ٣ و ٤)، إلا أن الاتفاقية المعقودة في باريس في ٢٩ نيسان ١٩٩٤ (تم دمجها لاحقا كمرفق ٤ في اتفاقية غزة-أريحا التي تم توقيعها في القاهرة ٤ أيار ١٩٩٤) والتي عرفت لاحقا بـ«بروتوكول باريس»<sup>(١٣)</sup> هي التي كان من المفروض ان تؤسس للعلاقة المستقبلية بين الطرفين لاحقا. ورغم ان الاتفاقية تبدو شاملة في الشكل كإطار لكل القطاعات الاقتصادية وكانت مادة للعديد من الدراسات، إلا أن أهميتها تنبع من كونها تشكل ليس فقط نموذج للعلاقات الاقتصادية المستقبلية مع الكيان الصهيوني، بل والأداة الأهم للتأسيس لذلك.

## شكل ٢

معدل الفقر حسب قوة العمل<sup>(١٤)</sup>



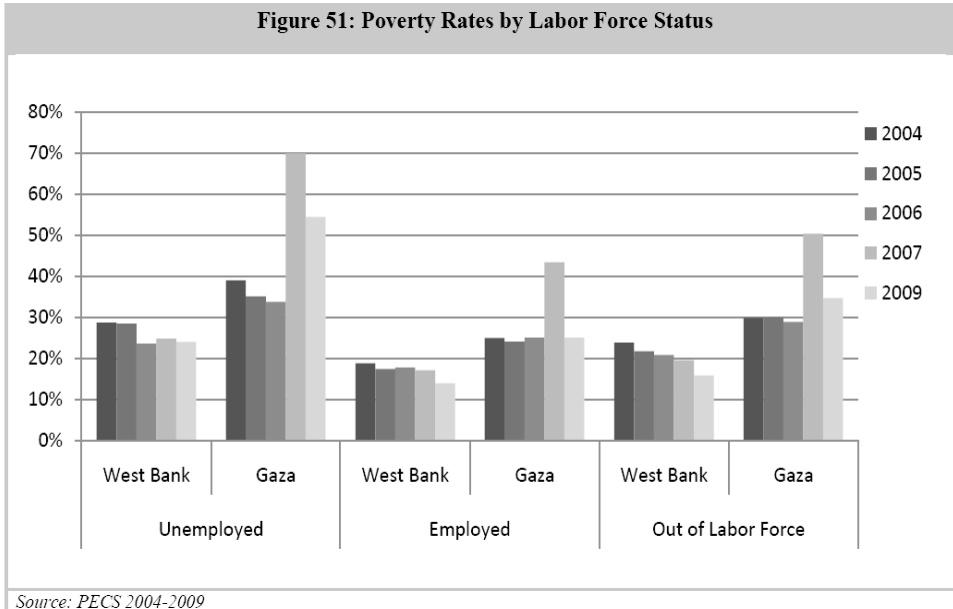
١٣. نص الاتفاقية بالإنجليزية:

«Israel-PLO Agreements». Journal of Palestine Studies, Vol. 23, No. 4 (Summer 1994), pp. 102-126

14. «Coping with Conflict: Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza». 2011. World Bank. P. 52

## شكل ٣

## معدلات الفقر حسب حالة قوة العمل



لا يهتم إذن تحليل البروتوكول بالتفصيل،<sup>(١٥)</sup> بقدر ما يهتم كونها تكشف طريقة وآلية التفكير الاقتصادية لدى الطرف الفلسطيني (وربما مصالح النخبة الاقتصادية الفلسطينية) التي قادتتها وشكلتها مسلمات تبدو اليوم أنها كانت قاتلة حتى لو استمرت العملية السياسية بدون إنقطاع. وأيضاً، وهذا المهم، هو كون الاتفاقية تشكل الانتقال لحالة ومرحلة تبدو جديدة بالشكل، لكنها لا تقطع مع ما ساد سابقاً من بنى وقوى. على العكس، ساجادل هنا أنها فعلاً عبرت عن بداية مرحلة جديدة لكن هذه المرحلة هي إستمرار بجوهرها لما ساد سابقاً أو أنها مجرد مرحلة جديدة في الاقتصاد السياسي للمشروع الصهيوني وليست رؤية مؤسسة لحالة استقلالية.

أهمية بروتوكول باريس هنا هو بكونه أساس لقراءة كل البيانات والجدول والأشكال التي تم عرضها في الأعلى، فوفق هذه الاتفاقية تم تحديد نظام قانوني لما سمي «بالمرحلة الانتقالية» التي كان من المفروض أن تمتد لخمس سنوات. أهم ما في هذه الاتفاقية والتي يجعلنا نقرأها كجزء من التأسيس للمرحلة الراهنة رغم إنقضاء مدتها القانونية هي الأخطاء القاتلة التي يبدو أن المفاوضات والمسؤول الفلسطيني قد وقع بها ما جعل من هذه المرحلة، وهذه الاتفاقية، عائقاً قوياً أمام أي إمكانية للقطع مع ما سبق من جهة والعجز ليس فقط عن قيادة عملية تنموية، بل وحتى إدارة شؤون السلطة الاقتصادية.

أهم العوائق التي تضمنتها الاتفاقية هي عدم تحديد أي نوع من الحدود (الحدود الاقتصادية والجغرافية والسياسية والأمنية) وهو ما يجعل مرحلة الاتفاقية مجرد إستمرار للمرحلة السابقة منذ ١٩٦٧ (انظر المرحلة اللاحقة) ويجعل بالتالي تسميتها «بالانتقالية» خاطئة ومخادعة وسوء تسمية في أحسن الأحوال، فهي تشكل

١٥. للتفصيل حول الاتفاقية، انظر:

Sharif Elmusa and Mahmud El-Jaafari. Power and Trade: The Israeli-Palestinian Economic no. 2 (Winter 1995). Pp 14-22. Protocol. Journal of Palestine Studies XXIV

من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي

نموذج للصيغة النهائية من جهة وتؤسس لها<sup>(١٦)</sup>. كل الترتيبات الاقتصادية المتضمنة في الاتفاقية عكست ليس فقط رغبات وحاجات الطرف «الإسرائيلي» بعدم تحديد أي نوع من الحدود والإصرار على تأجيل ذلك الى مفاوضات المرحلة النهائية التي لم تأت مطلقاً، بل أيضاً غياب أي نظرة أو تحليل اقتصادي للترتيبات الاقتصادية. كان هذا الشق في الاتفاقية كما يبدو نتاج لقرار سياسي، لا لتحليل اقتصادي لتبعاتها. وللمفارقة، فإن أغلب التحليلات للأزمات الاقتصادية التي عاناها الاقتصاد الفلسطيني منذ توقيع الاتفاقية اضاءت بشكل كبير على سيطرة الطرف الإسرائيلي على الحدود الجغرافية والاقتصادية (الجمارك تجمعها «اسرائيل» وتحتجزها متى شاءت) دون الإشارة الى أن الطرف الفلسطيني وافق على هذه الصيغة في اتفاقية باريس وما تلاها. الأهم، والأخطر، هو إمكانية أن تكون هذه الاتفاقية (ومنطقها وطريقة التفكير في خلفيتها) تعبر فعلاً عن مصلحة شريحة إجتماعية فلسطينية متنفذة. وكما سأعرض وسأستنتج لاحقاً، ان الظروف الكولونيالية التي تحولت وتطورت في سياقها هذه الشريحة قادت لارتباط بنيوي بين مصالحها ومصالح النخبة في المشروع الصهيوني.

الخلل الثاني الذي شكل ويشكل عائق أمام اي نوع، حتى بالحد الأدنى، من الاستقلالية الاقتصادية المطلوبة لمباشرة أي مشروع تنموي هو غياب سياسة مالية مستقلة وعملة وطنية مستقلة كما نص على ذلك في بروتوكول باريس. هذا الترتيب وبغض النظر عن آثاره الايجابية المباشرة على الاقتصاد الإسرائيلي سيجعل من إمكانية القطع مع العلاقات الكولونيالية السائدة منذ بداية الاحتلال والتي هي شرط للتنمية وأساس أي توجه إستراتيجي غير قابلة للتحقق.

في النتيجة يمكن القول أنه يمثل هذه المقدمات (اتفاقية باريس وما تبعها) وتبعاتها التي تلخصها الجداول والبيانات السابقة، فإن النتائج لا يمكن أن تؤسس لأي حالة تنموية او حتى حالة استقلالية. هذه المقدمات أسست لاحتلال على الطريقة النيوليبرالية أو كما سماها البعض قادت لخصخصة الاحتلال. يمكن ان اجادل هنا ان «بروتوكول باريس» ساهم بتحويل حالة بدأت بعد هزيمة ١٩٦٧ وسادت تحديداً بعد عام ١٩٦٨ بفعل القوة والأمر الواقع، الى حالة قانونية بفعل الإتفاق. هذا يفترض نقاش موجز لهذه المرحلة (١٩٦٧-١٩٩٤) وتبعاتها التي أسست لبروتوكول باريس.

## الطريق إلى أوسلو: «إسرائيل الجديدة»

يمكن تقسيم تاريخ «إسرائيل» الى نظامين أثرت في شكلهما عوامل عالمية، إقليمية، ومحلية وهيمنت في كل منهما أيديولوجيا يمكن تمييزها عن سابقتها أو لاحقتها. الأول هو البنغوريونية (من بن غوريون) وقد امتاز هذا النظام باقتصاد عسكري أو معسكر منظم ومقن من قبل الدولة ومنحاز (بتبعاته الاقتصادية) للحالة الجمعية، والثاني هو السوق الصهيونية والذي امتاز برؤية اقتصادية نيوليبرالية تتضمن التوسع الخارجي وغير الخاضع للتنظيم المباشر من جهاز الدولة وتميز هذا النظام بصعود أيديولوجيا محافظة مع تعزيز الفردية. عشية اوسلو كانت «إسرائيل» وتحديداً منذ بداية الثمانينات تعيش حالة التحول الى ما سماه غرشون شافير ويوناف بيليد «إسرائيل الجديدة»<sup>(١٧)</sup> وهو تعبير عن نظام جديد يتميز بهيمنة «الصهيونية النيوليبرالية» التي تم التعبير عنها سياسياً بصعود حزب الليكود وافول العمل منذ نهاية السبعينات - وهي المرحلة التي يؤرخ لها بانتشار السياسات النيوليبرالية عالمياً.

١٦. للتفصيل حول هذه النقطة، انظر :

A. Arnon and J. Weinblatt. Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and 111 (June) 2001. Pp.291-308. Palestine. The Economic Journal  
17. Shafir, Gershon and Yoav Peled .2000.The New Israel: Peacemaking and Liberalization Boulder: Westview.



ما يهم في فهم هذه المرحلة مرحلة «إسرائيل الجديدة» وما أظن أنه مهم في إعادة تركيب التاريخ الاقتصادي للمرحلة الراهنة، هو أن اقتصاديات الحالة الإسرائيلية الجديدة هي التي كانت بحاجة ماسة لاوسلو وهي القابلة الفعلية لهذه الاتفاقية ومثيلاتها على الجانب العربي مثل وادي عربة، وهي التي تشكلت على أساس حاجاتها كل الاتفاقيات الاقتصادية الملحقه بها.

حتى نهاية السبعينيات، كان الاقتصاد الإسرائيلي منحازاً عسكرياً بسبب الإرتفاع النسبي لمعدل الربح في هذا القطاع لأسباب عالمية وإقليمية أساساً وليس كنتاج للصراع العربي- الصهيوني كما يزعم الإسرائيليون (انظر جدول ٥ و ٦). على العكس، كانت بنية الاقتصاد الصهيوني المعسكر هي أحد أسباب إستمرار الصراع العربي - الصهيوني. وهذا يجد له أيضاً تماثلاً مع بنى اقتصاد دول أخرى شكلت الحرب مصدر مهم لتراكم رأس المال فيها (الولايات المتحدة مثلاً كما بول باران ولاحقاً نيتسان وبيشلر).<sup>(١٨)</sup> خلال هذه الفترة (ما قبل منتصف السبعينيات) هيمنت على الاقتصاد الإسرائيلي المعسكر خمس تكتلات كبرى إستفادت من تركيز نشاطها الاقتصادي في مجال التصنيع العسكري. في ذات الوقت كان لهذه البنية أثرها الإيجابي على الاقتصاد الكلي حيث استفادت بقية القطاعات بما فيها الاقتصاد الجزئي والصغير (انظر شكل ٤). بمعنى كل المجتمع الإسرائيلي بكل قطاعاته ومستويات دخله إستفاد من الاقتصاد الحربي ومن إستمرار حالة الصراع، وهو ما يفسر رفض «إسرائيل» لكل عروض «السلام» العربية منذ ١٩٤٩ كما يوثق المؤرخون الجدد.

#### جدول ٥<sup>(١٩)</sup>

% Of Israeli military expenditure from the total GNP

نسبة الإنفاق العسكري الإسرائيلي من مجمل الناتج القومي

% Of the GNP	Period
7.1	1950-1955
13.4	1956
10.1	1962-1966
15.6	1967
21.7	1968-1972
32.7	1973
32.8	1973-1975
23.2	1981-1985
12.4	1990
12	1992

18. Nitzan and Bichler. 2002. The Global Political Economy of Israel. London: Pluto Press.

١٩. فضل النقيب. «الاقتصاد السياسي للمشروع الصهيوني» في «دليل إسرائيل العام»، تحرير: صبري جريس وأحمد خليفة: بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٢، ١٩٩٦. ص ١٨٢-١٨٤.

جدول ٦ (٢٠٠٦)

مقارنة بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والدول الغربية ١٩٧٦-٧٧

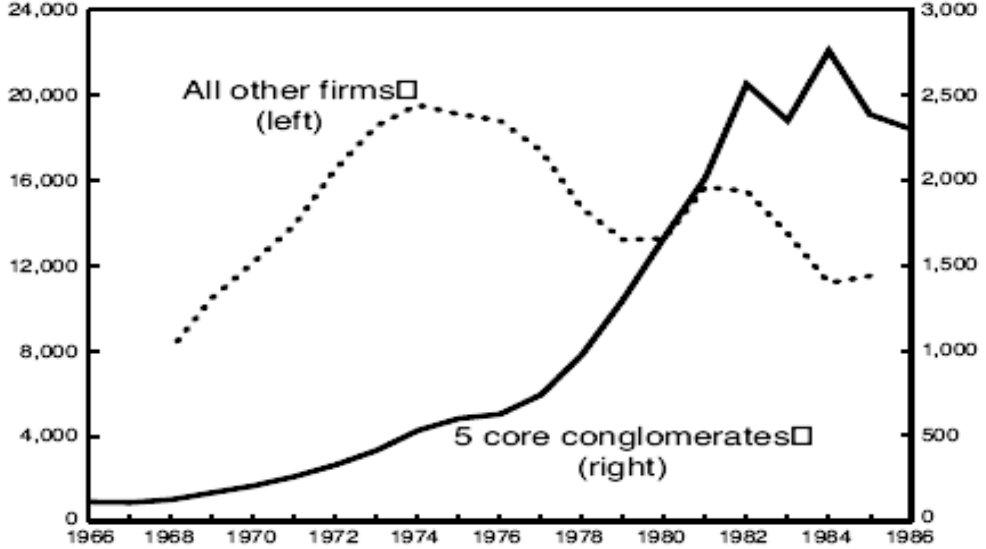
A comparison between the Israeli-military institution with the Western countries. 1976-1977

% of military expenditure of the total GNP ٪ الإنفاق العسكري من الناتج الإجمالي	Military expenditure (per capita) in \$ US الإنفاق العسكري (للفرد) دولار أمريكي	Employed in the army (per 1000 citizen) العاملون في الجيش (من كل ألف مواطن)	Country الدولة
30.7	831	49.76	Israel
5.4	432	9.49	United States
4.9	195	5.91	Britain
3.8	258	10.26	France
3.4	251	8.0	West Germany

منذ نهاية السبعينيات وحتى بداية التسعينيات، مر الاقتصاد الإسرائيلي بمرحلتين أسستا للمرحلة الجديدة التي تسمى «سوق السلام» كحل للخروج من الأزمة التي بدأت بالظهور منذ نهاية السبعينيات. هذه الأزمة كانت نتيجة لظروف عالمية أولا تمثلت بإنخفاض معدل الربح في الصناعات الحربية بسبب إنتصار النيوليبرالية التي بدأت تطرح التوسع في السوق (وهذا يفترض فتح الحدود في حالة الكيان الصهيوني وهو ما يفترض إتفاقيات سياسية أو «سلام») بدل التركيز في قطاع إنتاجي محدد (كالقطاع العسكري سابقا). وأيضا كانت نتيجة لعوامل محلية قوامها نهاية المرحلة التي كان تركيز الصناعة العسكرية في خمس تكتلات اقتصادية داخل «إسرائيل» يؤثر إيجابيا على القطاعات الأخرى وعلى الاقتصاد الجزئي. انخفضت الأرباح إذن وتركزت في يد التكتلات الكبرى وبدأ الاقتصاد الجزئي يعاني (انظر شكل ٥).

شكل (٢١) ٤

Real Net Profits (1980 NIS, three-year moving Average)  
الربح الصافي الحقيقي (١٩٨٠ بالشيكل الإسرائيلي الجديد، متوسط متحرك لمدة ثلاث سنوات)

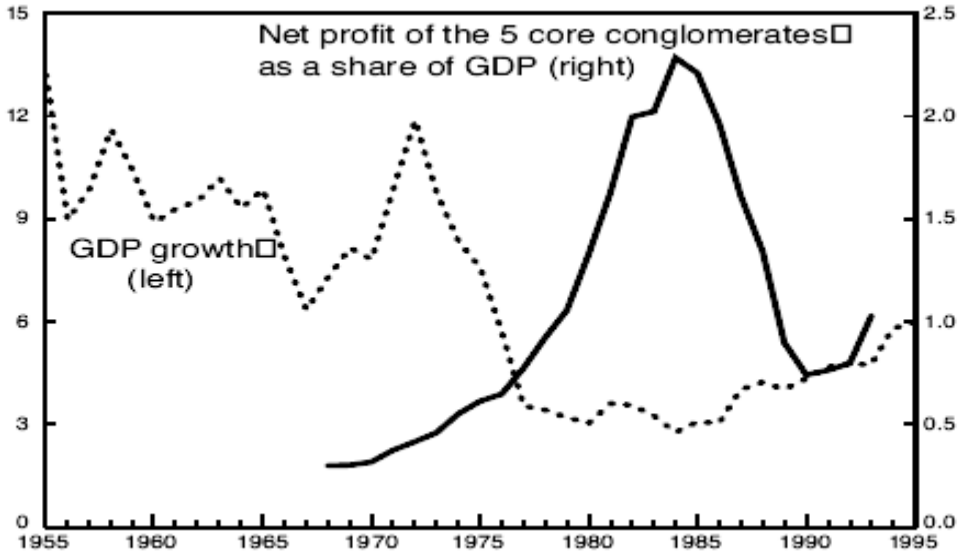


الحلول التي التي طرحتها حركة الاقتصاد العالمي المتجه نحو النيوليبرالية تدريجيا تمثلت في ضرورة الانتقال من التركيز في صناعة أو قطاع صناعي محدد (القطاع الحربي) كنمط للتراكم التفاضلي الى نمط آخر أساسه توسيع السوق. هنا بالضبط يمكن رؤية الأساس الاقتصادي للعملية السياسية. فتوسيع السوق أمام التكتلات الاقتصادية الإسرائيلية الكبرى (البنوك واستثماراتها في شركات التصنيع الحربي) يفترض فتح الحدود المغلقة إقليميا (عربيا) أمام الشركات الإسرائيلية التي كانت في حالة إنتقال وفق التحول الإقتصادي العالمي لإنقاذها من ترددي معدلات الأرباح في القطاعات التي نشطت بها من جهة، ولإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي الجزئي الذي كان يقترب في حالة أزمة لم يشبهها في تاريخ الكيان إلا ما حدث عشية حرب ١٩٦٧ وقاد للحرب.

21. Nitzan and Bichler, From War Profits to Peace Dividende: The New Political Economy of Israel 73,

Macroeconomic Growth and Differential Accumulation (Per cent. five-year moving average)

نمو الاقتصاد الكلي وتفاضلية التراكم



بهذا المعنى، كانت اتفاقية اوسلو جزءاً من عملية أوسع لتأسيس بنية تحتية نيوليبرالية مرتبطة بالسوق العالمي، ولم تكن اتفاقية «سلام» كما يشاع إلا بما يخدم هذا التحول الذي فرضته ظروف دولية وإقليمية. لكن هذا التحول الذي يفترض لبرلة الاقتصاد وفتح الحدود أمام تدفق رأس المال والسلع (والعمل أحياناً وحسب الحاجة) لا يمكن فهمه بمعزل عن التاريخ الاقتصادي للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين منذ ١٨٨٢ وعلى نحو أخص منذ ١٩٠٤ مع الموجة الاستيطانية الثانية من جهة (وهو ما يعني ان اوسلو كانت مرحلة من مراحل تطور المشروع الصهيوني) وتلاقي مصلحة النخبة الإسرائيلية الاقتصادية مع مصلحة نخب اقتصادية عربية وفلسطينية أنتجت شراكة أساسها وجوهرها السوق وشكلها عملية سلمية - ساعالج التاريخ الاقتصادي للنخبة الفلسطينية التي انتهت الى الشراكة من موقع الشريك الصغير وجعلت اتفاقية اوسلو ممكنة، واستشراف آفاق وإمكانات مشروعاتها التنموية في القسم لاحق.

### العلاقات الكولونيالية و«تأهيل» النخبة الاقتصادية الفلسطينية

هكذا يمكن فهم جذور وفكرة العملية السياسية واقتصادها السياسي. لكن تأهيل الاقتصاد الفلسطيني المحلي لهذه المرحلة (وهذا مختلف عن ما حصل في الشتات وهو ما سأعرض له بعجالة لاحقاً) كان قد بدأ بسياسة اقتصادية وأمنية تشكلت في أعقاب حرب ١٩٦٧ وكانت مؤسسة على خيار استراتيجي صهيوني يهدف الى السيطرة على أكبر قدر من الأرض والتخلص من أكبر عدد ممكن من السكان. بمعنى لم تكن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في أعقاب

١٩٦٧ ذات أهداف اقتصادية بحتة بقدر ما كانت تهدف لتحقيق مشروع سياسي لا يختلف في جوهره (وإن اختلف في بعض التفاصيل) عن مشروع اوسلو إن لم يكن أسس له. المقصود طبعا هو خطة ألون ١٩٦٨ (انظر المقارنة بين الخارطتين، ألون واوسلو).

السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة والقطاع بين ١٩٦٧-١٩٩٠، كما تشير ليلي فرسخ<sup>(٢٣)</sup>، «شهدت تطورين متناقضين» كانا ضروريين كما يمكن أن نرى اليوم لتأهيل النخبة الاقتصادية الفلسطينية والتأسيس لشراكة بنوية بينها وبين النخبة في المشروع الصهيوني. أيضا قاد هذان التطوران المتناقضان الى تحسين مؤقت لمستوى دخل بعض الشرائح الدنيا وبالتالي أنتج حالة من الخمول في مواجهة المشروع الصهيوني، لأن إرتفاع مستوى الدخل حدث في سياق كولونيالي أولا وقاد الى مسخ وتدمير الاقتصاد المحلي الوطني ثانيا. وفي دراسة مشابهة لحالة قطاع غزة «قطاع غزة: حالة تخلف اقتصادي» تجادل سارة روي أن «اقتصاد قطاع غزة هو مثل ممتاز حول كيف يمكن لمستوى معين من الازدهار أن يتحقق بقليل أو بدون أي تنمية اقتصادية»<sup>(٢٤)</sup>.

التطور الأول تمثل في تضاعف الدخل الفردي في تلك المرحلة بين عامي ١٩٦٨-١٩٩٣ (كان ١٤٥٠ \$ في ١٩٩٣). والثاني هو تفكيك القاعدة الاقتصادية المحلية وربطها بالاقتصاد الصهيوني من موقع التبعية والإعتماد. ولهذا فكلما ارتفع الدخل الفردي «كانت قدرة الاقتصاد على انتاج البضائع واستيعاب قوة العمل والتحديث تكنولوجيا تتلاشى». في ذات الوقت هبطت حصة الزراعة من الناتج المحلي بين عامي ١٩٦٨-١٩٩٣ من ٣٤٪ الى ١٣٪، في حين لم تمثل الصناعة التي تعتبر عادة عربة تطوير الاقتصاد أكثر من ٨٪ (مقارنة ب ٢٥٪ الاردن و ٣٢٪ لإسرائيل)<sup>(٢٥)</sup>.

هذا التناقض (بين إرتفاع الدخل الفردي من جهة وتفكيك ومسح البنية الاقتصادية والتأسيس للتبعية والإعتماد على الاقتصاد الصهيوني) ليس مجرد أرقام فقط بل كانت له آثاره على إعادة تشكيل الشرائح الإجتماعية وربط بعضها مصلحيا، أحيانا بقوة بالمشروع الصهيوني. لكن أهمية هذا التطور وخطورته على المشروع الوطني الفلسطيني لا تظهر إلا في تحليل بنوي للحالة الاقتصادية، لا الاكتفاء بعمل حسابي مكتبي قد يظهر ازدهار وإنتعاش على مستوى الدخل الفردي ويتجاهل العلاقات الكولونيالية.

هذا التناقض كان ممكنا لأن العلاقات الكولونيالية في أعقاب الاحتلال مكنت الكثير من العمال الفلسطينيين من هجر سوق العمل الفلسطيني والانتقال الى سوق العمل الإسرائيلي حيث الاجور أعلى (في العام ١٩٦٨ كانت الاجور أكثر بمقدار الضعف). وفي العام ١٩٧٢ كان ما يقارب الخمسين ألف عامل فلسطيني (من أصل ٢٠٠ ألف هي قوام قوة العمل الفلسطيني حينها) قد دخلوا سوق العمل الصهيوني. لاحقا كان ما يعادل ٤٠٪ من اليد العاملة في غزة و ٣٠٪ من الضفة قد دخلوا سوق العمل الصهيوني<sup>(٢٦)</sup>. كان تدمير الاقتصاد الفلسطيني ومسحه وإعادة إنتاجه وإخضاع ناتج اليد العاملة الفلسطينية لبناء الاقتصاد والمشروع الصهيوني مربحا في المدى القصير إذا ما قيس

23. Leila Farsakh. 2001 The Palestinian Economy and the Oslo Peace Process, Fact Sheets No.4, the Trans-Arab Research Institute. www.tari.org

24. Sara Roy. The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development. Journal of Palestine Studies. Vol. 17, No. 1 (Autumn, 1987), pp. 56-88

25. Leila Farsakh. 2001. The Palestinian Economy and the Oslo Peace Process, Fact Sheets No. 4, The Trans Arab Research Institute.

26. Arnon and J.Weinblatt. Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine. The Economic Journal, 111 (June) 2001. P. F293

من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي

بارتفاع الدخل الفردي والوطني (شكلت تحويلات العمال ما يعادل ٣٠٪ من الناتج المحلي العام في الضفة وأكثر من ذلك بكثير في غزة (أنظر الجدول ٧ و ٨).

في هذه المرحلة خضعت بعض الشرائح الفلسطينية، وإن بدرجات مختلفة، لإعادة تشكيل وتكوين في سياق علاقات كولونيالية تحددت على أساسها مصالحها الجديدة وارتبطت آليات تراكم ثروتها بالوجود الصهيوني وبنيته الاقتصادية. في الجانب الآخر أيضا استطاعت شريحة من الطبقة الدنيا رفع مستوى معيشتها ومعدل دخلها أيضا عبر إرتباطها ببنية الاقتصاد الكولونيالي. النتيجة كانت إنتاج التخلف الاقتصادي الفلسطيني وتدمير منهجي لما يمكن أن يشكل البنية الحاضنة لمقاومة العلاقات الكولونيالية والحالة الاستعمارية التي مثلتها وتمثلها «إسرائيل».

#### جدول ٧

(27) Economic Data on the West Bank 1968-93

بيانات اقتصادية للضفة الغربية ١٩٦٨-٩٣

Factor Income from Abroad (% GDP)	Employed in Israel (% of total Employment)	Population (Average Annual Change, %)	GNP (Average Annual Change, %)	
20	21*	2.0	22.8	1968-72
32	30	1.8	5.7	1973-79
28	32	2.4	5.0	1980-87
30	31	4.3	9.0	1989-93

\*Average 1970-2

٢٧. المصدر السابق، ص: F299

(الأصل: Israel Central Bureau of Statistics (ICBS).

## جدول 8

(28) Economic Data on the Gaza Strip 1968-93

بيانات اقتصادية لقطاع غزة ١٩٦٨-٩٣

Factor Income from Abroad (% GDP)	Employed in Israel (% of total Employment)	Population (Average Annual Change, %)	GNP (Average Annual Change, %)	
9	17*	2.1	21.3	1968-72
28	37	2.1	8.4	1973-79
57	45	3.0	5.4	1980-87
46	34	5.2	7.3	1989-93

\*Average 1970-2

ارتفع معدل الدخل بشكل لافت وكذلك مقاييس الحياة لكن الثمن المدفوع كان أكبر من ذلك فقد تم تدمير الاقتصاد الفلسطيني. النتيجة كانت حالة عميقة من التبعية والارتباط بالاقتصاد الصهيوني أسست لنظام تجاري وتبادلي يخدم الاقتصاد الصهيوني بالدرجة الأولى، وقامت أو سلو للاسف بتشريعه لاحقاً. الاخطر، أن هذه الظروف أنتجت حالة من الخمول بفعل الرفاهية نعرف اليوم أن مشروع ديان كان يقصدها ويتوقعها. فهذه النتائج المتناقضة، كما تلخص فرسخ وروي، كانت نتاج استراتيجية سياسية-اقتصادية إسرائيلية في المنطقة تشكلت من العناصر التالية:

**أولاً:** «سياسة الباب المفتوح» التي اقترحها موشيه ديان في ١٩٦٨ التي سمحت للفلسطينيين بحرية العمل داخل «إسرائيل» وسمحت بانتقال البضائع تحت سيطرتها وهو ما أغرق السوق الفلسطينية ببضائع إسرائيلية مدعّمة.

**ثانياً:** تفكيك الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً كلياً للاقتصاد الإسرائيلي عبر عزله عن الأسواق الخارجية (كان التبادل الاقتصادي مسموحاً فقط مع «إسرائيل» وبشكل محدود مع الاردن لبعض الصادرات الزراعية).

**ثالثاً:** مصادرة الأراضي من أجل التأسيس لبنية تحتية لضم مناطق واسعة من المنطقة. فبحسب ما تصور واضعو خطة ألون، فإنه سيتم السيطرة على ما بين ٢٥-٤٠٪ من أراضي الضفة والقطاع (يشمل المناطق المحيطة بالقدس اللطرون المحاذية «للخط الأخضر»، وما بين ١٠-١٥ من منطقة غور الاردن).

**رابعاً:** السيطرة على الموارد وتحويلها من الضفة والقطاع الى «إسرائيل». ومن الأمثلة «على هذه السياسة يمكن

من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي

رؤيتها في السيطرة على الأرض، المياه، والضرائب. فإسرائيل تسيطر على المياه الجوفية وكانت تحول للفلسطينيين أقل من ثلثها. وفي نفس الوقت كان مقدار الاستهلاك الفردي الفلسطيني أقل من خمس المستوطنين الإسرائيليين. فيما يخص الضرائب، كان الفلسطينيون مجبرين على دفع ١٦-٤٨٪ من دخلهم كضرائب للسلطات الإسرائيلية، وقدرت الضرائب التي دفعوها في العام ١٩٩١ بحوالي ٨٪ من الناتج المحلي للضفة وغزة. هذا طبعاً ذهب مباشرة إلى الخزينة الإسرائيلية، بدل استثماره في الضفة والقطاع»<sup>(٢٩)</sup>.

لكن برغم واقع ما يمكن تسميته بوحدة النظام الضريبي الذي فرضته «إسرائيل» واستفادت هي منه بشكل أساسي، وبرغم طابع التبعية الذي يشبه إلى حد بعيد تبعية دول اقتصاديات الجنوب لاقتصاديات دول الشمال (وهي تبعية بنوية الطابع تأسست وتشكلت تبعاً لها بنية اقتصاديات دول الجنوب بما يخدم مصالح الشمال لا مصالح الدول نفسها<sup>(٣٠)</sup>) إلا أن هذا لم يؤد لدمج الاقتصادين بل تم الحفاظ على نوع من الفصل بينهما بما يمنع تطور مستقل للاقتصاد الفلسطيني ويبقى على التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والإعتماد عليه<sup>(٣١)</sup>.

أهم ما ميز مرحلة ما قبل اوسلو (١٩٦٧-١٩٩٣) وهي التي قادت لتأهيل النخبة الاقتصادية الفلسطينية هو دخول الاقتصاد الصهيوني عشية حرب ١٩٦٧ مرحلة جديدة وبداية صعود الصهيونية النيوليبرالية كبديل للبنغوريونية أو الصهيونية العمالية التي سادت منذ البداية. فبينما شكل إنتصار ١٩٦٧ قمة النجاح للحكومة الصهيونية العمالية كانت في ذات الوقت مؤشراً على بداية افولها وإستبدالها بقوى إجتماعية - اقتصادية (نخبة) أخرى صاعدة بفعل التحولات العالمية. هذا يمكن ملاحظته في الجدل الذي ساد نخبة المؤسسة الصهيونية حول طبيعة العلاقة المستقبلية مع الضفة والقطاع المحتلين حديثاً. التقليديين كانوا مع الإستمرار في النموذج الصهيوني الاستعماري الأصلي (الاستعمار الاستيطاني النقي) الذي تميز عن أشكال الأستعمار الاستيطاني الأخرى بالسيطرة على الأرض والعمل (سرقة الأرض وطرده العرب من الاقتصاد)<sup>(٣٢)</sup> فيما جادل الآخرون وعلى رأسهم

29. Leila Farsakh. 2001 The Palestinian Economy and the Oslo Peace Process, Fact Sheets No.4, the Trans-Arab Research Institute. (2001) at www.tari.org

30. Wallerstein, Imanuel. 1974[1980]. The World Capitalist System. Cambridge: Cambridge University Press;

Samir Amin. 1976. Unequal Development. New York: Monthly Review Press; Samir Amin. 1977. Imperialism and Unequal Development. New York: Monthly Review Press; Frank, Andre Gunder. 1967. Capitalism and Underdevelopment in Latin America. New York: Monthly Review Press.

31. Sharif Elmusa and Mahmud El-Jafari. Power and Trade: The Israeli Palestinian Economic Protocol. Journal of Palestine Studies, Vol. 24, No. 2 (Winter. 1995). Pp. 14-32

٣٢. تميز أدبيات الكولونالية، أو علم الاستعمار المقارن، وهو علم حديث بالمناسبة، عادة، بين نوعين من الاستعمار. الأول، هو الاستعمار المتروبولي، أو المرتبط بالمركز الإمبريالي، الذي لا يتضمن انتقال عدد كبير من السكان للإقامة الدائمة في المستعمرة ويتميز بالسيطرة من الأعلى عبر سلطة كولونالية ويشكل احد دينميات الإمبريالية، أو إقامة الإمبراطورية، كما كانت حال الاستعمار الإنجليزي في الهند. النموذج الثاني، الاستعمار الاستيطاني، ويتميز، على العكس، بانتقال المستعمرين بإعداد كبيرة للسكن الدائم في المستعمرة وتأسيس وطن علي طراز الوطن الأوروبي الأم. هذا النوع ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع هي: المستوطنة المختلطة، المستوطنة الزراعية، والمستوطنة النقية. ما يميز النوعين الأولين هو استيطان الأرض فقط، واستغلال اليد العاملة المحلية (في حالة المستوطنة المختلطة) أو استيراد اليد العاملة (في حالة المستوطنة الزراعية). وحدها المستوطنة النقية، كما هي إسرائيل، تستوطن الأرض والعمل معاً، وبالتالي فإن بنيتها تتضمن رفضاً مطلقاً وإلغاءً كلياً لوجود السكان الأصليين بتردهم من الحياة الاقتصادية، حتى كأيد عاملة يمكن استغلاله. أنظر مثلاً:

D.K. 1966. The Colonial Empires: A Comparative Survey from the Eighteenth, Fieldhouse  
D.K. 1981. Colonialism 1870-Century. (NY: Weidenfeld and Nicolson); Fieldhouse  
Gabriel. 2008. The 1945. An Introduction (London: St. Martin's Press); Piterberg  
Politics and Scholarship in Israel (London and New York: Returns of Zionism: Myths  
Verso).



موشيه ديان بضرورة دمج المناطق الفلسطينية واعتبارها مُناسِبةً وبداية لكسر المقاطعة العربية الأمر الذي قد يدعم الاقتصاد الصهيوني المتحول والمأزوم حينها. لكن رؤية ديان لم تكن تسعى لدمج كلي للاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد «إسرائيل» بقدر ربطهما على مستويات مختلفة وغير متكافئة<sup>(٣٣)</sup> بحيث تصبح الضفة والقطاع سوقا للبضائع الإسرائيلية (وضعت إسرائيل الكثير من العوائق أمام استيراد البضائع من الخارج لدرجة أن ٨٣٪ من صادراتها للضفة والقطاع كانت صناعية في ١٩٦٩) فيما تقوم الضفة وغزة بتزويد «إسرائيل» بما تحتاجه من العمل اليدوي غير الماهر.

لكن أهم ما نتج في هذه المرحلة هو إعادة تشكيل للطبقات الاجتماعية في المناطق الفلسطينية وفق العلاقات الكولونيالية التي بدأت تسود في أعقاب ١٩٦٧. ففيما تمت بلترة قطاع من اللاجئين والفلاحين (وبالتالي مسح القطاع الزراعي الفلسطيني والإنتاج المستقل عموما في الضفة والقطاع)، تمت كذلك بلترة قطاع من البرجوازية الصغيرة وأصحاب المهن وصغار الحرفيين والمتعلمين أو القضاء عليهم لعدم توافر أعمال مناسبة لخبرتهم وتدريبهم مما أجبر العديد منهم على الهجرة. أما القطاع الصناعي الذي كان يمكن أن يؤسس لحالة استقلالية فلقد تحول الى وكيل (كمبرادور) يتعاقد مع رأس المال الإسرائيلي بطريقة تضع نشاط مصانعهم واليد العاملة فيها في خدمته، لا في خدمة الاقتصاد المحلي (حالة كلاسيكية من إنتاج التخلف كما يسميه بول باران في الاقتصاد السياسي لإنتاج التخلف). وفيما استطاع قسم من رأس المال الصناعي المحلي الذي تحول لوكيل لرأس المال الصهيوني تحقيق الأرباح، وأحيانا حتى الحصول على نوع من الشراكة، إلا أن النتيجة كانت فقدان البرجوازية الوطنية لاستقلالها واندماجها وفق علاقات كولونيالية. ما كان يحلم به ديان في هذه المرحلة هو نقل هذه الحالة شرقا نحو السوق العربي كله.<sup>(٣٤)</sup>

كان المفروض إذن أن تعمل منظمة التحرير على التأسيس للقطع مع هذه الحالة الكولونيالية، وتحرير العمل والاقتصاد الفلسطيني من العلاقات الكولونيالية وعلاقات التبعية إذا كانت تطمح للتأسيس لأي حالة استقلالية مستقبلية. لكن الخيار السياسي ولاحقا الممارسة السياسية والاقتصادية عكست ثلاث قضايا مهمة:

**أولا:** اللاتكافؤ في القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية يجعل أي خلاف على تفسير بنود أي اتفاقية (بروتوكول باريس في هذه الحالة) خاضعا للقوة الإسرائيلية (مادة ٧ مثلا في الاتفاقية تعطي الطرفين حق وقف تدفق اليد العاملة حسب الظرف لكن هذا البند يخدم «إسرائيل» أساسا لأن المستوطنين لا يعملون في مناطق السلطة ولن يتأثروا من قراراتها). الأهم أن هذه الاتفاقية ورغم كونها مؤقتة في الصيغة إلا أنها ستشكل نموذج التفاوض للاتفاقية النهائية (في حالة حدوثها).

**ثانيا:** الاتفاقية كما اشير سابقا هي نتاج لقرار سياسي وليس نتاج لتحليل خيارات اقتصادية. فالاتفاقية لا تتجاوز اثنين وعشرين صفحة، وبالتالي تخلوا من أي أساس للتعامل مع الظروف الطارئة التي عاشتها المنطقة على الدوام (باستثناء المادة ٢ التي تدعو لتشكيل لجنة مشتركة ولكن في ظل اللاتكافؤ في القوة فإن كل ما هو مشترك هو إسرائيلي في النتيجة بفعل اللاتكافؤ في القوة). الاتفاقية سياسية لأن الاتفاقيات الدولية المشابهة والتي يتم تنفيذها في ظروف أكثر استقرارا تشمل مئات الصفحات التي تعالج الظروف الطارئة وهو ما لا يتوفر في بروتوكول باريس (اتفاقية نافتا مثلا فيها أكثر من ألف صفحة لمعالجة أمور الطوارئ).<sup>(٣٥)</sup>

33. Sheila Ryan. Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of New Imperialism. MERIP Reports, No. 24 (Jan., 1974), Pp. 3-24, 28

34. Sheila Ryan. Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of New Imperialism. MERIP Reports, No. 24 (Jan., 1974), Pp. 3-24, 28

35. A. Arnon and J. Weinblatt. Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine. The Economic Journal, 111 (June) 2001. Pp.291-308



وتمزيق فلسطين وتشيت الشعب الفلسطيني بشكل أولي إلى أربع مناطق (فلسطين ١٩٤٨، والضفة الغربية، وغزة، والشتات) وتشكل نخب جديدة ومتصارعة في كل من هذه المناطق، إلى أن انتهت بهيمنة منظمة التحرير على الحركة الوطنية الفلسطينية.<sup>(٣٨)</sup> أصول تشكل هذه النخبة تعود إلى بداية الأربعينيات من القرن الماضي حين شهدت فلسطين نموا اقتصاديا بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، ونجاحها في جمع رأس مال كبير وتمكنها من نقل جزء مهم منه إلى الخارج قبل وأثناء النكبة. لاحقا، استطاعت هذه النخبة أن تشكل قوة اقتصادية مهمة في الوطن العربي ولكنها فشلت في الاندماج في الاقتصاد العربي بسبب سياسات وقوانين الدول العربية التي أعطت أولوية لمواطنيها، وأحيانا بسبب صعود قوى ذات مصالح ضيقة قادت لتعزيز القطرية (مثل: قانون الكويت الصناعي ١٩٦٥، وقوانين التأمين في العراق ١٩٥٨ وكذلك في سوريا وليبيا، والتوجه نحو سياسات الأردن في العام ١٩٧٤).

هذه الأسباب وغيرها كانت وراء سعي هذه النخبة من أجل كيان يمنحها سلطة سياسية على سوقها الخاص ويخدم مصالحها. هكذا ولدت فكرة الكيان التي تحولت لاحقا الى مشروع الدولة (للتفصيل انظر: بامبلا أن سميت: فلسطين والفلسطينيون ١٨٧٦-١٩٨٣). وفي منتصف السبعينيات أصبحت منظمة التحرير الأداة الفعالة لتحقيق هذا الهدف، وبعد أوصلو استطاعت هذه النخبة، أو بقاياها، أن تصنع حليفا من رأس المال المحلي ذي المصلحة المشابهة في البحث عن سلطة سياسية. الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني خصوصا اللاجئين كان الوقود الذي استخدمته هذه النخبة باسم العودة والتحرير لتحقيق أهدافها ومصالحها الضيقة تحت عنوان «المصلحة الوطنية العليا».

قصة هذه النخبة وتحول شكلها وطبيعتها ومصالحها بدأت قبل النكبة وأثنائها بعشر سنين تقريبا مع النمو الاقتصادي اللافت الذي شهدته فلسطين في أوائل الأربعينيات وتجلت لاحقا في النجاح الذي حققته بعض الشركات على مستوى إقليمي وعالمي مثل شركة «المقاولات للصناعة والتجارة». Contracting and Trading Industry

أعمال هذه الشركة شملت أعمال البناء والبتروك وتصبح أنابيب البترول والمصافي. لاحقا وبعد إندماج هذه الشركة مع الشركة البريطانية «شركة مذرويل بريدج البريطانية للهندسة»<sup>(٣٩)</sup> أصبحت نشاطات رأس المال الفلسطيني الذي خرج بعد النكبة حاملا للملايين من الجنيهات الإنجليزية التي نجح في تحويلها رجال الأعمال من فرع البنك العربي في حيفا عالمية البعد وليس فقط إقليمية. نشاطات هذه الشركة مثلا شملت أعمال بناء في حقول النفط لشركة «شل» في العراق في بداية الخمسينات ثم انتشرت لكل مناطق الخليج العربي الخاضع للهيمنة البريطانية حينها وحصلت على عقود «رئيسية لبناء خطوط أنابيب ومحطات النفط مستودعات تخزين وأعمال الطرق ومحطات الطاقة ومنشآت إمدادات المياه وبناء الموانئ وأعمال الميناء ومحطات ضخ المياه والمباني التجارية في الكويت وقطر والإمارات وفي وقت لاحق، في المملكة العربية السعودية، وعمان كذلك. وفي قطر، احتكرت الشركة التجارة الخارجية والبناء لصناعة النفط في أوائل<sup>(٤٠)</sup> ١٩٥٠»

وقصة نجاح هذه الشركة مشابهة لقصة نجاح العشرات من الشركات الأخرى التي كان امتداد نشاطها إقليمي وعالميا / مثل شركة قرطاس للتعليب والتبريد، المشرق للإستثمار والتأمين، بنك إنترا في بيروت الذي أصبح أكبر مؤسسة مالية في لبنان برأسمال أكبر من البنك المركزي اللبناني (وصل رأسماله إلى ٣٢٥ مليون دولار عام ١٩٦٥). وبالإضافة إلى تخصصاتها الفعلية، فإن هذه الشركات امتلكت شركات طيران (الشرق كانت تملك وتشغل طيران

38. Amal Jamal. 2005. The Palestinian National Movement: Politics of Contention 1967-2005. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press

39. British Motherwell Bridge and Engineering company

40. Pamela Ann Smith. 1984. Palestine and the Palestinians 1876-1983. Sydney: Croom Helm. P.135

الشرق الأوسط في لبنان) الكازينوهات، دور النشر، ومصالح في الإذاعة والتلفزيون<sup>(٤١)</sup>.

وفي أعقاب صدور القوانين القطرية في عدد من الدول العربية التي عملت على تفضيل حصول مواطني تلك الأقطار على الاعمال الخاصة بالدولة (مثلا قانون الكويت الصناعي ١٩٦٣)، ولاحقا صدور العديد من قوانين التأميم في ليبيا، والعراق مثلا بدأ شبح الإنهيار والإفلاس يحوم فوق رأس تلك النخبة. كانت هذه النخبة تملك رأس المال والخبرة ولكنها افتقدت القوة السياسية، وهو ما وجدته لاحقا في منظمة التحرير الفلسطينية التي يمكن ان تشكل الأداة للوصول الى الدولة والهيمنة على سوقها الخاص.

ومصالح هذه النخبة التقت مع مصالح التجمع الفلسطيني الأغنى في الشتات والذي ساهم بفعالية في تأسيس منظمة التحرير وأثر في تشكيل سياساتها وإستراتيجيتها. هذا ربما يفسر الدور الكبير الذي لعبته قيادة المجتمع الفلسطيني في الكويت في الخمسينيات والستينيات، والدور المركزي الذي لعبته في دورتي المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة التي عقدت في القاهرة في ١٠ تموز ١٩٦٨ والخامسة التي عقدت في شباط ١٩٦٩ (تفاصيل الدوريتين وأسماء الشخصيات التي تقلدت مناصب حساسة حينها عكست هيمنة نخبة منطقة محددة في الشتات الفلسطيني تشكلت حسب مصالحها ومصالحها الإستراتيجية الفلسطينية التي حكمت منظمة التحرير حتى اوسلو).

ربما لهذا السبب لا يبدو غريبا أن أحدى الإفتتاحيات الأولى لمجلة فلسطيننا في ١٩٥٨ تضمنت دعوة لإقامة كيان فلسطيني في الضفة والقطاع (بغض النظر عن اللغة الثورية لهذه الدعوة<sup>(٤٢)</sup>). ثم تكررت هذه الفكرة (القبول بدولة في الضفة والقطاع) بعد أقل من شهر على حرب حزيران كما ذكر الشهيد أبو إياد عن ورقة عمل ناقشها اجتماع للجنة المركزية لحركة فتح في تموز ١٩٦٧<sup>(٤٣)</sup>. واللافت أن هذه لم تكن مجرد فكرة يتم نقاشها وتداولها، بل كانت الإستراتيجية الفلسطينية والخيار السياسي الذي تم على أساسه تشكيل كل مؤسسات الثورة الفلسطينية. مثلا يذكر صادق جلال العظم في تقييمه لتجربة حرب بيروت ١٩٨٢ أن الإنهيار التنظيمي والعسكري الفلسطيني اللافت كان سببه سياسياً وليس عسكرياً. يقول العظم: «إذا لم تكن قيادات الثورة الفلسطينية وتنظيماتها المسلحة تعد نفسها ومقاتليها من أبناء الشعب الفلسطيني لمثل هذه الحرب في مثل تلك اللحظة الحاسمة والمواتية، فلأي غرض كانت تعدهم إذن؟ يساور الجميع شك - لم يحاول أحد من المعنيين تبديده - أن القيادات إياها كانت في الواقع تحاول بناء شبه جيش نظامي في جنوب لبنان تحت ستار الكفاح الشعبي المسلح وشعاراته بهدف نقله الى الضفة الغربية وقطاع غزة في اللحظة التي تنجح الأموال السعودية (ومن لف لفها) في انتزاع الدولة الفلسطينية من حكومة الولايات المتحدة و - بالتالي - إسرائيل»<sup>(٤٤)</sup>

لكن حل أزمة النخب الفلسطينية الاقتصادية في الشتات كانت ممكنة فقط من بوابة النيوليبرالية التي تسمح بها الظروف الإقليمية والعالمية سياسيا واقتصاديا. هذا يفسر ليس الإقدام على الإنخراط في مشروع اوسلو فقط، بل وكل الاتفاقيات الاقتصادية التي عملت وتعمل على تعميق العلاقة البنوية بالاقتصاد الصهيوني على اسس كولونيالية. إذا كان ممكنا النظر الى التاريخ اليوم بناءً على النتائج التي وصلت اليها حركة التحرر الوطني الفلسطيني يمكن الإستنتاج أن منظمة التحرير حملت أسباب وبذور فشلها في داخلها بأن عجزت عن منع النخب المرتبطة بنيويا ومصالحيا مع المشروع الصهيوني من امتطاء موقع القرار في المشروع الوطني.

٤١. المصدر السابق

٤٢. جاء ذكر الكيان للمرة الاولى في نهاية الخمسينات في مجلة فلسطيننا. للتفصيل انظر:

Amal Jamal. 2005. The Palestinian National Movement: Politics of Contention 1967-2005. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press. P. 18.

٤٣. صلاح خلف. فلسطيني بلا هوية. ص: ١٥١

٤٤. صادق جلال العظم، بيروت ٨٢ والأسئلة الصعبة، السفير، بيروت، ٢٠ حزيران ١٩٨٤

## خاتمة: من أجل توطين الاقتصاد

لم يَدُم المشروع الصهيوني على أرض فلسطين حتى الآن ولم ينجح في تجديد نفسه مرارا بالقوة العسكرية وحدها، رغم أهميتها للمشروع ورغم عنفه الهمجي المتواصل منذ ١٨٨٢. لكن هذه الإستدامة حتى الآن وهذه الهيمنة إتمدت في جزء منها على قدرة العلاقات الكولونيالية التي فرضها المشروع الاستعماري الصهيوني على إعادة تشكيل شرائح إجتماعية مؤثرة في المجتمع الفلسطيني واحتوائها ما وضعها مصلحيا وبنوييا في موقع الشريك، أو ما سميته «تأهيلها». لهذا كان التاريخ السياسي الفلسطيني هو تاريخ النخبة الاقتصادية ونتاج لتحولاتها وأزماتها وتقاطعات مصالحها.

ورغم أن هذه القوى الإجتماعية التي صعدت في أعقاب النكبة هي في أساس أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، فإن طبيعة القوى الإجتماعية في النتيجة النهائية هي طبيعة متحولة ومرنة وتاريخية فليس للشرائح الإجتماعية ماهية ثابتة أو عابرة للتاريخ. بهذا المعنى وبعيدا عن أي نزعة هندسية إجتماعية يمكن للقرار السياسي أو للخيار السياسي الإستراتيجي المضاد على الأقل أن يؤسس أولا لتحويل الشراكة والارتباط البنوي للنخبة الفلسطينية بالاقتصاد الكولونيالي الى مشروع خاسر. وثانيا يمكن للقرار السياسي إذا توفر خيار إستراتيجي لحماية المشروع الوطني التأسيس لبديل تنموي يعمل على أساس القطع بين مصلحة هذه القوى والاقتصاد الكولونيالي ويوفر لها إمكانية الإستثمار في اقتصاد وطني منفصل.

بمعنى سيبقى أي خيار تنموي غير ذي معنى إذا لم يكن جزءا من خيار إستراتيجي سياسي وجزء من مشروع مضاد للمشروع الاستعماري الصهيوني على أرض فلسطين. والخيار الإستراتيجي هو خيار شامل بمعنى لا يمكن الحديث عن تنمية جزئية في قطاع اقتصادي محدد بمعزل عن الحالة الكلية للاقتصاد الوطني فأى تنمية جزئية ستبقى ذات تأثيرات محدودة في أحسن الاحوال. والأهم ستبقى بلا أهمية سياسية. أيضا المفهوم شامل بمعنى أنه يشمل بالإضافة للاقتصاد السياسة (بمعنى الخيار الإستراتيجي) الثقافة (بمعنى تأسيس بنية من المفاهيم والتصورات المضادة للعلاقات الكولونيالية) و الإجتماع (بمعنى التأسيس لتنظيم إجتماعي قادر أن يشكل حامل للخيار السياسي والاقتصادي) والايكولوجيا (بمعنى الوعي البيئي وأساليب استغلال المصادر بكفاءة وحسب الحاجة).

ولأن التنمية هي مفهوم شامل (يشمل كل القطاعات الاقتصادية والثقافية والسياسية والإجتماعية والبيئية) من جهة، ولأن الهدف النهائي في الحالة الفلسطينية هو المساهمة في التأسيس لإعادة بناء المشروع الوطني، فإن القرار السياسي مركزي في كل الأحوال، وربما يكون التأسيس لتحرير القرار السياسي هو الخطوة الاولى أو العقبة المركزية في طريق المشروع التنموي الفلسطيني. ما سأذكره هنا وأناقشه بالتفصيل في مكان آخر هو مجرد خطوط عريضة للبدء بتفكيك الترابط الناتج عن أكثر خمسة وأربعين عاما من الاحتلال والعمل على القطع بنوييا مع المشروع الصهيوني وعلاقاته الكولونيالية.

من أجل القطع مع المشروع الصهيوني والتأسيس لحالة استقلالية يتوجب إعادة ترتيب الاقتصاد المحلي بطريقة تأخذ بعين الإعتبار قدرة الطبقات الشعبية على الصمود والإستمرار بالمقاومة من جهة، وأيضا منع أي قسم منها، بسبب العوز أو الطمع، من الإنخراط في موقع التابع والمُعتمَد في الاقتصاد الصهيوني كما حصل حتى الآن. لكن العامل الأكثر أهمية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، كما أثبتت تجربة منظمة التحرير وأزماتها، هو التأسيس بنوييا (اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وإجتماعيا وبيئيا) لكبح جماح رأس المال «الوطني» الدافع من أجل التوسع والتراكم أساسا على حساب المشروع الوطني. لكن هذا يفترض اساسا قرارا سياسيا إستراتيجيا يعمل على تعميم ثقافة مقاومة وبناء اقتصاد مقاوم.

من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي

وهذا يفترض، اقتصاديا، التركيز على الاقتصاد الصغير والمنتج في مقابل تهميش دور الاقتصاد الكبير والخدمات الذي سيقود حتما إلى الإنخراط البنوي في مشاريع إقليمية وعالمية على حساب المشروع الوطني. وإنعاش الاقتصاد المحلي الصغير الذي يضم صغار الحرفيين والمزارعين وصغار المنتجين والعمال ينبغي أن يساند حملة جديفة من المقاطعة للإنتاج الصهيوني خصوصا، وغير المحلي عموما، لا يحدد أساسها حاجة السوق بقدر ما يحددها التركيز على إعاقة إمكانيات استمرار أو إعادة تأسيس العلاقة الكولونيالية مع الاقتصاد الصهيوني التي يجب كسرها بشتى الطرق لحماية المشروع الوطني. فأى علاقة مع الاقتصاد الصهيوني لن تكون خارج العلاقات الكولونيالية من جهة، ولن تبقى اقتصادية وبدون أي تبعات سياسية كالتالي قادت لأزمة المشروع الوطني الراهنة.

اقتصاديا أيضا، وللتجهيز لحالة مقاومة طويلة الأمد ينبغي تكيف الاستهلاك مع الحاجة فقط، وتكييف الحاجة مع ما يتوافر من موارد ومع القدرة على استغلالها محليا فقط. فأبسط مقومات التنمية هو استغلال الموارد بحسب قدرات المجتمع ذاته لأن أي محاولة لإستدخال رؤوس الأموال الخارجية سيكون لها تبعات السياسية والثقافية والبيئية وحتى على البنية التحتية التي تأسست في العديد من الدول الغنية في دول الجنوب حسب حاجة رأس المال الغربي المستثمر في المصادر لا حاجة البلد نفسها.

هذا يفترض إعادة تنظيم الاقتصاد بشكل محلي أيضا (تأسيس محليات تنظيمية كجزء من بناء وطني أكبر يقود لتعزيز البعد الوطني لا المحلي أو الجهوي رغم شكله المحلي والصغير) يمنع إمكانية تراكم رأس المال بطريقة تجعل من إعادة إنتاج العلاقات الكولونيالية. في المحليات يمكن ترتيب الإنتاج والاستهلاك على أساس الحاجة وعلى أساس ضمان حصانة المجتمع المحلي كذلك.

واستغلال المصادر وتكيف الحاجات هما أيضا مسألتان ثقافتان بقدر ما هما اقتصاديتان وثقافتان. فالنموذج الاستهلاكي السائد والمعولم يستند في شق أساسي منه لتعميمات ومقولات أيديولوجية من جهة ولفلسفة اقتصادية تستند لأوهام قياس النمو الرقمية. لذلك يمكن ويجب لخطاب مضاد أن يعيد تشكيل الحاجات وبالتالي استغلال الموارد بما يتوافق مع القطع مع العلاقات الكولونيالية. بمعنى أن التنمية بمعناها النيوليبرالي والمعولم هي أيضا خطاب فإن التنمية البديلة هي خطاب مضاد كذلك.<sup>(٤٥)</sup>

والخطاب التنموي المضاد ليس فقط مهما لتفكيك أوهام بلاغيات خطاب التنمية المعولم فقط، بل وتعميم مفاهيم مضادة تقود إلى القطع مع خطاب من سماهم «صحيح صحيح» مقاتلو التنمية وخطابهم. فكما أن التنمية المعولة التوجه تفترض استندت إلى تأسيس بنية تحتية اقتصادية، فهي كذلك مبنية على عالم من التصورات والمفاهيم والأوهام هو في حقيقته حديث المنشأ والأهم أنه عالم يشكل قطعاً مع التاريخ الإنساني لا استمراراً له. فعالم المفاهيم والتصورات النيوليبرالية ليس فقط نقيضاً لتاريخ طويل من التجربة الإنسانية، بل ويتناقض مع الطبيعة ومواردها.

هناك العديد من الإقتراحات التفصيلية التي ربما تختلف في الشكل وبعض التفاصيل لكنها تتفق في الجوهر وتهدف للتأسيس لأفكار ومشاريع تنموية بديلة أو مضادة. تشمل هذه الخاتمة ملخص مختصر لبعض أفكار مشروع تفصيلي يتطور تحت عنوان «توطين الاقتصاد» أساسه القطع مع العلاقات الكولونيالية كمقدمة وجزء من مشروع أكبر للتحرر من الحالة الاستعمارية التي يمثلها الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. لكن يبقى كل مشروع بلا معنى في غياب القرار السياسي الحر، خصوصا طالما بقي هذا القرار أسير نخبة تتشارك بنويها ومصالحها مع نخب المشروع الاستعماري الصهيوني وتترجم من استمراره.

٤٥. انظر، صبيح صبيح. ٢٠١١. مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. رام الله: بيسان



## المصادر والمراجع المراجع الإنجليزية

- Alonso-Gamo, Patricia et. al.1999,. West Bank and Gaza Strip: Economic Developments in the Five Years Since Oslo. International Monetary Fund.
- Amburst, Walter. 2011. The Revolution Against Neo-liberalism. Jadaliyya, February 23, 2011 (<http://www.jadaliyya.com/pages/index/717/the-revolution-against-neoliberalism>).
- Amin, Samir. 1976. Unequal Development. New York: Monthly Review Press.
- Amin, Amin. 1977. Imperialism and Unequal Development. New York: Monthly Review Press.
- Arnon, A. and J. Weinblatt. Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine. The Economic Journal, 111 (June) 2001. Pp.291-308.
- Dumenil, Gerard and Dominique Levy. 2011. The Crisis of Neoliberalism. Cambridge: Harvard University Press.
- Elmusa, Sharif and Mahmud El-Jaafari. Power and Trade: The Israeli-Palestinian Economic Protocol. Journal of Palestine Studies XXIV, no. 2 (Winter 1995). Pp 14-22.
- Farsakh, Leila. 2001 The Palestinian Economy and the Oslo Peace Process, Fact Sheets No.4, the Trans-Arab Research Institute. [www.tari.org](http://www.tari.org)
- Fieldhouse, D.K. 1966. The Colonial Empires: A Comparative Survey from the Eighteenth. Century. NY: Weidenfeld and Nicolson.
- Fieldhouse, D.K. 1981. Colonialism 1870-1945: An Introduction. London: St. Martin's Press.
- Fischer, Fischer, Patricia Alonso-Gamo, and Ulric Erickson von Allmen. Economic Developments in the West Bank and Gaza since Oslo. The Economic Journal. Vol 111, No, 472 (June, 2001).
- Frank, Andre Gunder. 1967. Capitalism and Underdevelopment in Latin America. New York: Monthly Review Press.
- Harvey, Harvey. 2005. A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press;


- “Israel-PLO Agreements”. *Journal of Palestine Studies*, Vol. 23, No. 4 (Summer 1994), pp. 102-126.
- Jamal, Jamal. 2005. *The Palestinian National Movement: Politics of Contention 1967-2005*. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.
- Nitzan, Jonathan, and Shimshon Bichler. 2002. *The Global Political Economy of Israel*. London: Pluto Press.
- Nitzan, Jonathan and Shimshon Bichler, *From War Profits to Peace Dividence: The New Political Economy of Israel*, in *Capital and Class*. No. 60. Autumn 1996 ,Pp 61-95.
- Piterberg, Gabriel. 2008. *The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel* London and New York: Verso.
- Pollin, Robert. 2003. *Contours of Descent*. NY: Verso.
- Ryan, Sheila. *Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of New Imperialism*. MERIP Reports, No. 24 (Jan., 1974), Pp. 3-24, 28.
- Roy, Sara. *The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development*. *Journal of Palestine Studies*, Vol. 17, No. 1 (Autumn, 1987), pp. 56-88.
- Rothchild, Danny and Tommy Steiner. 2012. *The 2012 Herzliya Assessment: Israel in the Eye of Storms*. Institute for Policy and Strategy.
- Shafir, Gershon and Yoav Peled .2000.*The New Israel: Peacemaking and Liberalization* Boulder: Westview.
- Smith, Pamela Ann. 1984. *Palestine and the Palestinians 1876-1983*. Sydney: Croom Helm.
- Sutcliffe, Robert. 2003. *A More or Less Unequal World?* (Political Economy Research Institute, 2003).
- Wallerstein, Imanuel. 1974[1980]. *The World Capitalist System*. Cambridge: Cambridge University Press;
- World Bank. 2001.”Poverty in the West Bank and Gaza,” Report of the World Bank, Middle East and North Africa Region, January 2001.
- World Bank. 2011. *Coping with Conflict: Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza*. World Bank.



## المراجع العربية

- فضل النقيب. «الاقتصاد السياسي للمشروع الصهيوني». في «دليل إسرائيل العام»، تحرير: صبري جريس وأحمد خليفة: بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٢، ١٩٩٦. ص ١٨٣-١٨٤
- صادق جلال العظم، بيروت ٨٢ والأسئلة الصعبة، السفير، بيروت، ٢٠ حزيران ١٩٨٤
- صبيح صبيح. ٢٠١١. مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. رام الله: بيسان
- صلاح خلف . ١٩٩٦. فلسطيني بلا هوية. عمان: دار الجليل
- سيف دعنا. الصهيونية الثقافية. الجزيرة نت. كانون الثاني، ٢٠١٠

<http://aljazeera.net/analysis/pages/60eeefbf-7002-4419-bd1b-833bae8e84f3>



الفعل التنموي المقاوم وخرافة  
التنمية تحت بساطير الاحتلال

جورج كرزم



## مدخل

تكتفي معظم التقارير والدراسات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة بالعرض المسحي والوصفي للواقع الاقتصادي - الاجتماعي البائس وبالتركيز على إبراز الأرقام في جداول وإحصائيات ورسوم بيانية وتقزيم «التنمية» المزعومة تحت حراب الاحتلال الاستيطاني العسكري الاقناعي، إلى مجرد «النمو» الاقتصادي، كارتفاع أو انخفاض إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني مثلا، باعتبار أن «النمو» هو الحل لجميع مشاكلنا الاقتصادية، علما بأن أنصار «النمو» المظهري في مجتمعنا يغضون النظر عن حجم الشرائح الاجتماعية المستفيدة حقا من هذا «النمو» ومدى التأثير الذي يتركه على استنزاف مواردنا الشحيحة والبيئة والأرض الزراعية وغيرها. ناهيك أن الوقائع على الأرض تشير إلى أن فوائد «النمو» الشكلي والإستهلاكي في المباني والسيارات والمرافق السياحية والمؤسسات وغيرها تقتصر أساسا على صفة المتمولين والأثرياء أو على فئات اجتماعية محدودة جدا، بينما تزداد اتساعا، وبشكل صارخ، الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتتواصل نسبة البطالة الكبيرة ويرتفع أعداد «المثورطين» في الديون.

وفي مثل هكذا واقع تصبح نخبة من المجتمع هي المستفيدة أساسا من نتائج «التنمية» الإستعراضية، بينما تغيب الغالبية الساحقة من الناس الذين يفترض أن يشكلوا لب العملية التنموية ومحورها الأساسي. إذ أن حضور الإنسان الفلسطيني في العمل «التنموي» المزعوم يقتصر غالبا على المسوح والإحصاء أو على تنظيم برامج تدريب مهنية وفنية، علما بأن هذه البرامج لا تؤثر - بالمعنى التغييرى الهيكلي - على البنية الاقتصادية- الاجتماعية وبنية القيم والمفاهيم وأنماط السلوك المشوهة السائدة حاليا في مجتمعنا. ومن هنا فإن العديد من استنتاجات وتوصيات الدراسات التنموية المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني تأتي مسطحة وتنحصر في الاستثمار في البنية التحتية والخدمات وتفريخ المزيد من «المؤسسات» وبالتالي يتم حصر معيقات «التنمية» في نقص الأموال والموارد والتدريب.

وفي هذا السياق من المفيد التذكير بما قاله التنموي المصري د. محمد عاطف كشك: «هناك ما يشبه الاتفاق الضمني على أن محاربة الفقر يجب أن تستمر في نطاق الكلام المتضمن في أحاديث منمقة وتقارير هامة واتفاقيات دولية ومؤتمرات كبرى... وربما كان المقصود بكثرة الكلام التغطية على الأفعال التي تصنع وتكرس الفقر... والمثير للدهشة أن الفئة المسيطرة والمهيمنة تطالب الفقراء البائسين اليائسين بضرورة تحمل أعباء المحافظة على الموارد للأجيال القادمة، فيما تدعو إليه من تنمية مستدامة»<sup>(١)</sup>.

والأسئلة المطروحة هي: لماذا يعمل البعض على تحويل «التنمية» إلى عملية تزيين مظهرية لواقعنا الفقير والمتخلف؟ ولماذا تسطّح مفهوم التنمية وإفراغه من مضامينه القيمة والتغيرية والبنائية الجذرية لا المظهرية؟ ومنذ متى أصبحت الزيادة في التمويل الأجنبي وفي عدد البنائيات والأبراج والمطاعم والفنادق والسيارات مقياسا للتقدم المجتمعي والتنمية؟ بغض النظر عن الشريحة الاجتماعية المستفيدة من هكذا «نهضة تنموية». إن مثل هذه الزيادة العديدة قد تشكل مقياسا لدرجات النمو، وفي حالتنا العينية النمو الشكلي والإستهلاكي، إلا أن هذا النمو الإستهلاكي الكمالي والمظهري غير قادر على إحداث التغييرات الاجتماعية اللازمة لإنجاز التنمية الحقيقية الشاملة، وبخاصة في ظل احتلال استيطاني اقناعي «مستدام».

١. ورقة بحثية للدكتور محمد عاطف كشك، بعنوان: «التنمية المستدامة وهم أم إمكانية قابلة للتحقيق؟!»، قدمها في ندوة المنظمات العربية غير الحكومية حول «الاستخدامات المستدامة للأراضي الزراعية»، والمنعقدة بتونس في الفترة ما بين ٣ - ٩ أيلول ١٩٩٨.

وخطورة التركيز على المؤشرات الرقمية الشكلية تكمن في تضليل الذات بأن «تقدما» تنمويا واجتماعيا قيد الحدوث على الأرض. وهذا «التقدم» الشكلي الهش الحاصل على أي حال، هو نتيجة توافر التمويل الأجنبي، والأموال لدى بعض الأفراد والجهات الموسرة التي بإمكانها شراء أو استيراد «التنمية» الخادعة. وبالتالي فإن ارتفاع الأرقام في بعض المجالات «التنموية» الإستهلاكية والمظهرية هو نتيجة للإنفاق الإستهلاكي الهائل، بغياب الإستثمار وبالتالي التطور النوعي في المجالات الإنتاجية.

وبالرغم من بعض النجاحات الكمية التي تحققت في بعض المجالات التي ارتفعت فيها الأرقام والمعدلات نتيجة ما استهلك من إنفاقات ضخمة، إلا أن ارتفاع الأرقام لم يرافقه تطور في النوعية والإنتاجية. فعلى صعيد التعليم، مثلا، ليست المسألة الأساسية زيادة عدد طلاب الجامعات وإنما نوعية ما يتلقونه من تعليم وتأهيل، بما يليبي الحاجات الأساسية لمجتمعنا. وليس من الأهمية في شيء زيادة عدد المؤسسات والوزارات والوزراء والوكلاء والمدراء وإنما أن يكون ذلك كله في خدمة حاجات فعلية تستجيب لها هذه المؤسسات والوزارات، وتضمن سير عملها بنجاحة ومهنية وإنتاجية عالية. فالمهم في نهاية المطاف ليس زيادة عدد الفنادق والمقاهي والمطاعم والأبراج والسيارات وأجهزة الكمبيوتر وشركات الإستيراد والشركات الوسيطة والوكلاء، وإنما مدى استفادة الشرائح الإجتماعية المعوزة التي تشكل غالبية السكان من هذه الفنادق والأبراج والسيارات والشركات ومدى الحاجة الفعلية لها، وبالمحصلة مدى مساهمتها في تحرير جيش العاطلين عن العمل من البطالة والفقر واندماج هذا الجيش بنجاحة في العمل الإنتاجي الزراعي أو الصناعي.

إن التمسك بالشكل والقشرة بدلا من المحتوى والجوهر يجعلنا غير قادرين على فهم الواقع الاجتماعي-الاقتصادي - السياسي الكولونيالي كما هو، بكل تعقيداته، وبالتالي العجز عن العمل والتغيير. وبالنتيجة التشبث بـ«التنمية» الأحادية السطحية والمبتورة، غير المرتكزة على التكامل الشمولي والترابط بين مختلف قطاعات المجتمع والاقتصاد، وغير المستندة إلى منهج جذلي تحليلي ونقدي.

وما دام الإنسان هو جوهر التنمية، كما يقال، وليس مجرد المستفيد من إنجازاتها، فالأجدر إذن أن ينصب جزء هام من العملية التنموية على التنمية الفكرية والقيمية والخلقية وتنمية قيم الإنتاج والإبتكار والجهد والنفس الطويل والثقة بالنفس. وذلك لأن المجتمع الذي تتآكل وتتفتت قيمه الأصلية، من خلال الذوبان في نظام قيم الفئات الأجنبية المتسلطة اقتصاديا وسياسيا، فإنه سرعان ما سيتحول إلى كيان مزيف وفاقد لهويته وأصالته.

وما لم يكن الفعل التنموي ذاتي المنشأ وطنياً ملبياً لاحتياجات حقيقية للشرائح الشعبية، ولا يشكل نموذجا غريبا مستجلبا لخدمة فئة قليلة وهامشية من الناس، وما لم يخط الفعل التنموي خطوات واضحة باتجاه التحرر من الإستغلال والتبعية للاحتلال الصهيوني والخارج، وما لم يسر باتجاه ضمان سيادة الناس علي غذائهم ولقمة عيشهم وتوفير فرص عمل محلية دائمة، فإن احتمال نجاحه سيبقى ضئيلاً جدا ومشكوكا به إلى حد كبير.

## ١. التشوه التنموي المستدام

### تهشيم مقومات الاقتصاد الزراعي

غالباً ما ينسى البعض أو يتناسون، حين مناقشة أو معالجة ظاهرتي البطالة والفقر وكيفية «محاربتهما»، بأن السبب الأساسي والمباشر لإفقار معظم الفلاحين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ أو تحولهم إلى عمال يخدمون الاقتصاد الاسرائيلي، بعيداً عن أماكن سكنهم، أو إلى أجراء في خدمة الاقتصاد الاستهلاكي بالمدن الفلسطينية، أو إلى عاطلين عن العمل، هو نهب الاحتلال لأراضيهم ومواردهم الزراعية وبالتالي تحطيم الزراعة الفلسطينية. بمعنى أن بروز فائض في اليد العاملة الفلسطينية الزراعية المستغنى عنها في الريف الفلسطيني ليس نتيجة بطالة عانت منها اليد العاملة الزراعية مما يؤدي غالباً الى انسلاخها عن الزراعة وانتقالها للعمل كيد عاملة رخيصة في المدينة، كما هو الحال في العديد من بلدان «العالم الثالث»، بل إن هذا الفائض أفرزته بشكل مباشر عملية تهشيم مقومات الاقتصاد الريفي والزراعي الفلسطيني. وقد لعبت هذه العملية الأخيرة دوراً أساسياً في الولادة غير الطبيعية والمشوهة للعمال الفلسطينيين وحددت طبيعة اليد العاملة الفلسطينية ودورها في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي، في ظل غياب البديل الاقتصادي المحلي الذي كان يمكن أن يستوعب فائض اليد العاملة في الريف الفلسطيني.

بالإضافة إلى ذلك، ومنذ التوقيع على اتفاق واشنطن في العام ١٩٩٣ وحتى هذه اللحظة، تتواصل بكل قوة عملية تهشيم الاقتصاد الزراعي الفلسطيني من خلال آلة المصادرة والاستيطان الاسرائيلية التي لم تتوقف عن التوسع الاستيطاني وتجريف وإغلاق ومصادرة مئات آلاف الدونمات التي بمعظمها أراض زراعية خصبة، وذلك بالتوازي مع اقتلاع وتخريب المحاصيل الزراعية وملايين الأشجار المثمرة، فضلاً عن نهب المياه والآبار الجوفية، الأمر الذي أجبر العديد من المزارعين على شراء المياه من الشركات والمستعمرات الإسرائيلية أو الانسلاخ نهائياً عن العمل الزراعي.

والجدير بالذكر هنا، أن اتفاق القاهرة الاسرائيلي - الفلسطيني نص على «حق» اسرائيل بشق ما يسمى «الطرق الالتفافية» (التي تهدف توفير الطرق الآمنة للمستوطنين) وما يلزمها من «إجراءات» على الأرض. ولنتنبه هنا أن اتجاه الطرق الاستيطانية («الالتفافية») هو غرب - شرق، سواء في مناطق جنين وطولكرم ونابلس أو في رام الله والخليل وبيت لحم. ناهيك عن تواصل إنشاء الأحياء اليهودية الجديدة في منطقة القدس «الشرقية» - بيت لحم التي لم تتوقف للحظة، في مختلف أنحاء، عملية التوسع الاستيطاني المكثف وإنشاء الجسور وشق الشوارع والأنفاق الواسعة. بمعنى أن إسرائيل تتأبر بإصرار على تثبيت وقائع استيطانية - ديمغرافية جديدة على الأرض لفرضها فيما يسمى «الحل النهائي»، وبالنتيجة تجزئة الضفة الغربية إلى معازل سكانية عربية محاصرة بالمستعمرات و«الطرق الالتفافية» والجدار الكولونيالي والجيش الاسرائيلي وآلياته العسكرية.

كما أن الانحسار الكبير في الزراعة الفلسطينية ليس ناتجاً فقط عن عوامل خارجية ذات علاقة بالمصادرات والاستيطان والجدار العنصري ونهب المياه وانسداد آفاق التسويق وغير ذلك، بل إن هناك أيضاً عوامل ذاتية تتمثل في شراء بعض المستثمرين لأراض زراعية بهدف تحويلها الى «مناطق صناعية»، كما في مرج ابن عامر في جنين، فضلاً عن اقتطاع أجزاء كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة لاقامة المنشآت والمباني، الأمر الذي يساهم في تدمير بنيتنا الزراعية وبالتالي أمننا الغذائي الوطني.

## وهم التنمية بالتمويل الأجنبي

تعمل مؤسسات التمويل الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بشكل منهجي، على ربط «مساعداتها» لدول «الجنوب»، وإعادة جدولة ديونها بتنفيذ الأخيرة لخططهما وبرامجهما الاقتصادية التي هي ليست مجرد «نصائح» أو «وصفات»، بل أوامر على دول «الجنوب» المدينة تنفيذها تحت رقابة البنك والصندوق المشددة، الأمر الذي يمكن اعتباره مدخلا جديدا لإعادة استعمار «العالم الثالث»، باسم «التنمية» الاقتصادية المنشودة التي تغلف التقنن في أشكال نهب الموارد المالية، الذي تجسد، خلال العقود الثلاثة الماضية، في سلخ رأسمال صاف بقيمة مئات المليارات من الدولارات سنويا، من دول «الجنوب» إلى دول «الشمال»، كخدمة ديون وأموال مهربة إلى المصارف الغربية وأخرى «مجهولة» الأصل. وهذه المبالغ بمجملة أكبر بأضعاف من الأموال التي نهبها الاستعمار التقليدي المباشر من مستعمراته السابقة طيلة قرون!<sup>(٢)</sup>

علاوة على ذلك، فإن الاستثمارات العربية المنتجة (في الأقطار العربية) ضئيلة جدا، علما بأن جميع البلاد العربية، كما يشير الاقتصادي العربي البارز سمير أمين، «تعاني من مرض مزمن مشترك ألا وهو ضعف فاعلية استثماراتها». ويتمثل هذا الضعف في ارتفاع ما يعرف بمعدل رأس المال الحدي الذي ضرب، منذ أواخر الثمانينيات، أرقاما قياسية، ندر وجودها على المستوى العالمي، فوصل في المغرب العربي إلى ٢٦ وفي المشرق ٩، مقابل المعدل الآسيوي الذي تراوح في الفترة نفسها، بين ٢ و٤ (العلاقة بين معدل رأس المال الحدي وفاعلية الاستثمار عكسية). وبالرغم من هذا الفارق الكبير بين المعدلات الحدية العربية والآسيوية، لصالح الأخيرة، فقد انهارت، في أواسط التسعينيات، الاقتصاديات الآسيوية، الأمر الذي يبرز البؤس الرهيب الذي يتخبط فيه الواقع التنموي - الاقتصادي العربي إجمالا. وللمقارنة فقط، فإن فاعلية الاستثمار العربي في الخمسينيات والستينيات، كانت أفضل مما هي عليه اليوم، إذ تراوح معدل رأس المال الحدي في حدود ٨-٤، بل إن معدلات النمو، خلال نفس الفترة، كانت أيضا أعلى بكثير مما هي عليه الآن.<sup>(٣)</sup>

والنتيجة الواضحة، أن سياسات «السوق الحرة» و«الانفتاح» الاقتصادي على الغرب و«التصحيح الهيكلي» تميو الجودة. أكبر في الموارد النادرة وغير المتجددة، وتعظيم أضخم للمديونية الخارجية وتعميق أشد للفجوات الاجتماعية-الاقتصادية، قياسا مع المرحلة الوطنية في الخمسينيات والستينيات، أو قياسا مع الخيارات الأخرى. ناهيك عن ترسيخ ثقافة السوق التي تطمس الاعتبارات الوطنية والإنسانية والبيئية والثقافية لدى استيراد أو إنتاج السلع، وتتمثل الاعتبارات الوحيدة لهذه الثقافة في السعر والربح والنوع والجودة.<sup>(٤)</sup>

«المساعدات» الغربية عبارة عن «مساعدات» سياسية في جوهرها ولا علاقة لها ببناء البنية التحتية والتنمية اللتين طالما سمعنا أن «المانحين» سيركزون التمويل عليهما ليعم «الازدهار» في بلادنا. من هنا، فإن شرط التمويل الأساسي هو أن ينطبق على الحكومة المتلقية «للمعونات» وصف «المانحين» المعروف بالحكومة «الجيدة»، أي امتثالها لشروط «المانحين» السياسية - الاقتصادية، كأن يكون شكل ومضمون

٢. ألي، باتريك وآخرون. ما لدينا وما ليس لدينا، حوكمة الموارد في القرن الحادي والعشرين. برلين: مؤسسة هينرش بل، الطبعة

الثانية، ٢٠٠٨، ص ١٨.

٣. المصدر السابق.

٤. المصدر السابق.

الحكم السياسي في البلد المتلقي للأموال كما يرتئي «المانحون»، وهو ما يعني التدخل في السياسات الداخلية للدول وانتهاك سيادتها، وإلا فإن «المساعدات» سوف تتقلص أو تعلق أو حتى قد تقطع نهائياً (إجراءات عقابية)، كما حدث أكثر من مرة مع السلطة الفلسطينية، فضلاً عن العديد من الدول، في فترات متفاوتة، مثل الصومال، السودان، هايتي وغيرها. بل، أحياناً، وبالإضافة للعقوبات المالية-الاقتصادية، تلجأ الدول «المانحة» نفسها إلى القوة المسلحة، لتطويع الحكومات «المتردة». كما حصل، على سبيل المثال لا الحصر، في حالات العدوان الأميركي على هايتي وجرينادا والعدوان الأطلسي-الأميركي على العراق وأفغانستان وليبيا، وما يجهز لسوريا حالياً. وكما حصل أيضاً، إثر فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦، والتي اعتبرتها الشهادات الأميركية والإسرائيلية والدولية انتخابات «نزيفة وحرّة»، فطلبت حماس بالاعتراف بإسرائيل ونبذ ما يسمى «الإرهاب» (أي المقاومة المسلحة ضد الاحتلال)، إلا أن حماس رفضت، فكانت النتيجة رفض الغرب وإسرائيل لنتائج الانتخابات، أي أن الأخيرين يريدان تفصيل نتائج الانتخابات على مقاسهما السياسي. والنتيجة كانت تشديد الحصار التجويعي على قطاع غزة، وإغلاق حنفية التمويل وشن إسرائيل حرباً عسكرية مدمرة على قطاع غزة في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

إن، اشتراط «المانحين» الغربيين بأن تلتزم الحكومة المتلقية للأموال «بالديمقراطية» و«حقوق الانسان» وما إلى ذلك، ليس سوى ستار يخفي وراءه مصالحهم الحقيقية (السياسية والاقتصادية) التي تحدد مسألة التمويل والعلاقة مع طرف محدد من الأطراف العربية أو الاسلامية أو «العالم الثالثية». وبالتالي، تقع الاعتبارات الأخلاقية في آخر سلم أولويات «المانحين». ولا تنقصنا الأمثلة حول العديد من الأنظمة التي تمارس القمع والارهاب الدموي ضد شعوبها، ومع ذلك فهي تتلقى الدعم المالي والسلاح، بسخاء، من أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي. ومن بعض الشواهد المثيرة على ذلك، الرشوات (بمليارات الدولارات) التي تلقاها «موبوتو سيسيسيكو»، حاكم كونغو (كينشاسا) المخلوع، من مؤسسات التمويل الدولية والشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية.

أما الاعتبار الاقتصادي «للمانحين» في الضفة والقطاع فيتمثل أساساً في التزام السلطة الفلسطينية «باقتصاد السوق» و«تحرير التجارة» وفتح السوق الفلسطيني بالكامل للسلع والاحتكارات الغربية. وهذا يعني، عملياً، تخليد عملية النهب المتواصل للفوائض الانتاجية وغير الانتاجية المحلية التي لو أتيح لها البقاء في الضفة والقطاع، لكان بالامكان تراكمها وتحويلها إلى رأسمال لا غنى عنه في آية عملية تنموية.

وليس فقط أن «المساعدات» الغربية لا علاقة لها بالتنمية الحقيقية على الأرض، بل إنها غالباً ما تساهم في تعميق ما يمكننا تسميته بالتنمية السالبة. وعلى الرغم من أن نسبة المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة بعامة، وللسلطة الفلسطينية بخاصة، ارتفعت خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٨) إلى أكثر من ٢٠٠٪، كما ارتفعت حصة الفرد من المساعدات الخارجية إلى رقم قياسي، إلا أن عجز ميزانية الخزينة العامة للسلطة تفاقم، كما تفاقم كثيراً عجزها عن دفع رواتب موظفيها.<sup>(٥)</sup> كما وبالرغم من الارتفاع غير المسبوق للمساعدات الخارجية في الضفة والقطاع، حيث ارتفعت حصة الفرد من تلك المساعدات من ٣٩١,٨ دولاراً عام ٢٠٠٦ إلى ٤٨٨,٦ دولار عام ٢٠٠٧، فوصلت عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨٥,٥ دولاراً، إلا أن الدين العام ارتفع بنسبة ١٠٠٪ في تلك الفترة وذلك من مليار إلى ٢ مليار دولار في عهد حكومة فياض، كما ارتفعت نسبة الفقر والبطالة للمشروع، وفاقت حصة الفرد الفلسطيني من المساعدات عام ٢٠٠٨ ما حصل عليه الفرد الواحد في

٥. تقرير مركز بيسان للبحوث والإنماء حول المساعدات الخارجية، أيلول ٢٠١١ (http://ar.bisan.org)



دول مصر، والأردن، واليمن، والكونغو، وهايتي، وجمهورية نبال ولبنان مجتمعة، إذ بلغت حصة الفرد في تلك الدول من المساعدات الخارجية مجتمعة (بذات العام) ٥٥٠ دولاراً<sup>(٦)</sup>. ولم تؤد مضاعفة نسبة المساعدات الخارجية بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ إلى تناقص نسبة الفقر، بل على العكس، ارتفعت النسبة إلى ٢٦٪<sup>(٧)</sup>. ودفعت مئات ملايين الدولارات من الأموال المخصصة للفلسطينيين بدل نفقات إدارية للوكالات والمؤسسات الدولية، وهي ما يعادل ١٣-٢٠٪ أو أكثر من قيمة المشروع، بالإضافة إلى تكلفة الخبراء الخارجيين، والتي تتجاوز في بعض المشاريع النسبة السابقة بأضعاف<sup>(٨)</sup>.

إلا أن الأرقام السابقة المتعلقة بالمساعدات الخارجية وحصص الفرد الفلسطيني منها قد تكون مضللة وغير صحيحة إلى حد بعيد، ذلك أن هذه الأرقام عبارة عن مجاميع الأموال التي جمعت باسم الفلسطينيين تحت غلاف «مساعدات للشعب الفلسطيني»، لكن الأموال التي أنفقت فعلياً على «مشاريع تنموية» أقل بكثير من ذلك<sup>(٩)</sup>.

المهم في الموضوع، أن نسبة القروض من مجمل «المساعدات» الغربية غير واضحة. إذ وكما هو الحال في سائر دول «العالم الثالث» فاننا بالتأكيد لا نحصل من البنك الدولي و«المانحين» على «هبات» صافية، بل إن جزءاً كبيراً من «المساعدات» عبارة عن قروض وبفوائد غير واضحة، ناهيك عن الشروط السياسية الصارخة التي هدفها تكريس تحكم اقتصاديات إسرائيل و«المانحين»، من خلال رؤوس أموالهما، في اتجاهات النشاط الاقتصادي المحلي.

والحقيقة أن معظم «المعونات» المقدمة للسلطة الفلسطينية، ينفق على تمويل النفقات الجارية (وغالبيتها رواتب) للجهاز البيروقراطي والإداري الحكومي المتضخم (أكثر من ١٦٠,٠٠٠) وبخاصة الشرطة ورجال الأمن (حوالي ٦٠,٠٠٠ أي ٣٨٪ من إجمالي العاملين الحكوميين) وجيش موظفي الخدمة المدنية (حوالي ١٠٠,٠٠٠ أي ٦٢٪ من إجمالي العاملين الحكوميين)، فضلاً عن محاولة السلطة تغطية العجز الجاري في الموازنة.

هنا لا بد من التنويه إلى أنه، وفي الوقت الذي يتحدث فيه البنك الدولي والدول الغربية كثيراً عن «حقوق الإنسان»، فإن سياسات ووصفات البنك الدولي التي فرضت على العديد من الشعوب العربية والإسلامية، لم تؤد سوى إلى مزيد من تشويه اقتصاديات هذه الشعوب وإفكارها وبالنتيجة اندلاع هبات شعبية ضد الأنظمة التي تبنت هذه الصفات والتي (أي الهبات) لم تسحق إلا بعد قتل أعداد كبيرة من المعدمين والفقراء.

إن البنى التحتية التي يدعي «المانحون» وإسرائيل بأنهم معنيون بتطويرها، لا تهدف أصلاً إلى تطوير اقتصاد وطني منتج، لأن تأسيس هكذا اقتصاد يعني اقفال سوقنا المحلي أمام منتجاتهم الصناعية والزراعية.

وفي هذا السياق، يكفي الانتباه إلى أنه مقابل شق الطرق «الالتفافية» الإسرائيلية الواسعة والعصرية والهادفة إلى توفير الأمن والرفاهية الشخصية للمستوطنين الصهاينة، على حساب أرضنا وزراعتنا، فإن

٦. المصدر السابق

٧. المصدر السابق

٨. المصدر السابق.

٩. المصدر السابق

بعض التحسين الهامشي لطرق المواصلات و«البنى التحتية» الفلسطينية، بفضل التمويل الغربي، لا يقصد منه تنمية بلدنا، بل الهدف هو تهيئة الظروف لاستثمار أفضل لرؤوس الأموال الاسرائيلية والأجنبية وبالتالي تسهيل عملية نهب قوة عملنا وفوائضنا لصالح الاقتصاديات الخارجية.

ويمثل الدور المالي الأساسي «للمانحين» في الضفة الغربية وقطاع غزة، في تغطية العجز الناتج عن الهبوط الكبير في تحويلات العمالة الفلسطينية في اسرائيل، من ناحية، وعجز القطاعين العام و«الأهلي» ذوي الطابع الخدماتي الاستهلاكي، من ناحية أخرى، وبالتالي فإن معظم أموال «المانحين» لا يستثمر عمليا في التنمية الحقيقية على الأرض.

وحيث أن عملية الاستثمار وإقامة المشاريع الاقتصادية في الضفة والقطاع تتحكم فيها غالبا عوامل وجهات خارجية غير معنية بالتنمية الانتاجية، فإن العديد من المشاريع التي أقيمت في السنين الأخيرة لم يكن منسجما مع عوامل التنمية الأساسية، في إطار رؤية تنموية وطنية شاملة، مثل مدى اعتماد المشروع على موارد وخامات محلية، او انتاجه سلعا أساسية، أو توفيره فرص عمل لقوة العمل المحلية وبالتالي مدى مساهمته في التخفيف من حدة البطالة وتقليص هجرة الرأسمال والأيدي العاملة الفلسطينية، وبالمحصلة مدى خدمة المشروع لعملية التقليل من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، كتقليص الفجوة بين الانتاج الفلسطيني وبين استهلاك المنتجات الاسرائيلية والأجنبية، فضلا عن مدى مساهمة المشروع في تنمية وتطوير المنطقة التي سيقام فيها ومدى حمايته للأرض التي سيقام عليها من خطر المصادرة والاستيطان والتهويد.

وفي ظل مناخ سياسي معين، كثيرا ما تبدي الطبقات الشعبية تحفظا وريبة من نشاط المؤسسات الأجنبية والمحلية المدعومة غريبا، خاصة تلك الممولة من دول معادية تاريخيا لشعبنا، وذلك انطلاقا من أن هذه الدول لن تصبح فجأة حريصة على دعم وتطوير حقيقيين لشعبنا.

وبشكل عام، يتحفظ كل من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والممولون، على حد سواء، من التصريح بحجم التمويل الحقيقي، بمعنى أن هناك نوع من إخفاء المعلومات.

لقد أصبح عدد كبير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية، رهينة للممولين الأجانب على مشاريعهم المختلفة، بحيث أن وجود هذه المؤسسات واستمرارية نشاطها مرتبطان الى حد كبير باستمرارية تدفق الأموال الخارجية والأجنبية عليها. والحقيقة أن هم العديد من المنظمات غير الحكومية، بشكل خاص، يتركز حاليا حول ضمان حصولها على جرعات مالية أجنبية إضافية<sup>(١)</sup>، وواقع الحال هو أن العديد من هذه المنظمات سرعان ما ستنهار في اللحظة التي تنقطع عنها جرعات الدعم الخارجية، لدرجة أن بعض المؤسسات، ولضمان استمراريته المالية، أصبح يفصل مجالات نشاطاته حسب رغبة «المانح» ليقبل بتمويل

١٠. يسود العديد من مشاريع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (والتي- أي المشاريع- بمعظمها خدمات اجتماعية، تدريب، تربية، تعليم وما شابه، وينفذ بعضها بشكل مشترك مع السلطة الفلسطينية أو أحيانا مع الجامعات) منطوق العرض والطلب في «السوق الحرة»، بمعنى مناقصات تجارية بحتة، حيث أن المنظمة أو المنظمات المحلية التي تفوز بالمشروع من «المانحين» هي تلك التي تقدم السعر الأفضل والأرخص مع توفر «الجودة» في الخدمات.

«المقترح»، وليس نتيجة دراسة حقيقية للاحتياجات والأولويات التنموية المجتمعية الفعلية على الأرض<sup>(١١)</sup>. لهذا، كثيرا ما تفشل المشاريع التي طرحها الممولون ضمن أولوياتهم، دون أية علاقة بالاحتياجات التنموية المحلية الحقيقية. علما بأن أهداف العديد من الممولين غير بريئة، نظرا لدوافعهم السياسية بالدرجة الأولى والتي تحدد حضورهم ونشاطهم في الأرض المحتلة. ناهيك أن دافع بعض الممولين هو ترسيخ التطبيع السياسي والاقتصادي والفكري والثقافي مع الصهيونية، لهذا يشترط هذا البعض بأن تستخدم أمواله التي يتبرع بها للمؤسسات «المحلية» لاقامة مشاريع وبرامج مشتركة اسرائيلية – فلسطينية. كما أن بعض المؤسسات الأجنبية الممولة يتصرف باعتباره المشغل الحقيقي لموظفي المؤسسات المحلية، خاصة وأنه لا

١١. كمثال حي على ذلك أوجز فيما يلي تجربتي الشخصية المتعلقة بورقة بحثية حول المنظمات غير الحكومية الناشطة في القدس، والتي أعدتها لصالح «شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية» الكائن مقرها في رام الله: كلفت في عام ١٩٩٨ من قبل «شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية» بتحليل نتائج مسح المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مدينة القدس، علما بأن «الشبكة» هي التي صممت ونفذت المسح المذكور الذي تناول أهداف ونشاطات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المقدسية ومصادر تمويلها وعلاقتها مع المنظمات الأجنبية والدولية.

بعد إنجازي لعملية التحليل الذي استند إلى معطيات المسح وإلى المنهج الجدلي كأداة في التحليل والنقاش، رفضت «لجنة القدس» المنبثقة عن «الشبكة» والمشرفة على البحث، بعض الجوانب التحليلية الأساسية الواردة في الدراسة، وخاصة تلك المتعلقة بانعدام المشاركة التطوعية المحلية في المنظمات غير الحكومية وطبيعة علاقات «التعاون» اللامتكافئة بين هذه المنظمات وبين المنظمات الأجنبية والتي هي في جوهرها علاقة تمويلية بالدرجة الأولى، فضلا عن مناقشة الدراسة لموقع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في خارطة التشوه التنموي بالضفة والقطاع. وقد اشترطت «لجنة القدس» لنشر الدراسة، شطب (أو حسب تعبيرها «تحييد») أجزاء الدراسة المتعلقة بغياب المشاركة التطوعية وطبيعة العلاقة مع الممول الأجنبي والتشوه التنموي، لأن التحليلات والإستنتاجات الواردة في تلك الأجزاء تعتبر «خطيرة» و«ستلحق ضررا في العلاقة مع المانحين». بمعنى أن المطلوب مني، عمليا، «تفصيل» دراسة تهدف إلى إرضاء الممول، بما يتطلبه ذلك من شطب و«تعديل» و«تحييد» بعض المعطيات الواردة في المسح الذي نفذته «الشبكة» نفسها. وبالطبع، رفضت اشتراطات «لجنة القدس» رفضا مطلقا. ومن ثم اتفقت مع الأخيرة بأن تصدر «الشبكة» ورقتها الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المقدسية، بحيث تستند (ورقتها) إلى ورقتي التحليلية كمرجع رئيسي.

لكنني، وبخلاف الإتفاق المذكور مع «لجنة القدس»، فوجئت، في أواسط عام ١٩٩٩ بإصدار «الشبكة» لكتيب بعنوان «المؤسسات الأهلية في القدس الواقع والآفاق» (أذار ١٩٩٩)، معظمه عبارة عن نسخ حرفي أو شبه حرفي في انتقائي لفقرات وجداول كاملة من ورقتي (غير المنشورة) ودون أي إشارات في متن النص إلى المصدر، بما يشكل تجاوزا فظا لكل القواعد العلمية في إعداد الدراسات وشروط الإستشهاد. وإلخفاء هذا التجاوز، لم تنشر «الشبكة» في الكتيب نموذجا عن الإستبيان الذي وزع على المنظمات المبحوثة ولا نتائج البحث الميداني. بل، وللتنمويه، اكتفت «الشبكة» بأن ذكرت في نهاية كتيبها قائمة «بالمراجع» التي تضمنت ورقتي (كبحث غير منشور) من ضمن تسعة «مراجع» شملت أيضا «معطيات البحث الميداني» الذي أجرته «الشبكة»، علما بأن الجدول والأرقام الواردة في الكتيب لم تستند بتاتا إلى معطيات المسح الميداني (الخام)، بل استندت إلى الأرقام التي احتسبتها واستنبطها والجدول التي أعدتها (أنا) في ورقتي.

وقد جاء كتيب «الشبكة» ضعيفا في محتواه، وتضمن أرقاما وجملا وفقرات «سلخت» من سياقها الأصلي في ورقتي البحثية، كما افتقر إلى العمق التحليلي النقدي.

ولم تكتف «الشبكة» بذلك، بل شطبت من كتيبها ما ورد في ورقتي الأصلية من معطيات واستنتاجات وتحليل نقدي مبني عليها يتطرق بالسياق التاريخي – السياسي الذي ظهرت من خلاله العديد من المنظمات غير الحكومية، فضلا عن انعدام العمل التطوعي واقتصار نشاطات هذه المنظمات عموما على المجالات الخدمائية والاستهلاكية دون أحداث تغيير هيكلية (بنوي) في الواقع المجتمعي، والتكرار والازدواجية في نفس النشاطات واعتماد شبه كلي على التمويل الاجنبي (الغربي)، وغياب معطيات حقيقية تتعلق بالحجم الحقيقي للتمويل الاجنبي، وانعدام الشراكة الحقيقية بين الممول الاجنبي والمنظمات غير الحكومية المحلية وافقار العلاقة بينهما الى التكافؤ والتبادلية، وغياب التمويل باتجاه الاستثمارات الانتاجية في الارض والزراعة، علما بان الارض هي محور الصراع الاساسي مع الكولونيالية الصهيونية.

راجع بهذا الخصوص: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. المؤسسات الأهلية في القدس الواقع والآفاق. د.م.: الشبكة، آذار، ١٩٩٩. راجع أيضا ورقتي البحثية غير المنشورة (والمودع نسخة منها لدى «شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية»): كرز، جورج. المؤسسات الأهلية الفلسطينية في القدس واقع وآفاق. رام الله، ١٩٩٨.

الفعل التنموي المقاوم وخرافة التنمية تحت بساطير الاحتلال

يغطي فقط نفقات برامج محددة لهذه المؤسسات، بل يغطي أيضا النفقات الجارية لهذه المؤسسات، بما في ذلك رواتب الموظفين.

والظاهرة الخطيرة التي كثيرا ما نواجهها، أن التمويل الأجنبي لمشاريع معينة تنفذها المؤسسات المحلية التي تتعامل مع هذا التمويل من منطلق براغماتي مصلي، يؤدي إلى أن تتضخم المؤسسات المستفيدة من المشاريع الممولة، بشكل آني ومصطنع، حيث سرعان ما ينتهي هذا التضخم مع انتهاء المشاريع التي تم تمويلها، لتعود المؤسسات إلى حجم عملها وأدائها الأصليين قبل تمويل المشاريع.

خلاصة القول، إن التمويل الأجنبي ما زال مسألة خلافية جدا لها مخاطرها، بالرغم من إقبال العديد من المؤسسات عليه، علما بأن بعض المنظمات غير الحكومية في «العالم الثالث» يرفض مبدئيا التعاطي مع التمويل الأجنبي الذي يعتبره القشرة الخارجية التي تخفي تحتها الرؤى والمفاهيم والبرامج والنماذج «التنموية» والسياسية الغربية الجاهزة التي يعمل الممول الأجنبي على فرضها محليا.

## ٢. خرافة التنمية في ظل الاحتلال والتبعية

### أمن الاحتلال وغلاف «التنمية» الفلسطينية

لا ندري ما جدوى مواصلة التلهي بالحديث عن «السوق الحرة» و«تحرير التجارة» و«تنمية» الاقتصاد الفلسطيني التصديري، في ظل تواصل الحصار والاعلاق وتعميق تجزئة الضفة والقطاع إلى «بانتوستانات» (معازل) اسرائيلية، وبالتالي انعدام الشروط الأولية والبيديهية لاقتصاد السوق وتحرير التجارة والمتمثلة بالتكافؤ التبادلي والتنافسي وبحرية حركة قوة العمل والمنتجات الفلسطينية بين مناطق الضفة والقطاع أولا، وبين الأخيرة وإسرائيل والعالم الخارجي ثانيا.

والمسألة الأساسية هنا، أن اسرائيل نجحت في اعتقالنا جماعيا بداخل معازل سمح لنا فيها بممارسة النشاطات الشرطية ورفع العلم ومحاولة حل مشاكلنا المستعصية في مجالات العمالة والصحة والتعليم وغيرها، ضمن الموارد المالية الشحيحة، في الوقت الذي نحاصر به من كل الجهات بالجنود الاسرائيليين وآلياتهم العسكرية وبالمستعمرات والطرق «الالتفافية»، والجدار العنصري، وبالنتيجة فان سلطة الاحتلال تسيطر علينا اقتصاديا وسياسيا وأمنيا وتحدد لنا الحرام والحلال.

وأمام هذا المشهد الجيوسياسي - العسكري - الاقتصادي الكولونيالي، ماذا بقي لنا من التنمية الاقتصادية؟

في الحقيقة، من وجهة النظر الاسرائيلية، فان «الأمن» الاسرائيلي والدور الوظيفي الأمني المنوط بالسلطة الفلسطينية، يعتبران الأصل والجوهر، وفيما عدا ذلك، فان «الصلاحيات» المدنية والاجتماعية و«الامتيازات» الوجيهة الممنوحة للسلطة، تعتبر هامشية وغير ذات أهمية، وتهدف اسرائيل استخدامها كطوى تقدم للأخيرة لتتذوقها كلما أنجزت المهام الأمنية المنوطة بها، لدرجة أن اسرائيل تتحكم حتى في الرواتب الحكومية الفلسطينية التي تعتمد، أساسا، على إيرادات المقاصة التي تحولها اسرائيل للسلطة الفلسطينية. بمعنى أنه، ضمن الواقع الجيوسياسي الكولونيالي الحالي، من المستحيل صياغة وتطبيق استراتيجية تنموية (فلسطينية) علمية شاملة ومتكاملة، لأن الاقتصاد الفلسطيني الصناعي أو الزراعي

أو الخدمي ما يزال وسيبقى في المستقبل المنظور غير منعزل عن الرؤى والممارسات السياسية والاقتصادية لإسرائيل التي يمكنها التحكم بأية «خطة» تنموية «فلسطينية» أو أي مشروع صناعي أو «قرار» تنموي. إذ أن التصنيع، مثلا، مرتبط بالمواد الأولية والأطر الفنية والتسويق وآفاق تطوير المشاريع الصناعية والتأثير على التوازن السكاني والاجتماعي وغير ذلك من الجوانب التي تتحكم بها إسرائيل.

وفي الواقع، يكمن الحل الإسرائيلي الاستراتيجي للضفة والقطاع، في ما قامت وتقوم به إسرائيل على الأرض، من تحويل المناطق الفلسطينية، عمليا، الى محميات اسرائيلية،<sup>(١٣)</sup> قد تتخذ لاحقا اسم «دولة» تجسد نظاما استعماريًا داخليا، بدلا من النظام الاستعماري الخارجي،<sup>(١٣)</sup> على نمط «البانقوساتانات» التي اصطنعها في حينه النظام العنصري في جنوب افريقيا، حيث تستمر إسرائيل في الاستفادة اقتصاديا من المحمية وفي التوفيق، أيضا، بين حاجتها للعمل العربي الرخيص من تلك المناطق (عند الحاجة)، وبين عدم مصلحتها في إلحاق فلسطينيي الضفة والقطاع سياسيا بها، وفي الوقت نفسه، تتخلص (إسرائيل) من مسؤوليتها السياسية والاجتماعية تجاه سكان المناطق الفلسطينية. وتتجسد هذه البنية الاستعمارية الداخلية في أرخبيل من الجزر المتناثرة والمنعزلة عن بعضها البعض والمحاصرة بأكثر من ١٥٠ مستعمرة وطرق التفافية وجدران عنصرية، بحيث لا يمكن التنقل بين هذه الجزر إلا بإذن من الاحتلال. بمعنى أنه لا يوجد أي تكامل جغرافي واقتصادي بين مختلف الأجزاء، ناهيك عن سلخ مدينة القدس عن سائر أنحاء الضفة الغربية التي تشكل القدس بالنسبة لها الرابط الطبيعي والاقتصادي بين شمالها وجنوبها. كما أن قطاع غزة تحول إلى معزل منفصل تماما، جغرافيا وبشريا واقتصاديا، عن الضفة الغربية، بحيث أن الارتباط الاقتصادي والجغرافي لكل منهما على حدة بإسرائيل أقوى من ارتباطهما ببعضهما البعض، الأمر الذي يجعل من المستحيل تكاملهما جغرافيا واقتصاديا وبشريا، ما يحولهما عمليا إلى محميتين إسرائيليتين منعزلتين تماما عن بعضهما.

وفي ظل هذا المشهد الجيوسياسي الفسيفسائي الرهيب، وفي ظل غياب كامل للسيادة السياسية والجغرافية على الأرض والموارد المائية والحدود غير المرسومة أصلا، وتحكم إسرائيل المطلق في حركة قوة العمل والسلع والصادرات والواردات ورأس المال، فمن السخافة بمكان الحديث عن اقتصاد موحد للضفة والقطاع، بل ومن المثير للشفقة مجرد القول بأن هناك تنمية أو اقتصاد «دولة».

إزاء هذه العلاقات التي فرضتها الكولونيالية الصهيونية، فإن الدور الوحيد الذي تركته الأخيرة للسلطة الفلسطينية (أو لاحقا سلطة «الدولة» الفلسطينية) والذي يضمن لها أرباحا سريعة ولا يتطلب استثمارات مكثفة وكبيرة، هو دور الوكيل التجاري المباشر للسلع الإسرائيلية والأجنبية الأخرى.<sup>(١٤)</sup>

ان، تتعامل إسرائيل مع الاقتصاد الفلسطيني ليس فقط باعتباره مسخرا لخدمة اقتصادها، بل، والأهم من ذلك، لخدمة أمنها أيضا. من هنا يمكننا فهم إعلان بنيامين نتنياهو، في حينه، بأنه «إذا تمت تقوية الاقتصاد الفلسطيني فأمنا سيعزز» وبأن إسرائيل معنية بتسهيل نجاح بعض المشاريع الفلسطينية،

١٢. تعمل إسرائيل على خنق مناطق الحكم الذاتي في ما يشبه المحمية الإسرائيلية التي لا تمتلك مقومات الوجود الذاتي المستقل، لدرجة ان الاستمرارية المالية لأجهزة السلطة الفلسطينية مرتبطة الى حد كبير بما تحوله إسرائيل والدول «المانحة» للأخيرة من أموال. ودون هذه التحويلات فإن السلطة الفلسطينية معرضة للإفلاس بمجرد وقف إسرائيل و«المانحين» تحويل الأموال إليها، إذ تشكل هذه التحويلات المالية نحو ٧٠٪ من إيراداتها، وهي تغطي رواتب أكثر من ٨٠٪ من موظفي السلطة.

13. Sabbagh, Zuhair. Prospects of Economic Development in the Occupied Palestinian Territories. Ramallah: Ramallah Center For Human Rights Studies, 1999, p. 37.

14. Ibid, p. 65.

كميناء غزة ومطارها، التي «يجب أن تنسجم مع أمن إسرائيل»<sup>(١٥)</sup>. ومن هنا يمكننا أيضا رؤية التطابق في جوهر الفكر والممارسة الأمنية - الاقتصادية لكل من «الليكود» و«العمل» و«كاديما» وسائر الأحزاب الصهيونية. الأمر الذي يتجسد في حديث شمعون بيرس عن «التكامل» الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني وعن مصلحة إسرائيل في أن ترى الاقتصاد الفلسطيني «عصريا وناجحا»<sup>(١٦)</sup>. لهذا أنشأ بيرس ما أسماه «صندوق تكنولوجيا السلام» الذي يهدف الى «تنمية الاقتصاد الفلسطيني» واقامة المشاريع الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة (الرأسمال الأولي للصندوق ١٠٠ مليون دولار ويديره، بشكل أساسي، كل من إسرائيل والبنك الدولي). كما ينسجم جوهر هذه الفلسفة الأمنية - الاقتصادية الاسرائيلية، تماما، مع التوجه الأميركي الذي تجسد، في حينه، بقول «ايزنستات» (مساعد وزير الخارجية الأميركي) لدى زيارته نابلس، بأن أفضل طريقة لتحقيق «الأمن» للإسرائيليين هي «رؤية جيرانهم بمستوى اقتصادي أفضل وهذا وجه آخر للأمن»<sup>(١٧)</sup>. وفي ذات الوقت، كان وفد عسكري أميركي يبحث مع قيادة الجيش الإسرائيلي مسألة المعارك المستقبلية والتكنولوجيات والوسائل القتالية الحديثة<sup>(١٨)</sup>.

ورغم القرار الأميركي بوقف تقديم المساعدات التي كانت تقدم للسلطة، وذلك اثر سعي «الرئيس» الفلسطيني محمود عباس لتنفيذ اتفاق المصالحة مع حركة حماس وتقديمه طلب العضوية «لدولة فلسطين» للأمم المتحدة، واصلت الإدارة الأميركية في العام ٢٠١٢ تقديم المساعدات للأجهزة الأمنية الفلسطينية بأنواعها المختلفة<sup>(١٩)</sup>. وفي الوقت الذي أوقفت فيه الإدارة الأميركية تمويل اية مشاريع جديدة لمساعدة الفلسطينيين في القطاعات الاخرى، فهي تواصل تقديم مساعداتها للأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية سواء من ناحية اقامة المقرات او تقديم التجهيزات والدعم اللوجستي اضافة للاموال<sup>(٢٠)</sup>. وفي ظل مواصلة واشنطن دعم الاجهزة الامنية الفلسطينية وتفقد عملها والأمن.لى صورة الأوضاع الأمنية في الاراضي الفلسطينية ومدى التقدم الذي حققته الاجهزة الامنية الفلسطينية والمشاكل التي تعترضها، يعكف المراقبون الأميركيون العسكريون على زيارة الاراضي الفلسطينية وتفقد اوضاع الاجهزة الامنية وتطورها، فيلتقون القادة الامنيين الفلسطينيين<sup>(٢١)</sup>. واللافت أن نحو ٤٠٪ من الميزانية العامة للسلطة الفلسطينية تنفق على الأمن<sup>(٢٢)</sup>.

وبناء عليه، وانسجاما مع محتوى هذه السياسة الأميركية ومساها، اشترط الكونغرس الأميركي مرارا، لمتابعة ضخه الدولارات للسلطة الفلسطينية، بأن تصعد الأخيرة جهودها في ما يسمى «مكافحة الارهاب». ومن الملاحظ أن هذا المنطق الأمني - الاقتصادي نفسه يحكم أيضا الاتحاد الاوروبي الذي ربط، منذ العام ١٩٩٨، تمديد «المساعدة» الاقتصادية للفلسطينيين بتشكيل «لجنة فلسطينية - اوروبية للتعاون الأمني»، فضلا عن تقديم عشرات ملايين الدولارات لتمويل تدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية<sup>(٢٣)</sup>.

١٥. صحيفة «معاريف»، ١٩٩٧، ٢/٢.

١٦. صحيفة القدس، ١٩٩٨، ٤/٢٧.

١٧. القدس، ١٩٩٨، ٦/١٥.

١٨. صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ١٩٩٨، ٦/١.

١٩. القدس العربي (٢٢/١٢/٢٠١١)، وهآرتس (٢١/١٢/٢٠١١).

٢٠. نفس المصدر

٢١. نفس المصدر

٢٢. تقرير مركز بيسان للبحوث والإنماء حول المساعدات الخارجية، مصدر سابق.

٢٣. الصحف الفلسطينية المحلية، ١٩٩٨، ٣/١٨.



علاوة على ذلك، وبعد انقضاء نحو عقدين على اتفاق أوسلو وما لحقه من بالونات اقتصادية - تنموية كبيرة أطلقت في الهواء، من الملاحظ، وبشكل صارخ، أن الأرباح الاقتصادية الكبيرة كانت أساسا من نصيب الدولة العبرية التي ارتفع إجمالي «نتاجها القومي» إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من أربعين عاما، وبلغ نحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي لاثنتين وعشرين دولة عربية مجتمعة، ويتوقع أن يصل، عام ٢٠١٥، إلى ٨٠٪ منه!

## تداخل وتشابك المصالح الكولونيالية

طورت فترة الحكم الذاتي الفلسطيني ورسخت مصالح وارتباطات مالية - تجارية عضوية وبنوية بين أفراد في السلطة الفلسطينية وبين شركات تجارية ومالية إسرائيلية، بحيث أصبحت القوة الدافعة لدى الطرفين المنتفعين من هذه الارتباطات أن تستمر مصالحهما وتتعمق وبالتالي أن تتواصل مكاسبهما الشخصية وأرباحهما المالية وغير المالية. لهذا فإن استبدال إسم الحكم الذاتي الإداري بـ«الدولة»، لا بد أن يشكل تجسيدا وتثبيتا لهذه المصالح والارتباطات، بحيث تكون بنية «الدولة» منسجمة مع مصالحهم وعلاقتهم التجارية-المالية والشخصية وضامنا لاستمراريتها وديمومتها.

وفي السياق الكولونيالي ذاته جاءت تحديدا فكرة المناطق الصناعية المخطط (اسرائيليا وفلسطينيا) اقامتها في بعض المواقع «الحدودية» بالضفة والقطاع<sup>(٢٤)</sup> وتشغيل قوة عمل فلسطينية فيها. وتذكرنا هذه المناطق الصناعية بعملية تصنيع اسرائيل لمستوطناتها، منذ بداية الثمانينيات، حيث أقامت اسرائيل هناك عشرات المصانع وشغلت فيها آلاف العمال الفلسطينيين. وقد هدفت اسرائيل آنذاك من هذه العملية الى التقليل من تكلفة نقل العمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الاسرائيلية بداخل اسرائيل، من جهة، وتخفيض تكلفة نقل المنتجات الاسرائيلية المصنعة الى الضفة الغربية وتسويقها هناك، من جهة أخرى. الأمر الذي منح الصناعة الاسرائيلية مزايا اضافية في منافستها للصناعة الفلسطينية على قوة العمل والأسواق، وفي المحصلة، تسببت هذه المستعمرات ليس فقط في اقتلاع المزارعين الفلسطينيين من أراضيمهم وتحويلهم الى أيدي عاملة رخيصة في سوق العمل اسرائيلي، بل أيضا أعاقت تطور القطاعات الفلسطينية المنتجة وأذابت المناطق الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي.

المهم في الموضوع، أن معظم المصانع والمنشآت المتوقع قيامها في «المناطق الصناعية» لن تكون فلسطينية أو عربية، بل هي ملك للشركات الأجنبية والاسرائيلية، وبالتالي لن تشكل هذه المنشآت قطاعا من قطاعات الاقتصاد الوطني الفلسطيني، لأن انتاجها وصادراتها سيسيران في دورة منفصلة عن الاقتصاد المحلي. وما عدا استفادة السلطة الفلسطينية من العائدات والضرائب المباشرة التي تدفعها لها هذه المنشآت، فضلا عن بعض العملات الصعبة التي لن يستفيد منها سوى شريحة هامشية في المجتمع الفلسطيني، فإن استراتيجية هذه المنشآت لا تجسد احتياجات المناطق الفلسطينية التنموية والاقتصادية ومصالحها، نظرا لارتباط هذه الشركات والمصانع بمراكزها الأم في اسرائيل أو أمريكا أو أوروبا، حيث توجد أيضا أسواقها. بمعنى أن ارتباط ومصالحة هذه المنشآت الأجنبية، من حيث الانتاج والتسويق، هما مع السوق العالمية أساسا،

٢٤. تعتبر المناطق الصناعية جزء من المشاريع الاسرائيلية-الفلسطينية المشتركة التي دعا الاتفاق الاسرائيلي-الفلسطيني المرحلي الى اقامتها. راجع بهذا الخصوص:

Israeli - Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Ministry of Foreign Affairs, State of Israel, Jerusalem, September, 1995, p.212-300.

ناهيك أن غايتها بالدرجة الأولى الأرباح الكبيرة قبل أي اعتبار آخر. وبالمحصلة، فإن نقطة الارتكاز بالنسبة لاستراتيجية المناطق الصناعية المقرر انشاءها هي إخضاع «التنمية» المحلية لمتطلبات التوسع الرأسمالي الخارجي.

ومن منظور تنموي شمولي، فإن المسألة الجوهرية هنا ليست مجرد أن المناطق الصناعية سوف تشغل بضعة مئات أو آلاف من الأيدي العاملة الرخيصة، بل، ونظرا لغياب الرأسمال المحلي والعربي بشكل صارخ في هذه المناطق، فإن الفائض المتراكم في هذه المناطق لن يعاد استثماره في المناطق الفلسطينية للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية الحقيقية، بل سيسرب معظمه الى الخارج لصالح المستثمرين الأجانب وينفق الجزء التافه المتبقي منه محليا على البذخ العمراني والسيارات الفاخرة وما إلى ذلك.

## الفساد الاقتصادي والسياسي

في ظل الأوضاع الفلسطينية البائسة والفساد الاقتصادي والاداري والمالي والسياسي، نجد بأن جيوب الأغنياء غير الشرعيين تزداد انفتاحا، وبالطبع، تعتبر هذه الجيوب النتيجة الحتمية لنشوء الفقراء والجياع والعاطلين عن العمل والمشردين الجدد. خاصة مع تكاثر المداخل والنشاطات الاقتصادية والتجارية الخفية التي لا تخضع للرقابة والتي لا تمر حصيلتها عبر الحركة العادية والواضحة للسوق أو عبر أي جهاز مصرفي محلي، علما بأن حجما كبيرا من الأرباح المرتفعة لهذه النشاطات تهرب الى الخارج أو توضع في المصارف الاسرائيلية والغربية. كما أن هناك حركة صادرات وواردات كبيرة تسير بعيدا عن أية رقابة. وبالتالي هناك تكاثر هائل في المداخل الخفية غير المعروف أصلها وفصلها والتي توضع في المصارف الاسرائيلية والغربية وغيرها من البنوك التي تحافظ على السرية المصرفية المطلقة. عدا عن أعمال التبذير وتبديد الثروات والهدر الاقتصادي الضخم وتهريب المخدرات وتسويقها والسلع الفاسدة وتجارة السلاح. كما أن بعض أصحاب الاحتكارات المحلية يستفيد ماليا من الاغلاق الاسرائيلي الذي يعيق تطوير الاقتصاد الفلسطيني. إذ أن إسرائيل، حتى في فترات الاغلاق المحكم، تسمح لهذه الاحتكارات باستيراد مواد غذائية أساسية وتسويقها وبالتالي التحكم في أسعار هذه المواد التي ترتفع باستمرار وتسحق القدرات الشرائية لغالبية الناس. وهناك حفنة من الأفراد ذوي العلاقات الوثيقة مع الشركات الاسرائيلية والأجنبية الأخرى والذين يعملون وسطاء شبه رسميين في المناقصات الكبيرة، مقابل العمولات التي تستخدم في تمويل الصناديق السوداء والأجهزة الأمنية المتنوعة.

ومن هنا يمكن التشكيك في مدى صحة بعض المؤشرات الاحصائية الاقتصادية الاجمالية، كمعدل دخل الفرد ومستوى الانفاق القومي و«النمو» الاقتصادي مثلا، لأن هذه المؤشرات تستند الى معطيات «رسمية» غير دقيقة أو ناقصة أو ربما قد تكون زائفة. ولهذا الأمر انعكاس سلبي خطير على السياسات المرسومة والبرامج التنموية الموضوعية والقرارات المتخذة التي قد تكون منسجمة أساسا مع مصالح فئات اجتماعية أو مهنية محدودة تحتفظ لنفسها فقط بالمعلومات الخاصة بنشاطاتها ومصادر أرباحها. فادعاء السلطة الفلسطينية بتحقيق «نمو» اقتصادي متضخم في الضفة والقطاع، في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ تراوح بين ٩٪ - ٧٪<sup>(٢٥)</sup> مضلل، لأنه ناتج أساسا عن التدفقات المالية الأجنبية «مساعدات المانحين»، ما يشير إلى هشاشة وزيف «الاقتصاد» الفلسطيني المعتمد على التحويلات المالية الأجنبية وأموال ضرائب المقاصة التي يتحكم بها الاحتلال. فلو كان «النمو» المزعوم صحيحا وناتجا عن تراكم رأسمالي داخلي حقيقي، لكان يفترض

٢٥. صحيفة القدس ١٢/٠٩/٢٠١١.



به توفير فرص عمل جديدة كثيرة وتقليصا كبيرا في نسب البطالة، لكن ما حدث العكس تماما من ناحية الزيادة الكبيرة في نسب البطالة والفقير. ففي ظل «النمو» الاقتصادي المرتفع يفترض أن تكون حالة السوق الاقتصادية والتجارية مزدهرة، بمعنى وجود حركة تجارية وصناعية وزراعية جيدة ونشطة، وبالتالي مداخيل ورسوم ضريبية جيدة للسلطة، لا «إفلاسا» ماليا وعجزا مزعوما عن دفع المستحقات والرواتب التي تقع تحت رحمة الممولين الأجانب. ما هذه «الدولة» المزعومة التي يدفع لها الأجنبي رواتب موظفيها؟ إن أكثر الدول فقرا وتخلفا وفسادا، كالصومال وأفغانستان واليمن لا يعتاش موظفوها الحكوميون، بشكل أساسي، على التمويل الأجنبي.

وكما هو واضح، المطلوب من الفلسطينيين الرقص على إيقاعات «المانحين» التمويلية في القطاعات والمجالات التي يحدون، مسبقا، استعدادهم لتمويلها، بغض النظر عن الأولويات والاحتياجات التنموية والاقتصادية الحقيقية للبلد. أو ليست القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار الأجنبي والمشاريع المرشحة للتمويل يحددها أساسا «المانحون» بالاتفاق مع البنك الدولي وإسرائيل؟ لهذا فان «المانحين» لا «يدعمون» الزراعة الفلسطينية لأنها مرتبطة أساسا بالأرض والمياه وبالتالي فان «المانحين» غير معنيين بتجاوز الاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية التي أبقت السيادة السياسية على الأرض والمياه لاسرائيل.

وفي الواقع، يبدو أن المفهوم الفلسفي لما يسمى «خطة التنمية الخماسية» وخطط سلام فياض التنموية اللاحقة (لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩) مبني على فلسفة العملية السياسية نفسها والقائمة على أن الاقتصاد الفلسطيني ملحق بالاقتصاد الاسرائيلي. بمعنى أن إسرائيل والاتفاقيات الاسرائيلية-الفلسطينية تعتبر المرجعية الاقتصادية-«التنموية» الحقيقية وليست الخطط الفلسطينية. لهذا فان «المشاريع» المنوي تنفيذها في أغلب المناطق الفلسطينية بحاجة الى موافقة اسرائيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد رقابة على الأموال والثروات العامة والأراضي التي سيتم استثمارها لتنفيذ «خطط التنمية» الفلسطينية، علما بأن هناك هدر للأموال العامة وسوء تصرف بها واستغلال للنفوذ لتحقيق أغراض شخصية، كما ورد في «تقرير الفساد ومكافحته لعام ٢٠١١» الذي أصدره الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان).<sup>(٢٦)</sup> وقبل هذا التقرير بوقت طويل، أصدرت «هيئة الرقابة العامة» و«لجنة الرقابة» في مجلس الحكم الذاتي تقريرين (١٩٩٧)، وجهتا تهما واضحة لجهات رسمية ومسؤولين، ومع ذلك، لم تتخذ إجراءات رادعة ولم يحاسب المتهمون. بل، والأنكى من ذلك، إن الشارع الفلسطيني لا يعرف لماذا أغلق المجلس، في حينه، ملف الفساد! في الوقت الذي تواظب السلطة الفلسطينية، حتى يومنا هذا، على اعتقال وملاحقة المجاهدين والمناضلين ضد الاحتلال أو الملاحقين من قبل الأخير.

وفي المقابل، ازداد انتشار الفقر في السنوات الأخيرة واتسعت البطالة، كما أوضحنا سابقا، وانخفض معدل دخل الفرد السنوي، ومع الانخفاض الكبير للشيكال الاسرائيلي (مقابل الدولار) انخفضت القيمة الحقيقية للأجور الشهرية بعشرات في المائة، وبالتالي اتسع الفقر الفلسطيني وتعمق، خاصة في أوساط ذوي الدخل المتدني أصلا، وهم يشكلون غالبية العاملين بأجر في الضفة والقطاع الذين لا تتجاوز رواتبهم ١٥٠٠-٢٠٠٠ شيكل، بمن فيهم العاملين في أجهزة السلطة، الأمر الذي سحق القدرات الشرائية لغالبية الناس وخفض الانفاق الحقيقي للفرد الى أدنى مستوياته منذ العام ١٩٨٠. وبالإضافة لذلك، ينعدم الأمان الوظيفي وديمومة الدخل بالنسبة لغالبية الأجراء الساحقة.

٢٦. «تقرير الفساد ومكافحته لعام ٢٠١١». الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ٢٠١٢.

لذا، فإن الواقع الاقتصادي - السياسي - الاجتماعي - التنموي الفلسطيني معرض لمزيد من الانفلات ولمزيد من الهدر الاقتصادي والمالي وسوء الإدارة والتصرف.

ومن اللافت للنظر، بشكل صارخ، أن معظم «معونات» البنك الدولي المالية الموجهة لدول «الجنوب»، ينصب أساسا باتجاه الأنظمة التي يتفشى فيها الفساد المالي والإداري والسياسي والأخلاقي، كما في كوريا الجنوبية وتايوان وأندونيسيا وسنغافورة وتايوان<sup>(٢٧)</sup> التي منحها البنك وصندوق النقد الدوليين، في أواخر التسعينيات، قروضا ضخمة (نحو ١٤٠ مليار دولار)، بهدف منع الهزات الاجتماعية - السياسية العنيفة في هذه البلدان التي دخلت رؤوس الأموال الأجنبية إليها، أحيانا كثيرة، بفضل الرشوات التي تلقاها حكما هذه الدول.

وهنا من المفيد التذكير أنه وبهدف إسقاط النظام الوطني الذي ساد في العراق حتى العام ٢٠٠٣، واستبداله بنظام موال لأميركا، أقر الكونغرس الأميركي (١٩٩٨) مبلغ ٩٧ مليون دولار لتمويل نشاطات وتسليح ما يسمى «المعارضة العراقية»، وتمثلت قنوات التمويل المباشرة «بمنظمات غير حكومية» أميركية وهيئات فدرالية،<sup>(٢٨)</sup> ومن أشهر هذه المنظمات والهيئات «وكالة التنمية الدولية» الأميركية (USAID) التي تمول نشاطات العديد من المنظمات والمؤسسات الحكومية و«غير الحكومية» في «العالم الثالث» بما في ذلك الضفة والقطاع. ومن بين نشاطات الحركات العراقية الموالية لأميركا التي عكفت، في حينه، على تمويلها: بناء التنظيمات «المعارضة»، إصدار نشرة شهرية إخبارية للأخيرة، مؤتمرات وفعاليات في مجال «حقوق الانسان» و«المجتمع المدني»!<sup>(٢٩)</sup> ألا يذكرنا محتوى هذا التمويل وقنواته والبواعث التي تختفي وراءه ببعض ما يحدث لدينا في الضفة والقطاع؟ وينسحب هذا الأمر أيضا على سوريا اليوم، حيث الدعم الأميركي - الخليجي المالي والعسكري لما يسمى المعارضة - و«جيش سوريا الحر»، بهدف إسقاط النظام السوري الممانع للمشاريع الأميركية - الإسرائيلية في المنطقة العربية بعامه، وفي فلسطين ولبنان بخاصة.

كذلك، وإثر الضغوط الأميركية، أفرجت السلطات المصرية في أواخر شباط ٢٠١٢ عن ١٣ ناشطا أجنبيا بينهم ستة أميركيين ناشطين في منطقتين أميركيتين «غير حكوميتين» ممولتين من الحكومة الأميركية، وهما «المعهد الجمهوري الدولي»، و«المعهد الديمقراطي الوطني» تروجان «للديمقراطية»، وتدعمان مجموعة من المنظمات غير الحكومية المصرية. وقد أفرج عن الأميركيين بالرغم من اتهامهم بالتدخل في الشؤون الداخلية المصرية، وقيامهم بنشاطات تتعارض مع السيادة المصرية، والعمل على تقسيم مصر وتقويض استقرارها الداخلي، والثور على وثائق تدينهم.<sup>(٣٠)</sup>

والأسئلة الجوهرية المطروحة والتي تحتاج إلى إجابات جوهرية دقيقة هي: هل تجوز التنمية الحقيقية في ظل استمرار الخلل البنوي العميق في العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية والنتائج أساسا عن انعدام التكافؤ السيادي والسياسي والاقتصادي والتنموي بين الطرفين؟ وهل تجوز التنمية الفلسطينية التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة شعبنا ورفاهيته والقضاء على البطالة والفقر والجوع، حين لا تكون مبنية على أساس تكاملي مع الكل العربي وفي ظل التبعية المذلة لاسرائيل والغرب، على قاعدة خنقنا في محمية إسرائيلية، وبالتالي، عدم امتلاكنا، كفلسطينيين على حدة، وبمعزل عن سائر الوطن العربي، لمقومات الوجود

٢٧. صحيفة القدس، ٤ / ٢ / ١٩٨٨

٢٨. الصحف الفلسطينية المحلية، ١٤ / ٩ / ١٩٨٨

٢٩. نفس المصدر

٣٠. صحيفة القدس العربي ٢ / ٣ / ٢٠١٢

الذاتي المستقل؟ ألا يعني «السلام» المزعوم بالنسبة للفقراء شيئاً مختلفاً تماماً عن، ومتناقضاً مع «السلام» كما يراه الأغنياء؟ أو لم يعمق «السلام» فقر الفقراء وبؤسهم وغنى الأغنياء وغلواءهم؟ ومن هي الشرائح الاجتماعية (الطبقية) والسياسية التي استفادت وتستفيد حقا من اتفاقات «السلام» وما تمخض عنها من إنشاء السلطة ومؤسساتها وأجهزتها؟ ما جدوى مواصلة الحديث عن «التنمية» في الضفة والقطاع، طالما أن الاحتلال يعمن في تحكمه المطلق بأهم عناصر التنمية، أي الأرض والموارد والسيادة، وطالما أنه يواصل خنقنا في محمية تفتقر لمقومات الوجود السياسي - الاقتصادي الذاتي المستقل؟ ألا يمكننا القول بأن «الدعم» المالي الغربي، من ناحية، والحديث الإسرائيلي - الغربي عن «التنمية» الفلسطينية، من ناحية أخرى، ليسا أكثر من مجرد غلاف لخطط ومشاريع أخرى لا علاقة لها بالتنمية الفلسطينية الحقيقية على الأرض؟

## نمو طفيلي في المداخل وتعميق البنية الاستهلاكية

شكل الهبوط الكبير في حجم العمالة الفلسطينية في الخارج، بشكل عام، وفي إسرائيل، بشكل خاص، في السنوات الأخيرة، ولا زال بشكل، سببا رئيسيا في تدهور الاقتصاد الفلسطيني المحقق بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث بات، في ظل البنية الاستهلاكية للاقتصاد الفلسطيني، من المتعذر تغطية العجز الكبير في ميزاني التجارة والمدفوعات الفلسطينية بالاعتماد فقط على المداخل الداخلية الذاتية، علما بأن الواردات الفلسطينية من إسرائيل وغيرها أكبر من الصادرات الفلسطينية للأخيرة بأكثر من ٨ مرات. لهذا، فإن التغطية الجزئية الممكنة للعجز تكون عبر التدفقات والتحويلات المالية الخارجية (التمويل الأجنبي) وليس التراكم الرأسمالي الداخلي في الضفة والقطاع، وهذا معناه، في المحصلة، مزيدا من «النمو» الاقتصادي الزائف والتضخم المالي المصطنع والمزمن (النتائج أيضا بسبب التضخم المالي الإسرائيلي) والذي لا مجال لمحاربه سوى بانتزاعنا السيادة السياسية وبتقليص الفجوة بين الاستهلاك والانتاج لصالح الأخير، وبالنتيجة حجز الفائض الرأسمالي داخل الضفة والقطاع وإعادة استثماره استثمارا منتجا.

ويتسبب العجز المالي والتجاري في تدهور حجم الاستثمار الفلسطيني في المجالات الانتاجية التي تحجز الفائض في داخل المناطق الفلسطينية وتراكمه باتجاه إعادة استثماره الانتاجي داخليا، فضلا عن تحول معظم الادخارات الفلسطينية والتحويلات الخارجية إلى القطاعات الاستهلاكية. ويتجسد هذا الأمر في تبديد كبير للمدخرات الوطنية في شراء سلع الواجهة وتكديسها، فضلا عن الفجوة الضخمة بين الانتاج والاستهلاك لصالح الأخير (أي الاستهلاك المحلي والنفقات الحكومية غير المنتجة وغيرها).

وبالإضافة لذلك، فإن ضعف قدرة القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) على امتصاص قوة العمل المحلية، يؤدي الى تضخم القطاعات الخدمية، بما في ذلك تضخم السلطة لجهاز الخدمات البيروقراطي الذي يلحق بالسلطة قوة العمل المنتفعة من هذا الجهاز. لهذا، وبدلا من التمويل الفعلي للتنمية، فإن جزءا كبيرا من «المعونات» المقدمة للسلطة ينفق على تمويل النفقات الجارية (وغالبيتها رواتب) للجهاز البيروقراطي والاداري الحكومي المتضخم، فضلا عن تغطية بعض العجز الجاري في الموازنة. ناهيك عن الشركات الوهمية والاحتكارية التي أنشئت بأموال عامة، لكن ريعها يغيب عن الموازنة وبالتالي الميزانية الحكومية. دون الحديث عن عمولات الوسطاء (شبه الرسميين) في المناقصات الكبيرة، والتي (أي العمولات) تمول الصناديق والأجهزة المتنوعة. وهنا، فإن المكلف، وغالبا دون إدراكه، يمول عملية تثبيت الآليات الاقتصادية المنحرفة والشاذة.

علاوة على ذلك، هناك مبالغ مالية كبيرة توظف أو تستثمر في الضفة والقطاع وتولد أرباحا عالية، دون استثمار أو استخدام مباشر لأي من عناصر الانتاج (العمل أو الأرض أو الرأسمال الانتاجي)، ويعتبر هذا، بخلاف النشاط الاقتصادي الطبيعي والشرعي، نموا طفيليا في المداخل المالية المحلية التي تعتبر شكلا من أشكال الرأسمال المالي المضارب الذي يولد مداخل ضخمة تشكل استنزافا طفيليا للاقتصاد الانتاجي الحقيقي، وهذه التدفقات المالية المضاربة أو الطفيلية لا يعاد إدخالها إلى دائرة الانتاج.

من الواضح أن تدفق أموال «المانحين» يصب أساسا باتجاه تدعيم وترسيخ البنية الاستهلاكية والخدماتية للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي تعميق حالة اللاتنمية، حيث أن الجدوى التنموية الحقيقية للمساعدات والاستثمارات الخارجية تقاس بمدى تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتحديد الزراعة والصناعة، وبالتالي ارتباط تنمية وتطوير هذه القطاعات بمدى تثبيت وتعزيز حالة الأمن الغذائي الفلسطيني. إلا أن إحجام الدول «المانحة» عن الاستثمار الجدي في القطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعة، يعود لأسباب سياسية واستراتيجية، بالدرجة الأولى، حيث أن الزراعة مرتبطة بالأرض والمياه اللذين يقعان تحت السيطرة المطلقة للاحتلال، وهما يشكلان جوهر الصراع بين الشعب الفلسطيني والمحتل. وحيث أن حركة الأموال المتدفقة إلى الضفة والقطاع تمر عبر المؤسسة الصهيونية وبموافقتها، فلا يمكن إذن أن تسمح تلك المؤسسة باستثمار الأموال الخارجية في التنمية الزراعية والبيئية الشاملة التي تعني توسعا أفقيا وعموديا في القطاع الزراعي، وتأهيل مساحات واسعة من الأراضي، وزيادة كمية ونوعية في الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي، فضلا عن زراعة الاحتياجات الغذائية الأساسية للشرائح الشعبية وصولا إلى تحقيق الاستدامة والأمن الغذائيين وتثبيت السيادة الانتاجية الفلسطينية على الأرض. فمثل هذه السياسة تناقض جوهريا مع المشروع الصهيوني الهادف إلى تهويد الأرض وتثبيت «السيادة» الصهيونية عليها وعلى الموارد المختلفة.

إن أكثر ما يتهدد الاقتصاد الفلسطيني هو تعميق بنيته الاستهلاكية والطفيلية، فمجتمعنا الفلسطيني ينتج حاليا أقل بكثير مما يستهلك، ولا توجد مؤشرات فعلية تدل على أن الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك آخذة في التقلص. وتغطي التدفقات والتحويلات المالية الخارجية إلى حد كبير هذه الفجوة والعجز التجاري الحاصل وليس التراكم الرأسمالي الداخلي في الضفة والقطاع. وهذا الأمر يبدو جليا بالنظر إلى تدني حصة الناتج المحلي الفلسطيني الإجمالي قياسا إلى الناتج القومي الفلسطيني الإجمالي. كما يتضح ذلك من مجرد نظرة سريعة إلى السلع الغذائية، «الطازجة» والمصنعة، المعروضة في سوقنا المحلي، حيث تبرز بشكل صارخ الحصة المتواضعة جدا للسلع «الفلسطينية» المحلية أو بشكل أدق حصة السلع الوطنية (أي التي تم انتاجها من موارد وخامات محلية) من إجمالي أنواع وأصناف السلع الغذائية المعروضة في سوقنا المحلي. ناهيك عن أن كميات كبيرة ومتنوعة من السلع «المحلية» ليست أكثر من سلع إسرائيلية تسوق في الضفة والقطاع بغلاف فلسطيني (ملصقات فلسطينية).

كما أن الادعاء القائل بقدرة منتوجاتنا المحلية على «منافسة» المنتوجات الأميركية والأوروبية في السوق المحلي والعالمي ليس أكثر من مجرد وهم. خاصة وأن «تحرير التجارة»، فلسطينيا، لن يستند إلى التكافؤ التبادلي والتنافسي، بل سيأتي تجاوبا مع مطالب أميركية وأوروبية، تماما كمطلب الاتحاد الأوروبي الذي يشترط على دول «المتوسط» التي تطالب بمساعدات مالية واقتصادية «تحرير اقتصادها وفتح أسواقها أمام المنتوجات الأوروبية عبر إلغاء تدابير الحماية». ناهيك عن التجاوب مع مطلب واشنطن المتمثل بفتح أسواق الضفة والقطاع وإلغاء كافة القيود أمام السلع الأميركية. وهذا سيفرض تشريع قوانين فلسطينية

لا تتجاوب مع الاحتياجات والمصالح الفلسطينية الوطنية الحقيقية، بل تتجاوب أساسا مع مطالب أطراف العولة المهيمنة، ناهيك عن مطالب اتفاق باريس الاقتصادي الموقع مع الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٩٤. وفي النهاية، سيتم تثبيت وتعميق الاحتكار الأجنبي والإسرائيلي للسوق الفلسطينية خاصة فيما يتصل بتسويق المنتجات الزراعية والغذائية، ما يعني اجتثاث المزارعين الفلسطينيين من السوق المحلي ومن أراضيهم، وإطلاق طلبة الرحمة على ما تبقى من الإنتاج الزراعي الفلسطيني وسحق المزارعين ومنتجي الغذاء الفلسطينيين بعد أن عمل الاحتلال بشكل منهجي طيلة عقود على مصادرة ونهب أخصب الأراضي الزراعية. كما أن انهيار الإنتاج الزراعي المحلي سيجعل الضفة والقطاع تابعين تبعية مطلقة للأسعار الاحتكارية المتقلبة، وسيضعهما تحت رحمة استيراد الغذاء من الخارج.

وهنا تبدو حاجة العديد من الاقتصاديين والتنمويين الفلسطينيين بأن مدى النجاح في «تنمية» الاقتصاد الفلسطيني بعامة والزراعة الفلسطينية بخاصة يتعلق بمدى إنتاجنا لسلع «منافسة» لتصديرها للأسواق الغربية محاجة واهية. ففي مثل هذا الزعم يتم تجاهل ثلاث مسائل أساسية هي: أولا، أن الضفة والقطاع يعانيان من خلل كبير في النسبة بين كل من الفائض التصديري ومستلزمات الاستيراد لصالح الثانية، وذلك نتيجة ضعف بنية الإنتاج المحلي وانخفاض الانتاجية، الأمر الذي يقلل كثيرا من آفاق بناء اقتصاد تصديري منافس. ثانيا، تدني المستوى التقني للإنتاج المحلي قياسا بمعايير الأسواق الغربية وبالتالي تضائل فرص المنافسة في هذه الأسواق. ثالثا، أن معظم الأقطار العربية وغير العربية المجاورة والتي تشكل أسواقا طبيعية للسلع الفلسطينية، تابعة تبعية كلية ومباشرة للسوق العالمي. ونتيجة لما سبق، يمكن القول بأن الاقتصاد الفلسطيني يفتر عمليا الى أهم عناصر المنافسة. ولا يغير هذا الواقع ادعاء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منحنا «تسهيلات تصديرية» لأننا وبالرغم من هذه «التسهيلات» فسندف في مواجهة بني اقتصادية غربية ضخمة قد نصدر لها في البداية بعض السلع الكمالية التي تتحكم بأسعارها الأسواق الخارجية، لكن سرعان ما ستفترسنا منافسة هذه الاقتصاديات، بحيث سيعتقم ويتجذر ارتباطنا بها لدرجة اضطرارنا استيراد معظم ان لم يكن كل غذائنا المصنع وغير المصنع منها.

ان الوهم السائد بأننا نستطيع «المنافسة» فيما يسمى بالسوق العالمي لا ينسجم مع حقيقة كون البنية الانتاجية الفلسطينية غير متكافئة بتاتا مع البنية الانتاجية الغربية والإسرائيلية من ناحية كثافة الرأسمال والتكنولوجيا، ناهيك عن الأسعار الاحتكارية التي تفرضها الدول المصنعة على منتجاتها الصناعية والزراعية وبالتالي قدرة هذه المنتجات على منافسة مثيلاتها في الدول المتخلفة.

لقد صمم «النظام الاقتصادي العالمي» المهيمن عليه من قبل الدول الصناعية المتقدمة بحيث لا يسمح للبلدان المتخلفة والتابعة بتجاوز تخلفها وتبعيتها الاستهلاكية لإنتاج الدول الغربية.

وان حقيقة كوننا مجتمعا استهلاكيًا يشترى معظم طعامه من إسرائيل والخارج، بما في ذلك الغذاء الاستراتيجي، تعني بأننا نفتر الى الأمن الغذائي، وبالتالي السيادة على غذائنا. وهنا بالذات يكمن السبب الأساسي في تبعيتنا للخارج. وافتقارنا للسيادة على غذائنا يعني أيضا افتقارنا للأمن الوطني الذي لا يمكننا توفيره ما دامت إسرائيل والاقتصاديات الخارجية تتحكم في عملية إطعامنا أو تجويعنا.

كما أن استمرار التدفق المالي الخارجي والمضارب، الذي يتصف معظمه بطابع سياسي واضح وينفق على الخدمات والاستهلاك، سيجعل الواقع الاقتصادي الحالي في الضفة والقطاع مجرد مرحلة انتقالية

من نمط إنتاج كولونيالي - استيطاني صاغه الاحتلال عبر تحويلنا الى مستوردين للسلع التي نستهلكها ومصدرين لقوة العمل، إلى نمط اقتصاد التسول الذي يرفع بجرعات مالية متواصلة من الخارج تربط بها مزيدا من الناس غير المنتجين، وفي المحصلة، إعادة إنتاج البطالة والفقر.

المطلوب هو التخطيط العلمي لبناء اقتصاد منتج يخدم الشرائح الشعبية والفقيرة والعاطلة عن العمل (وهي تشكل غالبية السكان) ويمكنها من استخدام الأرض ووسائل الانتاج الأخرى والثروات الاجتماعية لصالحها. الأمر الذي يتطلب هدم المؤسسات والبنى الاقتصادية والأمنية والسياسية التي خلقها الاحتلال الذي يواصل من خلالها التحكم في مواردنا وشؤوننا، وإعادة بنائها على أسس جديدة. كما يتطلب عدم الركون إلى «وعدو» و«إنسانية» الدول المانحة.

### ٣. نحو استراتيجية تنموية إنتاجية مقاومة

#### تدفق رأس المال وتدويره محليا

بالرغم من حقيقة كون الأرض الزراعية أندر عناصر رأس المال الوطني الفلسطيني وأغلاها، وبالتالي فان الحفاظ عليها وتنميتها أمانة يتحملها الجيل الحالي المسؤول أمام الأجيال القادمة والتاريخ، الا أن التناقض المأساوي في بلد كبلدنا، رازح تحت نير احتلال استيطاني عسكري اقتلاعي، ولا يملك سوى اقتصاد هش واستهلاكي، يكمن في تنامي قطاع الخدمات والوساطة المالية الذي بلغت حصته عام ٢٠١٠ في الناتج المحلي الاجمالي أكثر من ٢٦٪<sup>(٣١)</sup>، بينما انخفضت حصة الزراعة من حوالي ٣٥٪، قبل احتلال ١٩٦٧ الى ٩,٨٪ عام ٢٠٠٠<sup>(٣٢)</sup> إلى ٦,٣٪ عام ٢٠١٠. <sup>(٣٣)</sup> كما أن استيعاب القطاع الزراعي للعمالة هبط من حوالي ٣٢٪ في بداية الثمانينيات إلى ١١,٨٪ في العام ٢٠١٠،<sup>(٣٤)</sup> علما بأن القطاع الزراعي يمتلك أكبر قدرة امتصاصية كاملة للعمالة الفلسطينية، ومع ذلك فقد خصصت خطط السلطة الفلسطينية الاستثمارية لهذا القطاع حصصا هامشية من اجمالي الاستثمارات. في الوقت الذي لم يتوقف المستوطنون الصهاينة، بشكل عام ومستوطنو الأغوار بشكل خاص، عن التوسع في المناطق الزراعية وحرثة وزراعة المزيد من الأراضي التي يسيطرون عليها، والتي لم يزرعها الاسرائيليون سابقا، بينما مساحات الأراضي الفلسطينية المزروعة تتقلص باستمرار، ليس فقط بسبب المصادرة والتهويد، بل أيضا بسبب مواقف وسياسات وسلوكيات غير جذرية تجاه الأرض ونتاج الغذاء.

ومنذ احتلال ١٩٦٧، حدث في المجتمع الفلسطيني (بالصفة والقطاع) انحراف كبير، من انتاج الغذاء المتنوع والمكتفي ذاتيا (في الريف الفلسطيني)، إلى التبعية الاقتصادية والغذائية لإسرائيل. وكنتيجة لزيادة عدد العاملين المهاجرين في إسرائيل والاقتصاديات الأخرى وبالتالي هجرة الأرض الزراعية، وتحول المجتمع الفلسطيني الى مجتمع استهلاكي يشتري معظم سلعه من إسرائيل والخارج، فقد انعدم التراكم الرأسمالي المحلي الذي لم يعاد استثماره محليا في الانتاج الزراعي أو الصناعي.

٣١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ٢٠١١.

٣٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ٢٠٠٨.

٣٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠، مصدر سابق.

٣٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، ٢٠١٠.



واللافت أنه، منذ التسعينيات، حصل تناقص متواصل في نسبة الاكتفاء الذاتي (الانتاج / الاستهلاك). ففي عام ١٩٩٣، تجاوزت النسبة ١٠٠٪ في بعض المحاصيل، وتحديدًا في الحمضيات وبعض أصناف الفواكه (٢١٣٪)، الزيتون (١٩٠٪) والخضروات الرئيسية، بما فيها البطيخ والشمام (١٤٩٪).<sup>(٣٥)</sup> لكن، خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، انخفضت النسب السابقة إلى ما دون ١٠٠٪ بالنسبة للحمضيات والفواكه والخضروات الرئيسية، وما دون ١٥٠٪ بالنسبة للزيتون. بينما، سائر فروع الانتاج الزراعي، وتحديدًا الحبوب، الأعلاف، الانتاج الحيواني (لحوم حمراء ولحوم دجاج وأسماك وبيض وحبوب) ليس فقط أنها عانت عام ١٩٩٣ من عجز كبير، حيث لم تتجاوز نسب الاكتفاء الذاتي في هذه الفروع ١٥٪، ٢٥٪ و٤٧٪ على التوالي،<sup>(٣٦)</sup> بل انخفضت في أواخر العقد الماضي، إلى ما دون ١٠٪ بالنسبة للحبوب والأعلاف، وما دون ٢٥٪ بالنسبة للإنتاج الحيواني.

وبالرغم مما ورد، غالبًا ما نسمع أن التسويق الزراعي هو المشكلة الأكبر. الحقيقة أن هذا ليس صحيحًا، لأن الفائض الناتج (الانتاج / الاستهلاك) هو في بضعة محاصيل قليلة، بينما نعاني من نقص فادح في معظم احتياجاتنا الزراعية التي تشكل العمود الفقري لأننا الغذائي، فنستوردها من الاحتلال الإسرائيلي أو الخارج. ألسنا نستورد معظم المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب والقمح والأعلاف وغيرها كما لاحظنا للتو؟ فالمشكلة إذن تكمن في ماذا وكيف نزرع. فهل نزرع المحاصيل الأساسية والاستراتيجية بكميات محدودة، في وقت نزرع فيه بشكل غير مدروس بعض المحاصيل الأخرى بكميات ضخمة لا لزوم لها، وتصديرها غير مضمون أساسًا، لأننا لا نتحكم أصلاً بالمعابر والحدود وعمليات التصدير ذاتها.

كما أن الحيازات الزراعية الصغيرة أو ما يعرف بتفتت الملكية ليس بالمشكلة، إذ أنه في الزراعة المقاومة والمعتمدة على الذات، يفضل أصلاً العودة إلى الحيازات الصغيرة. فمشكلتنا، إذن، تكمن في افتقارنا إلى سياسة إنتاجية وطنية تعتمد على مدخلات إنتاج محلية، وتشجع الناس على العمل الزراعي وتنويع الانتاج الذي يلي الاحتياجات المحلية بالدرجة الأولى. وعندئذ، سنتحرر من عقلية البحث عن الخلاص من الخارج.

وعلى ضوء تحكم إسرائيل بغذاثنا وسيطرتها على عمالنا ومنتجاتنا واحكامها الحصار التجويعي على شعبنا، فإن المطلوب اطلاق العنان للحريات وللمبادرات الانتاجية الشعبية المعتمدة على الذات والتي تنتج الغذاء الأساسي للناس، تطبيقاً لمبدأ الاستفادة من مواردها المحلية وعلى رأسها الأرض لتلبية الاحتياجات المحلية، بدلاً من اشباع رغبات الأسواق الخارجية وقلة من الناس المتكسبين وبالتالي إعادة انتاج البطالة والفقر والجوع. ويعتبر هذا التوجه مقاومة وطنية من أجل الصمود الاقتصادي الفلسطيني في مواجهة الضغط الاقتصادي والسياسي الذي يمارسه الاحتلال وقوى خارجية أخرى ضد شعبنا. وهذا يعني الاستثمار في مشاريع انتاجية شعبية، زراعية وغيرها، على أساس جماعي أو تعاوني أو فردي، تشغل عمالنا العاطلين الذين يملكون طاقات وقدرات انتاجية كبيرة كامنة ومشلولة، والعمل على تطوير هذه المشاريع، عبر الاستفادة من العناصر العاملة والكوادر الفنية والعمال المهرة، وذلك من خلال مشروع تنموي وطني يستند إلى دراسة علمية مفصلة ومتكاملة للبنية الاقتصادية التحتية ولقطاعات الانتاج الفلسطينية، بهدف تدعيم البنية الاقتصادية الوطنية والشعبية، وليس كما يرى الموظف أو الممول الأجنبي.

٣٥. البرنامج العام لانماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠، المجلد الثاني، منظمة التحرير الفلسطينية، تمون،

١٩٩٣.

٣٦. المصدر السابق.

وفي ظل خضوعنا لاحتلال استيطاني وعسكري اقتلاعي يمارس سياسات الحصار والتجوع بشكل منظم ومنهجي، فإن الأولوية هي لضمان تحقيق الأمن الغذائي الفعلي ولأوسع الشرائح الشعبية وليس لصالح شريحة تجارية هامشية من التجار والمصدرين والوكلاء. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تغطية احتياجاتنا الغذائية الأساسية والاستراتيجية من إنتاجنا المحلي المتحرر من التبعية لمدخلات الإنتاج الصهيونية التي يتحكم بها الاحتلال وشركاته. وهذا يتطلب تشجيع المزارعين على العودة إلى الزراعات البلدية والعضوية التي تتميز بمدخلاتها بأنها محلية سواء على مستوى السماد البلدي المحلي أو السماد الأخضر أو الحيوانات أو الأيدي العاملة أو البذور البلدية غير الصناعية، أو العلاجات الزراعية الطبيعية والعضوية المشتقة من الموارد والنباتات المحلية. وهذا التوجه الإنتاجي الغذائي الاستراتيجي، يضمن بقاء الثروة ورأس المال وتدفعهما وتدويرهما داخل بلدنا، لأن الاعتماد على المستلزمات الزراعية التي يعيد المزارعون إنتاجها بأنفسهم محليا، يكون في إطار نفس دائرة الإنتاج والاستهلاك المحلية. وهذا يعني الاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلال والأمن الغذائيين وطنيا.

ومن الأهمية بمكان دعم وتطوير وحماية عملية إنتاج وتنوع المنتجات الزراعية المحلية وتصنيعها وتطويرها وحمايتها، بدل الهرولة إلى تصديرها للأسواق الخارجية التي تتحكم بحركتها وأسعارها وكمياتها وتفرض علينا أبخس الأسعار لنعود فيما بعد نستورد منتجاتنا نفسها مصنعة وبأعلى الأسعار من إسرائيل وأوروبا وأميركا. إذ أن زيادة الطلب على السلع الغذائية المنتجة في مصانع فلسطينية بالصفة والقطاع وتراكم بعض الفائض الزراعي يجب أن يشجع المزارعين الفلسطينيين على زراعة المزروعات القابلة للتصنيع وبالتالي حث المستثمرين الفلسطينيين والعرب على الاستثمار في مجال التصنيع الزراعي الذي تشكل المحاصيل الزراعية العربية مواده الخام.

ومن نافل القول أن مجتمعنا الريفي امتاز تقليديا وتاريخيا بالتنوع الزراعي والاكتفاء الغذائي الذاتي. فلماذا إذن الهرولة إلى تبني نظم وأنماط زراعية غريبة وقصيرة النظر ولا تهدف إلا إلى تحقيق أرباح سهلة وسريعة على حساب أمننا الغذائي الحقيقي واحتياجاتنا الغذائية الحقيقية وبيئتنا وميهانا وتربتنا وأجيالنا القادمة خصوصا أن معظم هذه الأرباح تتدفق إلى جيوب الشركات الصهيونية والمستوردين والوكلاء والمسوقين في الأسواق الخارجية، بينما لا يبقى سوى الفتات للمزارع المحلي.

وقد ثبت أنه في بلد كبلدنا، «متخلف» تنمويا ورازح تحت الاحتلال الاستيطاني وفقير بالموارد الطبيعية، لا مجال ولا مستقبل للحديث عن تنمية اقتصادية زراعية سوى في إطار اقتصاد إنتاجي متمحور داخليا ومتحرر من التبعية للمدخلات الخارجية الإسرائيلية، اقتصاد مقاوم للاحتلال. وهذا ما نعنيه بالضبط، في السياق الفلسطيني، بالزراعة العضوية (البلدية) المتداخلة والمتنوعة والبيئية التي توفر الاحتياجات الغذائية الأساسية النظيفة للناس، بحيث نتحرر من رحمة الاقتصاد والسوق الإسرائيلي، وبالتالي نحقق السيادة الغذائية للناس، الأمر الذي يعد شكلا أساسيا من أشكال السيادة السياسية.

إن تطوير العملية الزراعية استنادا إلى الموارد والإمكانات والممارسات والتجارب والمعارف الزراعية المحلية، يعد لب مفهوم الزراعة العضوية. واعتبار الزراعة العضوية بأنها «زراعة التقنيات العالية» كما كتب بعضهم، يعد مغالطة علمية، لأن العكس هو الصحيح. حيث أن الزراعة المستندة إلى الكيماويات تحديدا، هي التي تعد ذات كثافة رأسمالية مرتفعة. بينما تقنيات واستراتيجيات المكافحة غير الكيماوية للآفات



والأمراض الزراعية، تحتاج إلى المعرفة الواسعة والعمالة والمهارة والخبرة البشرية، أكثر من حاجتها إلى الرأسمال والتقنيات العالية، بمعنى أنها كثيفة المعرفة والعمل.

وبالرغم من أن العديد من «خبراء» الزراعة الفلسطينيين يتحدثون عن المنتجات العضوية والبلدية باعتبارها نظيفة وخالية من الكيماويات، وقد قطعت بعض الدول الأوروبية شوطا متقدما في إنتاجها، إلا أنهم يستكثرونها علينا، علما أن بإمكاننا إنتاجها استنادا إلى تقاليدنا وتراثنا الزراعي البلدي والطبيعي المتنوع والمتداخل، بمعنى العمل على مراكمة وإغناء وتطوير التجارب والمعارف الزراعية المحلية الحكيمة والغنية. إن الانتماء إلى مدرسة الزراعة الكيماوية أمر مفهوم وواضح، أما ما هو غير مفهوم الانتماء إلى المدرسة الفكرية التي تبرر تحويل أجسامنا إلى مكبات للأوساخ الكيماوية الإسرائيلية والأوروبية والأميركية، حتى لو كانت تلك الأوساخ مُرَصَّة ومَحْظُورة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدولة اليهودية.

وخلاصة القول، إن البديل للسياسات والممارسات الاقتصادية-الزراعية المهيمنة حاليا، والتي لا تعمل إلا على تعميق تبعيتنا وانعدام أمننا الغذائي، يتمثل في اتباع استراتيجية إنتاجية تستند إلى مواردنا وتجاربنا وتقاليدنا الإنتاجية المحلية الغنية وتطويرها أولا، وإنتاجنا الغذاء بهدف استهلاكه محليا (وبخاصة مع التزايد السكاني المتواصل) ثانياً، وإعادة التدوير المحلي للأسمال ثالثاً. وبالتأكيد، لا يمكن، من خلال الزراعة الكيماوية، أن تتحقق مثل هذه الاستراتيجية الإنتاجية.

وإذا كان لا بد من التصدير، كما يروج عدد كبير من الاقتصاديين والسياسيين الفلسطينيين، فيجب ألا يكون ذلك قبل تلبية احتياجاتنا الغذائية الأساسية من إنتاجنا المحلي. ومن ثم بإمكان الزراعة التصديرية أن تستند إلى تنوع الإنتاج (لأن في التنوع يعدّ قليلا للمخاطرة) وزراعة منتجات عضوية (خالية من الأوساخ الكيماوية). فالطلب على الأخيرة يزداد باستمرار في الأسواق العالمية عامة والغربية خاصة، وبإمكان مزارعنا التفوق في هذا المجال والاستفادة من مزايا استراتيجية حقيقية في المنافسة على الأسواق الخارجية بالاعتماد على قوتنا الزراعية المحلية الكامنة وتراثنا الزراعي الطبيعي والعضوي الغني.

وفي الواقع، تمتلك الزراعة البلدية الفلسطينية، حينما يجري العمل على إغنائها وتطويرها وتحولها إلى زراعة عضوية - بيئية، تمتلك ميزة تنافسية من الدرجة الأولى خلافا للزراعة الكيماوية الفلسطينية التي لا تستطيع منتجاتها المنافسة في الأسواق الخارجية نظرا لإغراق تلك الأسواق بكميات هائلة من المنتجات «الأكثر جودة» والأرخص ثمنا. فعلى سبيل المثال، يتسبب استخدام الكيماويات الزراعية في حقول الزيتون في تدني جودة زيت الزيتون الفلسطيني الذي يعتبر سعره مرتفعا بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج قياسا لأسعار زيوت بعض الدول الأخرى مثل إسبانيا والبرتغال وإيطاليا واليونان، الأمر الذي يفقد الزيت الفلسطيني ميزته التنافسية في الأسواق الخارجية.

وبإمكاننا أيضا إدخال الزراعة العضوية لإنتاج المحاصيل التقليدية التي لها آفاق تصديرية جيدة وتحقق فوائد اقتصادية وصحية وبيئية حقيقية للمزارعين مثل الحمضيات والبلح والعنب والتين وزيت الزيتون والخضار، فضلا عن محاصيل جديدة مناسبة. وبإمكاننا تطوير زراعة محاصيل عليها طلب في الأسواق الخارجية وتحتاج إلى قليل من العناية مثل الصبر والخروب والسّمسم والأعشاب الطبية وغيرها. كما نستطيع تربية الدواجن والمواشي وإنتاج مشتقات الألبان العضوية.

إن أكثر ما يُعرّض الإنتاج الزراعي الفلسطيني الحالي للصدمات أنه يفتقر إلى التخطيط في إطار اقتصاد

الضمود والمقاومة ومواجهة السياسات الاقتصادية الصهيونية الهادفة إلى تدمير الاقتصاد والسوق الفلسطيني مما يجعل هذا الانتاج غير حصين وحساساً جداً وسريع التأثر بالضغوط الخارجية، الأمر الذي يهدد استمرارية وجوده.

## الزراعة المدعومة شعبياً

في سياق الاستراتيجية الإنتاجية المقاومة، يمكننا تشجيع أصدقائنا ومعارفنا وأقاربنا في المدن على شراء الخضار والفاكهة مباشرة من المزارعين الشباب البلديين (أو العضويين) في مزارعهم وحقولهم. وبإمكان مجموعات شبابية طليعية من هؤلاء المزارعين إقامة شبكات تسويق وكاكين خاصة بهم في المدن والبلدات والقرى والمخيمات بحيث يسوقون فيها منتجاتهم الطبيعية والعضوية.

ولضمان إنتاج زراعي نظيف صحياً وبيئياً، بإمكان مجموعات من المستهلكين تنظيم عملية مقيضة المال بالمنتجات الزراعية مع مزارعين بلديين - عضويين من الملاكين أو الذين يتعاملون بالمزارعة، أو مع مزرعة معينة في المدينة. ويوجد حالياً، في بعض البلدان، نماذج عملية لمشاريع إنتاجية تعرف بالزراعة المدعومة مجتمعياً أو «الزراعة بالحماية الشعبية». وفي مثل هذه المشاريع المجتمعية المكونة من منتج زراعي (أو أكثر) ومجموعة من المستهلكين (وقد تكون في أغلب الأحيان مجموعة من الأسر الشبابية في القرية أو المدينة)، يدفع المستهلك سلفاً للمنتج في بداية الموسم مبلغاً مالياً محدداً، لدعمه في عملية الإنتاج بمختلف مراحلها. وفي المقابل، يحصل المستهلك على نسبة معينة من الإنتاج. ويمتلك المستهلك رأياً مقررًا في ما سيُزرع.

وفي العام ٢٠٠٣، خاضت مثل هذه التجربة نحو ١٧ أسرة فلسطينية، من بينها أسرة مؤلف هذه الورقة، ومعظم هذه الأسر عبارة عن أسر شابة في محافظة رام الله والبيرة، حيث ارتبطت تلك الأسر بشكل مباشر مع مزارع عضوي من البيرة، يمارس الزراعة البلدية وتربية الماعز والخراف والدجاج. وامتاز إنتاج المزارع العضوي بكونه نظيفاً وخالياً من الكيماويات الزراعية. وقد كان يزود مجموعة العائلات بتشكيلة متنوعة من الخضراوات والفاكهة، فضلاً عن الحليب والجبنة البلدية والبيض البلدي ولحم الخروف.

وهناك نماذج معينة من المشاريع المجتمعية التي تزود المستهلكين بالخضار والفاكهة العضوية، فضلاً عن كمية غير محددة من البيض البلدي، وقد يشارك هؤلاء في ملكية بقرة أو أكثر ضمن المشروع، بحيث يستفيد من حليبها البلدي وغير المعالج كلا الطرفين (المستهلكون والمنتجون) على حد سواء. وقد تختلف آليات العمل والإنتاج من مشروع لآخر، ولكن في معظم الحالات يدفع المستهلك رسماً محدداً في بداية الموسم لمشاركة المنتج في المخاطرة أو في الثروة الإنتاجية. وليس بالضرورة أن تكون المشاركة مالية دائماً، فقد يساهم المستهلك من خلال عمله بالمشروع، سواء بالفلاحة أو بالحصاد أو بالتوزيع. وقد يكون المستهلك نفسه منتجاً لمنتجات بلدية لا ينتجها المشروع الذي ينتمي إليه، وبالتالي قد تكون مساهمته، كلياً أو جزئياً، عبارة عن مقيضة بعض منتجاته بمنتجات أخرى في المشروع. وتعد الزراعة المدعومة مجتمعياً أسلوباً فعالاً لتسويق المنتجات العضوية (أو البلدية) في مواقع الاستهلاك بالمدن أو بالمخيمات الفلسطينية. وعادة ما يتم نقل منتجات المشروع أو التعاونية إلى نقطة تجميع متفق عليها (مثلاً: بيت أحد الأعضاء) حيث يتم من هناك إعادة توزيعها محلياً. وتحل هذه العملية مكان سلسلة المتاجر الكبيرة وأسعارها المرتفعة (بسبب تكاليف التغليف والنقل والتسويق وغيرها) وتدعم المزارع البلدي الصغير، بحيث تمنحه استقلالية أكبر عن إملاءات السوق والتجار، وتضمن عملياً تزويد المستهلك مباشرة بالغذاء العضوي الطازج ذي الجودة العالية.

## النشاط الاقتصادي غير الرسمي

من الواضح أن البنية الاستهلاكية والطفيلية لكل من اقتصاد السوق (القطاع الخاص) من جهة والقطاع العام من جهة أخرى، غير قادرة لوحدها على امتصاص العدد الضخم من العاطلين عن العمل في الضفة والقطاع، علما بأن للقطاع العام قدرة تشغيلية أكبر من القطاع الخاص. من هنا، وفي ظل واقعا الاقتصادي الراهن حيث البطالة المرتفعة وتآكل كبير في المداخل، تبرز أهمية الاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل المتنفس الوحيد عمليا لفئات احتياطي الطاقة البشرية المحلية، ليس فقط العاطلة عن العمل بل أيضا العديد من عمالنا وموظفينا الذين يتقاضون «أجور الفقر». حيث بإمكان الأخيرين تعويض أجورهم المتدنية جدا، عبر ممارستهم نشاطات إنتاجية «غير رسمية» (ليس بالضرورة زراعية فقط) تؤمن لهم دخلا اضافيا أو سلعا استهلاكية أساسية لعائلاتهم، تعطيهم شعورا أكبر بالأمن المعيشي وتقلل من تبعيتهم الكلية للجهة التي تشغلهم.

وعلى الرغم من أن النشاط الاقتصادي عبارة عن النشاط الذي يضيف قيمة مادية معينة، إلا أن الاقتصاديين «الرسميين» لا يقرون بهذه القيم المادية الا في حالة امكانية قياسها سعريا في السوق عندما تباع السلع أو الخدمات لشخص أو جهة ما. لكن هذا التعريف للقيمة المضافة محدود وغير كاف لأنه يتجاهل النشاط الاقتصادي-الاجتماعي في اطار الاقتصاد غير الرسمي، كالبستنة والنشاط الانتاجي المنزلي والعمل الزراعي النسائي الذي يولد جزءا كبيرا وهاما من الانتاج الزراعي الفلسطيني.

ومن وجهة نظر اقتصادية، يفضل، ضمن ظروفنا السياسية-الاقتصادية الحالية، تبني وتطبيق استراتيجية أساسها التمركز الداخلي حول الذات (في سوقنا المحلي)، بدل التوجه نحو الأسواق الخارجية، وذلك بسبب مشاكل التجارة الخارجية الكثيرة التي تضعها أمامنا اسرائيل وجهات خارجية أخرى، وكذلك افتقارنا إلى أنظمة التسويق الغربية الرفيعة والمعقدة والمتقدمة التي لا نستطيع مجاراتها، ضمن ظروفنا وأوضاعنا الراهنة.

## تقليل التبعية للطاقة الأحفورية

في سياق الاستراتيجية التنموية الانتاجية المقاومة، لا بد من تشجيع التوجه الشبابي وتحفيزه نحو تنفيذ مبادرات وابتكارات بيئية تصب مباشرة في صميم اقتصاد المقاومة، وتقلل بالتالي تبعيتنا للاحتلال وتخفف استهلاكنا لسلعه غير الغذائية، والمُصنَّعة من موارد غير متجددة، مثل الطاقة الكهربائية الكربونية التي تشتري من الاحتلال، ووقود التدفئة والتبريد ووقود السيارات الذي نشتره من الصهاينة (كالبنزين والسولر). فلا بد إذن، من تحفيز المبادرات الشبابية المنسجمة مع البيئة مثل إنتاج الكهرباء المنزلية للإنارة والتسخين والتدفئة والتبريد من مصادر طبيعية متجددة (الخلايا الشمسية، الرياح، طاقة الوضع والجاذبية لموج البحر في غزة مثلا)، وتوليد غاز الميثان للاستعمال المنزلي من النفايات العضوية، وغير ذلك من التقنيات البيئية المعززة لوضعنا البيئي والداعمة للتوجه الاقتصادي المقاوم!

وبالإضافة للبعد البيئي الكامن في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، يتضمن هذا الاستخدام أيضا، في الحالة الفلسطينية، بعدا تنمويا وطنيا، حيث سيقبل من اعتمادنا على الطاقة الأحفورية (الكهرباء، البنزين، السولر، الغاز والمحروقات بشكل عام) ومصدرها الوحيد الدولة اليهودية التي تتحكم بعملية تسويقها أو

حجبها عنا، فضلا عن التحكم بنوعيتها وجودتها. وفي المحصلة، ستخفّض كثيرا النفقات على الطاقة النفطية الصهيونية وتتعرّض بالمقابل عملية إعادة تدوير الرأسمال المحلي في السوق الفلسطيني. علاوة على ذلك، تساهم مشاريع الطاقة المتجددة في القرى الفلسطينية النائية والمحاصرة بالمستعمرات والقواعد العسكرية الصهيونية، في تثبيت أهاليها على أرضهم.

استنادا إلى ما ورد، يمكننا القول إن الضرورة البيئية والتنموية الوطنية لا بد أن تحفز الخبراء والعاملين في قطاعي البيئة والطاقة، على صياغة الدراسات المتعلقة بفرص وجدوى الاستثمار في مجال التكنولوجيا البديلة والفعالة والموفرة للطاقة، وفي المشاريع المعتمدة على الطاقة المتجددة، فضلا عن رسم الخطط والاستراتيجيات المناسبة وتطبيقها. وهذا يتطلب، على سبيل المثال لا الحصر، تطوير الإمكانيات البحثية وتوفير المعلومات اللازمة حول أفضل المواقع للاستفادة من الطاقة الشمسية، ومتوسط سطوع الشمس والمتوسط اليومي لشدة الإشعاع على السطح الأفقي في المناطق المختلفة، ومصادر الرياح في المدن، ومواقع وجودها، وغير ذلك من المعلومات العلمية والعملية الضرورية.

### فرص الاستثمار في مشاريع صناعية غير زراعية

إذا كان الهدف الاقتصادي والتنموي الأكبر في هذه المرحلة هو بناء اقتصاد فلسطيني منتج ومقاوم ومستقل وليس اقتصادا استهلاكيا يستوعب السلع الأجنبية وبالتالي يسرب الفائض المحلي لصالح الاقتصاديات الخارجية، فلا بد لنا من الاجابة على السؤالين التاليين: ما هي فرص الاستثمار في مشاريع أو ورش انتاجية وصناعية فلسطينية تتجاوز مع أنماط وكميات الاستهلاك المحلية؟ وما هو الدور التنموي المنوط بالكفاءات والقدرات الاقتصادية المحلية والعمال المهرة والكوادر الفنية والأكاديمية الفلسطينية في إطار العملية التنموية المنشودة؟ كمدخل للاجابة على هذين السؤالين بودي الاشارة الى مثال الارتفاع العام في نسبة البيوت الفلسطينية التي تمتلك سلعا معمرة، الأمر الذي يدل على أن طاقة السوق فيما يتعلق بهذه السلع في الضفة والقطاع ازدادت باضطراد في السنوات الأخيرة. وهذه الحقيقة يفترض أن تقود التنمويين والمبادرين الفلسطينيين والعرب الى استثمار الفرص المعقولة لتأسيس ورش ومشاريع صناعية تقوم بانتاج بعض هذه السلع أو صيانتها وتجميعها. ويمكن القول بأن هذا التوجه يشكل بديلا اقتصاديا وتنمويا لما يحدث الآن من تبيد لثرواتنا المحلية وتهريب الفائض الفلسطيني لصالح الرأسمال الاسرائيلي والأجنبي.

ولتصبح الصورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بأفاق الاستثمار في هذا المجال، يكفي أن نتذكر آلاف الحوانيت والمتاجر الفلسطينية التي تباع سلعا معينة، كالأدوات الكهربائية والمنزلية والبلاستيكية وقطع الغيار وغير ذلك، والتي لا يقابلها ورش أو مصانع لانتاج هذه السلع، ناهيك عن قلة الكوادر الفنية الفلسطينية المتخصصة بصيانة الآلات والمكينات. إذ أن التحديث الآلي المحدود في بعض الفروع وخاصة الصناعات الغذائية والبناء والبلاستيك والنسيج والكيماويات وغيرها، لم يوازه تدريب واستيعاب فنيين فلسطينيين مختصين بصيانة المكينات، والتي (أي الصيانة) غالبا ما يقوم بها فنيون اسرائيليون وأجانب.

الاستهلاك المستدام في سياق الاقتصاد المقاوم<sup>(٣٧)</sup>

يتطلب التوجه التنموي المقاوم، محاربة النزعة الاستهلاكية المهيمنة والمتمثلة ليس فقط في شراء المنتجات الإسرائيلية والغربية بل حتى السلع الكمالية المحلية، وبالتالي لا بد من نشر الوعي التنموي والاستهلاكي البيئي الوطني الذي يعني ترشيد الاستهلاك وتكريس نمط استهلاك بيئي وطني، عبر تثقيف أنفسنا في بيوتنا ومدارسنا وجامعاتنا ومؤسساتنا العامة وغيرها، على استهلاك المنتجات الفلسطينية والعربية البيئية الضرورية التي يمكن أن تستبدل تدريجياً المنتجات الإسرائيلية والأجنبية الأخرى.

إن محاربة النزعة الاستهلاكية والتقليل إلى الحد الأدنى من مشترياتنا، والتركيز على شراء منتجات غذائية محلية، بلدية وموسمية تم إنتاجها من مواد طبيعية، والإلتزام إجمالاً باقتناء السلع المحلية التي تعرضت لأذى قدر من التصنيع ولم تسافر مسافات طويلة، وأنتجت بطريقة عضوية وأخلاقية وتحتوي على حد أدنى من التغليف القابل لإعادة الاستعمال والتدوير - إن الإلتزام بكل ذلك يعد أقل كلفة، ويقلل من نفقات المواصلات، ويدور نقودنا داخل بلدنا ويعزز التجارة المحلية، ويصب في طاحونة الحفاظ على مواردنا المحلية ويقلل من التلوث البيئي والصحي، ويساهم في الحد من استهلاك الطاقة، ناهيك عن انسجام هذا التوجه مع اقتصاد الصمود والمقاومة.

والمفارقة أننا في الماضي غير البعيد، كنا نعيش في عالم من الموارد الطبيعية الكثيرة والسلع الاستهلاكية القليلة، أما اليوم، فأصبحنا نحيا في عصر من الانفلات الاستهلاكي الأرعن القائم على السلع الرخيصة التي تنتجها قوى عاملة رخيصة يتم استغلالها، بل استعبادها، في دول العالم الثالث. يضاف إلى ذلك، أن الصناعات الضخمة التي تقف خلف منظومة الاستهلاك الرعناء، تقوم بعدد لا نهائي من المناورات التجارية، كي تحول دون ممارستنا خياراً استهلاكياً حكيماً، بحيث نختار السلعة التي تم الإلتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية والبيئية أثناء عملية إنتاجها، كما تم تفادي الإضرار الذي لا لزوم له بموارد الطبيعة.

إزاء هذا الانفلات الاستهلاكي، من الواضح أن المبدأ الأساسي للاقتصاد الرأسمالي التقليدي والقائل بأن نمو الاستهلاك ضروري للحفاظ على اقتصاد سليم، قد فشل فشلاً ذريعاً في الحفاظ على الحد الأدنى من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبخاصة أن تطبيق هذا المبدأ تسبب وما يزال في استنزاف الموارد وتآكلها، فضلاً عن الارتفاع المتواصل في أسعارها. كما أن الزعم الاقتصادي القائل بأنه بدلاً من استهلاك الموارد وإنتاج السلع المادية، يجب التشديد على الاقتصاد المالي وبالتالي تعزيز النشاط الاقتصادي - هذا الزعم لم يثبت صحته في الأزمة الاقتصادية «العالمية» الأخيرة، حيث تضخمت الديون بسرعة أكبر من الإنتاج الفعلي.

وتتمثل الخطوة الأولى نحو تغيير الواقع الاستهلاكي غير المتوازن والمريض، في ترجمة مواقفنا النظرية الإيجابية إلى سلوك وممارسة. إذ لا يكفي أن نفهم ونعرف، بل الأهم أن نطبق معرفتنا، كأن نكثر من استعمال المواصلات العمومية وبالتالي أن نسهم في التقليل من التلوث الناتج عن مركباتنا الخاصة ونقل من استهلاك

٣٧. هذا القسم الذي يعالج الاستهلاك المستدام من زاوية اقتصاد المقاومة، مأخوذ من ورقة سابقة أعدتها لـ «شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية» في نيسان ٢٠١٢ بعنوان «نحو اقتصاد فلسطيني أخضر»، حيث دمجت في ورقة الشبكة المقدمة إلى مؤتمر «ريو ٢٠» العالمي (في حزيران ٢٠١٢).

الفعل التنموي المقاوم وخرافة التنمية تحت بساطير الاحتلال

الوقود الأحفوري الذي تتحكم به شركات الاحتلال، وأن نقتصد في استهلاك المياه، وأن لا نستعمل الأدوات المعدة للاستخدام مرة واحدة، وأن نصلح الأشياء ونعيد استعمالها بدلا من شراء سلع جديدة. وهكذا، بالإضافة إلى البعد البيئي، فإننا نقتصد أيضا في أموالنا ونزيد من قدرتنا على مواجهة غلاء المعيشة، ونعزز من نهجنا الاقتصادي والسياسي المقاوم.

إن، الاستهلاك المستدام والمقاوم، يعني تغيير أنماط الاستهلاك وعاداته، كتقليص استعمال الطاقة الأحفورية، وقف أو تقليل كميات الطعام التي يقذف بها إلى المزابل، تفضيل السلع المعاد تدويرها، وتفضيل السلع التي تتضمن كفاءة الطاقة وبصمة كربونية متدنية، فضلا عن توجيه فائض الدخل نحو استهلاك الخدمات والنشاطات الترفيهية غير المادية، والاتصالات والتربية والتعليم، بدلا من استهلاك السلع المادية.

وضمن القائمة الطويلة للتغيرات المطلوبة في العادات الاستهلاكية، يبرز مجالان أساسيان: أولا، استهلاك الخدمات بدلا من السلع المادية. وثانيا، الاستهلاك الجماعي للسلع.

الاستهلاك الوطني المستدام لا يهدف إلى خفض مستوى المعيشة، بل تحديداً، التفتيش عن فرص تجارية واقتصادية ابتكارية جديدة، تتناسب مع الاحتياجات والسوق المحليين.

## ٤. خلاصة واستنتاجات

إزاء الواقع الجيوسياسي والديمغرافي الكولونيالي الذي يهدد، بشكل خاص، مجرد وجود واستمرارية من تبقى من فلاحينا ومزارعينا على أراضيهم، فإن الطريق الوحيد الذي أمامنا، هو العمل باتجاه الاعتماد على الذات والتحرر من ذهنية التبعية لجهات ومؤسسات خارجية، وانتزاع الحقوق عبر ممارسة كافة أشكال النضال المشروعة، بالتوازي مع العمل على محاولة تجاوز الأزمة البنوية في أنماط الانتاج الفلسطينية السائدة، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: أن لا يكون أساس «النمو» الاقتصادي مجرد توسيع الأسواق الخارجية (زيادة الطلب الخارجي) لصالح زيادة أرباح حفنة من «رجال الأعمال»، بل إعادة توجيه الاستثمارات الفلسطينية والعربية إلى القطاعات المنتجة وعلى رأسها الأرض والزراعة اللتين ليس من مصلحة «المانحين» الاستثمار بهما، لأن إسرائيل تمنعهم من ذلك، وذلك بهدف التركيز على إنتاج الاحتياجات الأساسية للناس في إطار اقتصاد المقاومة الذي يركز على كثافة العمل بدلا من كثافة الرأسمال التي لا تضمن سوى تشغيل جزء هزيل من قوة العمل العاطلة.

ثانياً: زيادة الانتاجية من خلال زيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، عبر التثقيف والتدريب المستمرين في هذا الاتجاه.

ثالثاً: إنشاء/ تطوير البنية التحتية التي تخدم الصناعة المعتمدة على الموارد المحلية (خاصة الزراعية)، بالتوازي مع زيادة القدرات الانتاجية في هذا المجال.

رابعاً: قياس نجاح أو فشل أي نشاط تنموي بمدى قدرة هذا النشاط على تلبية الاحتياجات الأساسية للشرائح الشعبية، وفي الوقت نفسه تسخير مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم والقدرة التنافسية لخدمة القياس السابق وليس لخدمة الأرباح الخاصة.

خامساً: تقوية وتعزيز ودمقرطة البنى المؤسساتية الجماهيرية (المنتخبة انتخابات نزيهة حرة) كالتنقيات واتحادات الفلاحين والأطر والمنظمات الشعبية المختلفة، بحيث تساهم هذه البنى في اتخاذ القرارات الاقتصادية – التنموية والسياسية الفعالة على مستوى التخطيط والتنفيذ.

وفي سياق اقتصاد المقاومة، أو الفعل التنموي المقاوم (ولا نقول «تنمية» في ظل الاحتلال)، لا بد من التخلي عن الالتصاق بالمؤشرات الاقتصادية التقليدية التي فشلت في إعطائنا توصيفا صادقا لجودة حياة الشرائح الشعبية (غالبية السكان) ورفاهيتها ومدى تلبية احتياجاتها.

ومن نافل القول، أن الاستقلال في الانتاج الزراعي والغذائي يشكل شرطا أساسيا للوصول إلى حالة الأمن الغذائي الحقيقي، وبالتالي السيادة على الغذاء. ولإنجاز الاستقلال الزراعي لا بد من الاعتماد على مخزون المعارف والتجارب والخبرات المحلية وتطويرها، من خلال ابتكار تقنيات زراعية طبيعية وحيوية صديقة للبيئة، وتشجيع البحث العلمي المستند إلى تجارب وتطبيقات المنتجين والمزارعين أنفسهم، في مجالات الري ومعالجة المخلفات الزراعية والعضوية والسائلة، وتحسين نوعية البذور المحلية والبلدية، وغير ذلك. ويتناقض هذا التوجه مع استمرارية التبعية للغذاء الإسرائيلي والأجنبي.



وأمام الواقع الاقتصادي الكولونيالي، فإن توفير مقومات الأمن الغذائي الاستراتيجي يتطلب بالدرجة الأولى تشجيع المزارعين والناس عموماً على إنتاج السلع الزراعية الاستراتيجية التي تلبي الاحتياجات الغذائية المحلية أولاً. وفي إطار الاستراتيجية الزراعية نفسها، لا بد من تشجيع المشاريع الصناعية المحلية التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وتعتمد أساساً على تصنيع المنتجات الزراعية العضوية والبلدية المحلية وتدر دخلاً جيداً عن طريق الاستفادة من الموارد والمهارات المحلية. وبإمكاننا، على سبيل المثال، تصنيع العصائر الطبيعية والعضوية من العنب والرمان والبندورة والتفاح والبرتقال وغيرها، فضلاً عن تصنيع العنب والخروب لصناعة الدبس والملبن، وصناعة المتبل أو معجون الباذنجان، وغير ذلك بهدف التسويق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية. كما يمكننا أيضاً إنشاء مشاريع لتجفيف المحاصيل بالطاقة الشمسية وتصنيعها وتعليبها، فضلاً عن إنشاء مصانع لإنتاج الألبان ومشتقاتها بحيث يتم تسويق المنتجات من خلال تعاونيات لتسويق المنتجات العضوية.

إن أية عملية تصنيع لا يجوز أن تتم على حساب القطاع الزراعي، وإلا فإن النتائج لن تكون أفضل من العديد من البلدان «المتخلفة» التي تسببت تجاربه التصنيعية المدمرة للزراعة في انهيار الصناعة والزراعة معا وتفاقم مشكلة الجوع وتحول هذه البلدان إلى مستورد رئيسي للمواد الغذائية الأساسية بعد أن كانت مصدرة لها.

ولا يختلف عاقلان على ضرورة التصنيع وأهميته في المعركة من أجل التنمية الذاتية المستقلة، لكن السؤال الحاسم الذي يحتاج إلى إجابة دقيقة هو: أي نوع من التصنيع يناسب الضفة والقطاع الزراعي تحت احتلال استيطاني عسكري؟ إذ أن افتقارنا للرسميل لا يعني بأن نسمح للرأسمال الأجنبي العمل بحرية مطلقة، بل لا بد من التركيز على التصنيع الزراعي وزيادة الإنتاج الغذائي وتنويعه وحمايته، بما يضمن التأسيس لاقتصاد المقاومة في مواجهة سياسات الحصار والخنق والتجويح الصهيونية، فضلاً عن تحسين مستوى معيشة أهل الريف إجمالاً الأمر الذي سيخلق دورة اقتصادية تؤدي إلى توسيع سوق الصناعة المحلية وبلورة صناعات جديدة، بما في ذلك إنتاج بعض التجهيزات الزراعية الصغيرة وإصلاحها. بمعنى أن التصنيع لا بد أن يكون منسجماً مع عملية ربط الاستراتيجية الزراعية بالتنمية الصناعية انطلاقاً من الإمكانيات المتوفرة بحيث تبني هذه العملية على أساس تكاملي مع الأقطار العربية المجاورة.

إن أي استثمار لرؤوس الأموال الخارجية في الصناعة لا بد أولاً أن يركز على الصناعات الزراعية وأن يخلق صناعات جديدة لا أن يكرر الصناعات القائمة ويسحقها، وثانياً أن يقلل من استيرادنا ويزيد من إنتاجنا وينوعه، وثالثاً أن يزيد من رأس المال المحلي للاستثمار الصناعي طويل المدى ورابعاً أن يجد أسواقاً جديدة للإنتاج الصناعي، لا أن يسلب من المنتج الفلسطيني سوقه، وأخيراً أن ينقل لنا تقنيات ومهارات جديدة، لا أن يستغل نقص التقنيات والمهارات المحلية لمصلحته.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أبداً، أن الرأسمال الأجنبي والإسرائيلي وكلاء الفلسطينيين في الضفة والقطاع يفتشون باستمرار عن آفاق استثمارية سهلة وذات نسبة أرباح مرتفعة يتم تحقيقها من خلال استنزاف طاقة الاستهلاك الفلسطينية. ومعنى ذلك إضعاف كبير للقدرة التنافسية لدى المبادرين الفلسطينيين والعرب المنتجين المحتملين، وسحق قدرتهم على المبادرة في تأسيس مشاريع إنتاجية وشبكات تسويق خاصة بهم. كما أن استباحة احتكارات الغذاء الإسرائيلية والأجنبية للسوق الفلسطيني ستسبب في آثار بيئية وصحية



مدمرة، من ناحية التنوع الحيوي والصحة العامة للمجتمع الفلسطيني بسبب إغراق السوق الفلسطيني بالمحاصيل المعدلة وراثيا، وخاصة المنتجات الغذائية الأساسية، كالقمح والذرة وغيرها في ظل غياب الرقابة الفلسطينية الرسمية، علما أن السلطة الفلسطينية تفتقر تماما إلى السيادة على الواردات التي تتدفق إلى السوق الفلسطيني من خلال القنوات والموانئ الإسرائيلية.

إن الزراعة على قاعدة «اقتصاد السوق» والمدخلات الخارجية الكبيرة، قد تم تطويرها في الغرب أصلا لتتلاءم مع مناخات وأنماط زراعية مختلفة عن منطقتنا ولا علاقة لها بالاحتياجات الحقيقية لمزارعينا. وبالتالي هناك غياب في التوجه نحو الموارد والإمكانات المحلية وتغييب للممارسات والتجارب والمعارف الزراعية المحلية التي اكتسبها وطورها مزارعوننا القدامى، فضلا عن عدم الاهتمام بالمحاصيل والبذور والحيوانات البلدية مع أن البحث الزراعي الرسمي غالبا ما يركز على دعم المزارعين الميسورين والقادرين على شراء التقنيات والمستلزمات الزراعية «الحديثة» التي لا يستطيع معظم المزارعين الحصول عليها فضلا عن كونها غير مناسبة للزراعات البعلية ذات المدخلات الخارجية المنخفضة.

وفي ظل الواقع الإستعماري الاستيطاني، فإن الاقتصاد الفلسطيني الوحيد الممكن والواقعي الذي يحقق السيادة الفلسطينية الفعلية على الغذاء، هو الاقتصاد الوطني الشعبي المقاوم الذي يوفر مقومات الصمود الاقتصادي والمعيشي الضروري لمواجهة الإحتلال. ويستند نموذج اقتصاد المقاومة إلى تدعيم البنية الإنتاجية الزراعية والصناعية الوطنية الشعبية المتمحورة داخليا في السوق المحلي والتي تنتج الإحتياجات الأساسية للشرائح الشعبية، وبالتالي تحررنا من التحكم الصهيوني في عملية إطعامنا وتجويعنا من خلال إطلاق العنان للحريات والمبادرات الشعبية المعتمدة على الذات والمشاريع الإنتاجية العامة والتكامل القطاعي، والنشاطات الزراعية غير الرسمية التي تتميز بالتنوع الإنتاجي وتوفر الأمن الغذائي للناس. وعمليا، يشكل هذا التوجه مدخلا واقعا وممكنا لفك الارتباط بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي. وفي المحصلة، يعني اقتصاد المقاومة تشجيع وتنمية ثقافة الإنتاج والإدخار كبديل لثقافة الاستهلاك والإلحاق.

وحيث أننا نفتقر إلى أهم شروط التنمية والتطور، أي السيادة السياسية والسيطرة على الأرض والموارد الطبيعية، فلا يجوز استبدال المشاركة الشعبية في العملية التنموية بالخدمات، بل العمل في كلا الاتجاهين معا. والمطلوب بلورة استراتيجية تنموية للمقاومة، تتجاوز بيروقراطية المؤسسات، وتلتحم بالجماهير التي أشد ما تحتاج إليه الاجراءات الكفاحية والتنموية الشعبية الملموسة والمرئية، بشكل منسق بين مختلف الأطر الجماهيرية والنقابات والأحزاب والمؤسسات «الأهلية» وغيرها.

وطالما أن التنمية الحقيقية مرتبطة عضويا بالسيادة السياسية وبالسيطرة على الأرض، وطالما أننا نفتقر إلى السيادة والسيطرة على الأرض، فإن بديهيات العمل التنموي، في سياقنا الفلسطيني الخاص، تتطلب بلورة استراتيجية تنموية هجومية مضادة للنشاط الصهيوني الذي يستهدف الارض والانسان الفلسطيني الذي يفترض أن يكون محور العملية التنموية. وهنا قد تتخذ العملية التنموية أشكالا جديدة ومتميزة من النشاطات الشعبية اللامركزية، من خلال لجان الأحياء والتنظيمات الشعبية وغيرها.

إن، الفعل التنموي، لا بد أن يسير جنبا الى جنب مع الدور التعبوي، الأمر الذي يعني عدم اقتصر هذا الفعل على الدور المؤسساتي الخدماتي و«المهني» المحدود الذي قد يزيد من عزلة المؤسسات «التنموية»

وعاملها عن الشرائح الاجتماعية الشعبية ويسلخها عن متطلبات هذه الشرائح، بعيداً عن النشاط النضالي الوطني، خاصة، في ظل غياب الحد الأدنى من حقوق شعبنا الفلسطيني التي لا غنى عنها في أية استراتيجية تنموية حقيقية، ونقصد بذلك السيادة السياسية على الأرض والموارد الطبيعية والسيطرة عليها.

أخيراً وليس آخراً، يبقى الحديث عن تحقيق مفهومي المساواة والعدالة الاجتماعيين والاقتصاديين تحت نير الاحتلال، مجرد ثرثرة، ان لم يصار فعليا الى العمل الاجتماعي -الاقتصادي الشعبي لتقليص كبير (إن لم يكن إزالة) الفوارق الضخمة في المداخيل والثروات والفرص والسلطات. الأمر الذي يتطلب وقف الملاحظات الضريبية للفقراء والتي، غالباً، لا تمس الأغنياء، علماً بأن نظام الضرائب الحالي يفرض اقتطاعات متساوية من الضرائب المباشرة على المداخيل، بغض النظر عما إذا كانت هذه المداخيل ناتجة مباشرة عن نشاطات منتجة أم عن ربيع غير منتجة وخفية أحياناً. بمعنى لا بد من سياسات ضريبية تحمل أصحاب مستويات الانفاق الاستهلاكي الشخصي المرتفع العبء الضرائبي الأكبر. إذ أن المواطن حالياً، وغالبا دون إدراكه، يمول عملية تثبيت وترسيخ الآليات الاقتصادية المنحرفة والشاذة.

ان سيطرة الاحتلال الذي يعمل على فرض ارادته بالقوة علينا، واستمرار الخلل البنوي العميق في العلاقة الاقتصادية الاسرائيلية-الفلسطينية والناتج أساساً من انعدام التكافؤ السيادي والاقتصادي والتنموي بين الطرفين، سوف يبقيان العائق الأساسي أمام أية تنمية حقيقية وبالتالي استحالة القيام بعملية تنموية تؤدي إلى تغيير جذري للواقع الاقتصادي - الاجتماعي الراهن. لهذا فان ما نحتاجه هو بداية عملية تغيير داخلية تؤدي بالحصلة إلى تغيير المعايير الراهنة، وهو ما يتطلب أولاً هدم المؤسسات والبنى التي خلقها الاحتلال الذي يواصل من خلالها تحكمه في مواردنا وشؤوننا إشاعة الفساد بأشكاله ثم تأتي مرحلة إنشاء مؤسسات وبنى مغايرة تكون أساساً لتوجه إنتاجي مقاوم ومعتمد على الذات.

## المراجع

### أولاً: الكتب

- ألي، باتريك وآخرون. ما لدينا وما ليس لدينا، حوكمة الموارد في القرن الحادي والعشرين. برلين: مؤسسة هينرش بل، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.
- منظمة التحرير الفلسطينية، البرنامج العام لانماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠، المجلد الثاني، تموز، ١٩٩٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ٢٠١١.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ٢٠٠٨.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: ٢٠١٠.
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. المؤسسات الأهلية في القدس الواقع والآفاق. د.م.: الشبكة، آذار، ١٩٩٩.
- Israeli - Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Ministry of Foreign Affairs, State of Israel, Jerusalem, September, 1995.
- Sabbagh, Zuhair. Prospects of Economic Development in the Occupied Palestinian Territories. Ramallah: Ramallah Center For Human Rights Studies, 1999.

### ثانياً: الصحف والدوريات

- صحيفة «معاريف»، ١٩٩٧/٢/٢.
- صحيفة «هآرتس» ٢٠١١/١٢/٢١.
- صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ١٩٩٨/٦/١.
- صحيفة القدس العربي ٢٠١١/١٢/٢٢، ٢٠١٢/٠٣/٢.
- صحيفة القدس، ١٩٩٨/٤/٢، ١٩٩٨/٤/٢٧، ١٩٩٨/٦/١٥، ٢٠١١/٠٩/١٢.

### ثالثاً: تقارير وأوراق بحثية

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة منشورة) .. «تقرير الفساد ومكافحته لعام ٢٠١١»، ٢٠١٢.
- كرزيم، جورج. «نحو اقتصاد فلسطيني أخضر» ورقة (غير منشورة) أعدت لـ«شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية» في نيسان ٢٠١٢ لعرضها في مؤتمر «ريو ٢٠+» العالمي (حزيران ٢٠١٢).
- كرزيم، جورج. المؤسسات الأهلية الفلسطينية في القدس واقع وآفاق. رام الله، ١٩٩٨ (ورقة بحثية غير منشورة).
- كشك، محمد عاطف. التنمية المستدامة وهم أم إمكانية قابلة للتحقيق؟! ورقة بحثية، ندوة المنظمات العربية غير الحكومية حول «الاستخدامات المستدامة للأراضي الزراعية» المنعقدة بتونس في الفترة ما بين ٣ - ٩ أيلول ١٩٩٨.
- مركز بيسان للبحوث والإنماء. تقرير حول المساعدات الخارجية، أيلول ٢٠١١.

(<http://ar.bisan.org>)



التسليح السياسي لثقافة التحرر:  
سياسة التنمية في فلسطين نموذجاً

علي جرادات



## تمهيد لا بد منه

يندرج الجدل حول منهج، وبالتالي سُبُل، «التنمية» وطرائقها وأساليبها في فلسطين، على الرغم من خصوصيتها، في إطار جدل أعم حول «التنمية» في الأقطار العربية، الذي يندرج بدوره في جدل أشمل حول «التنمية» في «بلدان المحيط»، وهو جدلٌ مستمد من تنوع التنظيم السياسي، ويدور بين ألوانه، برنامجاً وممارسة، بما هي تعبير عن مصالح طبقات وفئات وقطاعات اجتماعية مختلفة، ما يحيل إلى:

### ١. الشرط التاريخي لولادة مقولتا «التقدم» و«التخلف»

في حوض «تفاوت تطور» الأمم في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية من مراحل تاريخ تطور المجتمع البشري، نبتت مقولتا «التقدم» و«التخلف»، ودخلتا التاريخ كمقولتين إشكاليتين احتلتا موقعهما في العلوم الاجتماعية، وفي تبني التنظيم السياسي وممارسته لهما في الفكر والاجتماع والاقتصاد.

فبمفاعيل الثورة الصناعية لأزِيدٍ من ثلاثة قرون جاء القرن التاسع عشر قرْنٌ تشكَّل «الدولة الأمة» بامتياز، حيث اتجهت أحداث التاريخ ومسيرته نحو تجميع الأمة المنتشرة في دول عدة في دولة واحدة، ونحو انقسام الإمبراطوريات متعددة القوميات إلى دول قومية، فتوحد بذلك مصطلح «Nation» وبات يعني الوطن والأمة معاً، ما يحيلنا إلى أن بلدان أوروبا الغربية التي فازت بقصب السبق في إنجاز الثورة الصناعية، (لأسباب تاريخية ليس هنا من متسع للخوض فيها)، قد فازت أيضاً بالسبق إلى تشكيل الدول القومية لديها، وكان هذا حدثاً تاريخياً، ألقى بظلاله وما يزال، على صيرورة تطور العالم، وبالأساس على تفاوت مسيرة تطوُّر أومه.

فبهذا الفوز للغرب الأوروبي على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وبما نجم عنهما وتفاعل معهما من ثورات سياسية، شكَّلت الثورة الفرنسية طليعة مؤسسة لها، استطاعت أمم غرب أوروبا «التقدم» على بقية الأمم من خلال استعمار العديد منها ونهب ثرواتها وتمزيق وحدتها وتأخير تشكل الدولة الأمة فيها، وبالمحصلة استطاع المستعمر تشكيل المستعمر على شاكلته، أي وفقاً لمصالحه واستبقاء «تفاوت التطور» وتعميقه لمصلحته، فدول الغرب الأوروبي لم تسرَّع بالنهب تطور بلدانها فحسب، بل واحتجزت بذلك تطور البلدان التي استعمرتها أيضاً، ليصبح «تفاوت التطور» بين المستعمر والمستعمر مضاعفاً، ما يفسر «تخلف» تجربة الأمم المستعمرة مقارنة بتجارب البلدان التي استعمرتها.

على خلفية، وبفعل، هذا «التفاوت» الذي حصل على «تطور» أمم العالم، ولدت النظرة «المركزانية الأوروبية» في محاولة لإسقاط الخصوصية الأوروبية على بقية الأمم، بهدف تفكيكها وتشويهها واحتجاز تطورها وإدامة تبعيتها، وغمط مساهماتها في الحضارة البشرية ومنجزاتها، ما جعلها، غطاءً أيديولوجياً لتورية سياسة الاستعمار والنهب وتسويغها، وإخفاء حقيقة كونها السبب الفعلي لتفاوت تطور أمم العالم في مرحلة تاريخية معينة، وإظهار هذا «التفاوت» بمظهر التفاوت الأزلي الأبدي وليس التفاوت التاريخي.



هنا انبرت العلوم الاجتماعية «الغرب أوروبية» بدورها للمساهمة في نسج خيوط هذا الغطاء الأيديولوجي، حيث انتهج عدد وافر من منظري هذه العلوم، («مستشرقين» وغير «مستشرقين»)، نهجاً استعلائياً عنصرياً في تفسير هذا «التفاوت»، حيث جرى تصنيف دول العالم وتقسيمها إلى دول «متقدمة» وأخرى «متخلفة»، أو إلى دول عالم «أول» و«ثاني» و«ثالث» أو إلى دول «متطورة» وأخرى «نامية»، وفي عداد الأخيرة جرى تصنيف الأقطار العربية، وما يزال.

## العرب يحاولون ويفشلون في بناء الدولة القومية

في هذا السياق حاول العرب في بداية العقد الثاني من القرن العشرين الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية وتشكيل دولة عربية واحدة - الدولة الأمة، حيث تحالفوا من أجل قيامها مع دول الاستعمار «الغربي» في الحرب العالمية الأولى، لكن محاولتهم فشلت، حيث لم يفض هذا التحالف إلا إلى تقسيم الوطن العربي إلى دول عدة دون الأخذ في الحسبان لا العوامل الجغرافية ولا الاقتصادية ولا التاريخية للوطن العربي، بل شكّل تقاسم النفوذ و الغنائم بين الدول الاستعمارية الغربية المنتصرة في تلك الحرب العامل الوحيد لذلك التقسيم الذي قاده بريطانيا وفرنسا، اللتان قسمتا الوطن العربي ب «مبضع» اتفاقيتي سايكس-بيكو، (١٩١٦) وسان ريمو (١٩٢٠) إلى دول عدة، وضعت عدداً منها في قائمة الدول المستقلة ووضِع عدد آخر تحت الانتداب، وفي عداد الأخيرة كانت فلسطين التي وُضعت تحت الانتداب البريطاني مع تضمين صكه في عصبية الأمم الّوعد بـ«إقامة وطن قومي لليهود» فيها، أي الوعد بإنجاح واحدة من أشجع عمليات السطو السياسي في العصر الحديث. وبتنفيذ الفصل الأول من هذا الوعد في العام ١٩٤٨ بعد ثلاثة عقود من التهيئة دخلت نكبة فلسطين التاريخ بوصفها حدثاً تاريخياً قلب حياة الشعب العربي الفلسطيني، وعلى جميع المستويات، رأساً على عقب، بل ما زالت تداعياته مستمرة على الرغم من مرور ٦٤ عاماً على وقوعه وعلى ما ترتب عليه من صراع طاحن ما زال دائراً، وشكلت الأرض والسيطرة عليها والعودة إليها، وما تزال، جوهره ومحوره الأساس.

## العرب يرفضون تقسيم وطنهم، ولكن...

لم يقبل الوعي العربي تسمية تقسيمات اتفاقيتي (سايكس بيكو)، و(سان ريمو) دولاً، ونحت لها الفكر السياسي العربي مسمّى أقطاراً، فيما امتازت فلسطين عن باقي الأقطار العربية، حيث أطلقت الأدبيات السياسية العربية توصيف الكيان على «إسرائيل» منذ تم زرعها في أرض فلسطين، وعلى حساب شعبيها وحقوقه التاريخية والوطنية والقومية، تلك الحقوق التي ظل الشعب العربي الفلسطيني، وما يزال، وحيثما تواجد، متشبثاً بها، مقاوماً لأجل استعادتها، وهو ما لا يكون جوهرها وأساساً إلا باسترداد أرضه والعودة إليها، وذلك على الرغم من فظاعة ما تعرض له على مدار قرن من عمليات تطهير عرقي قل نظيرها في العصر الحديث. وعلى الرغم مما اقترب بحقه من جرائم حرب موصوفة لم تنقطع، وإن شكلت النكبة في العام ١٩٤٨، والهزيمة في العام ١٩٦٧، أخطر محطاتها، بكل ما أفضى إليه ذلك من ابتلاع واستيطان وتهويد للأرض وتشريد وتهجير واقتلاع لأزيد من نصف سكانها العرب الفلسطينيين. لكن هذا الرفض السياسي لنتائج «سايكس بيكو» و«سان ريمو» و«وعد بلفور» وتطبيقاتها، لم يأت جاداً، ذلك ارتباطاً بخصوصية ظروف محاولة الاستقلال القومي العربي مقارنة بنظائرها لدى أمم تعرضت مثل العرب لتجربة الاستعمار

المباشر، خصوصية تمثلت في:

– انطلاق المحاولة العربية المثقلة بإرث أربعة قرون من سيطرة الإمبراطورية العثمانية، التي سطت على مقدرات الوطن العربي بأليتين: آلية النهب الربيعي للمقدرات الاقتصادية، عبر جمع الخراج لخزينة الباب العالي وبذخ سلاطينه، وآلية الاستنزاف للمقدرات البشرية، وتسخيرها في خدمة حروب العثمانيين وطموحاتهم الإمبراطورية.

– عدم اكتفاء الاستعمار الأوروبي الغربي بنهب مقدرات الأمة العربية، كما فعل مع أمم أخرى، بل، قام أيضاً بتمزيق وحدتها الجغرافية والسياسية، وزرع الكيان الصهيوني، استعماراً استيطانياً اقتلاعياً ابتلاعياً في فلسطين. وقد خدم ذلك في كبح الوحدة والتغيير وساهم في تكريس التجزئة والتبعية، وحراستها في كامل الوطن العربي.

بتضافر هاتين الواقعتين الخاصتين لانطلاقة الاستقلال القومي العربي تضاعف تشويه الحوامل الاجتماعية والسياسية العربية السائدة، فجاءت انطلاقتها قطرية غير موحدة، مساومة غير حاسمة. وقد تجسد ذلك في ممارسة قوى سياسية برجوازية ذات أصول أرستقراطية وعائلية تقليدية، ساومت، ووافقت على نيل استقلال قطري شكلي مقيد بمعاهدات تتيح التدخل الأجنبي والتبعية له، خاطفة بذلك الجهود والمضامين السياسية والاجتماعية لثورات تحملت الطبقات الشعبية أعباءها الأساسية، بدءاً بثورة زغول المصرية في العام ١٩١٩، مروراً بثورة سلطان باشا الأطرش وإبراهيم هنانو وصالح العلي السورية في العام ١٩٢٥، وثورات فلسطين في عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم وأبرزها الثورة الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩، عرجاً على ثورة العشرين العراقية عام ١٩٢٠، وانتهاء بثورات المغرب العربي: ثورة عمر المختار الليبية عام ١٩٣١، وثورة الريف في المغرب بقيادة عبد الكريم الخطابي، وسلسلة الثورات الجزائرية، وأبرزها ثورة عبد القادر الجزائري نهاية القرن التاسع عشر، وثورة لالا فاطمة في عشرينيات القرن العشرين.

## ٢. الشرط السياسي العالمي لولادة مقولتنا «التنمية» و«التنمية البديلة»

كجزء صميمي من نظرة «المركزانية الأوروبية» الاستعلائية، وتطويراً لها بما يستجيب لمقتضيات انتهاء مرحلة الاستعمار المباشر، وحلول مرحلة الاستعمار غير المباشر، (التبعية)، وفي أواسط أربعينيات القرن العشرين الماضي، ولد مصطلح «التنمية»، وكان ترومان، الرئيس الأمريكي آنذاك، هو أول من أطلقه، حيث قال في خطاب عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو المنتشي بانتصار الولايات المتحدة وحلفائها في تلك الحرب، إن ثمة «منارة» «غربية» على الدول «النامية» السير على «هديتها» لبلوغ «التنمية» في مجتمعاتها. ومذاك دخلت مقولة «التنمية» التاريخ، واتخذت مكانها في أدبيات العلوم الاجتماعية لكنها، ومنذ صكها الرئيس الأمريكي ترومان، كانت وما تزال مقولة إشكالية مثيرة للجدل بين منهجين فكريين سياسيين: منهج يرى أنها مقولة بريئة ومحيدة، وأن ثمة حاجة إلى اتخاذها أداة لتحليل واقع المجتمعات المتحررة لتوها من الاستعمار المباشر، وإلى تبنيها منطلقاً لسياسات تطويرها، بالمعنى الشامل لمقولة التطوير، ذلك باعتبار أن سير هذه المجتمعات على هدي «منارة» الدول «الغربية المتقدمة»، ومن خلال العلاقة بها، هو السبيل الأنجع، بل الوحيد، للحاق الأولى بالثانية وتحقيق ما حققته اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ومنهج آخر يرى أن هذه المقولة ليست بريئة وغير محايدة، وأن أخذها أداة للتحليل ومنطلقاً لرسم السياسات، إنما يشكّل وصفة

مظهرها غير مخبرها الرامي إلى استبدال النهب الاستعماري المباشر، بالنهب الاستعماري غير المباشر، أي بالتبعية، التي لا تستبقي «تفاوت التطور» بين «المتبوع» و«التابع» على حاله بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي، فحسب بل، وتجعل سيادة «التابع» واستقلاله السياسي بالشكلي أشبه، أيضاً.

تمخض هذا الجدل، بل الصراع، النظري الذي ما انفك دائراً بين هذين المنهجين الأساسيين، اللذين فشلت كل المحاولات الوسطية في التوفيق بينهما، عن ولادة مقولة «التنمية البديلة»، التي احتلت مكانها في أدبيات العلوم الاجتماعية، باعتبارها جزءاً من رؤية فكرية وسياسية تحررية أشمل لتطوير مجتمعات الدول التي نالت استقلالها من الاستعمار، أو تلك التي لم تنله، (مثل فلسطين)، بعد، ولضمان عدم إعادة إخضاع هذه وتلك من المجتمعات مجدداً للنهب «الغربي» باسم «التنمية»، أي استمرار صياغتها على شاكلة ناهبيها ومحتجزي تطورها الذين لم يخرجوا من باب الاستعمار المباشر إلا ليعودوا إليه من شباك التبعية.

هنا، كان ثمة داخل هذه المجتمعات المستقلة لتوها تعبيرات فكرية جسدها قوى سياسية اختارت خيار الولوج في «التبعية» عبر تبني مقولة «التنمية» برنامجاً وممارسة، وذلك تعبيراً عن مصالح طبقات وفئات مجتمعية اكتفت بالشكلي من الاستقلال السياسي والسيادة لشعوب بلدانها، ما يحيل إلى أن مسألة توسد مقولة «التنمية» أو مقولة «التنمية البديلة» ليست مجرد تعبير عن خلاف معرفي نظري مجرد، إنما انعكاساً لصراع مصالح اجتماعية، هي، وإن تمظهرت في مرحلة «الحرب الباردة» في صراع بين دول ومعسكرات دولية، إلا أنها في الواقع والجوهر، تعكس صراعاً بين قوى وطبقات اجتماعية، وهذا الصراع يتجاوز الحدود الوطنية والقومية، ويمتد لآمد طويلة، وينطوي على تعرجات والتواءات تتجلى على شكل هزائم وانتصارات لطرفي الصراع تبعاً للشروط التاريخية الملموسة في نمو القوى الاجتماعية المنخرطة فيه وتطورها، تبعاً للتغيرات في ميزان القوى بين طرفيه.

## تجربة التنمية العربية تتخلف حتى عن نظيراتها

وفي هذا السياق شكلت الحالة العربية أسوأ حالات التبعية، حيث تأخرت تجربة التنمية في الأقطار العربية، حدائثاً وتحديثاً، حتى عن تجارب أمم خضعت مثلها للاستعمار، إذ بعد أزيد من نصف قرن على الموجة الثانية من استقلال الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وبسؤال أين كان العرب، وأين أصبحوا؟ نجد أن هذه الموجة لم تفض في التحليل الأخير إلى بناء دولة قومية، مثلما لم تحم فلسطين، بل، ووصل المشروع القطري إلى طريق مسدود في عدم قدرته على بناء دول وطنية ديمقراطية ذات سيادة ومستقلة سياسياً واقتصادياً، ذلك دون مقارنة للتجربة التنموية العربية بالتجربة الأوروبية في جانبي التحديث والحدائث في القرنين الأخيرين، إذ حسبنا الإشارة إلى مشاريع التحرر القومي في الهند والصين وبلدان أمريكا اللاتينية، (مثلاً)، وما أحرزته هذه المشاريع منذ انتفضت على المحتل الأجنبي من خطوات نهضوية تنموية بعيدة المدى، رافقتها تحولات اجتماعية لصالح المرأة وضرب للعشائرية والخرافات الغيبية أيضاً، بل، وهناك تحولات بهذا القدر أو ذاك لصالح الطبقات الشعبية سيما في الصين، فيتنام، وحلقات مهمة في أمريكا اللاتينية، ناهيك عن تبلر حركات اجتماعية وصيغ قانونية تكفل حياة ديمقراطية مستقرة متنامية، وكل ذلك بما يفوق كثيراً التجربة العربية، التي تعيش منذ صلبها؟ مشروع الدول «الغربية» الاستعمارية وأنظمة التبعية والهوان له في وضعية «تنموية» مفوّته من ناحية مساهمتها في العلوم والصناعة والسياسة

الدولية، إلى درجة أن يقول تقرير للأمم المتحدة أن أفريقيا تتصنع والعرب لا، وأن الأمية تندثر في جنوب آسيا فيما هي ٤٠٪ لدى العرب، وعائدات النفط التي تناهز ٧٠٠ مليار \$ سنويا لم تبين مدينة عصرية واحدة، علاوة على ما بين أنظمة الوراثة والتوريث في الدول العربية من تناقضات ببنية وبنوية لا تتيح، بل تمنع تكاملها على المستويات كافة ما دامت ترى في شعوبها مجرد «رعية» تحكمها خارج سلطة القانون والدستور عوض أن تكون مرجعية ومصدر لكل تشريع وسلطة.

وبالمحصلة لم تصمد تجربة السياسة «التنموية» المستقلة لأنظمة الانقلابات العسكرية، بل وتم التراجع عنها، واما حققته من نجاحات وانجازات في التصنيع والتأميم والسيطرة على الثروات والموارد الوطنية، وفي الإصلاح الزراعي وتحديث الجيش ومجانبة التعليم. وأكثر من ذلك، فقد تحول دور الحاكم المحلي في هذه الأنظمة، إلى ناظر لمصالح الاحتكارات الرأسمالية الغربية المعولة، ينتزع الريع من عائدات الاقتصاد الوطني لحسابه الشخصي والعائلي والقبائلي، ويحوّل الوطن إلى إقطاعية، يحصل منها على فئات، هو مهما كبر يبقى محدودا، قياساً بما تمتصه احتكارات النهب الغربي من ثروات الوطن وموارده. وبهذا تحولت النظم الرسمية العربية الحاكمة، الملكية منها والجمهورية، إلى نظم عائلية فلكورية، لها سلطتها الأبوية، يعتليها سلطان مستبد يحكم رعية دون مساءلة شعبية أو مرجعية دستورية وقانونية فعلية، ما حوّل السلطة إلى حقل للتوريث ومصدر للثروة، وجعلها آلية جهنمية للتبعية والفساد والإفساد والثراء الفاحش والقمع والإفقار والبطالة والحط من الكرامة الخ... وأعاد تشكيل بنى الدولة بما يديم سطوة هذا السلطان، ويعززها من خلال تدجين الجيوش أو تهميشها لصالح تقوية أجهزة الأمن الداخلي والمخابرات، ودمج الجهاز البيروقراطي الحكومي عضوا بأجهزة الأمن هذه، وقد رافق كل هذا التراجع والارتداد السياسي جملة ارتدادات عن المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية للطبقات الشعبية، حيث جرى تسمين طبقات ريعية طفيلية وكمبرادورية متحالفة مع بيروقراطية منتفعة، بدأت بانفتاح السادات الاقتصادي، وتدمير القطاع العام وبيعه للمغامرين المتسلقين خردة أو بأبخس الأثمان، وإطلاق غول السوق الحرة وقوانينها، والاندرج في دوالب الليبرالية الجديدة واملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، عبر الخصخصة وبيع القطاع العام، وتخليع أبواب البلاد وفتحها سداحا مداحا أمام الاستثمارات الغربية ورأس المال الاحتكاري المعولم، وسيادة الرشوات ونهب المال العام لا بل والاستيلاء على الأصول الوطنية السيادية كالأراضي ومناجم المعادن وغيرها من الموارد، وكل ذلك بسبب تبني مقولة «التنمية»، فكراً وسياسة واجتماعاً واقتصاداً.

### ٣. «العولة» وتراجع «التنمية البديلة»: نتائج فاضحة وصادمة

على أهمية السجال النظري بين منهجي سياسة «التنمية» و«التنمية البديلة» تبقى النتائج العملية لتطبيقاتهما على الأرض هي الأهم. هنا ومن قبيل التمثيل لا الحصر، فإن ثمة جدوى في رؤية ما أسفر عنه التراجع في تبني سياسة «التنمية البديلة» برنامجاً وممارسة من نتائج على مدار عقدين ويزيد هي عمر عولة ما بعد انتهاء الحرب الباردة و«انتصار» الحلف الرأسمالي الإمبريالي وتسيده قطباً وحيداً في السياسة الدولية، نتائج أظهرتها وكثفت التعبير عنها، وكشفتها للعيان، الأزمة المالية العالمية الآخذة بالتحول، باطراد وتسارع، إلى أزمة اقتصادية تعكس كم كانت النتائج كارثية بسبب ما حصل من تراجع عن اعتماد سياسة «التنمية البديلة» لمصلحة تقدم اعتماد سياسة «التنمية» التي تسيدت بفعل تسيّد نظام العولة الرأسمالي المتوحش القائم على أساس فتح الأسواق وتحرير التجارة، وسيطرة كل من البنك وصندوق النقد الدوليين

ومنظمة التجارة العالمية على الفكر الاقتصادي العالمي، ليكون الحصاد:

(١) ضرب الطبقات الوسطى وزيادة إفقار الطبقات الفقيرة في دول «المركز».

(٢) زيادة إفقار بلدان (المحيط) وتعميق تبعيتها عبر دفعها إلى تقليص تدخل الدولة وخصخصة القطاعات الإنتاجية والخدمية معاً، وتقليص شبكة الأمان الاجتماعي، وبناء المناطق الحرة غير الخاضعة للجمارك والموجهة للتصدير تحت شعار تشجيع الاستثمار الأجنبي، ما أدى إلى رهْن أو بيع الأصول الوطنية، وإلى هشاشة الاقتصاد وسيادة نزعة الاستهلاك وتراكم ديون بلدان «المحيط، حيث بلغ حجم الديون الخارجية على الدول العربية، (مثلاً)، ٨٠٠ مليار دولار. بمعنى آخر، فإن عملية نهب جديدة قد تمت لبلدان «المحيط»، بأيدٍ نامعة أولاً، وبحروب على الدول «العاصية» ثانياً. فالعولة لم تقلص الفارق في التطور بين دول «المركز» ودول «المحيط»، بل وسعته، وعمقت «تخلف» الأخيرة وتبعيتها، وحولتها إلى مجرد أسواق استهلاكية ومناجم يستنزفها المركز الرأسمالي العالمي. وترافق ذلك مع غياب الديمقراطية وتسيّد أنظمة ديكتاتورية جمعت بين السلطة ورأس المال بشكل سافر، ما أدى إلى تعميق تشوه البنى في بلدان «المحيط» وزيادة الفقر والمديونية.

لكن، ولأن للتاريخ مكره، ولأن كل شيء ينطوي على نقيضه ويحمله في جوفه، ولأن «كل نظام يعيش حتى ينتج حفار قبره»، فإن تناقضات هذا النظام المتوحش لم تبَقْ راکدة، أو ساكنة، بل، عاشت حركتها تراكمًا غير مرئي، لم يكن بالمقدور التنبؤ بأشكال وزمان انفجارها، فيما كان واضحاً أن اتجاهها العام يسير نحو تعميق تناقضات الرأسمال المعولم عموماً واحتدامها، ورأس المال المالي منه خصوصاً. وقد تحقق له ذلك بفعل إخضاع الثروة العالمية، فضلاً عن ثمار التطور العلمي والتكنولوجي، لمصالحه الفالنتة من عقالها، ما أفضى إلى اتساع الفروق الاجتماعية، سواء داخل مجتمعات «المركز»، أو داخل مجتمعات «المحيط»، أو بين بلدان «المركز» وبلدان «المحيط»، وكانت النتيجة انفجار أزمة مالية عالمية، أخذت بالتفاقم والتحول إلى أزمة اقتصادية، بعد انفجار فقاعة رأس المال المالي، أزمة انعكست بشكل متفاوت، على بلدان «المركز»، وتجلت في إغلاق العديد من البنوك والشركات والمصانع، وتسريح عاملها لينضموا إلى جيش العاطلين عن العمل، وفي زيادة فلكية للمديونية، وفي تراجع الاستثمار، خاصة في ظل «تَوَحُّل» الولايات المتحدة وحلفائها في مستنقع الحروب التي أشعلتها في أفغانستان والعراق، عدا انخراطها المباشر وغير المباشر في الفتن والصراعات الداخلية في حدود روسيا الاتحادية وتايواند أو في بلدان كاليمين والصومال والسودان ولبنان وفلسطين وغيرها من بلدان «المحيط»، التي وصلتها ذبول الأزمة بتفاوت، تبعاً لعمق تبعيتها للمركز الرأسمالي، أي تبعاً لمدى اعتمادها سياسة «التنمية» أو «التنمية البديلة». لكن وفي جميع الحالات، فإن ثمة انعكاسات لهذه الأزمة الاقتصادية، لعل أبرزها وأهمها:

(١) سياسياً: تراجع نظام العولة السياسي أحادي القطبية.

(٢) فكرياً: تراجع المنظومات الفكرية لليبرالية الجديدة.

(٣) اجتماعياً: برزت الحاجة إلى حراك الطبقات والشعوب الفقيرة بوصفها ضرورة موضوعية وتاريخية. وتجلّى ذلك مؤخراً في الحراك الشعبي العربي، بعد النجاحات التي حققتها القوى الشعبية في غالبية بلدان

أمريكا اللاتينية، عدا عن تنامي الحركات المناهضة للعولمة في دول «المركز». ما يعني أننا أمام بداية لمرحلة جديدة في نضال الطبقات والشعوب الفقيرة في مواجهة عولمة الرأسمالية المتوحشة. من الصحيح أن تراجع أحادية القطبية الأمريكية نحو عالم متعدد الأقطاب، لا يعني نشوء نقيض مباشر للنظام الرأسمالي العالمي على المستوى الكوني، بل يعني إعادة تنظيم مستويات القوة وتوزيعها بين الدول رأسمالية الكبرى، ولكن من الصحيح أيضاً أن هناك نقيضاً حقيقياً يتنامى، ويتمثل في الحراك الشعبي المعادي للعولمة الرأسمالية، سواء أكان ذلك في بلدان «المركز» أو في بلدان «المحيط». ويرتبط ذلك كله بتعمق مظاهر الصراع الاجتماعي، إن كان في دول «المركز» أو في دول «المحيط». إن غرق الرأسمالية المعولمة في أزمتها الاقتصادية يفرض عليها الانكفاء لمعالجة أزمتها الداخلية. وفي ذلك فرصة تاريخية لـ:

(١) أن تزيد ما تسمى بالدول البازغة من نفوذها.

(٢) أن تفلت بعض دول «المحيط» التي قطعت شوطاً في «التنمية البديلة» والديمقراطية من إفسار التبعية والنهب.

(٣) استنهاض القوى المعبرة عن توق الشعوب للتحرر الوطني والاجتماعي وزيادة تأثيرها في المجتمع.

فبهذه الأزمة للنظام الرأسمالي المعولم، لم يعد الحكم على جدارة قوى التحرر الوطني والاجتماعي بما أصاب تجاربها المحققة سابقاً من انهيارات، بل بما تعانیه الرأسمالية العالمية اليوم من أزمة أخذة في التفاقم، بعد أن انكشف عن تناقضاتها الغطاء الخارجي، المتمثل أساساً بانهيار التجربة السوفيتية وملحقاتها، لتظهر حالة الغليان الداخلي والأزمات البنوية التي تعانيتها الرأسمالية، التي لم يعجز نظامها المعولم المتوحش عن تقديم الحلول لمشاكل الإنسانية فقط، بل، وأفضى أيضاً إلى شن الحروب العدوانية، التي كان لمنطقة الشرق الأوسط عموماً، وللمنطقة العربية خصوصاً، النصيب الأكبر منها.

وكل هذا بما يعاكس تنظيرات «العولمين» القائلة بأن العالم أصبح سوقاً واحدة وأن تنمية شاملة للكرة الأرضية أصبحت في متناول اليد، وأن نهاية للحروب قد أُرُفت. وكل ذلك بغرض التغطية على انفلات غرائز السيطرة والهيمنة والنهب الإمبريالي من عقالها وتفجيرها أشرس الحروب العدوانية المدمرة، وخلقها لأبشع أشكال الفوضى والركود والمجاعة والبؤس والمافيا وتجارة الجنس والبطالة والفقر والمديونية وحرمان الشعوب من حقها في الاستقلال والحرية والتنمية الحرة وفرض التخلف الحضاري والاجتماعي على شعوب بأكملها على نحو غير مسبوق منذ عقود.

وبلغة الأرقام تشير الإحصاءات العالمية إلى أن نظام الرأسمالية المعولمة قد أدى إلى أن يكون هناك مليار جائع في العالم، أي بنسبة تقدر بـ ١٧٪ من البشرية، وإلى أن يكون هناك ٨ دول مركزية تمتلك ٨٠٪ من الثروة العالمية، فيما بقية دول العالم تمتلك ٢٠٪ فقط. كما أدت حيازة قرابة ٣٠ شركة احتكارية معولمة ٧٠٪ من السوق العالمية، فيما تعزز الفقر، وفي بلدان «المحيط» بخاصة، ليصل إلى ٣٢٪ من البشرية. وأصبح هناك حوالي مليار إنسان دون مياه صالحة للشرب، هذا ناهيك عن أن حروب الرأسمال المعولم قد حصدت أرواح أكثر من ٣ ملايين إنسان، وخلفت مئات الآلاف من الجرحى ومشوهي الحروب، ذلك منذ انهيار التجربة السوفيتية واندلاع الصراعات الإثنية في البلقان، وغزو العراق وأفغانستان وبنما، والتلويح بالغزو في مناطق عديدة، ووقوع أكثر من ٤٠ حرب محلية، علاوة على الحجم الهائل من الدمار الذي خلفته



هذه الحروب، والذي تقدر كلفته بنحو ٥ تريليون دولار. وإذا ما أضيف ذلك إلى نحو ٢ تريليون دولار، هي المديونية التي ترزح تحتها بلدان «المحيط»، وتعجز حتى عن سداد فوائدها، يظهر إلى أي مدى كانت الرأسمالية المعولمة الدافعة لاعتماد سياسة «التنمية» ومحاربة سياسة «التنمية البديلة» متوحشة ومستعدة لتعظيم أرباحها بالوسائل كلها، بما في ذلك شن الحروب العدوانية وإشعال الفتنة الداخلية وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية.

وفي إطار معالجة الأزمة الاقتصادية، لم تكتفِ دول المركز الرأسمالي بحلها على حساب الطبقات الفقيرة في بلدانها، من خلال دعم البنوك والشركات والمؤسسات المتسببة بالأزمة، بل، وعلى حساب الدول الفقيرة، حيث جرى سحب نحو ٨٠٠ مليار دولار من الأسواق الناشئة في بلدان «المحيط»، ونقلت كثير من الشركات الرأسمالية الغربية استثماراتها من هذه البلدان، وقلت التدفقات المالية إلى هذه الدول بمقدار ٢٠٠ مليار دولار، وتشكّل عجز اقتصادي لدى ٨٠ دولة من دول «المحيط»، نتج عن تقلص صادراتها، حيث اعتمدت الاستثمارات الأجنبية استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بالاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة في هذه البلدان. ففي البلدان العربية، (مثلاً) حيث يوجد حوالي ٢٠ مليون عاطل عن العمل، خسرت الدول العربية نتيجة الأزمة ٢٠٠ مليار دولار، كما تأثر تريليون دولار عربي في الأسواق الغربية بانهيار البنوك والبورصات فيها، أما الخسائر المتوقعة للاقتصاد العربي فتقدّر بحوالي ٢,٥ تريليون دولار.

وكحصيلة عامة لقد فتح التعلم من دروس انهيار التجربة السوفييتية وملحقاتها، مترافقاً مع انكشاف عجز الرأسمالية عن حل مشاكل البشرية، فرصاً جديدة لتجارب تحررية وطنية واجتماعية مختلفة تعتمد سياسة «التنمية البديلة» مستفيدة من خلل التجارب السابقة، وفي ظروف جديدة ومختلفة، حيث تحول الصراع العالمي من كونه صراعاً بين معسكرين دوليين إلى صراع بين كل الطبقات والشعوب المضطهدة في العالم من جهة وبين الطبقات المسيطرة على الثروة العالمية من جهة أخرى، ليصبح الصراع مكشوفاً ويتسم بوضوح اجتماعي أكبر، فيما يحاول الرأسمال المعولم جاهداً تغطية هذا الصراع بافتعال أزمات من قبيل خلق، وتغذية، وتضخيم الصراعات الدينية والطائفية والمذهبية والإثنية والجهوية في «المحيط»، وتسعير الحرب على الأقليات المهاجرة في «المركز»، بل، ومن المرجح أن يلجأ إلى شن مزيد من الحروب.

## العرب الخاسر الأكبر من نظام العولمة

وفي السياق ذاته حرّى بنا أن لا ننسى أنه كان للمنطقة العربية وشعوبها في العقدين الأخيرين النصيب الأكبر من ويلات التوحش الإمبريالي الأمريكي وحروبه تحت ساتر نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وصون الشرعية الدولية. ولا غرابة، فالمنطقة ذات موقع جغرافي إستراتيجي وتحتوي خزانا هائلا «للكنز» النفطي وغيره من الثروات الطبيعية، ناهيك عن ابتلائها بوجود الكيان الصهيوني المطلوب ضمان تفرقه على الصعد كافة، وبالسبل العنيفة كلها، على ما عداه من قوى المنطقة ودولها، فهو شريك وحارس في عملية النهب الإمبريالي المتواصلة لمقدرات الأمة العربية، ولجم نهضة شعوبها واتحادها وإفلات نظمها من مفاعيل التبعية والتجزئة التي اختطتها «سايكس - بيكو» مطلع القرن المنصرم. زد على ذلك أنه في هذين العقدين، وفيما شهد العالم انطلاق التكتلات الكبرى، فإن العرب ينتقلون من التجزئة القطرية إلى الاقوامية والطائفية والمذهبية، بل إن إمبراطورية الاحتكارات متعددة ومتعدية الجنسية بقيادة الإمبريالية الأمريكية

ظلت تستهدف أول ما تستهدف ثروات العرب وجغرافيتهم وحقوقهم وقضاياهم، وفي مقدمتها «قضيتهم الأولى»، قضية فلسطين.

## ما مغزى هذا الكلام في معنى ومضمون «التنمية» في فلسطين؟

يقودنا التحليل السابق إلى أنه ليس ثمة مجالاً للبحث في تقييم مسيرة علاقة التنظيم السياسي الفلسطيني بألوانه بـ«التنمية» (برنامجاً وممارسة) من دون الانطلاق والتشديد على مجموعة حقائق يعدُّ القفز عنها بالتعسف أشبه إلى «قولبة» الواقع وفقاً للخيال أقرب. وهي:

(١) حقيقة أنه بوقوع الفصل الأول من النكبة الفلسطينية في العام ١٩٤٨، ناهيك عن توالي تداعياتها وفصولها حتى اليوم يكون قد تحدد بصورة مفروضة؟؟؟، أن «التنمية» في فلسطين هي وجه من وجوه عملية مقاومة شاقة مديدة ومتعددة الأشكال تستهدف حماية الأرض، ودعم صمود من تبقى عليها من شعبها، سواء في المحتل منها في العام ١٩٤٨ أو في المحتل منها في العام ١٩٦٧ من جهة، ودعم صمود لاجئيه للحيلولة دون توطينهم أو تحويلهم إلى مجرد قضية إنسانية من جهة ثانية، ما يعني أن الحديث عن «التنمية» في فلسطين يشمل كامل مساحتها بكامل شعبها (بمعزل عن خصوصيات تجمعاته في الوطن والشتات) وليس كما يجري حصره (بوعي أو من دونه) في المحتل عام ١٩٦٧ منها ومن شعبها، وخاصة منذ صفقة أوسلو ونشوء «سلطة حكم إداري ذاتي انتقالي» مقيدة ومحدودة على سكان، وليس على أرض غزة والضفة ودون القدس أيضاً.

(٢) حقيقة أن «التنمية» في فلسطين (على خصوصيتها) قبل وبعد نشوء سلطة الحكم الإداري الذاتي المقيدة والمحدودة، هي جزء لا يتجزأ من «التنمية» في الوطن العربي، ذلك ليس ارتباطاً بالمشارك في التاريخ والجغرافيا والديمقراطية وحسب، بل وارتباطاً بالمشارك في الفكر والسياسة والمجتمع أيضاً.

(٣) حقيقة أن «التنمية» في فلسطين تحيل إلى أن هنالك حاجة استثنائية للدمج بين النضال السياسي الوطني ضد المحتلين وبين النضال الاجتماعي لتوفير الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية في برنامج وممارسة التنظيم السياسي الفلسطيني بألوانه، ذلك ليس فقط لأن هذا التنظيم دون ذلك لا يعود تحريراً كما يقضي واقعه، بل أيضاً لأن الطبقات والفئات الشعبية الفلسطينية علاوة على كونها المنتج المباشر في الاقتصاد كما في كل مجتمع، هي من تحمّل، وما يزال الجزء الأساس من أعباء النضال ضد المحتلين وتضحياته، ما يعني أن الشعب العربي الفلسطيني حيثما تواجد، وبمعزل عن تحولات واقعه، وحتى انجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني، يجب أن يبني سياسة تنموية تتواءم، مضموناً وشكلاً، مع حقيقة كونه شعباً يقاوم استعماراً استيطانياً ابتلاعياً اقتلاعياً، ومع حقيقة أن التناقض الأساس مع استعمار هذا هو طابعه والنضال ضده، لا يسمحن، (مثلاً) بحالة البذخ التي بُنيت على أساسها ووفقاً لها السياسة التنموية لسلطة الحكم الإداري الذاتي المقيدة والمحدودة، ولا يتعايشان مع ما أنشأته من جيوش بيروقراطية وأمنية، كما لو كانت دولة مستقلة وسيدة، فيما لا تحمل من هذا الاسم سوى مظاهر كاذبة. وذلك يعني أن الواقع الاقتصادي للشعب العربي الفلسطيني يفترض التقشف لا الترف والبذخ، ويتطلب بناء اقتصاد مقاومة وصمود لا اقتصاد استهلاك، اقتصاداً يقوم على أن الأرض وحمايتها محوره، وعلى أن الإنسان وتعزيز قدراته على الصمود



جوهره، وعلى أن القطاعات الإنتاجية وتنميتها أحد أهم أركانه، وعلى أن مقاطعة بضائع الاحتلال أحد أهم شروطه، وعلى أن تنمية الثقافة الوطنية وروح المقاومة وتوحيد قوى الشعب هي في نهاية المطاف أهدافه.

(٤) حقيقة مركزية الأرض في معنى ومضمون «التنمية» في فلسطين المبتلعة والمستوطنة أرضها والمقتلع والمشتت شعبها، فالأرض هنا ليست مجرد عقار يباع ويشتري، بل علاقة تاريخية بين الإنسان وترابها، ينتج من خلالها خيرات ووعياً اجتماعياً يعمق الارتباط بها والانتماء إليها والذود عنها، أي أن للأرض قيمة سياسية وأخرى اجتماعية، تعزز كل منهما الأخرى. وهذا ما جعل المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام ١٨٩٧ يقرر استقدام العمال اليهود الشباب المزارعين إلى فلسطين، الذين قاموا بإنشاء منظمين:

**الأولى:** منظمة «ناحل» وهي منظمة شبابية عسكرية زراعية، عملت على استصلاح الأراضي وزراعتها وحمايتها بعد الاستيلاء عليها، حيث قامت، (مثلاً) بتجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات الواقعة بين حيفا ويافا حتى نتانانيا، وحولتها إلى أراضٍ زراعية، لتغدو اليوم المنطقة الأكثر كثافة سكانية، بعد أن كانت منطقة بور.

**الثانية:** منظمة الـ«جدناع» وهي حركة شبابية كشفية، عملت في الزراعة، وبشكل خاص العمل في عمليات التحريج.

هكذا بدأت الحركة الصهيونية ببناء حركة كيبوتسية زراعية مندمجة في منظمة «الهاجاناة» العسكرية، أي بالدمج بين القيمة السياسية والقيمة الاجتماعية للأرض، فالمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني قام أساساً على استهداف الأرض والإنسان معاً، وانتهج منذ البداية مبدأ السيطرة على الأرض من خلال اقتلاع البشر الذين يعيشون عليها ويمارسون عملهم الإنتاجي فيها، وبالتالي فإن القول بأن الأرض وما فيها هي محور الصراع وجوهره ليس مجرد لازمة زائدة، بل هو منطلق كل رؤية جادة لحقيقة الصراع، ما يفرض بناء الخط العام للسياسة «التنموية» الزراعية الفلسطينية تحت شعار حماية الأرض والفلاح، وتوفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي الفلسطيني، عبر إستراتيجية اقتصاد الصمود.

يزكي هذا التوجه «التنموي» معرفة أنه لم يتطور في فلسطين حتى الآن رأسمالية زراعية وفق النماذج الرأسمالية المتعارف عليها، بل إن الموجود هو ملاكون وحائزو أراضٍ صغار أو متوسطون، وان المصادرة الصهيونية للأراضي وتفتت الملكيات شكلاً العاملين الأساسيين في منع تطور رأسمالية زراعية كبيرة في فلسطين. وبالتالي، فإن التعامل هنا يجب أن يكون مع اقتصاد زراعي فلسطيني، إما أنه يقوم على العمل العائلي، أو أنه يقوم على علاقات محاصصة وضمان، أو استئجار صغير للأراضي. وبهذا، فإن القوانين التي تحكم عملية الإنتاج الزراعي هنا هي ليست القوانين التي تحكم الإنتاج الزراعي الرأسمالي، الذي يقوم على تحقيق الربح من ملاكي الأراضي أو امتصاص فائض القيمة من العمال الزراعيين، ناهيك عن أن الملكيات والحيازات الصغيرة لا تساعد على توسيع استخدام التكنولوجيا الزراعية العالية، ما يفرض ضرورة استنباط أشكال توظيف التكنولوجيا الملائمة لنمط الحيازات والملكيات الصغيرة والمتوسطة، أو بناء نماذج تعاونية جديدة توسع من رقعة الأراضي بما يخدم توظيف تكنولوجيا عالية، علماً أن الميل لاستخدام العمالة الكثيفة هو الأجدى ليس اقتصادياً فحسب، بل واجتماعياً من خلال خدمة مبدأ حماية الأرض، وتقليل نسبة البطالة، وهذا لا يلبيه وجود حركة تعاونية تقليدية متكلسة، أو وجود أصحاب

استثمارات زراعية كبار على رأسها، يستخدمونها لمصالحهم الخاصة، أو كمدخل لاستجلاب منح لا يستفيد منها المزارعون الصغار والمتوسطون.

إن الأمن الغذائي الفلسطيني مهدد، تحت طائلة التقلص المستمر في مساحات الأراضي المزروعة، والنقص الحاد في الثروة الحيوانية والسمكية، وحالة الاعتماد المستمر على سد النقص في هذه الحاجات على السوق الإسرائيلية، وبالأخص على سوق المستوطنات. وبالتالي فإن الفلسطينيين أمام مهمات ملحة لتحقيق أمنهم الغذائي بحدوده الدنيا في ظل احتلال شرس يستهدف الأرض والإنسان، ولا تهزه أي مشاعر تجاه اقتلاع الأشجار، ناهيك عن ضعف إمكانات المزارع الفلسطيني، وجبن الرأسمال الفلسطيني عن الاستثمار في هذا القطاع.

عليه، يصبح لازماً ومفروضاً تبني دعم وتوجيه العمل الزراعي من خلال سياسة التدخل الإيجابي، وهذا لا يحققه انخفاض الموازنات المخصصة للزراعة، ولا يدعمه النقص في الكادر البشري المؤهل لإدارة فعالة للعملية الزراعية. وبذلك، فإنه لا بد من تكاتف جهود الفاعلين في وضع وتنفيذ السياسة الزراعية الوطنية عبر:

١. تشكيل مجلس زراعي وطني يضم الهيئات الأهلية العاملة في المجال الزراعي، إضافة لممثلي المزارعين والمهندسين الزراعيين.
٢. إعادة النظر في قانون الزراعة الفلسطيني، وتعديله وإخراجه من الإطار التقني إلى الإطار السياساتي المرتبط بمبدأ حماية الأرض، لا تنظيم زراعة مستقرة فقط.
٣. توفير الدعم الكامل لعمليات استصلاح الأراضي البور وتشجيع العمل في الزراعة من خلال برامج مجدية.
٤. حماية المنتج الزراعي عبر منع استيراد الخضار والفاكهة من السوق الإسرائيلية، والعمل على تشجيع زراعة الكثير من هذه المنتجات في الأرض الفلسطينية.
٥. إعادة النظر في سياسة الإنتاج لأجل التصدير، التي عادة ما تضر المزارعين، مثل زراعة الورود وغيرها، والتركيز بدلا من ذلك على استزراع الأراضي بالمحاصيل التي تلبي الحاجة المحلية.
٦. تأسيس بنك للتسليف الزراعي لصغار ومتوسطي المزارعين خارج سعر الفائدة السوقية.

هذا إن شئنا بناء سياسة صمود زراعية فلسطينية مقاومة تربط بين القيمة السياسية والقيمة الاجتماعية للأرض، لا يلببها غير الجمع بين مبدأ حماية الأرض ومبدأ دعم المزارعين، باعتبارهم المنتجين المباشرين في القطاع الزراعي، إذ بدون جهدهم وعرقهم تبقى الأرض بوراً، ومطمعاً لكل غازٍ ومستوطن، آخذين بعين الاعتبار ما هم عليه من فقر وتشردم وقلّة تأطير وتدني تعليم وسيادة وعي قدري، ناهيك عن ابتعاد الشباب المتعلم أو نصف المتعلم عن العمل الزراعي والأنفة منه، ما يصعب إدخال الفكر التعاوني المدني إلى وعي هؤلاء المزارعين، ويعزز سيادة أنماط التعاون التقليدي، لكن هذا يجب ألا يدفع إلى اليأس والقنوط، بل يجب أن يحفز الفاعلين في وضع السياسة الزراعية الوطنية، على التسلح بالمبادرة الصبورة والمثابرة. ذلك أنه على الرغم من أن الفلاح يعتد بخبرته في الزراعة، إلا أنه طالما عبر عن الحاجة إلى طريقة تسويق ترفع عنه الظلم

والاستغلال، وبالتالي، فإن توعية الفلاح بأسس التسويق وأسس التعاون هي المدخل. هذه التوعية التي يجب ألا تكون وعظية، بل توعية تشاركية تجمع المرشد والفلاح في الميدان ذاته.

وهذا ممكن، خاصة وأن للتعاونيات إرثاً عريقاً في فلسطين منذ أيام الانتداب البريطاني، لكنها بنيت على أسس خاطئة، جعلت من كبار التجار في المواد الزراعية قادة لها، وتم احتكارها عبر إعطائهم تخويلاً بشهادة المنشأ، كسياسة شجعها الاحتلال وعمقها، فتحولت من تعاونيات إنتاجية إلى تعاونيات تسويقية أو خدمية في مجال المدخلات الزراعية، خلقت مصالح شخصية للقائمين عليها، وجرى تفرغها من مضامينها بوصفها بنى تنظيمية لمنتجين مباشرين يسعون إلى زيادة الإنتاج وتحسين أوضاعهم، ما يستدعي ضرورة تقديم نموذج تعاوني بديل أساسه الإنتاج وليس التسويق، تدعمه قروض ميسرة من بنك تسليفي منشود لصغار ومتوسطي المزارعين.

هذه حقائق مهمة لا يجوز إهمالها عند تقييم مسيرة علاقة التنظيم السياسي الفلسطيني السائد بـ «التنمية» لأنه كان عليه وما يزال، لا أخذها بعين الاعتبار وحسب، بل والتصدي لها بوصفها استحقاقات أو تحديات مفروضة تحدد معنى التنمية في فلسطين وتصوغ مهماتها برنامجاً وممارسة أيضاً، فالناس، كل الناس، والفلسطينيون هنا ليسوا استثناء، يصنعون بفعلهم الواعي تاريخهم، لكنهم لا يصنعونه إلا في ظل شروط موضوعية خارجة عن إرادتهم وفي مواجعتهم.

## كيف كانت تجربة التنمية في برنامج وممارسة التنظيم السياسي الفلسطيني؟

لقد كشف انقلاب التنظيم السياسي الفلسطيني السائد، برنامجاً وممارسة، على بناء سياسة تنموية فلسطينية تقوم على شرطها الموضوعي وحقائقه أعلاه، عن انقلاب آخر يحيل إلى ضعف التلازم بين السياسي والاجتماعي من النضال في ثقافة هذا التنظيم في مرحلة ما قبل نشوء سلطة أوسلو، حيث جرى تهميش الاهتمام بالبرنامج الاجتماعي الاقتصادي لمصلحة طغيان النضال السياسي بصورة إستخدامية لم تلتفت لأهمية ربط النضال السياسي التحرري ضد الاحتلال ببرنامجه الاجتماعي اقتصادي يحمي الأرض، ويعزز صمود الناس وفقراءهم على نحو أخص ويدعم المقاومة، ويقوي أواصر الوحدة الداخلية، ليس فقط بين طبقات وفئات الشعب الاجتماعية المختلفة، بل أيضاً وبين تجمعاته المشتتة.

عليه لم تكن السياسة التنموية لسلطة أوسلو سوى تجل نوعي لمسار متراكم من الاستخدام في وعي وممارسة التنظيم السياسي الفلسطيني ما قبل نشوئها، أي أنه لم يكن نبثا شيطانيا منبت الصلة بالتاريخ الممارس قبل نشوئها، بل ولدت بفضلها ونتيجة له وتتويجا وتكثيفا لخطاياها في ممارسة نهج الاستعمال والتسليح لثقافة التحرر في السياسة والاجتماع والتنظيم، وكانت نزعة التملك الخاص لجماعي جهود النضال وتضحياته نقطة البدء في كل هذا، فجاءت مظاهر تجليه قبل نشوء سلطة أوسلو وبعد قيامها متصلة السبب، فترابطت المقدمات بالنتائج.

مع إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدودة والمقيدة، كان يجب التنبيه إلى أن قيام هذه السلطة بوصفها شكلاً «حكومياً» من التنظيم الفلسطيني، لم يكن شرطاً سياسياً كافياً لإلغاء الحاجة الفلسطينية للمحتوى الشعبي من التنظيم، ذلك أن الاحتلال لم ينته بعد، بل كان يجب استغلال فرصة قيام هذه السلطة

ذات الطابع التنظيمي «الحكومي»، لتطوير كل ما كان قائماً من أشكال التنظيم الشعبي، وتعزيزها وتقويتها، وليس الحلول محلها، بدءاً من حاضنها السياسي العام (منظمة التحرير، ومن بداخلها أو خارجها من الفصائل)، وانتهاءً بأشكال التنظيم الشعبي الجماهيري كافة، هذا فضلاً عن أن نشوء التنظيم «الحكومي» كان يستوجب ضرورة التنبه إلى والحفاظ على وتطوير المحتوى «الديمقراطي الشعبي» لتجربة «سلطة» «القيادة الوطنية الموحدة»، الإنجاز السياسي الأعظم للانتفاضة الشعبية الأولى، ذلك أن سلطة (أوسلو) لم تكن أكثر من رهان مفتوح على الاحتمالات كلها، باستثناء احتمال التطور إلى دولة سيّدة ومستقلة سياسياً واقتصادياً.

هنا بالضبط، وخلافاً للمطلوب واقعيّاً، وقعت خطيئتان سياسيتان فلسطينيتان، انفصلتا ظاهراً واتصلتا نتيجة، وأفرزتا تلقائياً خطيئتين على صعيد السياسة التنموية:

الأولى: خطيئة التصرف السياسي (لمن هو «مع» اتفاق أوسلو)، مع ما نشأ عنه من «سلطة»، كما لو كانت «دولة واقع»، وليست «دولة وهم»، ما أفضى إلى تسيّد سياسة تنموية بمحتوى «حكومي» سلطوي، همش تلقائياً سياسة «تنموية بديلة» بمحتوى شعبي مقاوم.

الثانية: خطيئة التصرف السياسي للكثير ممن هم «ضد» أوسلو في معارضة البرنامج الاجتماعي الاقتصادي لـ«السلطة»، كما لو كان برنامجاً لدولة «عن جدّ»، إذ بدلاً من النضال من أجل الإبقاء، والحفاظ على وتطوير سياسة تنموية بديلة وتقويتها، بعدها خياراً يصب في مصلحة «الشعبي» من المبنى الاجتماعي المهمّش في البرنامج الاجتماعي الاقتصادي للسلطة، حيث قام بعض المعارضين لها بـ«التعكز» على المنظمات والمؤسسات «غير الحكومية»، ذات الطابع الفوقي، والتي تقاطع الكثير منها في موضوع التخصص، وقام العديد منها على وراثة العديد من الأطر والمنظمات والاتحادات الشعبية والجماهيرية، وجاء جُل نشاطها (أي المنظمات غير الحكومية) بعيداً عن الحاجات الوطنية الواقعية، والشعبية منها على وجه التحديد، حيث خضع أغلب هذه المنظمات لأجندة برامج التمويل السياسي الأجنبي، الذي انصبت أهدافه على إعادة هيكلة الوعي الوطني السياسي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وتخريب المحتوى الشعبي للتنمية البديلة، حتى أن الكثير من هذه المنظمات والمؤسسات (غير الحكومية) دعا علناً وجهاً نهاراً إلى «الاستقالة» من السياسة، والعزوف عنها، وعد الحزب السياسي الشعبي المحتوى، وامتداداته التنظيمية الشعبية الجماهيرية شيئاً من مخلفات عهد بائد يُفضّل ركنه في متحف للعاديات. لا بل رأّت بعض (المنظمات غير الحكومية) في نفسها بديلاً للحزب السياسي بوصفه أداة وطنية عامة للتغيير، ومعارضة برامج وسياسات سلطة أوسلو. وذهبت بعيداً وأطلقت على نفسها «منظمات المجتمع المدني»، الذي علاوة على قدومه (كمقولة) من عالم تنظيم الدول المستقلة المستقرة، وليس من عالم حركات التحرر للشعوب المُستعمَرة، فإن واقع وجوده (المجتمع المدني) من عدمه في تنظيم الدولة العربية بعامة أمر يدور حوله جدل نظري طويل ليس هنا المجال للخوض فيه.

على نار هاتين الخطيئتين، أي افتعال «الحكومية» لسلطة الحكم الذاتي، وابتلاع المعارضة الوطنية الديمقراطية لهذا الافتعال، بوعي حيناً أو من دونه حيناً آخر، سادت سياسة تنموية فلسطينية عمقت إلحاق الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاحتلال، بل وأدخلت الشعب الفلسطيني وفقاً لـ«اتفاق باريس الاقتصادي» في دوالب بل في جحيم السياسة الليبرالية الجديدة التي دمرت الكثير من الدول المستقلة ومنها غالبية،

(كي لا نقول كل) الدول العربية، فما بالك بتأثيرها في الشعب الفلسطيني الذي ما انفكت أرضه تسحب من تحت أقدامه. وتغيب عن البرامج الاجتماعية الاقتصادية «الحكومي» وأغلب معارضيهِ من التنظيم، مسألة الاهتمام بمصلحة «الشعبي» وهمومه من المبنى الاجتماعي لشعب يرزح واقعا تحت الاحتلال، ويعيش وهماً في «دولة». لقد غابت مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية، على الرغم من تحملها للعبء الأعظم من أعباء مقاومة الاحتلال، بل وما يزال ينتظرها ذات المقدار من أعباء استكمال مهمات التحرر الوطني، التي لم يستكملها اتفاق أوسلو، ولم تستوفها سلطته بالطبع.

لقد مثلَّ تغيب مصلحة الطبقات والفئات الشعبية وهمومها، أشدَّ مرارات أوسلو وسلطته. وعبر عما شهده التنظيم الفلسطيني التحرري من مشهد سريلي أبلغ تعبير، حين انقلبت أشكاله وتحول محتواه بين ليلة وضحاها من «الشعبي» الملائم للمحتوى الموضوعي لمرحلة تحرر وطني يعيشها الشعب واقعا، إلى شكل «حكومي» ومعارض «غير حكومي» فوق بيروقراطي من التنظيم، هذا علاوة على أن (الحكومي وأغلب المعارض من التنظيم) ما كان يجب له أن يكون، وفي الأحوال المختلفة بهذا المستوى المُأسس من الفساد أولاً، ولا بهذا المستوى من تغيب مصالح «الشعبي» من المبنى الاجتماعي للشعب ثانياً، وذلك حتى لو افترضنا جدلاً أن أوسلو أنجبت «دولة الواقع»، وليس «دولة الوهم».

لقد أضاعت قيادة منظمة التحرير حين تصرفت مع سلطة أوسلو كما لو كانت دولة، وأضاع كل من عارضها باعتبارها كذلك بوعي أو من دونه فرصة الإفادة من تجربة السلطة إن كان لها ثمة فرصة، أعني فرصة تعزيز التنظيم الشعبي وتقويته، وتحضيره وإعداده لمعركة مستمرة مع الاحتلال، يشي استعصاء المفاوضات معه بها ويؤكددها. وخسر الشعب الفلسطيني بذلك، فرصة ممكنة وواقعية لتطوير المحتوى الديمقراطي الشعبي لسلطة «القيادة الوطنية الموحدة»، الذي أفرزته الانتفاضة الشعبية الكبرى (١٩٨٧-١٩٩٣). لقد أضاعت قيادة منظمة التحرير، وخسر الشعب تلك الفرصة (حتى بمعزل عن «مع» أوسلو سياسياً أو «ضده») مرتين:

المرَّة الأولى: حين أصرت قيادة منظمة التحرير على تولي سلطة الحكم الذاتي الانتقالية بنفسها، فيما كان يمكن لها أن تحيلها لذراعها في الوطن، على أية حال، ليطور بها ما كان قد بدأه الشعب في الوطن من «نواة» لسلطة «القيادة الوطنية الموحدة» في الانتفاضة الأولى، وبالمحتوى الديمقراطي الشعبي ذاته، وذلك بمعزل عن التسمية والشكل. هذا علماً أن سيناريو من هذا القبيل، أي إعطاء ذراع منظمة التحرير في الوطن مهمة الاضطلاع بتسلم إدارة هذه السلطة الانتقالية، كان من شأنه أن يحفظ لمركز القرار الفلسطيني (قيادة منظمة التحرير) خط رجعة من احتمال فشل رهانها بأن تفضي أوسلو إلى الاستقلال الوطني الناجز.

المرَّة الثانية: كان يمكن لقيادة منظمة التحرير بناء هذه السلطة بالمحتوى التنموي الديمقراطي الشعبي لـ«نواة سلطة القيادة الوطنية الموحدة» للانتفاضة الأولى، وذلك عبر الانحياز «للشعبي» من المبنى الاجتماعي في سياساتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية.

نعم، لقد كان هذا ممكناً وواقعياً برغم التسميات والأشكال الرسمية المفروضة في الاتفاقيات. وهذا لو حصل، لكانت تجربة سلطة الحكم الذاتي الانتقالية فرصة لتقوية وتمكين الشعب وصموده في مواجهة الاحتلال، والتفافه حول سلطته طوعاً، وبأقل عدد ممكن من الجهاز الشرطي، بل وبدونه. كيف لا!!! ألم

يكن هذا هو حال الشعب الفلسطيني يوم كان متكاتفاً متراساً ويغلي حماسة ويلتزم طوعية ودون تذرر لقرار يأتيه من قيادة منظمة التحرير، أو حتى لإشارة من اللجان الشعبية، أو من شاب ملثم موثوق في فترة الانتفاضة الأولى؟ بلى، هكذا كان قبل نشوء سلطة الحكم الإداري الذاتي، وهكذا كان يمكن أن يكون في ظلها، لو أنها كانت سلطة ديمقراطية شعبية بالمعنيين السياسي والاجتماعي، ولو أنها جاءت خالية من الفساد.

### هنا يبرز السؤال: ما هو السبب الأساسي لذلك الفشل المتعدد الأوجه؟

باختصار، وبدون طول شرح، إنه سيادة ثقافة سياسية خلطت، بل ساوت بين مقولتي «السلطة» والثروة، ليغدو الحاكم مالكا والشعب رعية، ولا غرابة هنا البتة، إنه النحز الفلسطيني، وبصورة كاريكاتورية، من بئر الثقافة السياسية للدولة العربية بصنوفها ذاتها. إن ظاهرة مساواة السلطة بالثروة على الصعيد الفلسطيني لم تلد بولادة سلطة أوسلو، بل إن تجسيداتا في مرحلة السلطة لم تكن غير تجل نوعي لسيادتها في عقلية قيادة التنظيم السياسي التحرري الفلسطيني قبل نشوئها، ما يحيل إلى أن الثقافة السياسية التحررية الفلسطينية لم تنقلب على موروثها الرسمي العربي لإقولا، فكانت مولودا تحرريا مشوها وقاصرا، اختزل مقولة التحرر في نيل «الحرية من» اضطهاد خارجي، دون أن يربط ذلك بتطلع الشعب إلى نيل «حريته إلى» بناء سلطة وطنية ديمقراطية بالمعنيين السياسي والاجتماعي. لماذا؟!

لأن الانخراط السياسي الفعلي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في مشروع التسوية الأمريكية لم يكن نبتاً سياسياً شيطانياً، بل كان على صلة وثيقة بتحويلات اجتماعية طبقية جارية، فقد شهدت التحويلات في منظمة التحرير الفلسطينية ما قبل أوسلو، وما بعد أوسلو تعاضلاً في حجم ودور البيروقراطية السياسية جنباً إلى جنب مع تفشي الفساد والامتيازات في صفوفها عموماً، وفي صفوف نخبها القيادية خصوصاً، ضاعف من هذا المنحى تداخل البيروقراطية السياسية مع الكمبرادور الاقتصادي في العقد الأخير حيث استأثر النافذون سياسياً بمئات الوكالات التجارية في تماهي طبقي مع الشريحة المالية (٢٢ بنكاً بلغ حجم الودائع فيها ٥ مليار \$ وبورصة بلغت قيمة أسهمها أكثر من ٥ مليار \$).

وعليه، بات ثمة قاعدة اجتماعية متناغمة ومستفيدة من المشروع الأوسلوي والارتباط بالعمولة الأمريكية بما يقتضيه ذلك من استحقاقات سياسية وثقافية، دون أن يرقى خيارها السياسي إلى دولة في حدود ١٩٦٧، بل وتنظر لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين كورقة مقايضة مقابل استبقائها في سلطة محدودة دون سيادة، وتطلع مستقبلي لكيان قزمي مجزأ وممحوط ملحق بالسوق الإسرائيلية ويخضع للاشتراطات السياسية الإسرائيلية، هدفها الأول والأخير السلطة لا الوطن والمواطن، ناهيك عن نهجها الذي أسهم في إدخال النضال الفلسطيني في مأزق متنوع الأبعاد يكاد يهدم منجزاته ويحوله لنضال معاق راهن لحظته أسوأ من لحظة الأمس بعد أن بلغ تفكك الشعب الفلسطيني ما بلغ واختزلت حقوقه وهويته واتسعت الفجوة بين أولويات تجمعاته، ودبّ الاحتراب الدموي بالسلح بين ألوان طيفه الفكري-السياسي، بل وسرى في نسيجه المجتمعي والعائلي أيضاً.



المؤسسات الأهلية الفلسطينية –

مقترح نموذج للعمل الأهلي

رائد عواشرة





## ملخص

تقدم هذه الورقة مقترحا للعمل الأهلي، مستندة إلى المنهج التكميلي في البحوث الذي ينطلق من فكرة أنه إذا كانت النظرية وريديّة فإن الواقع شجرة خضراء، وهذا المنهج يحمل بداخله مضمون النقد البناء، وهو منهج واقعي يستند إلى العامة واحتياجاتهم.

وترتكز الدراسة على أربعة محاور لفهم واقع العمل الأهلي والتحقق منه وتعريفه ومن ثم تقديم نموذج له. وهذه المحاور هي: ما الذي تقوم به المؤسسات على أرض الواقع، ما الذي يريده العامة من هذه المؤسسات، وما هو محفز تشكيل المؤسسات الأهلية، وما هيّة تنظيمها الداخلي وعلاقته بالتمويل. وبناءً على هذه المحاور يتم التشخيص وتقديم المقترح والنموذج.

كما وترتبط الدراسة بين الوطني والسياسي والأهلي، ومفهوم الحوكمة في سياقها الفلسطيني الخاص، بمعنى أن دور المؤسسات الأهلية يختلف عن دور المنظمات الجماهيرية التابعة للقوى السياسية، ويختلف عن دور الأحزاب السياسية. وعليه فالورقة تدعو إلى ضرورة اعتماد وثيقة الوفاق الوطني، وثيقة الحد الأدنى والإجماع الوطني أساساً لبرامج عمل القوى السياسية ومنظماتها الجماهيرية، فيما تدعو إلى ضرورة تركيز المؤسسات الأهلية على تقديم الخدمات الملموسة والتركيز على الأرض لدعم صمود الفلسطينيين على أرضهم وتفعيل العمل التعاوني والتضامني بين العامة بعيداً عن الفئوية أو المحاباة. ولغايات ضمان تفعيل العمل التعاوني، فالمطلوب إنهاء ظاهرة سيطرة المدير العام على المؤسسة، واخذ مجلس الإدارة الدور الحقيقي في إدارة المؤسسة بديلاً عن المدراء العاميين والمساهمة في ديمقراطية وإصلاح المؤسسات الأهلية من خلال تفعيل دور الهيئات المسؤولة: الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وفتح العضوية أمام المعنيين بعد تطوير شروط العضوية.

## أولاً: مقدمة: واقع العمل الأهلي في الأراضي الفلسطينية ومآزقه

يتفق الكتاب والباحثون على غياب رؤية موحدة للعمل الأهلي، فجابر يرى أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية تقدم نفسها من خلال ثلاثة خطابات: تنمية وحقوقية وخدمانية، إلا أنها تعمل بلا رؤية.<sup>(١)</sup> ويتفق معه كل من حنفي وطبر وكذلك عواشرة على غياب الرؤية،<sup>(٢)</sup> ويعزو حنفي وطبر غياب الرؤية إلى سوء فهم وتشخيص أنيا إلى اعتقاد أن الدولة الفلسطينية آتية لا محالة،<sup>(٣)</sup> وبذلك فإن المؤسسات الأهلية عملت وفقاً لبرامج تمويلية مشجعة ليس فقط من الممول بل ومن السلطة الفلسطينية نفسها.

فيما يرى الباحث صبيح أن المؤسسات الأهلية أُجبرت - بأساليب عدة أهمها الممول - على التحول وفق رؤية الممول مستخدماً في ذلك المال الأجنبي الذي يسيطر على استمرار عمل معظم هذه المؤسسات وخاصة تلك التي تعمل على نطاق الضفة أو الأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>(٤)</sup> وبسبب غياب الرؤية الموحدة، فإن وصف العمل الأهلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنه في مأزق، وفي حالة ضياع، يتفق مع التوصيف للحالة الفلسطينية بشكل عام ولا يقتصر على المؤسسات الأهلية.<sup>(٥)</sup>

١. جابر، فراس (٢٠١١) ثلاثة خطابات ورؤية مفقودة، الحوار المتمدن.

٢. انظر كتاب حنفي، ساري وطبر، ليندا (٢٠٠٥) في كتابهم بروز النخبة الفلسطينية المعولة. وكذلك عواشرة، في دراسته عن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: هوية أهلية أم غير ذلك (٢٠١٢)؟

٣. حنفي، ساري وليندا طبر (٢٠٠٥).

٤. صبيح، صبيح، (٢٠١١).

٥. في نقاش مع هديل قزاز حالة العمل الأهلي، وصفت القزاز الوضع الفلسطيني كله بالضياع.. الكل في حالة ضياع، «طاسة وضايع»، وهذا ينطبق على القوى السياسية، والسلطة الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية. تواصل شخصي مع القزاز، شباط ٢٠١٢.

حالة الضياع هذه تتعمق مع ازدياد أعداد المؤسسات الأهلية، فقد وصل عدد المؤسسات الأهلية المسجلة في الضفة الغربية وحدها إلى حوالي ٢٣١٩ مؤسسة مع نهاية عام ٢٠١٠ وذلك حسب وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية - رام الله. ومن المرجح ان هذا الرقم يحتوي على مؤسسات فاعلة وأخرى غير فاعلة فقد تضاعفت أعداد هذه المؤسسات مع وفرة المال الغربي، من ٢١٠ مؤسسة عام ١٩٨٧،<sup>(٦)</sup> إلى ٢٣١٩ عام ٢٠١٠. ان هذا التضخم في الرقم لا يعكس المناخات الجديدة في نشوء سلطة فلسطينية، والتي يمكن للبعض أن يسميها تسهيلات نتيجة نقل بعض صلاحيات سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية بعد تشكيلها. لقد بات التسابق على تشكيل مؤسسة أهلية موضة وغيرة سببها السعي خلف المال الغربي، من قبل الأفراد والقوى السياسية أو من قبل الكثيرين الطامعين في تقلد مناصب في جسم السلطة الفلسطينية، تشريعية كانت ام تنفيذية، من خلال محاولة الحصول على أصوات الناخبين لهذه السلطة، أو في استخدام المؤسسة واجهة للعمل مصرين على البقاء في العمل السياسي - التنظيمي.<sup>(٧)</sup>

أي أن العمل الأهلي أصبح يمارس وكأنه بديل عن العمل الجماهيري السياسي، بمعنى ان كثيراً من الأحزاب تقوِّعت وانحصر نشاطها في المؤسسات الأهلية، فغابت بعض الأحزاب بينما استمرت التصريحات الإعلامية لمسؤوليها، واستمرت البيانات لهذه الأحزاب، وفي أحسن الأحوال تجسّد الأحزاب وجودها بشعارات جدارية وملصقات.

إن مبرر تشكيل المؤسسات الأهلية هو تقديم خدمات للفلسطينيين، خدمات تطوعية يقدمها المؤسسون لصالح العامة، ولكن مع بداية التسعينيات طرأ تحول على شكلها، بحيث ساهم المال الغربي في تحويلها من مؤسسات أهلية تقدم الخدمات طوعاً دون أجر، إلى مؤسسات احترافية تعتمد على إدارة وطاقم من الموظفين يعملون بأجر، وباتت قلة من الأشخاص (١-٣) من الإدارة التنفيذية في عدد من المؤسسات الأهلية هم صناع القرار.

ولعل وصف بعض المؤسسات التي تقتصر على مكاتب وموظفين وتمويل غربي دون وجود أعضاءٍ (الأنجزة) لا يمس فقط بطرق تنظيم العمل الداخلي ووجود متطلبات الأنجزة من أدوات العمل البيروقراطي كأظمة إدارية ومالية وخطط وأدلة، بل بصورة وثيقة ومحفز تشكيل المؤسسات الأهلية.<sup>(٨)</sup> ولعل الأنجزة هي حال جزء ليس ببسيط من المؤسسات، أصبحت تتوسع وتنتقل من المدن إلى قرى ومخيمات الضفة الغربية.

ولم يساهم وجود قانون لعمل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، رقم (١) لعام ٢٠٠٠، في توضيح ما المقصود بالعمل الطوعي، وحسم الجدل حول العمل بأجر، كون المسألة لم تتعرض بشكل صريح لظاهرة مدراء العموم والإدارة التنفيذية وتركت هذه الظاهرة عائمة، علماً ان نصوص القانون تؤكد على طوعية العمل الأهلي وتقديم خدمات للعامة، وتؤكد على دور مجلس الإدارة في إدارة كافة شؤون المؤسسة.<sup>(٩)</sup> بينما يستند البعض إلى أن تحديد القانون لدورية اجتماعات مجلس الإدارة بـ ٣ شهور كحد ادني يفسر أن الإدارة التنفيذية يجب أن تكون ملقاة على عاتق المدير العام أو المدير التنفيذي، بمعنى ضرورة وجود مسؤول عن الإدارة التنفيذية والعمل بأجر لهذا المسؤول.<sup>(١٠)</sup>

٦. حوراني (١٩٨٨).

٧. حنفي وطبر (٢٠٠٥).

٨. عواشرة (٢٠١٢).

٩. مواد رقم: ٢ الفصل الأول، ومادة ٢٧ من الفصل السادس، من قانون السلطة الفلسطينية للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لرقم ١ لعام ٢٠٠٠.

١٠. مادة رقم ١٨ من قانون السلطة الفلسطينية للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ لعام ٢٠٠٠.

غير أن الجدل أعلاه حول ظاهرة المدير العام أو التنفيذي، لا ينفي حقيقة أن العمل يجب أن يكون عملاً تطوعياً سواء بالاستناد إلى القانون أو إلى مبرر تشكيل المؤسسات الأهلية الذي يعني خدمة المجتمع الفلسطيني سواء كان ذلك قبل تشكيل السلطة الفلسطينية أو بعدها. ولكن هناك علاقة بلاشك بين عدم فعالية هيئات المؤسسة (الجمعية العمومية ومجلس الإدارة) وضعف قطاع المؤسسات وتردي قدرتها على تقديم الخدمات للامة، بالرغم من ضخامة المساعدات المقدمة لهذا القطاع.<sup>(١١)</sup>

إن ضعف دور المؤسسات الأهلية في تقديم الخدمات المموسة للامة، والتحول الذي جرى على عدد من المنظمات الجماهيرية لصالح مؤسسات تخصصية فيما بعد، ساهم في نشوء منظمات غير حكومية تعتمد على التمويل الأجنبي، وفتح المجال أمام مدرائها وأمام عدد من المؤسسين للتحكم بها، وتركها ورقة في مهب ريح التمويل الأجنبي والمستفيدين ممن يتحكمون في برامجها، الأمر الذي أفقدها هويتها ورؤيتها.

ولغرض تقديم مقترح للعمل الأهلي، تحاول الورقة الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو الدور المطلوب من المؤسسات الأهلية القيام به؟
- ما الذي تقوم به المؤسسات الأهلية على أرض الواقع؟
- كيف يمكن الوصول إلى رؤية موحدة للعمل الأهلي، وما هي هذه الرؤية؟
- ما هي متطلبات العمل الأهلي الموحد؟

وتستند هذه الدراسة إلى بحث المنهج التكميلي في البحوث من خلال الجمع بين الأسلوب الكمي والنوعي في المعرفة مضافاً إليه مصادر ثانوية. ومن الجدير ذكره أن هذه الدراسة جزء من عمل ميداني واسع جرى في العام ٢٠١١، يشتمل على جمع بيانات (من خلال استمارة للمؤسسة الأهلية)، وعلى عينة عشوائية عددها ٤٠ مؤسسة (اشتملت على ١٧ مؤسسة يطلق عليها Urban Ngos و ٢٣ قاعدية يطلق عليها CBOs لمحافظة القدس، رام الله والبيرة، نابلس، بيت لحم، سلفيت، وطولكرم). وقد تم: تعبئة الاستبانة التفصيلية عن المؤسسة وهيئاتها وإدارتها وبرامجها وأنشطتها، إضافة إلى استبانة رأي خاصة بموظفي مؤسسات العمل وعددهم ١٠٠. بالإضافة إلى الاستبانتين المذكورتين أعلاه قام الباحث بعقد ثلاث مجموعات مركزية لمؤسسات أهلية قاعدية CBOs ونشطاء محليين في العمل الأهلي، بإجمالي ٣٢ مشاركاً في ثلاثة مواقع جغرافية من الضفة الغربية.

كما وتم تنفيذ ما يزيد على ٥٠ مقابلة شخصية تتراوح بين نصف الساعة والساعتين، من خلال محاور معدة متعلقة بالعمل الأهلي طرحت على كل من أعضاء مجالس إدارة وهيئات عامة ومدراء للمؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى مسؤولين في أجهزة السلطة التشريعية والتنفيذية، بما فيها مكتب الرئاسة، وممثلين عن مجالس بلدية ومحلية، ومستشارين مستقلين، وأكاديميين وباحثين، إضافة إلى مسؤولين فلسطينيين يعملون في بعض المؤسسات المانحة.

ولغايات فهم تطورات الواقع فقد تم إجراء حالات دراسية تهدف إلى معرفة وفهم التغيرات التي حصلت

١١. وصلت المساعدات التمويلية المقدمة لقطاع المؤسسات الأهلية بين الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٨ حوالي (١,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار)،

وفق دراسة قسطينين، جينفرانيسكو وآخرون صادرة عن ماس عام ٢٠٠٩.

على المجتمع الفلسطيني، والوقوف على التغييرات السياسية وكيف يتم فهم الأهداف الوطنية الفلسطينية، والأخيرة تعالج موضوع شرعية المؤسسات الأهلية بعلاقتها مع خدمات المؤسسة وعضويتها ومدى ديمقراطيتها الداخلية .

## مرتكزات الدراسة:

تنطلق الورقة من أن العمل الأهلي له مرتكزات، وهي:

- (١) هو عمل تطوعي، يقدم للعامة والمجتمع المحلي دون أجر.
- (٢) الانحياز للفقراء والمهمشين والاهتمام بهم من خلال تقديم الخدمات لهم.
- (٣) العمل مع العامة ومن خلالهم ، ويتجسد ذلك بالتفاعل والتواجد الجغرافي في أوساطهم.
- (٤) مرونة في العمل من حيث البرامج تلبي دوما مصالح الفقراء والمهمشين.<sup>(١٢)</sup>

إن هذا الفهم للعمل الأهلي يصلح مع وجود السلطة الفلسطينية أو غيابها. كما أن الانحياز للفقراء في عمل المؤسسات الأهلية يستوجب العمل باتجاهين: الأول، التدخل لصالح الفقراء من خلال تقديم خدمات مباشرة لهم مثل الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية وغيرها. والثاني: التأثير على سياسات السلطة لكي تضمن وتهتم بالفئات المهمشة والفقيرة، من خلال برامج ضغط لا تتطلب التمويل.<sup>(١٣)</sup>

## ١) الدور المنوط بالمؤسسات الأهلية الفلسطينية:

يتنوع فهم الدور المنوط بالمؤسسات الأهلية من قبل مكونات المجتمع الفلسطيني، فالبعض يراه المساهمة في بناء مؤسسات السلطة والتي تشكل نواة للدولة، كنوع من الطموح في تحول السلطة إلى دولة،<sup>(١٤)</sup> والمساهمة في إنهاء الاحتلال من خلال دعم ومساندة المقاومة السلمية، وفضح ممارسات الاحتلال المتعلقة بالحريات العامة وخرق الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين،<sup>(١٥)</sup> مروراً بالإسهام في تكوين ثقافة المواطن، وعلاقة المواطن مع السلطة حالياً (الدولة مستقبلاً) وخاصة في مجال المساهمة في نشر الديمقراطية والحريات ومفاهيم الثقافة المدنية،<sup>(١٦)</sup> إضافة إلى تقديم الخدمات التي لا تقدمها الحكومة أو لا تستطيع تغطيتها بسبب حجمها وكثرة الطلب عليها، فالشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال، وهو شعب شحيح الموارد.

إنذاً، لا بد من تقديم خدمات إغاثية – إنسانية، صحية، تعليمية،<sup>(١٧)</sup> أي أنه على الرغم من تنوع فهم الأدوار المطلوبة من المؤسسات الأهلية، إلا أن هناك إجماعاً على ضرورة العمل على احتياجات العامة الحقيقية<sup>(١٨)</sup>.

١٢. مقابلة مع صرصور ٢٠١١.

١٣. نتيجة المجموعات المركزة و المقابلات الشخصية المعقمة.

١٤. مقابلة خريشة ٢٠١١.

١٥. مقابلة: خريشة جرار رضوان فريجات، ٢٠١١.

١٦. مقابلة مع خريشة وحمدان، ٢٠١١.

١٧. موقف أغلبية عينة البحث من المؤسسات الأهلية والمقابلات الشخصية.

١٨. مقابلة: خريشة، رضوان، فريجات، ٢٠١١.

وفي نطاق نقاش دور المؤسسات الأهلية، يؤخذ على بعضها أنها لم تقدم ما هو جوهري، فهناك عدد قليل من المؤسسات الأهلية يساند الفقراء والعائلات المعوزة، فوزارة الشؤون الاجتماعية مثلا تقدم مساعدات لأكثر من ١٦٥ ألف عائلة، ولذلك يجب على المؤسسات الأهلية أن تكمل هذه الخدمات،<sup>(١٩)</sup> الأمر الذي جعل رضوان يتساءل: كم عائلة أسير حالي، أو أسير محرر ساعدت هذه المؤسسات،<sup>(٢٠)</sup> وهذا الطرح يبدو منطقيا كونه جزءا من المهام الملقاة على عاتق المؤسسات الأهلية كما يراه البعض.

من المؤكد أن المؤسسات الأهلية تدافع عن برامجها وأنشطتها لأن الأمر يتعلق بوجودها، فمؤسسة ترويج الديمقراطية وتوثيق خروقات حقوق الإنسان ترى أن عملها مهم جداً في حماية الفلسطيني من نير السلطتين: السلطة الفلسطينية والاحتلال. ومؤسسة تقدم خدمات للمعاقين، ترى بأنها تقدم خدمات لا تقدمها السلطة. وهناك مؤسسات لا تتفق مع توجهات السلطة وسياساتها، وترى أن دورها يجب ان يركز على فضح سياسات السلطة المنبثقة من البنك الدولي.<sup>(٢١)</sup>

ووفقا للقائمين على العمل الأهلي، فإن أجندة المؤسسات الأهلية تتركز في: أجندة خاصة - ربحية لخدمة القائمين عليها، أو أجندة حزبية - سياسية لخدمة القوى السياسية التي أنشأتها، وأخرى مجتمعية تساهم في تقديم الخدمات للمجتمع.<sup>(٢٢)</sup>

إن الأجنداث أعلاه وبالرغم من الاختلافات والفروق تعكس محفزات الالتحاق بالعمل الأهلي. فالتحقق من الميدان، ومن ماهية الخدمات المقدمة للعامة، يخلص إلى أنها في النهاية محكومة بسقف الممول، بمعنى أن جميع المؤسسات الأهلية تنفذ أجندة الممول.<sup>(٢٣)</sup> هذا الممول والذي بات يتعامل مع السلطة الفلسطينية وكأنها دولة أو هيكل للدولة، ساهم في إغراق المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة بالترويج للمجتمع المدني.

ولعل المتتبع لبرامج المؤسسات الأهلية، سواء تلك التي تروج لنهج تكاملي مع السلطة الفلسطينية أو الأخرى المعارضة لسياسات السلطة بما فيها برامج الضغط والمناصرة، يخلص إلى أنها محكومة بسقف السلطة والممول. كما ان التوصيات التي خلصت لها بعض الدراسات<sup>(٢٤)</sup> تشير الى ضرورة تركيز نشاطات المؤسسات الأهلية على برامج الضغط والمناصرة بتعاملها مع السلطة الفلسطينية، بمعنى أنها - أي السلطة - هي الجسم المسؤول وبشكل نهائي عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع وجود الاحتلال. هذا هو التفسير الوحيد للتوجه نحو المزيد من برامج الضغط والمناصرة بما فيها الدراسات والعمل السياساتي والجهد البحثي.<sup>(٢٥)</sup>

**أما العامة والمجتمع المحلي**، فإنهم يريدون من المؤسسات الأهلية أن تركز على احتياجاتهم، وأولويات احتياجاتهم، فهم يريدون من هذه المؤسسات أن تقوم بتحسين نوعية حياة الناس، وخاصة في العمل على حل

١٩. مقابلة، أبو كشك، ٢٠١١.

٢٠. مقابلة رضوان، ٢٠١١.

٢١. مقابلة، الريماوي، ٢٠١١.

٢٢. نتيجة البحث الميداني الذي اجري على المؤسسات الأهلية الفلسطينية بعنوان حوكمة المنظمات غير الحكومية بعلاقتها مع

الأهداف الوطنية الفلسطينية عام ٢٠١١.

٢٣. مقابلة، الطاهر، ٢٠١١.

٢٤. انظر دراسة قسطنيني وآخرين عن خارطة المجتمع الفلسطيني الممولة من الاتحاد الأوربي ٢٠١١.

٢٥. نقاش مع الباحث الرياحي، ٢٠١٢.

جملة من المشاكل الرئيسية المتصلة بحياتهم واستمرار حياتهم كبشر وشعب في الأرض المحتلة.

وتشير نتائج العمل الميداني إلى أن أولويات احتياجات الناس ما زالت تتراوح بين حل مشاكل الفقر والبطالة.

فقد عبرت كافة الأطراف، العامة ومسؤولو المؤسسات الأهلية وأجسام السلطة الفلسطينية، عن ضرورة أن تساهم المؤسسات الأهلية في الحد من الفقر وتوفير فرص عمل كمدخل لتحسين جوانب حياة الناس المختلفة، بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية الأساسية والتخصصية، إلى جانب توفير الخدمات التعليمية الأساسية والجامعية، وهي تعتبر من أولويات احتياجات المجتمع المحلي والعامة.<sup>(٢٦)</sup>

إن هذه الأولويات الثلاث متداخلة ومرتبطة بشقين متعلقين بدخل العامة من جانب، وتوفير الخدمات التي يقدمها كل من القطاع الخاص والسلطة والمؤسسات الأهلية، من جانب آخر.

صحيح أن هناك عددا لا بأس به من العيادات الصحية التابعة للمؤسسات الأهلية، ولكن رسوم الخدمات وخاصة التخصصية تكاد تقترب أو تساوي رسوم العيادات الخاصة، مما يعني أن التمايز إن وجد يقتصر على توفر العيادة الطبية، دون التمايز في نوعية الخدمات المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل.<sup>(٢٧)</sup>

وتشير دراسات متعلقة بالتعليم الأساسي إلى أن مستوى التعليم في المدارس الحكومية يتراجع<sup>(٢٨)</sup> مما يعني ضرورة أن تساهم المؤسسات الأهلية برفد قطاع التعليم بحيث لا ينعكس على مستوى الطلاب العلمي الحالي والمستقبلي. إن العمل على تحسين نوعية التعليم من خلال برامج تعليمية - تطوعية مساندة، ومن خلال الضغط على سياسات صانع القرار في السلطة الفلسطينية يجب أن يكون دورا مركزيا للمؤسسات الأهلية، وهو لا يحتاج إلى برامج ممولة من الخارج، بل هو يحتاج إلى إحياء العمل الأهلي، من خلال ترسيخ التعاون والتضامن بين الناس.

ولعل إحياء العمل الأهلي وترسيخ التعاون يشكل مساحة للمنظمات الجماهيرية - التابعة للقوى السياسية لكي تلعب دورا محوريا، يمكنها من زيادة فعاليتها الجماهيرية، ورفد تنظيماتها ببرامج مجتمعية طالما غابت عن الساحة منذ الولوج في مفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، منذ مدريد وحتى الآن.<sup>(٢٩)</sup>

إن الدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات الأهلية هو سد حاجات العامة والعمل على أولويات احتياجاتهم من خلال جهد ذاتي وتوجيه التمويل لهذه الاحتياجات، الأمر الذي يعني التركيز على الفقراء والمهمشين واحتياجاتهم. إن التفريق بين مؤسسة أهلية وأخرى يجب أن يتم وفق هذا المعيار، ومن خلال سؤال: إذا غابت هذه المؤسسة، فما الذي سيخسره العامة والفقراء؟

هناك بعض المؤسسات التي إن أغلقت، فإن العامة لا يشعرون بأي خسارة أو أثر لهذا الإغلاق، بينما هناك مؤسسات يفتقد الناس لها ولخدماتها، حتى وإن كان نطاق عملها قرية صغيرة أو محافظة أو الأراضي المحتلة.

٢٦. نتائج مجموعات المركزة، عام ٢٠١١.

٢٧. مثال في قرية سنجل وبلدة بيرزيت على رسوم المراجعات للعيادات الصحية.

٢٨. الصوراني، غازي. (٢٠٠٦) التعليم والتعليم العالي في فلسطين. وكذلك عفانة، سائدة عن الامية في صفوف طلبة الصف الخامس

٢٠١١.

٢٩. مقابلة، البرغوثي، آذار ٢٠١١.

## ٢) ما الذي تقوم به المؤسسات الأهلية على الأرض؟

لا يكاد يوجد قطاع أو فئة عمرية أو موضوع إلا وتمارس المؤسسات الأهلية العمل والنشاط فيه، فعدد المؤسسات الكبير في الضفة الغربية والمشار له في الدراسة أعلاه، والتمويل المنوح لها والذي قدره بعض الباحثين بين الأعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠٨ حوالي (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٣٠٥ مليون دولار)<sup>(٢٢)</sup> يعكس ضخامة الأنشطة كعدد وتنوع.

إلا أن طريقة صرف الأموال وطبيعة الأنشطة هي مثار جدل في أوساط المهتمين بالعمل الأهلي. صحيح أن المؤسسات الأهلية تقدم خدمات ومساعدات في مجالات متعددة زراعية وصحية وتعليمية وقانونية، ولكن هناك مالا يذهب في اتجاهات أخرى غير الخدمات والمساعدات.. فجزء منه يذهب لمصاريف إدارية ورواتب وامتيازات عاملين ومدراء، وجزء آخر يذهب بدل فنادق ومواصلات ومؤتمرات، وجزء ثالث يخصص نفقة مطبوعات وحملات دعائية - ترويجية، وجزء رابع يذهب في استشارات ووثائق خطط واستراتيجيات تبدو شكلية<sup>(٢٣)</sup>، وخامس يصرف في مشروعات متفرقة هنا وهناك لا تساهم في إحداث تغيير على سياسات رسمية للسلطة الفلسطينية أو في الحد من مصادرة الاحتلال للكثير من الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني.<sup>(٢٤)</sup>

فالأموال في نظر العامة ذهبت في مهب الريح، وهي لم تساهم بطرق صرفها في تحسين الحياة الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية للشعب الفلسطيني.<sup>(٢٥)</sup>

أي أن أثر عمل المؤسسات الأهلية وان اصطلاح عليه بالقطاع الأهلي بشكل عام هو قليل وضعيف، ولا يجسد كثيرا خدمات ملموسة ومحسوسة للناس في المجالات الحيوية والأساسية ولألويات احتياجاتهم.<sup>(٢٦)</sup>

وقد بين الباحث ساري حنفي تراجع أداء المؤسسات الأهلية الفلسطينية في الاضطلاع بدورها من خلال دراسته التي أعدها في سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية ما بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وقد خلص حنفي إلى أن السبب يعود إلى تغيير نتج على مصالح القائمين على العمل الأهلي، والتي أصبحت أكثر قربا للممول منها للمجتمع، وهذا يعني تغييراً في هوية المؤسسات الأهلية<sup>(٢٧)</sup>. بمعنى تراجع المؤسسات التي وجدت لخدمة العامة، من تقديم خدمات جوهرية وإدارة طوعية، إلى منفعة شكل جديد من منظمات تنفذ فعاليات وبرامج يريدها الممول ويعتمد مؤسسوها على عملهم فيها مدفوع الأجر، فيستفيدون هم من الحوافز المادية المتعددة التي وفرتها هذه المؤسسات.

٣٠. ديفور، جوزيف والترتير، علاء (٢٠٠٩).

٣١. مصدر سبق ذكره، مقابلة شخصية مع د. معن فريجات، ٢٠١١.

٣٢. مثال لنأخذ مؤسسات حقوق الإنسان والديمقراطية وبعض مؤسسات المرأة والتي تتمتع بتمويل أساس يعرف بـ CORE funding أو تمويل برامج لسنوات تتراوح بين ٣-٥ سنوات. هل استطاعت مؤسسات حقوق الإنسان على سبيل المثل وقف حالة الاعتقال الإداري لدى سلطات الاحتلال أو وقف الاعتقال السياسي في الضفة وقطاع غزة؟ كم معتقلا استطاعت أن تفرج هذه المؤسسات لدى السلطين؟ الجواب ولا معتقل. إذن يقتصر عمل هذه المؤسسات التي تحصى بالعشرات على توثيق خروقات حقوق الإنسان وأعداد التقارير.

٣٣. مقابلة: فريجات، رضوان، زيدان، وحمدان ٢٠١١. ومقابلة مع حماد، ٢٠١١.

٣٤. مقابلة خريشة، ٢٠١١.

٣٥. مصدر سابق، عواشرة (٢٠١١).



فبعض نشاط العمل المجتمعي يرون أن المؤسسات الأهلية وجدت لغرض الانحياز المطلق لصالح الفقراء والفئات المهمشة، وليس مهمتها حماية البيئة أو العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد المتعلق بالسلطة، «فليست مهمتها في النمو الاقتصادي ومؤثراته، كم زاد النمو أو كم نقص، هذا ليس من صميم عمل المؤسسات الأهلية».<sup>(٣٦)</sup>

وهناك من الناشطين في مجال العمل الأهلي من يعزو المشاكل التي تواجه عمل المؤسسات الأهلية إلى غياب وعدم وجود سياسات عامة وواضحة متفق عليها في العمل الأهلي، فهناك من «يشطح» من هذه المؤسسات في مجالات العمل وموضوعات التنفيذ. إضافة إلى عدم وجود متابعة حقيقية لعمل المؤسسات سواء من قبل هيئاتها القيادية، أو حتى من أجهزة السلطة ذات العلاقة بالرقابة عليها وعلى برامجها.<sup>(٣٧)</sup>

أي أن هذه المؤسسات تمارس شكلياً العمل الأهلي لغرض الحصول على تمويل لصالح استمرار وجودها ومنفعة موظفيها ومسؤوليها. كما أن جزءاً من المال ينفق على أشياء ليست ذات جدوى، وبعض المشاريع ليست ذات أولوية للمجتمع وتمس نخبا أو دائرة ضيقة<sup>(٣٨)</sup>، فكيف يمكن فهم اهتمام عدد من المؤسسات الأهلية بالتطلع إلى ترتيب نشاطات وعقد مؤتمرات متعلقة بسفاح القربي، في حين توجد أولويات أخرى أكثر إلحاحاً؛ ليس السبب سوى التطلع للحصول على التمويل وإرضاء المانح.<sup>(٣٩)</sup>

وكيف يمكن فهم التطلع لتسجيل مؤسسات تراعي حقوق الحيوان في وقت حقوق الإنسان تنتهك كل يوم<sup>(٤٠)؟</sup> أو كيف تفهم محاولات بعض المؤسسات النسوية الترويج لصالح تبني أطفال ليس لهم أباء<sup>(٤١)؟</sup> الفهم الوحيد أو التفسير الوحيد ان هذه المؤسسات تعمل وفقاً لأجندة غربية مهما كان وصفها (ليبرالية أو غيره) دون مراعاة لثقافة المجتمع ومتطلباته<sup>(٤٢)</sup>، ودون فهم للواقع وما المطلوب في تطوير هذا المجتمع وثقافته... بعبارة أخرى: إدارة الظهر لحاجات المجتمع الأساسية.

كما وأن هناك اتفاقاً على وجود تسييس في بعض المؤسسات العمل الأهلي لصالح قوى سياسية مثل (فتح، شعبية، مبادرة، حزب شعب، ديمقراطية، حماس، ...) بحيث يكون الأساس ممارسة عمل فئوي-حزبي واضح بدلاً من ممارسة عمل أهلي.<sup>(٤٣)</sup>

ويتمثل ذلك في اختيار الفئات المستفيدة من المشاريع أو في تعيين الموظفين، بحيث أن المستفيدين هم أعضاء ومناصرون للإطار السياسي<sup>(٤٤)</sup>. وعلى الرغم من الاتفاق على وجود مثل هذا التسييس، إلا أنه لا

٣٦. مقابلة، صرصور، ٢٠١١.

٣٧. مقابلة، خريشة، ٢٠١١.

٣٨. مقابلة، خريشة، صرصور، حمدان، زيدان، وحماد، ٢٠١١.

٣٩. مقابلة، رضوان، ٢٠١١.

٤٠. مقابلة، زيادة، ٢٠١١.

٤١. مقابلة مع نشيطات نسويات في اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، طولكرم، شباط ٢٠١١.

٤٢. مقابلة، كتاب، ١٥ آذار ٢٠١١.

٤٣. مصدر سبق ذكره، نتائج العمل الميداني، ٢٠١١.

٤٤. مصدر سبق ذكره، نتائج العمل الميداني، ٢٠١١، تقرير مؤسسة أمان لعام ٢٠٠٩ المتعلق بالشفافية، وتقرير الخطة الاستراتيجية المقترحة للمؤسسات الأهلية والمعدة من قبل مركز تطوير المؤسسات الأهلية ٢٠٠٧.

يوجد اتفاق على المدى الذي وصلت إليه هذه الظاهرة وكم هي متأصلة أو موجودة في المؤسسات، فالبعض يرى أنها تراجعت لصالح عمل مهني نسبي،<sup>(٤٥)</sup> في حين يرى آخرون أنها متأصلة مع محاولات إخفائها من خلال دمج هامشي / شكلي لآخرين، من غير أعضاء الإطار السياسي، في المؤسسة ونشاطاتها.

إضافة إلى أن المشاريع التي تنفذها بعض المؤسسات الأهلية عادة ما يتم إعدادها دون إجراء فحص فعلي للاحتياجات، وغياب لنهج مشاركة العامة عنها.<sup>(٤٦)</sup>

كما وأن التدقيق في خطط المؤسسات الأهلية الإستراتيجية المتصلة بعلاقتها مع المجتمع وخدمة العامة يشير الى عدم تحقيق وانجاز أي من المؤسسات لأهدافها وخططها الإستراتيجية، وهي - هذه الخطط - التي كلفت مبالغ طائلة، الأمر الذي يؤدي إلى تساؤل لماذا لم تحقق أي مؤسسة أهدافها الإستراتيجية وتحتمل بمثل هذا الانجاز.<sup>(٤٧)</sup>

إن كيفية صرف الأموال لهو سؤال مهم، فالتدقيق هنا في الكيفية التي تقوم المؤسسة الأهلية بصرفها، كيف يتم المفاضلة أين تصرف الأموال، وعلى أي موضوع، وعلى أي من الفئات - مهمشة أو نخبوية.

صحيح أن القانون الفلسطيني تعامل مع المؤسسة الأهلية كمبادرة من عدد من الأشخاص، ولكن لا يجوز الاحتكام إلى القانون دون الرجوع إلى العامة والميدان والذين حددا احتياجات المجتمع وأولوياته. أي الحاجة إلى الرؤية الموحدة للعمل الاهلي في ظل واقع الاحتلال وغياب الدولة. فنتائج العمل الميداني تقول لا تنمية تحت احتلال، وما انجز يتم تدميره بسهولة من قبل هذا الاحتلال. حتى أن الداعين إلى امكانية التنمية في ظل احتلال أو سلطة فلسطينية مقيدة، يقدمون تفسيراً للتنمية بأنها تحسين فرص الفرد في الوصول إلى حياة أفضل. والمنادون إلى ان معرفة المرء بحقوق الإنسان تقود إلى فرص افضل في تحسين ظروفهم، يقرون ان العمل على حالات فردية لا يقود إلى تغيير جمعي لواقع العامة والمجتمع.

ففي مراجعة لبرامج عدد من المؤسسات الأهلية التي تعمل في نطاق تمكين الشباب، تبين أن برامج التدريب وإكساب المهارات للشباب وتقديم القروض وتسهيل المشاريع الفردية الصغيرة لم يستطع أن يحل مشكلة البطالة في أوساطهم، وبقي معظم منهم بلا عمل، والسبب هنا محدودية فرص العمل وطلب السوق.<sup>(٤٨)</sup>

كما أن المؤسسات البحثية والتي حصلت على تمويل لغرض تدريب باحثين اقتصاديين، سوف تستوعب باحثين (٢) من عشرة باحثين (١٠)، وهذا الاستيعاب المحدود هو نتاج تطلع المؤسسة وحاجاتها بأن يكون لديها باحثون شباب، وقد يتم توظيف باحثين، لكن يبقى السؤال ماذا عن الباحثين الثمانية الآخرين.<sup>(٤٩)</sup>

وفي محاولة أخرى لتشجيع القطاع الخاص على استيعاب عدد من الخريجين الجدد، تقوم المؤسسات الأهلية بتدريبهم ومن ثم دفع أجورهم لمدة ستة أشهر بشكل كامل أو جزئي. وهنا فإن القطاع الخاص يستوعب هؤلاء فقط طوال مدة المشروع، ويتركهم مرة أخرى يواجهون مشاكل البطالة والبحث عن عمل، مما يعني أن القطاع الخاص تطلع إلى استفادة مادية - مباشرة من المال المقدم للمؤسسات الأهلية.

٤٥. مقابلة، دويك ٢٠١١

٤٦. مصدر سبق ذكره، نتائج العمل الميداني، ٢٠١١

٤٧. مقابلة، صرصور، ٢٠١١.

٤٨. عواشرة، راشد. (٢٠١١) الهيئات القيادية في المؤسسات الأهلية.

٤٩. في اشارة الى برنامج تدريب باحثين اقتصاديين تم ترتيبه بالاتفاق بين ماس والتعاون.. معلومات مستقاة في مقابلة مع عمار الدويك، ٢٠١١.

ويجادل البعض من القائمين على المؤسسات الأهلية، بأن شروط الممول وتحديده للموضوعات والمشاريع التي يمولها هو سبب في انحراف العمل الأهلي عن بوصلته. ويجادلون بوجود خيارين أمامهم وهما: أن تأخذ المؤسسات الأهلية هذا المال ويصرف في الموضوع الذي خصص له أو أن يترك هذا المال ويسبب لهم اغلاق المؤسسات وفقدان الكثير من الموظفين لعملهم. وبمفاضلة بين القبول أو الرفض، فإنهم يختارون القبول، ويتذرعون بأن هذا أفضل الممكن، متناسين هدف العمل الأهلي من جهة ومساهمين من جهة ثانية في مزيد من التبعية للممول وبرامجه.

إن المتفحص لحالة مدراء هذه المؤسسات سوف يجد أنهم يعانون حالة الانسلاخ أو الانفصال عن واقع مجتمعهم. فالكثير من هؤلاء المدراء يقضي وقتاً طويلاً مسافراً خارج البلد، متنقلاً بين بلد أجنبي وآخر، مقيماً بين فندق وآخر، يعيش تفاصيل يومية مختلفة عن الفلسطينيين المقيمين على أرضهم تحت الاحتلال، يقضي وقته بطرق مختلفة، ويتواصل مع أشخاص لديهم عادات وثقافات ومشاعر مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من الانفصال عن الواقع.

كما وأن جزءاً ممن يعمل في المؤسسات الأهلية لديه حالة من الاغتراب عن قناعاته بكيفية ممارسة العمل الأهلي وما يجري فعلياً على أرض الواقع، فالكثير من القائمين على المؤسسات الأهلية لا يتفاعل مع المجتمع والميدان، ولا يتلمس احتياجات الناس الحقيقية، ويقضي وقته بين عمل مكثبي واتصالات مع الممولين والمسؤولين المحليين غير المعوزين.<sup>(٥٠)</sup> بحيث أن ركض إدارة المؤسسة الأهلية وراء التمويل ومتطلباته من مقترح للمشروع، وتقارير عن انجاز المشاريع، والرودود على طلباته هاتفياً ومتابعاته ساهم في حالة من «تنبلة» الموظفين وتحويل العمل الأهلي إلى عمل مكثبي لا جدوى منه ولا أثر له على الواقع.<sup>(٥١)</sup>

### ٣) الممول والتمويل: الضرورة والمشكلة

منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وموضوعات المال تشكل مثاراً للجدل. فمن كان ينتقد استخدامات مال الصمود في شراء الذمم، كان هو يمارس توظيف كوادراً وأعضاء تحت غطاء التفرغ الثوري. فممارسة ما عرف بالتفرغ الثوري أدت إلى اعتماد الكثيرين على مال فصائل منظمة التحرير. ومع شح المال، وترك الشباب وعوائلهم يواجهون مصير العوز والفقر، فإن الخيار الذي بقي أمامهم – وخاصة مثقفي اليسار اللذين رفضوا أو حرموا من فرص الانضمام للسلطة الفلسطينية – هو أبواب المؤسسات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية الدولية، فليس من الغرابة أن نجد هذين المكانين يعجان بمثقفي قوى اليسار.

فنجدهم تحولوا من انتقاد ما يسمى بمال الصمود الذي كان يتدفق من خلال اللجنة الفلسطينية – الأردنية المشتركة، أو من خلال تحويلات منظمة التحرير التي كانت تصل بمعرفة الصرافين والتجار، واقتطاع نسبة تتراوح بين ٢٥-٣٥٪ من قيمة المبالغ المحولة من الأردن إلى الضفة، إلى العمل مع الهيئات والمنظمات الغربية التي لديها المال.<sup>(٥٢)</sup>

بعبارة أخرى إذا كان مال الصمود قد علم الاتجار والسمسرة، ومال الاحتراف الثوري ساهم في جعل النضال وظيفية، فإن العمل الأهلي أصبح وظيفة هو الآخر ولم يعد تطوعياً.

٥٠. مقابلة، صرصور، ٢٠١١.

٥١. مقابلة، حسين، ٢٠١١.

٥٢. مقابلة، طلب، ٢٠١١.

خلصت نتائج البحث الميداني إلى أن التمويل ضرورة ومشكلة في الوقت نفسه. فهو ضرورة لاستمرار تقديم الخدمات المتعددة للعامة والمجتمع المحلي، وهو مشكلة أيضاً فيما يتعلق بشروطه وتوظيفه ومجال إنفاقه.

وتظهر بعض الدراسات أن المؤسسات الأهلية تشغل ما يزيد على ٣٠ ألف موظف في الأراضي الفلسطينية<sup>(٥٣)</sup>، بتقدير ان هناك حوالي ٢٢ الف موظف يعتاشون مع عوائلهم من التمويل الخارجي في الضفة الغربية. ومن المؤكد أن هذا الرقم ليس بقليل، ولكنه ليس عملاً دائماً بل هو مؤقت مرهون باستمرار التمويل. وفي هذا السياق، فإن سمارة يتساءل: كم فرصة عمل أنشأت منح الممولين، حيث انه يستند الى تقديرات أمريكية بضرورة أن يوفر كل مليار حوالي عشرين ألف فرصة عمل.<sup>(٥٤)</sup>

في الوقت الذي لم يحدد فيه سمارة ما إذا كان الحديث يدور عن فرص دائمة أو مؤقتة - مرهونة باستمرار التمويل، فإنني أعتقد انه يقصد الفرص الدائمة. أرى أن الحديث عن فرص عمل دائمة لا يعني موظفين دائمين في جسم المؤسسات غير الحكومية بل إن المقصود المساعدة في توفير فرص عمل دائمة من خلال توليدها في السوق المحلي سواء كمشاريع تعاونية - مشتركة او فردية او قد تكون مشاريع استثمارية جماعية.

وموقف الأفراد والجماعات من التمويل ينبع من موقع الفرد والجماعة على خارطة التمويل، فالمنظمة التي تتلقى تمويلاً من الأمريكان تدافع عن موقفها وتدعي أنه لا فرق بين مصادر التمويل. والمنظمة الأهلية التي تتلقى دعماً من الأوروبيين تقول إن تمويل الأمريكان مشروط سياسياً، فمثلاً ينعت الأمريكان المقاومة بالإرهاب ولهذا فهم يطالبون المؤسسات بالتوقيع على وثيقة «الإرهاب» والتأكد من أن أموالهم لا تصل لأي من المنخرطين في المقاومة وعوائلهم.

كما أن هناك من يقول إن منظّمته الأهلية أو مؤسسته تتلقى تمويلاً من منظمات مساندة وأحزاب يسارية موجودة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وغيرها من الدول، في الوقت الذي نجد فيه أن هذه المصادر يرجع تمويلها الى حكوماتها مباشرة.

كما أن آلية نقل المال بعد هجمات أيلول عام ٢٠٠١ على بعض المواقع في الولايات المتحدة الأمريكية وما تبعها من الحرب على «الإرهاب» فرضت قيوداً على التمويل ونقل الأموال والتبرعات والخشية من وصول هذه الأموال إلى جهات «إرهابية» وفق التفسير الأمريكي لها.<sup>(٥٥)</sup> بمعنى أن المال الذي ينتقل من دول بقاع الأرض، غربية أو عربية، منظمات غير حكومية او حكومات، مؤسسات أو أفراد يخضع بالمجمل إلى قيود وقوانين مكافحة الإرهاب.

كما أن القول السائد بان البنك الدولي من خلال سياسات الولايات المتحدة هو الذي يحدد قواعد التمويل والمهية والكيفية التي يجب أن يصرف بها هذا المال، وفي أي مجالات وموضوعات، بالإضافة إلى التطلع

٥٣. حمدان، ايات. (٢٠١٠) المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني.

٥٤. تواصل شخصي، د عادل سمارة، تاريخ ٢٠١٢.

٥٥. التفسير الأمريكي للإرهاب عبر عنه الرئيس الأمريكي السابق بقوله: من هو ليس معنا، فهو ضدنا. ووضع كل من ليس معه في خانة الإرهابيين.

للسيطرة على المال المتدفق من الدول العربية من قبل البنك الدولي، يعني - فيما يعنيه - أن المال يدور في فلك توجهات البنك الدولي ومن خلفه الولايات المتحدة، ويعزز مقولة أنه لا فرق بين مصادر التمويل.<sup>(٥٦)</sup> بعبارة أخرى إن التمويل يتدفق وفقا لقواعد غربية تضعها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعمل وفقها السلطة الفلسطينية ملتزمة بقوانينها فيما يتعلق بالحرب على «الإرهاب» وتجفيف منابع التمويل المتصلة «بالإرهاب».

إن التفهم لأهداف التمويل والتي تركز على محاولة الحفاظ على حالة الواقع وعدم لجوء الفلسطينيين لأي من الوسائل الجماعية - العنيفة أو الشعبية ضد الاحتلال، لا يعني أن هذا المال هو مفيد أو مضر بالمثل.<sup>(٥٧)</sup> فالحكم على المال يكون في كيفية استخدامه.

عند الناس والعامّة والمحتاجين، الفرق هو في كيفية استخدام هذا المال. فإن أنفق على ترويح حقوق إنسان، حقوق امرأة وجندر، ونشر ثقافة التسامح والمجتمع المدني والحوار واللاعنف، والتدريب، وتوثيق الانتهاكات والإعلام... إلخ، فالميدان يرى بهذه المشاريع والأنشطة تضييعاً للأموال، لأن هذه الأنشطة والفعاليات ليست ملموسة الأثر من جهة ولا تحتاج الى مثل ذلك الحجم الكبير من المال.

تماماً مثل القول القائل، هل إيصال صوت الفلسطينيين للمنظمات الدولية والمحافل الدولية بحاجة إلى تمويل في عصر التكنولوجيا؟ الجواب لا، فالصوت يصل من الناس أنفسهم والمجموعات يمكن لها إيصال هذا الصوت دون وساطة المؤسسات الأهلية - غير الحكومية التي تعمل في هذا الحقل.<sup>(٥٨)</sup>

كما أن المشترك بين التمويل الأمريكي والأوروبي كثير: كلاهما يهدف إلى عدم إلحاق الضرر بأمن الاحتلال بالمعنى الواسع للكلمة، وكلاهما يعمل في مشاريع بنية تحتية مرهونة بالوضع السياسي / الأمني القائم، وخدمات ترجح كفة السلطة، ومشاريع سياسات ومناصرة لطروحات بعينها، وكلاهما يدقق أيضاً بكيفية صرف الأموال، وتنفيذ المشاريع.<sup>(٥٩)</sup>

و يكاد لا يكون هناك فرق جوهري بين المصدر الأمريكي والأوروبي، فالإدارة الأمريكية لا تدعي إن الهدف من التمويل هو المساهمة في بناء الدولة الفلسطينية، بل انه يهدف إلى حماية إسرائيل من الاعتداءات الإرهابية وخاصة من هجمات التيارات الإسلامية، والحفاظ على الهدوء في كل من غزة والضفة، وتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين إضافة إلى تهيئة الفلسطينيين لحكم الذات<sup>(٦٠)</sup>، حكم الذات الذي عبر عنه في خطاب الرئيس السابق جورج بوش الابن مع نهاية عام ٢٠٠١، وتبنته خطة خريطة الطريق التي نصت على قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة بجانب دولة إسرائيل.<sup>(٦١)</sup>

٥٦. نخلة، خليل. (٢٠١١) فلسطين وطن للبيع.

٥٧. كل شي له وجهان احدهما ضار وآخر نافع، ويعتمد على المعايير التي يتم النظر منها .. على سبيل المثال تحقيق الأهداف مثلاً.

٥٨. تواصل شخصي مع عادل سمارة ٢٠١٢.

٥٩. الباحث شخصياً يعرف ان كثير من المؤسسات التي ترفع شعارا للتمويل الأمريكي حصلت عليه بشكل مباشر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية او من خلال مؤسسات قامت هي بتشكيلها مثل تمكين، مرام، رواد... إلخ، ومولت المؤسسات الأهلية الفلسطينية لاحقاً.

٦٠. انظر دراسة جيم زنوتي من المصدر:

Jim Zanotti. US Foreign Assistance to the Palestinians. <http://www.fas.org/spp/crs/mideast/RS22967.pdf> accessed on Nov 29, 2011.

٦١. انظر خارطة الطريق من الموقع الإلكتروني: [www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=388](http://www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=388)

من المؤكد ان الحديث الغربي (الأمريكي والأوروبي) عن الدولة لا يقصد به دولة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أي ليست على كامل حدود الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. إن هذا الموقف هو الذي يجعل الأمريكان والأوروبيين يتمسكون بالقول إن الدولة الفلسطينية، طبيعتها وحدودها، وكل المواضيع التي تأجلت للمفاوضات المباشرة يجب أن تتم وتقرر في إطار المفاوضات.

إن تحليل هدف تمويل الاتحاد الأوروبي، نجده يهدف إلى دعم عملية السلام وتحقيق حل الدولتين من خلال نتائج مفاوضات مباشرة بين الطرفين. لنأخذ النص بالانجليزية أدناه، فهو ينص على غرض التمويل:

“[A] two-State solution leading to a final and comprehensive settlement of the Israeli-Palestinian conflict based on implementation of the Road Map, with Israel and a democratic, viable, peaceful and sovereign Palestinian State living side-by-side within secure and recognized borders enjoying normal relations with their neighbors in accordance with UN Security Council Resolutions 242, 338, 1397, 1402, and 1515 and on the principles of the Madrid Conference” (EU Delegation Website, 2011)

الفرق الآخر أنه وبسبب الحرص الأمريكي على أمن إسرائيل والفهم الأمريكي للإرهاب الذي يتضمن حتى تقديم مخصصات مالية لأسر الشهداء والجرحى والمعتقلين، بسبب هذا الحرص فإن هناك إجراءات طويلة وفحصا مفصلا أمنيا للمؤسسة الأهلية والقائمين عليها، والمستفيدين المشاركين في هذه المشاريع.

والمال الأمريكي يتجه إلى مؤسسات قريبة أو محسوبة على حركة فتح، بينما المال الأوروبي يذهب إلى مؤسسات قريبة أو محسوبة على اليسار،<sup>(٦٣)</sup> الأمر الذي جعل الكثيرين يتساءلون: لماذا تحترق هذه المؤسسات غير الحكومية الكبرى والمعروفة والموجودة في رام الله وبيت لحم مطلقين عليها لقب السمك الكبير (big fish) مال الأوروبيين؟؟

فيما يشير بعض مدراء المؤسسات الأهلية إلى محاباة وتمييز من قبل مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعزو سبب التمييز في تمويل المؤسسات الدولية إلى سطوة بعض الموظفين واللذين برأيهم محسوبين على كوادر اليسار.<sup>(٦٣)</sup>

إذا كانت هناك معايير واشتراطات للمانحين، فلماذا لا يكون هناك معايير أو اشتراط للجانب الفلسطيني؟ لقد تُرك الباب مفتوحا للمؤسسات الأهلية لأن تقرر هي جهة التمويل ومعنى المال غير / المشروط، علما ان القانون الفلسطيني قد منع المال المشروط، دون تحديد المعنى المقصود من المشروط.<sup>(٦٤)</sup> هل هناك تفسير لغياب معايير فلسطينية؟

ومهما كان السبب: نتيجة غياب رؤية موحدة، أم عدم اكتراث، أم ضعف الطرف الفلسطيني أم عدم

٦٢. في عام ٢٠٠٨ اجتمعت قيادات سياسية ومن الوكالة الأمريكية مع قيادات فتح في الضفة لتمكين المؤسسات الأهلية المحسوبة على فتح ضد مؤسسات حماس والتي يعتقد ممثلو فتح ان سبب فوز حماس في انتخابات المجلس السلطة التشريعي عام ٢٠٠٦ يرجع للخدمات وللمؤسسات الأهلية المحسوبة على حماس. مقابلة مع خريشة و زيدان، ٢٠١١.

٦٣. مقابلة شخصية مع عدد من الموظفين، حفظت الأسماء تحفظا لعواقب والإشكاليات.

٦٤. مادة ٣٢ من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ لعام ٢٠٠٠.

قدرته على فرض شروطه، او حتى تحت حجة عدم التدخل في العمل الأهلي، إلا أن التفسير الأقرب قد يرجع لعدم وجود مصلحة من قبل القائمين على المؤسسات الأهلية بوضع أي معايير، أو وجود معيار واحد لا غير هو الحفاظ على المؤسسة واستمرارها، أي مصلحة القائمين عليها ومصلحة موظفيها.

برأيي إن غياب الرؤية الموحدة ليس هو سبب في ضعف الطرف الفلسطيني، إنما تراجع حالة الاهتمام بالشأن العام من قبل مؤسسات المجتمع الفلسطيني التي تعكس مصالح القائمين على مؤسسات العمل العام: القوى السياسية والسلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية. فالتطلع إلى المصلحة الشخصية والاهتمام بتحسين أسلوب المعيشة وحالة التفاعل مع النمط الاستهلاكي هو العامل الرئيس، بعبارة أخرى: لقد أضحي كثيرون أسرى للمنافع الشخصية، أحبطوا او لم يعد يهمهم الشأن العام.

#### ٤) تهميش الهيئات المسؤولة للمؤسسات الأهلية

تبين نتائج الاستبانة الخاصة بالمؤسسات الاهلية أن مشاركة الهيئة العامة في الاجتماعات واتخاذ القرار ضعيفة للغاية. فوفقاً للنتائج فإن ٥٣٪ من عينة المؤسسات التي تم تعبئتها من قبل الإدارة العليا للمؤسسات (مجلس إدارة ومدير عام) رأّت أن مشاركة الهيئة العامة في صنع القرار ضعيفة مقارنة بـ ٢٠٪ فقط ممن اعتبرها جيدة، كما ويتفق موظفو المؤسسات على ضعف الدور الذي تلعبه الهيئات العامة. وهذه النتيجة مرتبطة بمدى مشاركة أعضاء الهيئات العامة في الاجتماعات الدورية للمؤسسة، فقد تبين من استبانة المؤسسات أن ٦٢٪ يرون وجود ضعف في مشاركة الهيئة العامة في الاجتماعات.

وعليه فإن الضعف الموجود في حضور الاجتماعات، أدى إلى ضعف المشاركة في صنع القرار. وتكاد تنحصر هذه المشاركة في الاستماع للتقارير الإدارية والمالية، والمصادقة عليها «تبصيصاً»، وهذا ما أكدته نتائج استبانة الموظفين، حيث أن ما يقارب ٧٣٪ من المبحوثين من عينة الموظفين أعربوا عن اعتقادهم بضعف مشاركة أعضاء الهيئة العامة.

أما من حيث التزام أعضاء مجلس الإدارة بحضور الاجتماعات، فقد تبين أن ٤٧٪ من عينة المؤسسات يرونها مقبولة، و١٢٪ يرونها جيدة. والمشكلة تكمن في قيادة هذه المجالس للمؤسسات، التي وصفتها العينة بالقيادة السيئة، حيث أن ٤٧٪ من استبانة المؤسسات تشير إلى أنها سيئة، و٧٥٪ من الموظفين يرون فعلاً أنها سيئة.

ولوحظ ابتعاد الإدارة العليا (مجلس إدارة، ومدير عام / تنفيذي إن وجد) للمؤسسة عن العامة، وبالتالي ابتعادهم عن هموم الناس والعامة بحيث يمكن القول أنهم في أبراجهم العاجية، الأمر الذي يساهم في ابتعاد الهيئة القيادية عن رسالتها المجتمعية.

فقد اعتبر ٥٠٪ من عينة المؤسسات أن تفاعل الإدارة العليا ضعيف وسيء، وبالمقابل هناك ما نسبته ١٢٪ فقط من عينة المؤسسات اعتبرت أن تفاعل الإدارة العليا مع الناس هو بالمستوى الجيد مقارنة بـ ٧٣٪ من عينة الموظفين المستطلعين الذين اعتبروا تفاعل الإدارة العليا بمستوى ضعيف وسيء.

كيف ولا والمدراء يقضون وقتاً كبيراً مع الممولين، بعضهم مسافراً خارج البلاد، أو يقضون معظم وقتهم في أحسن الأحوال في مكاتبهم، مع موظفين مشغولين بكتابة مقترحات التمويل والمشاريع والتقارير



والمتابعات مع الممول التي أصبحت هي العمل الدارج في كثير من المؤسسات الأهلية، تساهم في ترسيخ الانفصال والاعتراب عن المجتمع.

### نماذج في العمل الأهلي الناجح

إن نتائج العمل الميداني في الضفة الغربية المحتلة مستندةً إلى مرتكزات العمل الأهلي، تشير إلى نموذجين ناجحين:

- الأول هو جمعية إنعاش الأسرة التي تعمل فعلاً مع الأسرة والمرأة والفقراء والمهمشين، وتقدم خدمات صحية - تعليمية - اجتماعية وتثقيفية لأكثر من قطاع أو فئة مستهدفة، وهي تعمل على مستوى جغرافي عام للضفة الغربية المحتلة.
- والثاني جمعية البر الخيرية التي تعمل مع الطلبة على مستوى جغرافي محصور في مدينة نابلس. من المؤكد أن هناك نماذج أخرى، ولكن هذين النموذجين على سبيل المثال لا الحصر برزا أثناء العمل الميداني، مع تسجيل بعض حالات الضعف على كلتا المؤسسات داخليا، من حيث مشاركة الهيئة العامة ومجلس الإدارة.

### ما الذي يميز المؤسستين:

- الخدمات المقدمة: فهي من أولويات الاحتياجات التي يتطلع اليها العامة في المجتمع الفلسطيني.
- مجلس الإدارة: يدير عمل المؤسسة، ويشرف على كافة جوانب العمل وبشكل يومي، ويعمل طوعا وهو لا يتلقى أي مكافآت.
- في حالة جمعية إنعاش الأسرة، فبرغم وجود مدير عام، إلا انه أولا متطوع، راتبه كمتقاعد يأتي من السلطة كاستحقاق عن عمله السابق في بيت الشرق، القدس المحتلة،<sup>(٦٥)</sup> وثانيا: صلاحياته تكاد تنحصر في موقع مدير، ولقب المدير العام يشبه «اللقب الفخري». وفي حالة جمعية البر، فمجلس الإدارة، يدير المؤسسة وبشكل يومي وبدوام منتظم دون أجر.
- مصادر التمويل: جمعية إنعاش الأسرة تعتمد على تمويلها من خلال تبرعات فردية من الداخل والخارج، وما يقدم لها من تبرعات أموال الزكاة العامة، إضافة إلى منح من مؤسسات عربية وأخرى أجنبية لصالح البنية التحتية وبرامج اجتماعية-تعليمية. كما أنها تجني بعض من إيراداتها من بعض مشاريعها الإنتاجية-الاستثمارية، ومشاريع التعليم والحضانة للميسورين.
- أما جمعية البر فتعتمد على تبرعات داخلية من مدينة نابلس، وصناديق لإقراض الطلبة تم شحنها بتبرعات مؤسسة عربية وأمول متبرعين محليين بمال دوار، بمعنى تقدم الجمعية قروضا حسنة بلا فوائد ويتم سداد هذه القروض من المستفيدين بألية واضحة ومتفق عليها.

أما نقاط الضعف التي تأخذ على هاتين المؤسستين، فهي درجة انخراط أعضاء الهيئتين العامة ومجلس الإدارة في اخذ القرار. ففي كلتا المؤسستين، يتمتع رئيس مجلس الإدارة بنفوذ وصلاحيات. في حالة جمعية



إنعاش الأسرة يكاد ينحصر القرار في ثلاثة أعضاء، بينما في جمعية البر ينحصر في رئيس مجلس الإدارة منفرداً. وهذا هو حال الكثير من المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية.

إن كلا المؤسستين أعلاه مسجلة في عهد إدارة الأردن لشؤون الضفة وهما ما يوصفان بنمط الجمعيات التقليدية التي اختارت وتبنت خدمة المجتمع الفلسطيني بالابتعاد كمؤسسة عن تجاذبات العمل السياسي - الفئوي، والمؤسسين أو الذين ما زالوا قائمين على الجمعيتين ترجع أصولهم إلى عائلات غنية. يجدر الإشارة إلى أن وصف بعض المؤسسات بالتقليدية قد جرى في عصر تشكيل المنظمات الجماهيرية والاتحادات الشعبية المختلفة في أواسط وأخر الثمانينيات.

ما أوجنا إلى مؤسسات تعمل على أولويات احتياجات العامة، وتساند الفقراء في التعليم والصحة وخدمات اجتماعية متنوعة، وكذلك تعمل على تشغيل العامة، ففي حالة جمعية إنعاش الأسرة فهي تشغل ١١٨ موظفاً وعاملاً.<sup>(٦٦)</sup>

### هل هناك ضرورة للوصول إلى رؤية موحدة للعمل الأهلي

عبر المستطلعون عن أن غياب رؤية موحدة للعمل هو سبب تمزق العمل الأهلي، وطالبوا بأن يكون هناك رؤية للعمل الأهلي، ولعل البداية بالنسبة لهم هو في التوقف عن تسييس المنظمات غير الحكومية واتحاداتها، فلا يعقل مثلاً أن يتم تسييس اتحادات وشبكات المؤسسات الأهلية، ولا يعقل أن يتم التمييز في تقديم الخدمات للعامة على أساس تأييدهم وصوتهم الانتخابي، ولا يعقل أيضاً أن يتم التعامل مع المؤسسة الأهلية كقناة لتميرر الأموال لغايات الحفاظ على الإطار السياسي ومؤيديه متذرعين أن هؤلاء المؤيدين هم فئة تم تهميشها من السلطة وهم غير مستقيدين منها.

فما الذي يمنع المؤسسات الأهلية أن تعمل على افادة المستحقين من مؤيديها من المال المدرج في موازنة السلطة ووزارتها المختلفة؟ ما المانع أن تمارس هذه المؤسسات المرتبطة بالقوى السياسية وسائل الضغط لصالح الفقراء من مؤيديها؟ هل هناك ما يمنعها وهي التي تشارك في بنية السلطة التشريعية والتنفيذية؟

كما وأن كثيرين من كوادر القوى السياسية المحسوبة على فصائل منظمة التحرير يتلقون رواتب من قبل السلطة ومتفرغين على ما يسمى المؤسسات الشعبية ومكاتب أعضاء اللجنة التنفيذية، بل أن عدداً من المؤسسات المحسوبة على أطر سياسية توصف بالمعارضة تلقت دعماً من وزارة المالية.<sup>(٦٧)</sup>

ألا يتم تكرار ظاهرة المرتزقة من جديد؟ ألا يعتبر ذلك شراءً للذمم والولاءات؟ ألا يؤدي هذا التمييز في تقديم الخدمات إلى تعليم العامة النفعية والمراباة؟ ألا يُفقد التمييز والمحاباة القوى السياسية مصداقيتها وبالتالي خسارتها للكثير من الأنصار، ويساهم في تشجيع وتعليم مناصريها التوجه لمن يقدم خدمات أفضل في حالة توفرها عند إطار سياسي آخر؟

صحيح أن الأحزاب السياسية وقفت حائرة وعاجزة أمام الكيفية التي تمارس بها النضال الوطني ضد الاحتلال مع وجود السلطة وتعهدها بوقف العمل النضالي - العنيف، وخاصة المسلح، إلا أن العمل المسلح

٦٦. استمارة مؤسسة جمعية إنعاش الأسرة، ٢٠١١.

٦٧. القائمة متوفرة للباحث من وزارة المالية وتجنباً للحساسية لن يتم ذكر أي من هذه المؤسسات التي تلقت دعماً من موازنة السلطة.

في الارض المحتلة اصبح موسميا فترة التسعينيات، وتقدم في فترة الاشتباك المباشر مع الاحتلال في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، وتراجع ليكون موسميا ما بعد عام ٢٠٠٣ جراء التدمير الهائل التي شهدته الضفة الغربية، ومن ثم توقف وبالتالي أجبر، أو قَبِلَ الفلسطينيون خطة خريطة الطريق.

ان قبول الاحزاب السياسية بوقف العمل المسلح، والحديث عن مقاومة شعبية وبغض النظر عن الأسباب، استدعى بالضرورة ان تعمل القوى السياسية على تطوير برامج مجتمعية لها، وتطوير منظماتها الجماهيرية، لا ان تحصر عملها في عنوان المؤسسات الأهلية او المنظمات غير الحكومية.

ان هذا التوقع في عمل القوى السياسية قد خلط العمل الأهلي بالعمل الحزبي - السياسي وساهم في تميزه، وأعاد تجربة التمزيق التي عاشها وما زال يعيشها عدد من الاتحادات والمؤسسات الشعبية الفلسطينية. ولهذا فقد اصبح عدد من المؤسسات الاهلية يلعب دورا فئويا يساهم في الفرقة الاجتماعية وصار بديلا عن القوى السياسية، لدرجة وصل الامر لمن هم في مناصب سياسية عليا، أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، او اعضاء في السلطة الفلسطينية ( الجسم التشريعي او التنفيذي) ان يطالب ويعمل على نيل عضوية مجلس ادارة مؤسسة اهلية.<sup>(٦٨)</sup>

البعض لا يستطيع ان يفهم كيف تقوم مؤسسة اهلية مؤسسوها في اعلى المراتب السياسية والاطر القيادية للسلطة بممارسة الضغط على صناع القرار في السلطة الفلسطينية.<sup>(٦٩)</sup>

وفيما يحاول البعض تقديم شكل للعلاقة بين القوى السياسية والمنظمات غير الحكومية، بالقول إن المنظمات غير الحكومية هي بيت الخبرة، بحيث تزج القوى السياسية وخاصة اليسار كوادرها بها، لكي تساهم هذه المؤسسات في تثقيف وتمكين الأطر الجماهيرية للقوى السياسية من جهة وتقديم الدراسات المتخصصة التي تساهم في رسم السياسات العامة للسلطة الفلسطينية.<sup>(٧٠)</sup>

ووفقا لمحمد، فإن ما تبقي من المفقود في حلقة العلاقة بين المنظمة غير الحكومية والإطار السياسي هو الحركات الاجتماعية... وفي هذا السياق لا يغدو الحديث عن معارضة بالمفهوم السابق، معارضة أو سلو، أو المطالبة - الضغط لحل السلطة، بل إن الحديث عن معارضة لسياسات السلطة من خلال انتقاد خططها المرتبطة او المنبثقة من البنك الدولي،<sup>(٧١)</sup> الأمر الذي لا يزال يخضع لسقف وجود السلطة الفلسطينية تحت احتلال من جهة. ومن الجهة الأخرى إعطاء دور للمنظمات غير الحكومية بالتثقيف، وتمكين المؤسسات الجماهيرية للقوى السياسية، وتجزير العمل التطوعي القائم على تعميق الاعتماد على الذات. ولعل هذا الدور للمنظمات غير الحكومية يبدو مستبعدا، خارجا عن قدره هذه المنظمات. وقد عبر الرياحي عن عدم قدرة المنظمات على استنهاض العمل التطوعي من خلال توصيفه لعدم قدرته كموظف في منظمة غير حكومية على إقناع الغير بالتطوع في نشاط مجتمعي وهو نفسه يشارك في نفس النشاط كموظف.

اذن لا بد من رؤية موحدة للعمل الاهلي تخرج المؤسسات الاهلية من دائرة السجال السياسي ولعب دور

٦٨. مقابلة، الرياحي، ٢٠١١.

٦٩. مقابلة، صرصور، ٢٠١١.

٧٠. مقابلة، جرار، محمد، ٢٠١١.

٧١. مقابلة، الريماوي، الرياحي، ٢٠١٠.

سياسي - حزبي - فقوي، فعامة الناس يرون أن المؤسسات الأهلية المحسوبة أو القريبة من قوى سياسية تعمل من منظور فقوي، وتساهم في إضعاف وتهميش دور الأحزاب السياسية بطريقة أو بأخرى، كما وتساهم في تعميق الانقسام الأفقي، والانقسام الاجتماعي والضرر برأس المال الاجتماعي العام - الوطني لصالح تكتلات غلافها سياسي وهدفها الحفاظ على نخب القوى السياسية الحالية، وليست تكتلات أفقية تعبر عن مصالح الفقراء والمهمشين.. فالمدافعة عن مصالح الفقراء لا تتطلب ان يكون الفقراء محسوبين سياسيا على قوى يسارية ما، بل ان الدفاع عن حقوقهم هو الطريق لجعلهم يلتحقون في ركب القوى اليسارية ويحملون قناعاتها وسياساتها.

## مرتكزات الرؤية الموحدة للعمل الأهلي

من النقاش أعلاه، ومن فهم أن الخاص يجب أن يخدم العام، والفعاليات- المشاريع - والبرامج يجب أن تخدم الأهداف الوطنية، فإن من الضرورة أن يكون للفلسطينيين موقف سياسي - موحد. هذا الموقف الموحد هو الذي ظهر وتم التعبير عنه في نقاشات ورقة ومقترح الأسرى عام ٢٠٠٦، وجرى بعض التعديل عليها ومن ثم حصلت على إجماع ومباركة من القوى السياسية بما فيها حركتي الجهاد الإسلامي وحماس.<sup>(٧٢)</sup> والمطلوب الآن هو ترجمة الأهداف الوطنية لوثيقة الوفاق الوطني إلى استراتيجيات وبرامج متفق عليها على أرض الواقع.

### ١- رؤية موحدة للعمل السياسي - الوطني

أن احد أهم أسباب ضياع المؤسسات وغياب رؤية موحدة للعمل الأهلي يرجع لغياب رؤية موحدة للعمل السياسي - الوطني. فمن الواضح أن السلطة الفلسطينية لن تتحول إلى دولة مستقلة على كامل الأرض المحتلة من خلال استمرار المفاوضات، كما وان الأحزاب السياسية لم تستطع الخروج من عباءة السلطة الفلسطينية والتزاماتها بحيث باتت أي السلطة الإطار الشرعي - والقانوني والتزاماتها بما فيها التزامات حكامها هي ملزمة للفلسطينيين طالما لم يتم التنصل منها.

لقد عرف الفلسطينيون أن المراهنة على الدول الغربية ووضع ما تبقى من البيض في سلة الامريكان، والتركيز على بناء المؤسسات والمأسسة وسيادة القانون، قبل انجاز التحرر الوطني، لم يساهم في الوصول الى بعض من أهدافهم، وأن الحديث عن سلاح واحد وشرعي وإن ساهم في انهاء حالة ما سمي بالفلتان والاعتداءات الداخلية، إلا أن هذا السلاح الواحد لم يساهم في حماية امن العامة وممتلكاتهم من بطش الاحتلال واعتداءات المستوطنين.

كما أن قبول القوى السياسية بالمشاركة في السلطة الفلسطينية وتحول الكثير منها إلى ممارسة العمل الأهلي، دون توفير اطار اخر بديل يساهم في العمل العلني، أدى لتراجع دورها في المجتمع الفلسطيني. ولعل غياب المال كما عبر عنه احد مناصري قوى اليسار شكل معضلة حقيقية في الاستمرار بالعمل التنظيمي، الأمر الذي أشاح بالوجه والتطلع الى المنظمات غير الحكومية.

ولعل ممارسة العمل الأهلي من قبل القوى السياسية بديلا عن العمل الجماهيري والحزبي يفسر بأنه

٧٢. أنظر وثيقة الوفاق الوطني:

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=327796> ومركز الزيتونة

محاولة البقاء على الخارطة السياسية وخاصة من قبل قوى اليسار للحفاظ على المناصرين والقواعد، في حين أن المطلوب هو العمل على انجاز رؤية موحدة، كما يقول د. جقمان. إن الأفق السياسي للسلطة الفلسطينية سيبقى محصوراً في عنق زجاجة، وهو يتوقع للسلطة سلسلة من الاخفاقات ومزيداً من التأزم بحيث تؤدي الاخفاقات الى التحرر من عنق الزجاجة، وإنهاء قواعد اللعبة القديمة.<sup>(٧٣)</sup>

وهذا يعني ان تنهي السلطة التزاماتها تجاه أوصلو وتحرر من قيوده (الذي تم إنهاؤه فعلياً من قبل حكومة الاحتلال الاسرائيلي عام ٢٠٠٢). وهذا يتطلب استعداداً وتحشيداً من قبل القوى السياسية والتركيز على بناء أطرها الجماهيرية.

ومن الممكن أن الإصرار الفلسطيني على الانضمام لعضوية الأمم المتحدة، المتزامن مع طلب الاعتراف بدولة فلسطينية قد يساهم في احداث بعض التغيير، إضافة إلى طلب وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بالكامل تحت وصاية الأمم المتحدة، يترافق ذلك مع خطوات حقيقية فلسطينية في مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ومنع العمل في المستوطنات، أي بعبارة أخرى الخروج من عباءة أوصلو الممزقة بما يعنيه من خطوات جدية من وقف التنسيق الأمني الإسرائيلي - الفلسطيني،<sup>(٧٤)</sup> وجعل الأجهزة الأمنية الموجودة تتحمل مسؤولياتها في الحفاظ على أمن العامة أو ممتلكاتهم بما يعني ذلك حماية الفلسطينيين من الاقتحامات والاعتداءات الإسرائيلية.

ولكن هذه الرؤية الوطنية - السياسية الموحدة ليست شرطاً لتوحيد رؤية العمل الأهلي وأن كانت مهمة، فأخذ موقف موحد من التمويل الأجنبي، وموقف موحد في تركيز العمل الأهلي على أولويات احتياجات العامة في الأرض المحتلة من خلال تقديم الخدمات الملموسة المهمة للعامة يساهم في تحقيق الرؤية الموحدة للعمل الأهلي.

## ٢- موقف من التمويل

أرى أن من الضروري أن يكون هناك موقف واحد موحد من التمويل، موقف يربط بين الحليف السياسي والمانح - الممول، بمعنى أن من يعترف بحقوقنا كاملة ودون تجزئة نتلقى منه المال، وعدا ذلك، فلا داعي ولا جدوى من تلقي ماله. إن هذا الفهم يتفق مع القول إن التمويل له أهداف سياسية في المقام الأول،<sup>(٧٥)</sup> فالدول الممولة لا تقر بأن المال هو حق للفلسطينيين، أو أنه تعويض لهم عن مساهمة هذه الدول في إنشاء دولة الاحتلال وتشريد الفلسطينيين. وبما انه ليس تعويضا عن إنشاء دولة الاحتلال وليس تطلعا لتصويب هذا الخطأ من خلال مساعدة ودعم الفلسطيني سياسياً، فإنه لا يعني أيضاً صحوة ضمير كما يقول ناصر.<sup>(٧٦)</sup> إن صحوة الضمير تتطلب موقفاً داعماً سياسياً أيضاً للفلسطينيين في تحقيق حقوقهم، موقفاً مخالفاً لما يجري هذه الأيام. كما أن مناقشة حقنا القانوني بطلب مساعدة كوننا إقليمياً محتلاً، يحق له طلب

٧٣. ورقة مقدمة من جقمان الى مؤتمر تطورات القضية الفلسطينية المنعقد في قبرص، ٢٠١٠

٧٤. قد يحاج البعض ان التنسيق الأمني والأجهزة الأمنية لا تخضع لإمرة رئيس السلطة او مجلس الوزراء وأنها باتت تعمل بشكل مستقل وتحكم لمعادلة وعلاقات اقليمية مع أجهزة الأمن الإسرائيلية والأردنية والمصرية والإماراتية تحت المسؤولية الأمريكية. أرى ان هذا القول فيه كثير من الصحة وأن الموقف الموحد يكشف مدى تبعية هذه الأجهزة للإدارة الأمريكية والاحتلال، بمعنى أن عدم وقوفها إلى قرارات قيادية وسيادية يعني انها باتت في الكفة المعادية.

٧٥. مقابلة، حوراني، ٢٠١١.

٧٦. مقابلة، ناصر، ٢٠١١.

وتحديد الاحتياجات<sup>(٧٧)</sup> ليس حجة قوية. فإن كان من حق الفلسطينيين المطالبة بالمساعدة، فإن الطلب وتلقي المساعدة شيان مختلفان، بمعنى انه يحق للدول المانحة أن ترفض مثل هذا الطلب وان تقترح أنواعاً أخرى من المساعدة، بهذا يمكن تفسير قول ناصر بأن التمويل ليس حقاً للفلسطينيين.<sup>(٧٨)</sup>

إن المولين يربطون أموالهم بالمواقف الفلسطينية من قبول مصالح الاحتلال الإسرائيلي، فلماذا لا يتم ربط أموالهم بمواقفهم من القضية الفلسطينية؟ باختصار هم يستخدمون الأموال للابتزاز والرشوة سياسياً<sup>(٧٩)</sup>، وعلى الفلسطينيين ان يخرجوا من المعضلة والازدواجية.

كثير من المؤسسات الأهلية، ومنها القريبة من قوى سياسية يسارية تحصل على تمويل من مصادر ألمانية، والمصادر الألمانية باختلاف مسمياتها، تتلقى تمويلها من الحكومة الألمانية، والمواقف السياسية الألمانية تجاه الاحتلال الإسرائيلي داعمة ومؤيدة لها، بينما الموقف تجاه الفلسطينيين ليس داعماً أو مؤيداً لحقوقهم، وهذا ما عبرت عنه المستشارة الألمانية بموقفها من التوجه إلى الامم المتحدة ومطالبة الطرف الفلسطيني بالعودة دون أي مطالبة او شروط للمفاوضات بما فيها وقف الاستيطان في الضفة الغربية<sup>(٨٠)</sup>.

الفلسطينيون ليسوا في حاجة لمال من يساهم في قتل أطفالهم وتعويضهم عنه برغيف، بحزمة غذاء، أو بعض النقود، أو خدمات تعليمية وان وصلت لحد منح دراسية تقدم لطلبة الدراسات العليا. أرى بأن على الفلسطينيين وكافة المؤسسات أن تنطلق من التالي: من يدعم موقفنا سياسياً وبشكل واضح ويساند برنامج الحد الأدنى المتفق عليه فلسطينياً لقبول تمويله، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فالفلسطيني هو من يجب أن يحدد احتياجاته وطبيعته - ونوع المشاريع التمويلية المطلوبة لمجتمعه، لا أن يترك العامة فريسة سياسة اليد الأجنبية العليا، اليد صاحبة المال، أن تقرر عنه وتنفذ.

### ٣- رؤية متقاربة للعمل الأهلي

تنطلق الرؤية المتقاربة للعمل الأهلي من التركيز على دعم المنتج المحلي (اقتصادياً وثقافياً) وتقديم الخدمات للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، والمساعدة على صمودهم في أرضهم، والاهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية والتعليم والصحة، هذا هو المحور الرئيس.

أي أن المحور الرئيس لعمل المؤسسات الأهلية ينسجم مع وجود السلطة الفلسطينية أو عدم وجودها، محور يرتكز على الاستفادة القصوى من التمويل لصالح مشاريع حقيقية (جماعية، فردية، تعاونية) تساهم لاحقاً في الاعتماد على الذات وتوفير فرص للعمل ومصادر للدخل، وتساهم في الحد من البطالة. كما ليس خطأ أن تساهم المؤسسات الأهلية في دعم الفلسطينيين للمشاركة في الحياة العامة وفي رسم السياسات المحلية والتصدي لما يتعارض وحياتهم ومستقبلهم من كلا السلطتين، على ان يكون هذا الدور ثانوياً ويلقى على عاتق المنظمات الجماهيرية التابعة للقوى السياسية والاتحادات الشعبية المتنوعة.

٧٧. مقابلة، كتاب، ١٥ اذار ٢٠١١.

٧٨. مقابلة، ناصر، ٢٠١١.

٧٩. مقابلة مع سمارة، ٦ كانون ثاني ٢٠١٠.

٨٠. قد يقول قائل، إذا كان الفلسطينيون قد خرجوا عن الأهداف والحقوق الوطنية، وقبلوا بالمفاوضات كخيار يحدد حقوقهم النهائية، فكيف نلوم الألمان وغيرهم. هذا القول صحيح، ولهذا فان الحديث عن ضرورة أن تكون هناك رؤية فلسطينية وسياسية موحدة، وهي وثيقة الوفاق الوطني.

صحيح أن هناك توجهات من قبل وزارة الداخلية والسعي لحمل المنظمات الجماهيرية والشعبية على الخضوع لمظلتها وتحويلها الى صيغة جمعيات خيرية وهيئات أهلية، إلا أن السعي لم ينفذ فعليا على الأرض، وعلى القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية فرملة هذا السعي قبل تطبيقه.

#### ٤- عضوية مفتوحة

لا يجوز أن تغلق المؤسسات القاعدية أبوابها أمام أحد، وليس المطلوب اللجوء إلى أجسام موازية من المؤسسات الأهلية، فأعضاء من حمولة ما أو تيار سياسي أو أصدقاء لا يرغبون في العمل في مؤسسة أهلية ما، يلجأون إلى تشكيل مؤسسة جديدة.

أي أن الحديث هو عن الانفتاح على العامة، عضويات مفتوحة للمؤسسات الأهلية القاعدية، تحكمها شروط العضوية والتي عادة ما تكون نطاق العمل او السكن دون تحديد للانتماء أو التأييد السياسي.

وفي حالة المؤسسات الأهلية ذات العضوية شبه المغلقة، فإن المطلوب ان تفتح عضويتها لأعضاء المؤسسات الاهلية القاعدية، أي هيكلية تعتمد على المؤسسات القاعدية بديلا عن حالة «الأنجزة»، للمساهمة في إنهاء حالة سيطرة النخب على المؤسسات الكبيرة المعروفة (Urban Ngos) وذات العضوية المغلقة.

ومن المؤكد أن الديمقراطية الداخلية ستساهم في تفعيل الأطر القيادية، وأن العمل الطوعي في هذه الهيئات ينقله من المصلحة الفردية الى المصلحة الجماعية، طالما أن مبرر وجود المؤسسات الأهلية هو خدمة العامة. فمعنى أن منظمات غير حكومية، يبقى المدير العام فيها مديرا عاما لعشرين عاما يتحكم بتفاصيل المؤسسة، ويحدد اعضاء مجلس الادارة والهيئة العامة، له معنى واحد فقط وهو أن هذه المؤسسة هي شركة خاصة، وهذا المدير العام هو «المالك» يستغل العمل الأهلي لمصالحه الشخصية.

#### ٥- فصل الحزبي - الفئوي عن العمل الأهلي

يجب أن يكون هناك فصل بين العمل الأهلي الذي تمارسه المؤسسات الأهلية، وبين المؤسسات الجماهيرية التي تتبع للقوى السياسية. فحركات جماهيرية مثل: الشبيبة، كتلة الوحدة، كتلة الاتحاد، جبهة العمل، اتحاد لجان المرأة، اتحادات المزارعين، العمال، المحامين ... الخ هي أجسام جماهيرية، دورها في التحشيد والدفاع النقابي - السياسي - والوطني. أما المؤسسات الأهلية، فهي لتقديم الخدمات بدرجة أولى، أي ان الدعوة هي للعودة إلى شكل الجمعيات الخيرية التي تقدم الخدمات للجميع دون التمييز في الانتماء أو التأييد السياسي.

إن عدم الموافقة على إبعاد هيمنة القوى السياسية عن بعض المؤسسات الأهلية، ليس له تفسير إلا الإصرار على تقديم خدمات فئوية، وبالتالي الحديث عن تنظيم العلاقة مع الحزب السياسي والمؤسسة الأهلية وحصرها في مجال الاتفاق على الرؤية سيكون حديثاً شكلياً وليس جاداً، ولن ينهي التحيز في تقديم الخدمات وسيحافظ على حالة الانتفاع.

## ٦- العامة هم مصدر الشرعية: شرعية ديمقراطية - مجتمعية

أظهرت نتائج البحث الميداني أن شرعية المؤسسات غير الحكومية تستمد من عملها المجتمعي ومدى تلبية حاجات الناس وأولويات الاحتياجات الى جانب مشاركة العامة المباشرة في هذه المؤسسات، ومشاركتهم في وضع السياسات واخذ القرارات. بمعنى أنه كلما كانت هناك مشاركة للعامة أوسع في وضع السياسات وأخذ قرار المؤسسة الأهلية وكلما كانت هناك ديمقراطية داخلية تمارس من خلال انتخابات مباشرة لمجالس الإدارة، إضافة إلى تقديم خدمات متصلة بأولويات العامة واحتياجاتهم، كلما تعمقت وبرزت شرعية المؤسسة.<sup>(٨١)</sup>

## ٧- المساءلة الشعبية

أظهرت نتائج العمل الميداني أن المؤسسات الأهلية مساءلة أكثر من قبل الممولين، وهي ملتزمة بهذه المساءلة، ويتم التعبير عن المساءلة من خلال تقديم تقارير مالية وإدارية، وتقارير انجازات، والسماح بالتدقيق والمراجعة المالية والإدارية، وتقديم للمعلومات والإيضاحات للممول، والالتزام بتفاصيل المشاريع والفعاليات، وأخذ الموافقات على أي تعديل على أنشطة المشاريع أو بنود الموازنات المرصودة لهذه المشاريع والفعاليات.

وفي الدرجة الثانية ووفقا للقائمين على المؤسسات، فإن المساءلة تجاه السلطة الفلسطينية تأتي في المرتبة الثانية، ويظهر ذلك من خلال تقديم التقارير المالية والإدارية وفتح المجال أمام السلطة للمراجعة القانونية والمالية على المؤسسات في حين أن المساءلة تجاه العامة تكاد تكون محددة بالمعلومات الطوعية التي تقدم لهم من قبل هذه المؤسسات.

وحتى هذه اللحظة فإن وصول الباحثين إلى معلومات عن المؤسسات الأهلية يبدو صعبا، فكيف هو الحال بالنسبة للعامة؟ فما زال الكثير من المؤسسات الأهلية تتعاطى مع العامة على أنهم سلبيون متلقون لا يحق لهم الحصول والوصول الى معلومات عن المؤسسة ومشاريعها، مطبقين لقاعدة من يملك القوة (المال أو قوة الإغلاق) نكون ملتزمين أمامه للمساءلة.

وعليه، فإن إنهاء ظاهرة التمييز في تقديم الخدمات، وفتح باب العضوية أي المزيد من الديمقراطية، سيساهم في مشاركة العامة في صنع سياسات المؤسسات الأهلية وقراراتها، ويزيد من تقديم الخدمات الملموسة من خلال العمل على أولويات احتياجات العامة، وبالتالي سيعمق المساءلة الشعبية - أي مساءلة هذه المؤسسات لجهة العامة.

٨١. عواشرة، رائد (٢٠١٢) حالة دراسية عن شرعية المؤسسات الأهلي، دراسة غير منشورة.

## الخاتمة

إن الحاجة إلى رؤية موحدة للعمل الأهلي هي ضرورة، يساهم الانطلاق من العام والأهداف الوطنية التي تجسدت في وثيقة الوفاق الوطني والتي حظيت بإجماع ومباركة كافة القوى السياسية، في تسهيل بلورتها. بحيث تكون هناك برامج قابلة للتنفيذ لكافة التشكيلات التنظيمية والسياسية، الجماهيرية والشعبية، بما فيها العمل الاهلي.

أي أن المطلوب رؤية للعمل الاهلي تفرق بين العمل الجماهيري لأذرع القوى السياسية بمنظماتها الشعبية، لصالح التركيز على أولويات احتياجات العامة، وتقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني دون تمييز في الانتماء والمناصرة السياسية، بينما الأذرع الجماهيرية تساهم في حالة الاستنهاض المجتمعي والنضالي للقوى السياسية وترسيخ العمل التطوعي والتعاوني. وهذا يتطلب الرجوع والاحتكام إلى مبادئ العمل التطوعي، والبداية تكون من تركيبة المؤسسات داخليا، بحيث تقوم هيئاتها القيادية بدور قيادي - طوعي في المؤسسة من جانب، والعمل وفق احتياجات وأولويات احتياجات المجتمع والعام من الجانب الآخر.

كما أن من الضرورة بمكان أن يقوم القائمون على المؤسسات بالتواصل مع المجتمع، تواملا حقيقيا ذا مغزى، وخاصة فئة المدراء الذين يقضون الكثير من أوقاتهم في السفر للخارج والعمل المكتبي.

إضافة إلى ما سبق، فإنه يتوجب توضيح العلاقة بين الكثير من الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة، فالأحزاب السياسية يجب أن لا تتدخل في عمل وإدارة المؤسسات بصورة مباشرة. كما لا بد من موقف موحد للتمويل الأجنبي يستند إلى: من يدعم الفلسطيني سياسياً ويقف إلى جانبه حقوقه الوطنية، يمكن قبول تمويله. كما وعلى المؤسسات الأهلية التأكيد على التزامها بخدمة الفقراء والمهمشين.



## المصادر والمراجع

- الحوراني، عبد الله. (١٩٨٨). الجمعيات الخيرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. عمان: دار الكرمل
- السلطة الفلسطينية. (٢٠٠٠) قانون الجمعيات الخيرية و الهيئات الاهلية.
- اخر دخول ٨ نيسان <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=134312012>
- جيم، زنوتي. (٢٠١١). المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين.
- اخر دخول ٥ ايار 2011 <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pd>.
- جابر، فراس. (٢٠١١). ثلاثة خطابات ورؤية مفقودة، الحوار المتمدن.
- <http://www.ahewar.org/DEBAT/show.art.asp?aid=287417> s,
- أخر دخول ٨ نيسان ٢٠١٢.
- دانيلو وأخرون (٢٠٠٧) إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الأهلية لصالح مركز تطوير
- اخر دخول ١٢ نيسان ٢٠١٢ <http://www.ndc.ps/uploads/File/1186486731.pdf>
- ديفور، جوزيف والترير، علاء. (٢٠٠٩). متابعة التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. دراسة صادرة عن مركز ماس ومركز تطوير.
- <http://www.ndc.ps/uploads/File/Researches/Tracking%20External%20Donor%20Funding.pdf> اخر دخول ٩ نيسان ٢٠١٢.
- حمدان، ايات. (٢٠١٠). المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. رام الله: مركز بيسان.
- حنفي، ساري وطبر، ليندا. (٢٠٠٥). بروز النخبة الفلسطينية المعولة. فلسطين: مواطن.
- خارطة الطريق المنبثقة عن الرباعية،
- اخر دخول ٣ نيسان ٢٠١٢ [www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=388](http://www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=388)
- عواشرة، رائد. (٢٠١٢) المنظمات غير الحكومية الفلسطينية : هوية أهلية أم غير ذلك. مجلة العلوم الاجتماعية، اخر دخول ١٠ نيسان ٢٠١٢.
- عواشرة، رائد. (٢٠١١) الهيئات القيادية في المؤسسات الأهلية. سياسات (٤٨-٦٧) رام الله: معهد السياسات العامة.

- عواشرة، رائد. (٢٠١٢) شرعية المؤسسات الاهلية، حالة دراسية غير منشورة.
- عفانة، سائدة. (٢٠١١). الامية في اوساط طلبة الصف الخامس لمدارس السلطة الفلسطينية، اخر دخول، ٢٠ ايلول ٢٠١١. [www.amin.org](http://www.amin.org)
- غازي، الصوراني. (٢٠٠٦) التعليم والتعليم العالي في فلسطين. /.../ [www.thaqafa.org](http://www.thaqafa.org) / [altaeemalaalyfyflesten.doc](http://altaeemalaalyfyflesten.doc) اخر دخول ١٢ نيسان ٢٠١٢.
- صبيح، صبيح. (٢٠١١). مقاتلو التنمية. رام الله: مركز بيسان .
- قسطينين، جينفرانيسيسكو وآخرون. (٢٠١١). خارطة المجتمع الفلسطيني الممولة من الاتحاد الأوروبي. / [http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20110712\\_ngomapping\\_en.pdf](http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20110712_ngomapping_en.pdf) اخر دخول ٨ نيسان ٢٠١٢.
- نخلة، خليل. (٢٠١١). فلسطين وطن للبيع. مؤسسة روزا لكسمبورج – رام الله: ناديا للنشر.
- تقرير الشفافية. (٢٠٠٩). مؤسسة أمان: رام الله.
- وثيقة الوفاق الوطني، مركز الزيتونة، / <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=327796> ، اخر دخول ١٥ اذار ٢٠١٢
- موقع البعثة الأوروبية
- [http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/index\\_en.htm](http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/index_en.htm) اخر دخول ٣٠ اذار ٢٠١٢

### مقابلات وتواصل شخصي لمن ورد اسمه في الدراسة:

- إبراهيم خريشة، امين عام المجلس التشريعي، ٢٠ نيسان ٢٠١٢
- انتصار حمدان، المدير الاداري والمالي، ١٤ شباط ٢٠١١
- اعتراف الريماوي ، مدير البرامج، مركز بيسان، ١٧ كانون ثاني ٢٠١٠ .
- اياد البرغوثي، مدير عام مركز رام الله لحقوق الإنسان، ١٩ شباط ٢٠١١.
- إياد الرياحي، باحث، مركز بيسان، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٠، و ١٥ كانون الثاني ٢٠١١.
- أيلين كتاب، مقابلة ، قائم بأعمال مدير عام مركز بيسان، ١٥ اذار ٢٠١١.

- أكرم الطاهر، المدير التنفيذي للمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية، ١٥ اذار ٢٠١١.
- خالدة جرار، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ٣٠ اذار ٢٠١١
- جمال طلب ، مدير عام ، مركز ابحاث الأرض، ٢٠ شباط ٢٠١١.
- جبريل محمد، باحث، مركز بانوراما، ١٦ اذار ٢٠١١.
- جورج جقمان، مسودة ورقة مقدمة الى مؤتمر قبرص حول تطورات القضية الفلسطينية، ٥ كانون الثاني ٢٠١٠.
- عادل سمارة ، باحث، ٦ كانون ثاني ٢٠١١، و ٤ نيسان ٢٠١٢.
- عمار دويك، مدير البرامج ، مؤسسة التعاون، ٢٥ نيسان ٢٠١١.
- عبير ابو كشك، مدير عام الجمعيات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية، ٣ اذار ٢٠١١.
- هديل قزاز، مدير عام المركز الفلسطيني للدراسات ، ٢٥ اذار ٢٠١٢.
- شاكرا زيادة، مدير عام المؤسسات الأهلية في داخلية السلطة الفلسطينية، رام الله ٣ آذار ٢٠١١.
- شوكت صرصور، مستشار إداري، ٢٥ نيسان ٢٠١١.
- نشيطات نسويات في اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، طولكرم، شباط ٢٠١١.
- معن فريحات، مدير عام وحدة المؤسسات الأهلية، مجلس الوزراء – السلطة الفلسطينية ، ٤ نيسان ٢٠١١.
- رائد رضوان، مدير عام المؤسسات المحلية، مكتب الرئاسة، ٨ نيسان ٢٠١١.
- محمد زيدان، رئيس اتحاد تجمع مؤسسات المجتمع المدني، ٢٣ شباط ٢٠١١.
- محمد حماد، مدير مشروع، مركز ابحاث الأرض، ٣ اذار ٢٠١١.
- سريدة حسين، مدير عام طاقم شؤون المرأة، ١٦ اذار ٢٠١١.
- فريدة العمدة، رئيسة جمعية انعاش الأسرة، ٧ نيسان ٢٠١١.
- لمى حوراني، منسق مشروع الديمقراطية، مؤسسة هنري رش بول الالمانية ٥ نيسان ٢٠١١.
- يوسف ناصر، رئيس بلدية بيرزيت، ١٦ اذار ٢٠١١.

التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول

التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين

عبد الرحيم الشيخ

(أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية والعربية)

(في جامعة بيرزيت)



## استهلال: هندسة التنمية في سياق استعماري

لا شك أن التنمية في سياق استعماري، كالسياق الفلسطيني، هي عملية هندسة: سياسية لإدامة الوضع القائم، واقتصادية لفرض التبعية لإسرائيل، وأمنية لتأمين مصالح المستعمرين ومستوطناتهم، واجتماعية لخلق التناقضات الضامنة لنجاح المشروعات السياسي والاقتصادي، وثقافية لازمة لإحداث رضة الوعي اللازمة للقبول بالهزيمة وتأييد نتائجها. ولمواجهة هذا النهج المشوه للتنمية، كان لا بد من الحفاظ على جذوة ثقافة المقاومة في جغرافيات الوجود الفلسطيني داخل حدود فلسطين التاريخية والشتات، وفولذتها من خلال بعث حركة التضامن في السياق العالمي. ولذا، فإن غياب هذا التصور للتنمية في سياق استعماري يحول التنمية إلى تنمية للكساد السياسي، والاقتصادي، والأمني، والاجتماعي والثقافي لصالح المشروع الاستعماري الصهيوني وحاضنته الامبريالية العالمية المركزة أورو-أمريكا، وبشكل خاص بعد توقيع اتفاقية أوسلو قبل قرابة عقدين من الزمن.

ولطرح رؤيا لتنمية بديلة، كان لا بد من استحضار نماذج بديلة للثقافة السائدة في فلسطين اليوم بعد ما شهده المشروع الوطني الفلسطيني من تحولات بلغت حد الانحراف منذ العام ١٩٧٤ وحتى اللحظة. تطرح هذه الدراسة مفهوم «التنمية الميثاقية» كأفق تحرري عبر العودة إلى الميثاق الوطني الفلسطيني للعام ١٩٦٨ كمرجعية أخلاقية موجهة للمشروع الوطني الفلسطيني، وناظمة للخطابين السياسي والثقافي. ولإنجاز ذلك، تُشخص الدراسة الحالة الفلسطينية كعتبة لإعادة مفهمة عملية التنمية، ومن ثم تتناول عملية التنمية في حالة ما بعد الاستعمار، حيث من الضروري أن يتحول خطاب المجاز إلى خطاب الحقوق<sup>(١)</sup>. وكمدخل لتدشين نماذج بديلة في التنمية وثقافة المقاومة، تستدعي هذه الدراسة أنموذجاً معرفياً نظرياً، هو الأنموذج المعرفي الترحالي، لدراسة ثقافة المقاومة كشرط أساسي للتنمية حيث تدرس تحولات أشكال المقاومة في إطار ترحالي وفي سياق «كسوف فلسطين» الذي أسهمت فيه التحولات المتوالية على البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة بعد نشوء السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤.

استناداً إلى هذا الأنموذج المعرفي، ومساراته الأخلاقية والعضوية والتحررية، يتم تحليل ثلاثة نماذج من ثقافة المقاومة، ويجري رصد أهم منطلقاتها الميثاقية، وهي: نموذج معركة مخيم جنين في ربيع العام ٢٠٠٢، ونموذج ثقافة المقاومة من داخل المؤسسة الرسمية متمثلاً ببيت الشعر الفلسطيني بوصفه مديرية في وزارة الثقافة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٨، والاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين بوصفه أحد الاتحادات في منظمة التحرير الفلسطينية، ونموذج الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل منذ العام ٢٠٠٤. ولاستكمال النظر في تمثيلية هذه النماذج، تعمّد الدراسة إلى فحص أربع خطط استراتيجية وأطر وطنية لتنمية الحقل الثقافي صدرت عن المؤسستين الرسمية والشعبية الفلسطينية منذ العام ١٩٩٣ وحتى العام ٢٠١٣، وهي: المشروع الثقافي الفلسطيني (١٩٩٣)، والمشروع الثقافي الفلسطيني واستراتيجيته المستقبلية (٢٠٠٣)، والخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية (٢٠٠٦)، والخطة القطاعية (استراتيجية قطاع الثقافة) (الفلسطيني) (٢٠١١-٢٠١٣) في العام (٢٠١٠). وأخيراً تقدّم الدراسة تحليلاً للأطر القانونية والميثاقية الناظمة لاستراتيجيات التنمية الثقافية في فلسطين.

١. للإضاءة على تحولات «مفهوم التنمية» في السياق الفلسطيني، أنظر: خليل نخلة، أسطورة التنمية في فلسطين-الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، ترجمة ألبرت أغازريان (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٤)، فلسطين-وطن للبيع، ترجمة عياب مراد (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١١)، أيلين كُتاب وآخرون (محررون)، وهم التنمية-في نقد خطاب التنمية الفلسطيني (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٠)، صبيح صبيح، مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١١).

## ١. تشخيص الحالة الفلسطينية (٢) كعتبة لإعادة مفهومة عملية التنمية

بغية تطوير نظرة مغايرة لمفهوم «التنمية في فلسطين»، وبخاصة في السياق الثقافي، ثمة ضرورة ملحة لإعادة مفهومة عملية التنمية في السياق الفلسطيني من حيث مصطلحات: الوطن، والمواطنين، والمواطنة، إذ لا يمكن التوصل إلى تنمية وطنية إلا بإعادة تعريف فلسطين، والفلسطينيين، والفلسطنة تعريفا وطنيا مستندا إلى خطاب حقوقي بأجندة وطنية، لا إلى خطاب سياسي يتقصد إدامة الوضع القائم بأجندة خارجية. فحتى ننمي لا بد، وأولا، من تعريف الجسد الاجتماعي والدولاني الذي نرغب في تنميته، ذلك أنه لا يوجد مشروع تنموي حقيقي للشعب الفلسطيني إذا كان مجزؤا وقائما على «حل سياسي ممكن للمسألة الفلسطينية» لا على «حل حقوقي عادل للقضية الفلسطينية» يتضمن حقوق: الدولة، والعودة، وتقرير المصير.

لا يختلف معظم الفلسطينيين على أن قضيتهم في الأساس هي قضية حقوق سياسية كسرتها نكبة العام ١٩٤٨ على يد الحركة الصهيونية، وذلك حين شرّدت ثلثي الشعب الفلسطيني وحالت دون قيام دولة فلسطينية، وأن حل هذه القضية إنما يتمثل في تحقيق العودة وإقامة الدولة وتقرير المصير. غير إن طرق حل هذه القضية، كما صارت تتراءى في مشاريع سياسية متباينة، وأحيانا متناقضة، انحرفت عن غاية النضال الوطني المؤدي إلى تحقيق هدفي العودة والدولة. وقد كان هذا الانحراف جرّاء الابتعاد عن ناظم العمل الفلسطيني، وهو ابتداء الميثاق الوطني الفلسطيني، ومؤسسته التنفيذية، وهي منظمة التحرير الفلسطينية. وبغية تحقيق تنمية فلسطينية وطنية، فلا بد من إعادة تعريف فلسطين، والفلسطينيين، والفلسطنة، مناط التنمية وغايتها، على نحو يعكس الكلاسيكيات الكبرى (الأرض، والناس، والحكاية) لهوية الشعب الفلسطيني غير المجزأة أو المعدلة باتفاق سياسي.

وفي هذا السياق، تعبّر المواد التسع الأولى في الميثاق الوطني الفلسطيني الصادر في العام ١٩٦٨ في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني<sup>(٣)</sup> عن التعريف الوطني الفلسطيني لكل من: فلسطين، والفلسطينيين،

٢. يعتمد هذا القسم من الدراسة، والقسم المتعلق بالحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل على مقال، بعنوان: «الحكاية الفلسطينية الجامعة، وصهينة خطاب المقاطعة»، نشر في ملحق «فلسطين» بجريدة السفير البيروتية (عدد ١١، آذار ٢٠١١): ١٤-١٥.

٣. أكد الميثاق الوطني الفلسطيني في ١٠ تموز ١٩٦٨ القرارات والمبادئ والأهداف العربية الفلسطينية، بدءاً من المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في القدس عام ١٩١٩ وانتهاه بما تلاه في الأعوام ١٩٢٢، ١٩٣٦، ١٩٤٦. وفي ٢٨ أيار ١٩٦٤ أصدر المجلس الوطني الفلسطيني (وكان اسمه المؤتمر العربي الفلسطيني) في دورته الأولى التي عقدت في القدس، الميثاق القومي الفلسطيني المبني على قرارات المؤتمرات السابقة، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في ١٠ تموز ١٩٦٨ أقرت تسميته الميثاق الوطني الفلسطيني، حيث صار الميثاق هو البرنامج الإستراتيجي لكفاح الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين. وتشمل مواده التسع الأولى: المادة (١) فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربي. المادة (٢) فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ. المادة (٣) الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمض إرادته. المادة (٤) الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وإن الاحتلال الصهيوني وتشذبت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانهما. المادة (٥) الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة دائمة في فلسطين حتى العام ١٩٤٧. سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني. المادة (٦) اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيون. المادة (٧) الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا عميقا وتأهيله للنضال والكفاح المساح والتضحية بماله وحياته لاسترداد حتى التحرير واجب قومي. المادة (٨) المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراد جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح. المادة (٩) الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكا ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

والفلسطنة، كما توضح طبيعة الصراع مع الهوية النقيضة، وهي الحركة الصهيونية، وتحدد شكل النضال بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، كما تحدد الغايات من هذا النضال بأنها تحقيق الدولة، والعودة، وتقرير المصير. ومع أن النضال الفلسطيني أخذ أشكالاً أخرى في المقاومة، غير الكفاح المسلح، إلا إن تعريفات الميثاق الوطني الفلسطيني هي الضامن لتحقيق تنمية فلسطينية وطنية لا تكرس الحلول السياسية المفروضة على الشعب الفلسطيني.

لقد خضعت فلسطين كحبة وطنية، للقانون الناظم ذاته لتشكّل القوميات الحديثة، إذ إن الهوية الوطنية تتم هندستها من قبل حركات قومية «تصنعها» ولا «تخلقها». فالحكاية الفلسطينية، جملةً، هي صنعة الحركة الوطنية الفلسطينية. وعليه، فقد تأثرت هذه الحكاية بالسياق العام لتخلّق القوميات في أوروبا، وما رافقه من مواقف في القرن التاسع عشر وصاعداً تجاه غير الأوروبيين، وبخاصة اليهود والعرب. وبما أن الهوية الوطنية بحاجة إلى تحويل القصة الشفاهية لجماعة معينة إلى حكاية تاريخية مكتوبة ورأسمال موثق تمتلكه الحركة الوطنية وتديره تبعاً لبرنامجها الوطني، فقد خضع تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية لهذا القانون عبر تشكيل علماني لمكوناتها الثلاثة الكبرى (الأرض والناس والحكاية التاريخية) وقامت عليه المؤسسة السياسية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وصارت هي مناط الحكاية في مسار تحولها من حدّ «الوجود بالقوة» إلى حدّ «الوجود بالفعل».

فمثل معظم حركات التحرر الوطني في البلاد الواقعة خارج المركز الأوروبي، ارتبط نضال الحركة الوطنية الفلسطينية منذ مطلع القرن العشرين وحتى اللحظة سياسياً لا وجودياً بتشكّل هوية نقيضة، هي الهوية الإسرائيلية التي قامت على إنجازها الحركة الصهيونية، والتي وسماها إيلان بابيه، مرةً، بأنها «أنجح حركة قومية في التاريخ، لأنها وجدت لتخلق شعباً واحداً، فإذا بها تخلق شعبين». ولا شك أن القانون الناظم العام الذي انطبّق على الحالة الفلسطينية ينطبق، كذلك، على الحالة الإسرائيلية، على الرغم من الفارق الجوهري بين تشكل الحركة الصهيونية كحركة قومية استيطانية مرتبطة بمشروع استعماري ممرّكز أوروبياً، وكون الحركة الوطنية الفلسطينية حركة تحرر وطني أصلاً مناهة لها.

وخلاصة تشخيص الحالة الفلسطينية: أنه بينما نجحت الحركة الصهيونية في تحويل فكرتها إلى وجود فعلي تتمثل بإقامة دولة إسرائيل بوصفها دولة حصرية لليهود، وإنهاء حالة المنفى عملياً على الأقل، فشلت الحركة الوطنية الفلسطينية في تحويل وجود الشعب الفلسطيني (وإنهاء شتاته) إلى فكرة، أي إلى حبكة تاريخية قادرة على دخول التسجيل التاريخي العالمي الذي صكته الحداثة الممرّكزة أوروبياً. وعليه، استطاعت الفكرة الصهيونية أن تتحول إلى وجود، ولم يستطع الوجود الفلسطيني أن يؤسس فكرته، فانتصرت «الفكرة الصهيونية» على «الوجود الفلسطيني» انتصاراً لم يكن وازمن يتوقعه في رسالته إلى بلفور في العام ١٩١٨، والتي جاء فيها أن مشكلة الحركة الصهيونية والامبريالية الغربية إنما تكمن في «الوجود العربي» في فلسطين كتحد أكبر لـ «الفكرة الصهيونية»-الغربية عنها، إذ يرى إدوارد سعيد أن «فلسطين نفسها هي فكرة سجالية، ومقولة موضع تنازع بين الفلسطينيين والصهيونية»، وقد كانت هذه «الفكرة» وتمثلات «الوجود» المحقق لها بؤرة التحولات المركزية في فكر كل من الحركة الصهيونية وحركة التحرر الوطني الفلسطيني.

ومنذ تعيّن الخطر الصهيوني كحركة سياسية نقيضة «بالفعل» بعد أن كانت حركة نقيضة «بالقوة» للحركة الوطنية الفلسطينية (أي بعد المؤتمر الصهيوني السابع العام ١٩٠٥، حيث تم رفض مقترح إقامة



وطن قومي لليهود في أوغندا، وصُهِبَت الهجرة اليهودية إلى فلسطين)، تم «إنتاج إسرائيل» عبر عملية استشرافية جعلت الحركة الصهيونية ممثلاً شرعياً ووحيداً لليهود العالم، بمن فيهم وللمفارقة اليهود العرب (ومنهم اليهود الفلسطينيون) وذلك بإدماج الحركة الصهيونية وتاريخ اليهود ضمن «التاريخ الغربي العام» -المركز أوروبياً، منذ العام ١٤٩٢، على الرغم من وجود الصهيونية وتحقيق مشروعها في «الشرق»-غير الأوروبي. أما التصوّر النقيض، فقد أطلق عليه سعيد مصطلح «الفلستنة» أو «Palestinianism» الذي لم يكن مجرد بوصلة له للدفاع عن «الوجود الفلسطيني» قبالة «التأويل الصهيوني» وحسب، بل كان الحل الأوحيد والعادل، نسبياً، لحل القضية الفلسطينية من خلال دولة الميثاق الفلسطيني الأول الديمقراطية.<sup>(٤)</sup> وبذا، لم تكن «الفلستنة» حبكة نقيضة للحبكة الصهيونية ومعينها الاستعماري - الاستشرافي وحسب، بل كانت فكرة نقيضة للبرنامج السياسي الحصري للحركة الصهيونية الداعي إلى إقامة وطن قومي لليهودي في فلسطين لليهود وحدهم، أي «دولة اليهود» وليس «دولة يهودية» وحسب. وقد تجلت هذه الفلسفة في بدايات مسيرة الثورة الفلسطينية عندما تبنت منظمة التحرير الفلسطينية برنامج الدولة الديمقراطية - العلمانية في حدود فلسطين التاريخية.

ففي العام ١٩٦٨ على وجه التحديد، جاء الميثاق الوطني الفلسطيني محدداً الفضاءات الجغرافية، والديمغرافية، والثقافية للنضال الفلسطيني ضد الحركة الصهيونية ومشروعها الاستعماري المتجسّد في دولة الاستعمار الاستيطاني - إسرائيل. وقد عبّر ذلك عن مفهوم «الفلستنة» وتمثّل الحل في دولة ينعم مواطنوها بحقوق جماعية وواجبات مبنية على أساس المفهوم العلماني لفكرة المواطنة دون أي تمييز لأحد بناء على الدين أو الإثنية أو اللون، فجاء الميثاق الوطني الفلسطيني للعام ١٩٦٨ معرّفاً هدفه بـ«إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين» ينعم فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية. وقد وضع هذا الإعلان إسرائيل والعالم، في حينه، على محك أنه يمكن لإسرائيل (لو لم تكن دولة استعمارية) أن تكون ديمقراطية أو يهودية، ولكن ليس الإثنين معاً. لكن هذا التحدي للفكرة والوجود الصهيونيين من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لم يدم طويلاً. فكان لانهايار مشروع الدولة الميثاقية أن أدى إلى انهيار التعريف الوطني لمفهوم الفلستنة كقلب نابض للمشروع الوطني.

وخلالاً للسائد بأن اتفاق أوسلو كان إعلان شهادة الوفاة لخيار الدولة الديمقراطية، فقد أُعلِنَت وفاة ذلك الخيار بعد أقل من ست سنوات على ولادته وذلك عبر مشروع السلطة الفلسطينية (أو البرنامج مرحلي) الذي تبدّت إرهاباته في خطاب «البندقية وغصن الزيتون» الذي ألقاه ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة في العام ١٩٧٤، وبعد الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. لقد كان هذا الإسقاط لخيار الدولة الديمقراطية، لصالح مشروع السلطة الفلسطينية، أولى قطع الدومينو في هجر مفهوم الفلستنة، التي نظر لها إدوارد سعيد، والبرنامج السياسي المتقاطع معها الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية لمدة لم تزد عن ست سنوات. أما توقيع اتفاقية أوسلو، في العام ١٩٩٤، وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في غزة في العام ١٩٩٦، فلم يكونا إلا تحصيل حاصل فيما يتعلق بنهاية مشروع الدولة الديمقراطية، العلمانية ضرورية، بعد إعلان مشروع السلطة الوطنية في العام ١٩٧٤، وإعلان وثيقة الاستقلال في الجزائر في العام ١٩٨٨ الذي تضمن اعترافاً بإسرائيل حتى قبل رسائل الاعتراف المتبادل في العام ١٩٩٣.

٤. لمزيد من التفصيلات حول بلورة مفهوم «الفلستنة» الميثاقية الذي حدّده إدوارد سعيد في فترة مبكرة، أنظر: إلياس خوري. «سؤال النكبة: الصراع بين الحاضر والتأويل: إدوارد سعيد و(المسألة الفلسطينية)»، الكرمل، العدد ٧٨ (٢٠٠٤): ٤٦-٥٥. Edward Said. (The Question of Palestine (New York: Times Books. 1979).

في لحظة العام ١٩٧٤، تحوّلت حركة التحرر الوطني الفلسطيني من حركة نقيضة للحركة الصهيونية إلى واحدة من نسخها، وذلك بتنازلها عن مشروع «الدولة الديمقراطية»-التعددي لصالح مشروع «السلطة الفلسطينية»-الحصري الذي جعلها حركة ساعية إلى تأسيس دولة على جزء من فلسطين التاريخية لا يشكل العنصر اليهودي العربي أحد مكوناتها الديمغرافية أو الثقافية من ناحية، وترك الساحة للحركة الصهيونية وكيانها الاستيطاني القائم لليتوليا المسؤولية: عن يهود العالم بمعاهدات الهعفراف، «واليهود العرب بالتواطؤ على «يهود الضائقة»، ويهود فلسطين عبر إسهام «المادة السادسة من الميثاق الوطني الفلسطيني» في تحويلهم إلى تراث تجميلي تحدد مرة وانظفاً... أو ترمداً، للدقة، في بوتقة الصهر الصهيونية.

## ٢. التنمية في حالة ما بعد الاستعمار (من خطاب المجاز إلى خطاب الحقوق)

لقد أخلت اتفاقية أوسلو (١٩٩٣) وتأسيس السلطة الفلسطينية (١٩٩٤) القضية الفلسطينية إلى «حالة ما بعد استعمار» أو «حالة مستعمرة ما بعد استعمارية» أو «حالة نفق» تشبه وضع الجزائر بعد حرب الاستقلال من حيث التحوّلات التي تشهدها البلدان المستعمرة بعد التوصل إلى حل سياسي غير مبني على الحقوق الوطنية، بل على ميزان القوى الدولي الذي فرض الحل السياسي دون أن ينهي المظلمة التاريخية.<sup>(٥)</sup> ومنذئذ، وعلى الرغم من استمرار إسرائيل دولة مستعمرين استيطانية، شهدت الحالة الفلسطينية مجموعة من التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضعتها على مشرحة مقاربات حقل ما بعد الاستعمار من حيث البدء بإنتاج كم هائل من الأدبيات والمقولات النظرية الفلسطينية كما كان الحال عند مثقفي وأكاديمي وأدباء الشعوب المستعمرة كافة، أو سكان المستعمرات السابقة عموماً من قبل الدول الأوروبية كبريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، رداً على الخطاب الاستعماري، بعد انتهائه الفعلي أو الشكلي.<sup>(٦)</sup>

وبالإضافة إلى وجود الجامعات الفلسطينية، التي شكّلت تاريخياً حاضناً لإنتاج المعرفة الفلسطينية، وبعض الصحف والمجلات، فقد تعزز إنتاج المعرفة الفلسطينية، ما بعد الاستعمارية، عبر إعادة بعث مجموعة

٥. لمزيد من الاطلاع على مفهوم «حالة النفق» ومقاربة الحالة الفلسطينية ما بعد اتفاقية أوسلو بالحالة الجزائرية ما بعد الاستقلال،

أنظر:

Abdul-Rahim Al-Shaikh, «Palästina: Leben im Tunnel,» in: Catherine David, Georges Khalil and Bernd M. Scherer (eds.), *Di/Visions - Kultur und Politik des Nahen Ostens* (Wallstein Verlag, Goettingen, 2009), 191-214; reappeared in English as: "Palestine: The Tunnel Condition," *Contemporary Arab Affairs*, Vol. 3, No. 4 (2010): 480-494.

٦. لمزيد من الاطلاع على حقل دراسات ما بعد الاستعمار، راجع الأعمال التأسيسية لفرانز فانون وإدوارد سعيد وإمي سيزار وألبير ميمي، والأعمال التعقيبية لهومي بابا وشاندرا موهانتي وغياتري سبفاك وبارثا تشاتيرجي وروبرت يانغ وبنديكت أندرسون وبيل أشكروف وسمير أمين وحמיד دباشي وعبد الجان محمد. كما يمكن استقصاء نظرة بانورامية على هذه الحقل من خلال هذه المساهمات

المرجعية:

Edward Said. *Culture and Imperialism* (New York: Vintage, 1993); Partha Chatterjee. *Nation and Its Fragments: Colonial and Post-colonial Histories* (Princeton University Press, 1993); Homi Bhabha. *The Location of Culture*, (London: Routledge, 1994); Bill Ashcroft and Gareth Griffiths and Helen Tiffin. eds., *The Post-Colonial Studies Reader* (London: Routledge, 1995); Achille Mbembe. *On the Postcolony*, (Berkeley: University of California Press, 2000); Robert Young. *Postcolonialism: An Historical Introduction* (London: Wiley-Blackwell, 2001).

من المؤسسات البحثية والثقافية القائمة والتي لم تكن فاعلة داخل فلسطين أو كان نشاطها محدوداً،<sup>(٧)</sup> ونشوء مجموعة جديدة من المؤسسات مع تأسيس السلطة الفلسطينية أو بعد نشوئها بقليل.<sup>(٨)</sup> ولعل غالبية ما تم إنتاجه في هذه المؤسسات الريادية أو غيرها من المؤسسات الأقل حضوراً ونشراً، ينطبق عليه وصف النجاج الثقافي المكتوب من قبل شعوب المستعمرات «السابقة» لكن هم هذه المؤسسات ومهمتها بدأت تتجلى في تدوين التجربة الفلسطينية في الحقبة ما قبل الاستعمارية وخلالها وما تلاها في «حقبة النفق» أو المستعمرة ما بعد الاستعمارية التي تحياها فلسطين منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤.

هذا وقد راوحت اهتمامات الكتابة في هذه الحقبة بين أربعة مجموعات كبرى من الموضوعات تميّز المجتمعات ما بعد الاستعمارية، وهي: (١) السلطة الجديدة وأنماطها المتحوّلة عن أنماط السلطة الاستعمارية وتجلياتها في النظام السياسي الجديد، وأثرها على الثقافة السياسية وتشكيلات الأحزاب والمجتمع المدني، (٢) والتغيّرات الاجتماعية والثقافية في السياق ما بعد الاستعماري، وبخاصة: السلميات الاجتماعية وظهور مقولات التابعين في أشكال وتمثيلات متعددة، وماهية الهوية الثقافية الجديدة، أو ماهية الأنا الجمعية الجديدة التي نتجت بعد تأسيس السلطة، (٣) وحالة الفرد غير المندمج في «المجتمع الجديد» من حيث الاغتراب والتوحد في حالة ما بعد الاستعمار، ما بين الوعي الشقي والوعي المزدوج، في مواجهة «خيانة الذاكرة» وتحوّلات «سياسات الذاكرة» إلى «سياسات النسيان» على يد المؤسسة الرسمية وما نشأ عنها من ردة فعل تكوينية لحركات شبابية بشكل خاص واجتماعية بشكل عام، (٤) وتحوّلات الخطاب المعرفي الجديد من حيث استخدام لغة المستعمر، وبناء الفكرية، والمنهجية، في إنتاج المعرفة أو إنتاج معرفة بديلة تحدث قطيعة معرفية مع تلك خاصة المستعمر، وبخاصة بعد ظهور مراكز متخصصة في دراسة ثقافة هذا المستعمر، ونتاجاته المعرفية، وجوانب وجوده السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والاجتماعي، والثقافي كافة.

هذا، وقد انحكمت هذه الموضوعات الكبرى بإرث سياسي واجتماعي وثقافي سابق بعقدين لتأسيس السلطة الفلسطينية، أي الفترة التي هيأت فلسطين والفلسطينيين والسلطنة لـ«حالة النفق» إذ على امتداد عقدين (١٩٧٤-١٩٩٤) حدثت مجموعة من التحوّلات الهائلة في مسار القضية الفلسطينية وأدت إلى خمسة تداعيات مركزية شكلت بدورها السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي، وهي:

٧. ومنها: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (بيروت - ١٩٦٣) وقد عملت في فلسطين من خلال مؤسسة الدراسات المقدسية منذ العام (١٩٩٥) وحصلت على ترخيص فعلي ببدء العمل كفرع لمؤسسة الدراسات الفلسطينية في العام (٢٠٠٩). ومركز بيسان للبحوث والإنماء (١٩٨٩)، وبرنامج غزة للصحة النفسية (١٩٩٠)، ومعهد الأبحاث التطبيقية - أريج (١٩٩٠) والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن (١٩٩٢).

٨. ومنها: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس (١٩٩٤)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠٠٠)، ومؤسسة عبد المحسن القطان (١٩٩٤ لندن-رام الله)، وبيت الشعر الفلسطيني (١٩٩٨)، في حين أن الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين يمارس نشاطاته ويطلق منشوراته منذ العام (١٩٧٢)، ويتلوه المجلس الأعلى للتربية والثقافة (١٩٧٧)، واللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٨٥)، وبيت الشعر الفلسطيني بطبيعة الحال هو أكثرها حضوراً على مستويات النشر والأنشطة، باستثناء النشاط اللافت للاتحاد بعد العام ٢٠١٠ بانتخاب أمينه العام الشاعر مراد السوداني، والمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار (٢٠٠٠)، ومدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (٢٠٠٠ - حيفا). وينضاف إلى هذه المؤسسات التي تعتبر دور نشر ومراكز أبحاث فعلية، مجموعة من المؤسسات الأقل نشاطاً في السياق الثقافي والبحثي، وكذلك مؤسسات السلطة الفلسطينية المتمثلة في الوزارات، والهيئات المستقلة، والصحف، والمؤسسات غير الحكومية الأخرى التي تصدر منشورات بين الفينة والأخرى.

**أولاً:** تحويل الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة مقاومة وتحرر شمولية (من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين، يهوداً ومسيحيين ومسلمين)، إلى حركة وطنية منحرفة عن مسارها، إذ حازت مثالب الوطنيات ما بعد الاستعمارية دون أن تنجح في تحويل القضية التي ناضلت من أجلها حتى إلى شرط ما بعد استعماري تقليدي،<sup>(٩)</sup> إذ آلت منظمة التحرير الفلسطينية، ذات الهدف الأسمى والمسمى باسمها، وهو «التحرير» إلى سلطة فلسطينية غير ذات سيادة، وتبتعد يوماً بعد الآخر عن هذا الهدف وبخاصة بعد تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في غزة في العام ١٩٩٦.<sup>(١٠)</sup>

**ثانياً:** تعديل روح الجماعة الفلسطينية المتخيلة، وفكرتها عن ذاتها، ليس فقط من خلال استثناء العرب واليهود العرب، وغيرهم من اليهود المناصرين للقضية الفلسطينية، الذين غالباً ما يتم استعمالهم واستغلالهم من قبل الحركة الصهيونية من أجل منح إسرائيل طابعها اليهودي، بل واستثناء جزئين صميمين من تكوينة الشعب الفلسطيني، هما: فلسطيني فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨، وفلسطيني الشتات الذين أُجبروا على الرحيل أثناء عملية التطهير العرقي لفلسطين من سكانها الأصليين في غمار حرب العام ١٩٤٨، وما تلاها من أحداث دون أن ينعموا بتطبيق حق العودة المنصوص عليه في القرار ١٩٤.<sup>(١١)</sup>

**ثالثاً:** تحويل المجتمع المدني الفلسطيني الفتى، من كونه جزءاً من الحركة الوطنية المقاومة للاستعمار إلى حركة تعمل على التعايش مع الاستعمار و«تفكيكه» وإلى جماعات من «الوسطاء» كما يسميهم منظرو ما بعد الاستعمار، بين الشعب المقهور من جهة، والسلطة الجديدة التي يديرها جزء من القيادة التاريخية للفلسطينيين حسب اتفاقيات أوسلو مع المستعمرين الإسرائيليين وسندهم الأمريكي.<sup>(١٢)</sup>

٩. لمزيد من الأمثلة حول تحولات الخطاب الثقافي للمثقفين الفلسطينيين في السياق الاستعماري، أنظر: فيصل درّاج، بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٦)، ذاكرة المغلوبين: الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٢). وفيما يتعلق بالتحول الذي طرأ حتى على تشكيل الفضاء الفلسطيني على الأرض وفي مخيال الفلسطينيين الثقافي، أنظر: آيات حمدان، المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٠)، ميناس كباجة، دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومشروع «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة» (رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠١٢)، وأنظر كذلك:

Eyal Weizman. Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation (London: Verso, 2007).

١٠. للمزيد حول تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في غزة في العام ١٩٩٦، أنظر: فيصل حوراني، «الميثاق الوطني الفلسطيني وموقعه في سياق تطور الفكر السياسي الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٧ (١٩٧٩): ٩-٣٢، شفيق الحوت، «آثار تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في مستقبل شعب فلسطين وقضيته»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦ (١٩٩٦): ٣١-٤٠، فيصل حوراني، «المطلوب فلسطينياً ميثاق جديد يستوعب الواقع وحاجات المستقبل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦ (١٩٩٦): ٤١-٤٩، المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق-تقرير خاص، «مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧ (١٩٩٦): ٥٠-٦٢. ولتتبع تحولات خطط ومشاريع الكيانية الفلسطينية، أنظر: ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٩٣-١٩٠٨ (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العام العربي، ١٩٩٥)، محمد العرجان، صورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي، ١٩٦٤-٢٠٠٥ (رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠٠٦).

١١. لاستعراض بعض التغيرات التي أنشأتها الحدود بين هذه الجماعات الفلسطينية، أنظر، على سبيل المثال: فؤاد مغربي، «الفلسطينيون والحدود»، الكرمل، العدد ٦٧ (٢٠٠١): ١٤٤-١٧١.

١٢. للمزيد أنظر: ساري حنفي وليندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولة: المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦)، عزمي بشارة، مساهمة في نقد المجتمع المدني (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦)، جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى مابعد قيام السلطة الوطنية (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢)، الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦).

**رابعاً:** تشريع الأبواب أمام المبادرات السياسية والثقافية المتنوعة لحل المسألة الفلسطينية مبتعدة عن حل الدولة الديمقراطية الذي ابتدأت حركة التحرر الوطني الفلسطيني بطرحه منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. ولعل أكثر هذه المبادرات لفتاً للنظر تلك التي خرجت من فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨ منادية بـ«دولة كل المواطنين» ومبادرة «حل الدولة الواحدة» و«الهيئة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الثوابت»، وغيرها.<sup>(١٣)</sup>

**خامساً:** استبدال سياسات الذاكرة بسياسات النسيان على الصعيد الثقافي، أي التحول من سياسات بناء الذاكرة الجماعية الفلسطينية إلى سياسات طمسها عبر تكريس سياسات النسيان الجماعي كما يظهر في شرط النطق الاستعماري، وكما يظهر في حالة ما بعد الاستقلال في رائعة الطاهر وطار: الشهداء يعودون هذا الأسبوع.<sup>(١٤)</sup>

هنا، وعندما أدرك الفلسطينيون فداحة تقاطع الحكايات التاريخية، والظلم الهائل في احتكار دور الضحية من قبل الحركة الصهيونية، والظلم التاريخي الذي اقترفته أوروبا والعالم الغربي المركز أوروبياً، وما يزال، في الرضا بجعل الفلسطينيين الضحية الجديدة، غير المعترف بها رسمياً كضحية، وذلك لإراحة الضمير الأوروبي من ذنب الهولوكوست وفشل مشروع التنوير... عندما أدرك الفلسطينيون ذلك، طرحوا مشروعاً إنسانياً لحل قضيتهم يتمثل فيما أسماه الشاعر الوطني محمود درويش «أسنة التاريخ»، وذلك بعد أن تنصّلت إسرائيل من اتفاقية أوسلو، وبدأت باجتياح المدن الفلسطينية وحصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات مع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠. يقول درويش في كلمة أمام وفد التضامن من اتحاد الكتاب العالمي الذي زار فلسطين أثناء الاجتياحات الصهيونية الوحشية للمدن الفلسطينية في العام ٢٠٠٢: «أعرف أن سادة الكلمات لا يحتاجون إلى الكلمات الكبيرة أمام بلاغة الدم. فلتكن كلماتنا بسيطة كحقوقنا: لقد ولدنا على هذه الأرض، ومن هذه الأرض. ولم نعرف أماً أخرى، ولا لغة أخرى أولى غير لغتها. وحين أدركنا أن فيها الكثير من التاريخ، والعديد من الأنبياء، تعلمنا أن التعددية فضاء لا نزناة. وإنه ليس في وسع أحد أن يحتكر الأرض، والله، والذاكرة. ونعرف أن التاريخ ليس أنيقاً ولا عادلاً. ولكن مهمتنا، نحن البشر، هي أن نؤنس التاريخ، فنحن ضحاياه ونتاجه في آن معاً».<sup>(١٥)</sup>

١٣. للمزيد عن تحولات التمثيل السياسي للفلسطينيين بعد اتفاقية أوسلو، أنظر: عزمي بشارة، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، هشام فرارجه وآخرون، الحركة الإسلامية ومستقبل المعارضة (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، هلغى باومغارتن، من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٨٨ (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦)، أحمد الخالدي، «علاقة منظمة التحرير بالسلطة الفلسطينية إشكالية تدرج سلطات، أم تداول وإحلال؟» السياسة الفلسطينية، العددان ١٥-١٦ (١٩٩٧): ٤٧-٥٣.

١٤. لمزيد من التشخيصات في هذا السياق، أنظر: آيات حمدان، «تمثيلات فلسطين: دراسة في الخطاب الثقافي الفلسطيني بعد أوسلو». في إسماعيل الناشف (محرر). النفي في كتابة إسرائيل: أبحاث فلسطينية حول النظام والمجتمع والدولة في إسرائيل (رام الله: مدار-المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١١): ١١٩-١٤٩، إسماعيل الناشف، معمارية فقدان: سؤال الثقافة الفلسطينية المعاصرة (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٢)، زكريا محمد، في قضايا الثقافة الفلسطينية (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢)، باسم زبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٣).

15. Mahmoud Darwish, "An incurable malady: Hope," Al-Ahram Weekly, Issue No.580, (4-10 April 2002). <http://weekly.ahram.org/2002/580/cu1.htm>

وحين شرع الفلسطينيون بتنفيذ أكبر برنامج تحرر في تاريخهم الحديث، برنامج «أنسنة التاريخ»، الذي يشير إليه درويش، والذي صاغته منظمة التحرير الفلسطينية في ميثاقها الوطني الأول، اختار الفلسطينيون طرقاً متعددة في مقاومة هذا الاستعمار الصهيوني، لإعادة تسمية نواتهم وأرضهم، وللدفاع عن الحياة، والحق في المقاومة من أجل الدفاع عنها. لقد خاض الفلسطينيون معارك في حرب التحرير التي ما تزال في انتظار نهاية تحقق لهم العدل وتصحيح المظلمة التاريخية وتضمن لهم كرامتهم وتعجل لهم في استقلالهم، حيث استعمل الفلسطينيون في ثوراتهم وانتفاضاتهم أساليب شتى للمقاومة من الكفاح المسلح إلى المقاومة الشعبية. وعندما انتقد العالم القرصان ذي العين الواحدة، كفاحهم المسلح، رفعوا شعارات ثورات العالم الكبرى، فقالوا: «أيهما أكثر وحشية الاحتلال أم الكفاح المسلح لإنهاء الاحتلال؟» ومن باب التندر على ظلم العالم، المركز أوروبياً، وعدم تفهمه لسياسات المقاومة الفلسطينية المسلحة والتنكر لشرعيتها، ردد البعض المفارقة الجارحة التي أطلقها القائد الشهيد محمد العربي بن مهيدي - أبرز زعماء الثورة التحريرية الكبرى في الجزائر بعد أن ألقى المظليون الفرنسيون القبض عليه في الجزائر العاصمة، وتم التحقيق معه قبل اغتياله في السجن، وكان من ضمن الأسئلة: «أليس من الجبن والإرهاب أن تضعوا قنابل في أماكن عامة لتقتل الأبرياء؟» في إشارة إلى أن الجزائريين كانوا يستعملون النساء المناضلات من أمثال جميلة بوحيرد في وضع القنابل في الأماكن التي يرتادها المستعمرون الفرنسيون، فكان رده: «أوليس من الجبن أن تقصف طائرات الموت خاصتكم قرى بأكملها، طائراتكم التي تقتل ألف مرة أكثر من قنابلنا؟ أعطونا طائراتكم، ونعطيكم قنابلنا...» هكذا قال الفلسطينيون: أعطونا آلة إسرائيل الحربية، وترسانتها النووية في ديمونا، ونعطيكم قنابلنا، ومجموعتنا الاستشهادية... بل ونعطيكم، فوق ذلك كله، مقلع داوود، ونغفر لكم دم جالوت!

### ٣. ثقافة المقاومة كشرط أساسي للتنمية (تحولات أشكال المقاومة في إطار ترحالي)

في ظل هذا التداعي الكبير لـ«فكرة» الفلسطنة والوجود الفلسطيني في آن معاً، وفي أعقاب فشل أو سولو المدوي الذي انتهى باجتياح المدن الفلسطينية وتدميرها خلال انتفاضة العام ٢٠٠٠، واغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات، ونبذ قيادة السلطة الفلسطينية الجديدة بسفور تام لإمكانيات المقاومة العسكرية... ظهرت عدة نماذج للمقاومة العنيفة وغير العنيفة معلنة فشل مشروع «أنسنة التاريخ» ومؤكدة أن الترف الفكري في الثقافة والأكاديمية الغربية، والذي بدأ يتسرب إلى مثيلاتها الفلسطينية، حول أشكال العنف (الأسطوري والإلهي والرمزي، الترحالي والشبهي والاستعلائي-التجاوزي، والعنفي واللاعني والسلمي والموضوعي والذاتي وحتى الـ decaffeinated violence) كلها أشكال لا تمت بصلة لمفهوم «المقاومة» في فلسطين في مواجهة نظام الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي. وعليه، فقد أدرك من لا زال يؤمن بالمقاومة طريقاً للتحرر والتحرير من الفلسطينيين أن الفصل بين «العنفي» و«اللاعني» هو فصل إكلينيكي لا يتناسب مع الحالة الفلسطينية التي ينبغي للفلسطينيين المكتوبين بناها استثمار كافة أشكال المقاومة الواعدة بأفق للخروج منها.

وقد تنوعت المقاومة هذه وكانت فاعلة، في أكثر من نموذج: من المقاومة المسلحة، والمقاومة الشعبية اللاعنيفة، وطيف كبير من أنماط المقاومة بينهما. فقد ظهر، على سبيل المثال، نموذج معركة مخيم جنين في ربيع العام ٢٠٠٢ كإمكانية ناجحة للمقاومة بالكفاح المسلح، فيما ظهر نموذج الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل في العام ٢٠٠٤، وتشكلت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وصارتا بوصلة لحركة المقاطعة العالمية لإسرائيل من أجل فلسطين في زمن



قياسي لم يتجاوز نصف عقد من الزمن، وظهر نموذج ثقافة المقاومة من داخل المؤسسة الرسمية متمثلاً ببيت الشعر الفلسطيني كمديرية في وزارة الثقافة الفلسطينية في العام ١٩٩٨، وتفعيل مقولة الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين كأحد الاتحادات في منظمة التحرير الفلسطينية في العام ٢٠١٠ (علماً بأنه قد تأسس في العام ١٩٧٢).

غير إن المفاجئ هو التزامن والتخصص والتكامل بين هذه الأشكال من المقاومة في ظل وجود السلطة الفلسطينية التي حسمت خياراتها بالتنازل عن الكفاح المسلح بعد اتفاقية أوسلو، وبخاصة بعد تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في العام ١٩٩٦. ولعل تعدد أشكال المقاومة، على يمين السلطة وعلى يسارها ومن داخلها، يحتاج إلى إطار نظري تفسيري خاص، رأت هذه الدراسة أنه «النظرية الترحالية» التي بإمكانها تقديم نماذج تفسيرية للكيفية التي اشتغلت من خلالها أشكال المقاومة على إعادة شحن فلسطين والفلسطينيين، والفلسفة بالتعريف الميثاقي الجمعي الذي عانى من عقدين من الترهل (١٩٧٤-١٩٩٤) ونصف عقد من التلاشي التام (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وبخاصة في التراجع الكبير في ربط الكلاسيكيات الكبرى للهوية الوطنية الفلسطينية، وأي هوية، وهي: الوطن / الأرض، والمواطنة / الناس، والوطنية / الحكاية. إن هذا النموذج التفسيري لا يعمل على ذلك وحسب، بل ويزودنا بقراءة واضحة للمسارات التي اتخذتها أشكال المقاومة الثلاثة التي تجادل هذه الدراسة بأنها نماذج تأسيسية لتنمية ميثاقية في فلسطين. كما إن استخدام النظرية الترحالية كنموذج تفسيري يوفر إطاراً نظرياً وبرنامجاً عملياً لتحويل المؤسسة الثقافية الفلسطينية من حيز حصري لإنتاج «المعرفة الملكية» على يدي الرسمية الفلسطينية، إلى فضاء رحب لإنتاج «المعرفة الترحالية» على أيدي أفراد يحسنون التعامل مع أنواع مختلفة من الحكاميات.

### • حدود الترحال كنظرية في المقاومة

ومع أنه غني عن القول إن النظرية الترحالية تناسب الحالة الفلسطينية إذ يعيش الفلسطيني في منفى دائم، سواء كان في وطنه أم في خارج وطنه، جرّاء خضوع فلسطين لشرط استعماري صهيوني بغرض مرتبط بالمشروع الاستعماري الغربي والمركزة الأوروبية، إلا إنه وقبل الحديث عن المقاربة الكامنة في النظرية الترحالية، لا بد من فحص السياق النظري الذي جاءت منه، وهو السياق الذي تم تكريسه من خلال المفكر الفرنسي الراحل جيل دولوز الذي طوّر التناول النظري لمفهوم الترحالية. فمن خلال اشتباكه مع أفكار كارل شميت في «مصطلح السياسي» Concept of the Political وبخاصة حول مفهومي الوطنية والمواطنة، يفند دولوز إدانة كانط لـ«البربرية التي تتيح للترحاليين التنكّر لكافة أشكال الالتصاق الدائم بالأرض»<sup>(١٦)</sup> وبدلاً من ذلك، يقيم دولوز تعريفه للترحالية، أو الرعوية على التفريق بين مصطلحي «لوغوس» و«نوموس»، أو بين «الكلمة / اللغة السماوية» و«الناموس / القانون الأرضي»، أي بين الأزلي والحادث. الأزلي الذي تنفيذاً لإرادته يتم تنظيم العالم من حيث الفاعلية والمفعولية.<sup>(١٧)</sup> وتبعاً لدولوز، فقد نشأ عن هذا التضاد بين الأزلي والحادث، أو بين السماوي والأرضي، ثلاث ثنائيات حول: الفضاء (الوطن) والسكان (المواطن)، وأنماط المعرفة (الوطنية).

١٦. لمزيد من التفصيلات حول مديح كانط له «استبداد العقل المستنير» ورتاء «بربرية الترحاليين وعقلانيتهم اللاشعورية» والأسلحة

القاتلة لسياسات دولة القومية الحديثة وشوفينيتها ضد أي نوع آخر من الولاء، أنظر:

Immanuel Kant. Critique of Pure Reason (Cambridge: Cambridge University Press, 1998); Carl Schmitt. The Concept of the Political (Chicago: University of Chicago Press, 1996).

17. Gilles Deleuze, Difference and Repetition (London: Athlone Press, 1994), p. 37.

## • الفضاء (الوطن):

بينما يفرض قانون اللوغوس أو القانون غير الترحالي نظاماً من الخارج، أو بالأحرى من الأعلى، يتم اشتقاق النظام المنبثق عن النوموس ذاتياً، وبذا يصبح نظاماً غير مفروض وتكون كل إحالاته، سياسياً وجمالياً، من ذاته، أي يصير نظاماً مُحيلاً إلى ذاته. وبذا، فإن المكان أو الفضاء غير الترحالي-Non Nomadic Space هو فضاء مُقرّر ومُقَسَّم ومُهندَس سلفاً وثبوتي منذ الأزل، وله حدود واضحة، وله خصائص موروثه «من أزمان ما قبل هبوط البشر من الجنة». أما المكان الترحالي Nomadic Space فهو مكان أملس smooth space وغير مُقسَّم ولا مُهندَس سلفاً، بل هو مكان متغيّر ومتحوّل لا حدود له، وإن كان له حدود، فهي حدود غير دائمة ومؤقتة يتم تصميمها من ذوات تاريخية موجودة فيه لا فوقه، أي إنه مكان هتروتوبي، فضاءً بَبْنِيّ لا هو الواقع ولا المثال بل البرزخ الفاصل بينهما كهزمة وصل، وفيه قابلية ضئيلة لأن يكون حيزاً لممارسة السلطة.<sup>(١٨)</sup>

## • السكان (المواطن):

إن المكان الترحالي هو مكان راديكالي من حيث السياسات والجماليات، وإن السمّة الهيتروتوبية لهذا المكان الترحالي تمنحه خاصية أقرب إلى «الفوضوية» أو «اللانظام» أي إن المواطن الذي يقطن فيه يكون عصبياً على الامتثال لأية سلطة في ظل سماته الأساسية بوصفه مكاناً مؤقتاً ومتحركاً كأبرز قانونين ناظمين له، وبالتالي للسكان القاطنين فيه. وعلى العكس من هذا المكان، فإن قانون اللوغوس ينتج مكاناً ثبوتياً، أي مدينة polis، يمتثل سكانها لنظامها المحدد سلفاً، ولتخطيطها المرسوم مسبقاً، ولقوانينها المفروضة «من فوق». وعليه، فإن المواطن الترحالي الحديث The 'Modern' Nomad لا يمكنه السكن في مثل هذا المكان أو هذه المدينة، ذلك أنه يبقى على أطرافها جوّالاً وترحالياً ورعويّاً لا يميزه إلا الحركة والمؤقتية والعبور، أي أنه «مواطن غير ممتثل» بامتياز.<sup>(١٩)</sup> وعليه، فإن عدم الامتثال هنا ليس مثلبة، بل هو الأصل، لأنه شكّل الولاء «الطبيعي» الوحيد الذي يمكن أن ينجو من الآثار القاتلة «للمواطنة الوطنية» National Citizenships التي تمت مهاجمتها على يدي كثير من المنظرين الإنسانيين من كارل شميت وحتى إدوارد سعيد.

١٨. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Gilles Deleuze and Felix Guattari. A Thousand Plateaus (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987) 479, 494, 500; Michel Foucault, "Of Other Spaces," Diacritics, Vol. 16, Issue 1 (1986): 22-27; Jeremy W. Crampton and Stuart Elden (Eds.) Space, Knowledge and Power: Foucault and Geography, (Burlington: Ashgate, 2007).

١٩. هناك فرق بين هذا النوع من «المواطنة الترحالية» في الفضاء الأصلي للفرد، وبين مفهوم «الهوية الترحالية» المستحدث من قبل مي جوزيف كمواطنة مشروطة في المجتمعات الحديثة للمهاجرين وفي الفضاءات العابرة للقوميات التي يتم من خلالها سبر التعقيدات المتعددة المتعلقة بالمهاجرين من حيث الولاءات القانونية والثقافية. للمزيد حول هذه الثنائية من «الترحاليات»، أنظر:

Eugene W. Holland, "Nomad Citizenship and Global Democracy," in Martin Fuglsang and Bent Meier Sorensen (Eds.) Deleuze and the Social (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006), 191-206; "Affective Citizenship and the Death-State," in Adrian Parr and Ian Buchanan (Eds.) Deleuze and the Contemporary World (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006), 161-174; and May Joseph, Nomadic Identities: The Performance of Citizenship (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999).



## • المعرفة (الوطنية):

نظراً لما ينتجه كل من هذين القانونين، اللوغوس والنوموس، من نوعين مختلفين من الأوطان والمواطنين، فإنهما كذلك ينتجان نوعين مختلفين من المعرفة (عن قيم الخير والشر والفضيلة والرذيلة)، أي عن فكرة الوطنية في السياق السياسي - الاجتماعي. فمن ناحية أولى، ينتج قانون اللوغوس الأزلي «علماً ملكياً» Royal Science يحيل إلى المعرفة الاستعلامية الأزلية (اللندية أو العرفانية بالمفهوم العربي، التي يمكن أن تنسرب إلى المعرفة الرسمية التي تتمثل الله في هيئة وليه الحاكم)، وهي معرفة مقررة سلفاً، ومفروضة من أعلى ولا يشارك المواطنون في إنتاجها، بل هم موضع لاستقبالها والامتثال لأوامرها واجتباب نواهيها. وبالتالي، فإن هذه المعرفة هي المعرفة الرسمية أو الحقيقة، التي يمكن أن يطلق عليها معرفة «الدولة» أو «المعرفة الوطنية». ومن ناحية أخرى، فإن قانون النوموس ينتج علماً ترحالياً رعوياً Nomadic Science وهو معرفة حركية تتطور جراء الإشتباك مع الحياة وعيشها بدلاً من السعي لتطبيق التعاليم حول كيفية عيشها. إنها معرفة تشارك في صنع الحقيقة بدلاً من تلقيها كمبادئ كونية ناجزة تحددت مرة ولم تنطفئ.<sup>(٢٠)</sup> إن الجذرية السياسية في فكرة المعرفة الترحالية يمكن أن ترتبط بالعرفان الحضري، أو العلم اللدني، في قصة الخضر مع موسى النبي، فيما ترتبط المعرفة الملكية بالمعرفة الموسوية كنبى ذي معرفة وُصفت بالعقلية مع أنها محددة مسبقاً ومقررة دون أن يسهم هو في صناعتها بشيء، بل تلقاها من الله، ومن ثم قام بمأسستها وشرعتها.<sup>(٢١)</sup>

ولتبيان التقاطع بين هذه الثنائيات يستخدم دولوز الدولة، أو ما يقوم مقامها من كيانية سياسية، كفضاء تلتقي فيه الخطوط أو المسارات الناعمة لهذه الثنائيات والتي ينتج عنها بناء سياسي-اجتماعي-ثقافي. وهنا، يتم الحديث عن ثلاثة أنواع من المسارات المتعايشة بشكل جدي وجنبا إلى جنب في فضاء الدولة الذي تنظمه الدولة، وهي: المسار الأخلاقي والمسار العضوي والمسار التحرري. ولإيضاح الفحوى السياسية لهذه المسارات الناعمة، يستخدم دولوز الإمبراطورية الرومانية كمثال إيضاحي نموذجي.

فالمسار الأخلاقي Moral Line: تمثله الإمبراطورية الرومانية، بحيث تُرسم حدود الدولة وتفرض سياساتها وقوانينها وتحدد شكل المعارف التي تعبر عن الحقائق العليا أو «المعرفة الملكية»، كما تحدد مواصفات «المواطن الصالح» بناء على مقدار امتثاله لقوانينها والتزامه بمعرفتها. أما المسار العضوي Molecular Line: فتمثله القبائل البربرية الغازية التي تتمتع بقدر كبير من الحركية والعبور ولكنها عند غزوها حدود الدولة، تضطر إلى إقامة علاقات مع أهل الثغور وتبادل المصالح معهم أو تشغيلهم ضد الإمبراطورية. وفي أحيان أخرى تقوم القبائل البربرية بعقد هدنة أو اتفاقات مع الإمبراطورية وتمتثل لبعض سياساتها وقوانينها، وقد تأخذ أحياناً ببعض معارفها الملكية. وأما المسار التحرري Line Of Flight: فيمثله العجر أو البدو الرحّل الذين تتجلى جذريتهم السياسية والجمالية في عدم التسليم بتقسيمات الإمبراطورية المكانية ولا السياسية ولا المعرفية، كما إنهم غير معنيين بتكريس أي شكل من أشكال المواطنة الدائمة في الإمبراطورية مثل الرومان، أو المواطنة المؤقتة مثل البرابرة. وعليه، فإن هؤلاء الترحاليين

20. A Thousand Plateaus, 40-5, 66-7, 108, 142-3.

٢١. لمزيد من المعلومات حول أنماط إنتاج المعرفة (العرفية، والمعرفية، والعرفانية) في الثقافة العربية، أنظر: خلود غانم. العقل الأخلاقي العربي ونظرية الحم في فترة التدوين (رسالة ماجستير. بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠٠٩).

يشكلون جماعة اجتماعية وسياسية داخل الإمبراطورية لكنها جماعة لا تنتمي سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً للإمبراطورية، ولا يمثلون لتقسيماتها، أي إنها جماعة لا رومانية ولا بربرية.<sup>(٢٢)</sup>

## • الترحال وكسوف فلسطين

لا شك أنه قد يكون من التجني، أو الفكاهة السوداء، مقارنة فلسطين بالإمبراطورية الرومانية، مع أن البعض قد قارن فلسطين بالجمهورية الفرنسية الحديثة من قبل،<sup>(٢٣)</sup> ولكن فلسطين بوصفها وطناً محتلاً، تُعدُّ مكاناً تلتقي فيه هذه الثنائيات الثلاث في حالة يمكن أن نسميها «الحالة الترحالية الفلسطينية» وإذا كان الخط الرسمي للسياسية الفلسطينية يمثل «المسار الأخلاقي» فإن النشاط العام لمؤسسات المجتمع المدني يمثل «المسار العضوي»، فيما يمثل المستقلون ومن لا يمثلون لسياسات المؤسسة الرسمية، ولا «يتورطون» بأجندات المؤسسة الأهلية، «المسار التحرري».

وقبل البدء في مقارنة مسارات المقاومة الفلسطينية تبعاً لهذه الخطاوة الترحالية، لا بد من الإشارة إلى أن التحوُّلات التي تم وصفها سابقاً، في مفهوم فلسطين والفلسطنة والفلسطينيين، إنما تمتَّ عبر سلسلة من سياسات الخفاء والتجلي لهذه المفاهيم التأسيسية في الحكاية الوطنية الفلسطينية التي انحكمت بخضوع

### 22. A Thousand Plateaus, 222-3.

٢٢. عشية توقيع اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، استقال محمود درويش من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذهب أبعد من كل من إدوارد سعيد وشفيق الحوت، اللذين استقالا كذلك، في إبداء رأيهما في أن أوسلو كانت حلاً لعقدة الأمن الإسرائيلية ولم تكن حلاً للقضية الفلسطينية، وأنها كانت إعلاناً للمبادئ بلا مبادئ. علل درويش استقالته، التي تنبأ بها قبل قبوله لكتاب الترشيح لها، ورفض بالمطلق المشاركة كوزير للثقافة في أول حكومة فلسطينية يشكلها الشهيد الراحل ياسر عرفات، أول رئيس للسلطة الفلسطينية. يقص أكرم هنية الظرف التاريخي لذلك العرض في مقاله التسجيلية النادرة، بعنوان: «صحراء هيوستن: الشاعر في رحلته الأخيرة» الكرم، العدد ٩٠، (٢٠٠٩): ١٢٢-١٥٠، وبخاصة في القسم المعنون بـ«الدور المباشر»، والذي يناقش فيه هنية مراوحة درويش بين الثقافي والسياسي، وما كان من أولية وأولية لأول على الآخر، فيقول: «... أدكر أنه في ربيع ١٩٩٤ كنت ومحمود ضمن أعضاء وفد رافق الرئيس الراحل ياسر عرفات في زيارة إلى جنوب أفريقيا للاحتفال بنهاية الحكم العنصري، وتنصيب نيلسون مانديلا رئيساً للبلاد. وخلال الرحلة استدعاني الرئيس إلى حيث كان يجلس في الطائرة الكبيرة لمناقشة تشكيل أول حكومة فلسطينية، فقد كان استحقاق العودة إلى الوطن يقترب، وكان مطلوباً وفق الاتفاقيات أن تبدأ منظمة التحرير الفلسطينية بتسمية الوزراء الذين سيتسلمون الحقائق المختلفة، وبعد مناقشة مجموعة من الأسماء بادرني أبو عمار: طبعاً محمود درويش يتسلم (وزارة) الثقافة. ترددت للحظات قبل أن أجيب: أحم أبو عمار، في التاريخ الحديث لشعبنا رمزان أنت ومحمود درويش، أنت الرمز الوطني والسياسي وهو الرمز الثقافي، محمود سيعود إلى الوطن، وربما كان من الأفضل أن يواصل إنجازته الثقافي بعيداً عن تعقيدات المرحلة القادمة. لم يناقش أبو عمار كثيراً، على غير عادته، لكنه، كعادته، لم يستسلم على الفور، وقال في النهاية لنسأل محمود. وكان الاعتذار هو رد محمود. ولم يؤثر ذلك على الإطلاق على العلاقة الوثيقة بين أبو عمار ومحمود الذي كان استقال قبل شهر من تلك المرحلة من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسجلاً علناً انتقاداته وملاحظاته على اتفاق أوسلو. غير أن هذه الانتقادات، التي ثبتت صحتها، لم تجعل محمود درويش يتردد في أن يحزم حقائبه في المنفى الباريسي كي يعود إلى ما هو متاح من أرض الوطن» صفحة ١٢٨-١٢٩. ولكن جملة «وكان الاعتذار هو رد محمود»، التي كتبها هنية في العام ٢٠٠٩، حملت وراءها كثيراً من التفصيلات غير الاعتذارية وذات المغزى التي قصها محمود درويش، بكل ما يعلو اللقاء حاجبيه من سخرية فاعلة ودهاء فد. لسيمون بيبون، مخرجة فلمه التسجيلي «محمود درويش: الأرض تورث كاللغة» في العام ١٩٩٧، ذلك أن الرئيس الفلسطيني الراحل حاول استمالة بالقول: «ما ضرَّ مارلو أن يكون وزيراً في حكومة ديغول؟» فرد درويش: «يا سيادة الرئيس هنالك ثلاثة فروق على الأقل: أولاً، فرنسا ليست الضفة الغربية وقطاع غزة، ثانياً، مكانة ياسر عرفات ليست مكانة شارل ديغول، وثالثاً، محمود درويش ليس أندريه مارلو. هذه، يمكنك القول، فروق صغيرة، لكنه إن حصل وأصبحت فلسطين بعظمة فرنسا، وأصبح ياسر عرفات شارل ديغول، وبلغ محمود درويش مكانة مارلو.. فإنني، عندئذٍ، أفضل أن أكون جان بول سارتر!»

عملية التشكيل القومي للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي للقانون العام الناظم لتشكّل القوميات، ما يستدعي توضيح مسألتين نظريتين، وهما: الخفاء (الناتج عن الاستشراق الصهيوني الذي تمّ تبيانه سابقاً في أطروحة إدوارد سعيد عن الصراع بين الوجود- الفلسطيني والتأويل- الصهيوني)، والتجلي (الناتج عن الاستشراق الفلسطيني- المعبر عن شكل هذه المفاهيم التأسيسية في الحكاية الوطنية الفلسطينية، وتحولاتها، كما بلورتها سياسيات منظمة التحرير الفلسطينية)...<sup>(٢٤)</sup> وأثرهما على المخيال الثقافي الفلسطيني بين ما «كانته» فلسطين وما «صارتها» في قصيدة درويش، على هذه الأرض ما يستحق الحياة، «كانت تسمى فلسطين... صارت تُسمى فلسطين».<sup>(٢٥)</sup>

إن التفاعل بين هذين النوعين من السياسات والذي بلغ ودونما تخطيط أحياناً، حدّ التضافر، أدّى إلى «كسوف فلسطين» أي اختفاء التأطير الميثاقي لها جغرافياً، وديمغرافياً، وثقافياً على نحو تدريجي، واستبداله بتأطير آخر أبعد ما يكون عن التعبير عن جمعيّة التجربة الفلسطينية من حيث المظالم والحقوق. وللتوضيح، فإن «كسوف فلسطين» هو تشكيل نظري على وزن «كسوف الله» في فلسفة مارتن بوبر، حيث كسفت فلسطين وراء منظمة التحرير الفلسطينية، وصار تعريف فلسطين مستنداً إلى مقررات «الشرعية الوطنية» التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية وتنفيذها في آن معاً. هنا، تجدر الإشارة إلى أن تشخيصات مارتن بوبر وصفت أبناء العصر الحديث، وقد كان اليهود في ذهنه، بأنهم يحيون إشكالاً دينياً لا يفضي إلا إلى إشكالات في الوجود وسياسات الوجود. ويتمثل ذلك الإشكال في ارتفاع «وعيمهم» بأنفسهم كأوصياء على مملكة الرب، وكعابدين صالحين، وأتقياء ينسون ربهم تماماً وهم يعملون لقضيته، ما يسبب انشغالاً بدواخلهم عندما يتجهون ناحية الرب. وهذا الوعي بالذات الذي «تورم على نحو بالغ الحدة» كما يؤسس بوبر، قد تحرك ليقف بين وجود هؤلاء ووجود ربهم أو ما يقدّسونه، كما يقف القمر بين الأرض والشمس. وهذا ما أطلق عليه مارتن بوبر ظاهرة «كسوف الله»<sup>(٢٦)</sup> على نحو يشبه مفهوم «السوى» أي كل ما سوى الله، ووقوفه بين العبد وربّه عند النَّفْري الذي قال بأن غاية المؤمن أن «لا يكون بينه وبين الله بين» أي أن تنعدم إمكانية الكسوف التي عمل بوبر على توصيفها.<sup>(٢٧)</sup> ولذا، فإن منظمة التحرير الفلسطينية، ولا ريب، قد قطعت أشواطاً متقدمة في مرض كسوف الله البوبري لدرجة صارت هي الرب العارف بمصلحة الفلسطينيين دون سواها على نحو غيَّب فلسطين بكاملها، وأحالها إلى ما هي عليه الآن من بنتستونات و«قضايا» نهائية وغير نهائية للتفاوض، بعد أن كانت فلسطين بمجموعها قضية واحدة.

#### ٤. نماذج من ثقافة المقاومة في إطار ترحالي

استناداً إلى التشخيص الأول من هذا النموذج التفسيري والمتعلق بتباينات تعريف الوطن والمواطن، والمواطنة، يمكن القول إن نماذج المقاومة، والتي تعتبرها هذه الدراسة نماذج تأسيسية Archetypes ليس

٢٤. قدمت هذه الفكرة في مداخلة نقدية، بعنوان: «البحث عن فلسطين: سياسات الخفاء والتجلي»، في المؤتمر السنوي لمؤسسة الدراسات الفلسطينية: البحث عن فلسطين: ثغرات وآفاق بحثية، (بيروت: جامعة بيرزيت، ٣٠-٣١ تشرين الأول ٢٠١٠).

٢٥. محمود درويش، ورد أقل (بيروت: درا العودة، ١٩٨٦)، ١١.

26. Martin Buber, Eclipse of God: Studies in the Relation between Religion and Philosophy (New York: Humanities Press International, 1988)

٢٧. للمزيد، أنظر: أدونيس، الصوفية والسوريالية، (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢)، يوسف اليوسف، مقدمة للنَّفْري: دراسة في فكر وتصوّف محمد بن عبد الجبار النَّفْري (دمشق: دار الينابيع، ١٩٩٧).

لثقافة المقاومة الضرورية لأية عملية تنمية وطنية ميثاقية وحسب بل لألياتها كذلك، هي نماذج بالغة التركيب لكونها قد ملكت وما تزال قابلية تحديد ذاتها في مسار أو أكثر من مسارات الكيانية السياسية الفلسطينية الموسومة بـ«السلطة الفلسطينية»، وما انبثقت عنه وعلى نحو غير تمثيلي، وهو منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من التعقيدات المحلية والإقليمية والعالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا إن المسارات (التي حددتها الخطاطة الترحالية أعلاه) تعايشت بشكل جدلي وجنباً إلى جنب في فضاء السلطة الفلسطينية الذي تنتظمه وإن لم تكن تنظمه، وهي: المسار الأخلاقي والمسار العضوي والمسار التحرري. ومع أن نموذج معركة مخيم جنين في ربيع العام ٢٠٠٢، كإمكانية ناجحة للمقاومة بالكفاح المسلح، هو أقرب إلى الاندراج في «المسار الأخلاقي» في حينه وتاريخه، ومثله نموذج ثقافة المقاومة من داخل المؤسسة الرسمية متمثلاً ببيت الشعر الفلسطيني كمديرية في وزارة الثقافة الفلسطينية في العام ١٩٩٨، والاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين كأحد اتحادات منظمة التحرير الفلسطينية الذي يراوح بين «المسار الأخلاقي» و«المسار العضوي»، إلا إن هذين النموذجين، مضافاً إليهما نموذج الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل في العام ٢٠٠٤، وما تبعها من تشكيل اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها... تنتمي، في روحية أداؤها المقاوم، إلى «المسار (الترحالي) التحرري» كفضاء يمكن العمل من خلاله لإنقاذ فلسطين من جشع المؤسسة الرسمية، و«انحرافاتهما»، وانتهازية المؤسسة الأهلية و«توسطاتها». هنا، وفي هذه الحال فقط، يمكن وصف «المسار التحرري» بأنه السياق الأفضل «لإعادة التأطير القادمة»<sup>(٢٨)</sup> أي إعادة ترسيم حدود التنمية الميثاقية، وبالتالي الخلاص الميثاقية للتجربة الفلسطينية في إطارها الجمعي.

### • نموذج المقاومة المسلحة في معركة مخيم جنين (نيسان ٢٠٠٢)

لا شك أن معركة مخيم جنين (١-١٢ نيسان ٢٠٠٢)، والتي شكّلت أكثر منعطفات انتفاضة الأقصى حدةً على الإطلاق، تعتبر من أبرز محطات الصمود والانتصار في التاريخ الفلسطيني المعاصر، ذلك أنها دشنت، ولأول مرة، نموذجاً للانتصار على الكيان الصهيوني الاحتلالي من «داخله» فكانت معركة مخيم جنين التجربة العسكرية الفريدة، وتكاد تكون الوحيدة، في تاريخ الانتصارات الفلسطينية من داخل فلسطين المحتلة (بعد تأسيس دولة إسرائيل العنصرية في العام ١٩٤٨ وحرمان الفلسطينيين من تشكيل حدائهم وإقامة دولتهم) مقارنة بمعارك مثل الكرامة وبيروت والحصارات المتوالية على الفلسطينيين وقيادتهم التاريخية.<sup>(٢٩)</sup> ومع أن المادة التاسعة من الميثاق الوطني الفلسطيني تنص على أن «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه» إلا إنه كان لدى مقاتلي معركة مخيم جنين مسوغات أخرى لتوسُّل الكفاح المسلح في معركتهم ضد جيش الاحتلال الصهيوني، يقف على رأسها رغبة الصمود والوحدة الضامنة للانتصار.

28. Gilles Deleuze and Felix Guattari, *Anti-Oedipus* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983), 322.

٢٩. لمزيد من التفاصيل حول تجربة الكفاح المسلح الفلسطينية، أنظر: يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩-١٩٩٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢).

وبهذا المعنى، فإن خصوصية معركة مخيم جنين، مواجهةً وانتصاراً، إنما هي خصوصية ثقافية مقاومة بامتياز نبعت من قناعة لاجئي المخيم، وعلى رأسهم مجموعات المقاتلين من فصائل منظمة التحرير وفصائل المقاومة الإسلامية ومجموعة من منتسبي الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، بأنه لا ملاذ آخر لهم ولا لجوء مرة أخرى. لقد التفَّ لاجئو المخيم، ومن تمكن من أهالي محافظة جنين، حول هؤلاء المقاومين الذين توحدوا، في إطار قوى العمل الوطني والإسلامي، تحت قيادة عسكرية واحدة و«غرفة عمليات مشتركة»<sup>(٣٠)</sup> ونتيجة لوجود هذه المقومات، والاستعدادات الجيدة (على الرغم من ندرة الإمكانيات المادية، وشح الموارد على اختلاف أنواعها)، وتوافر القناعة وروح المقاومة والفداء، وتقبل القيادة السياسية الفلسطينية في حينه، متمثلة بالرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي كان محاصراً ومعزولاً في أقل من كيلومتر مربع في مقاطعة رام الله، لخيار المقاومة المسلحة وما ردفه بها معنوياً من خلال إطلاق مفهوم «جنين غراد»، والتواصل المباشر مع المقاومين في الميدان... هذا، بالتضافر مع القيادة السياسية لفصائل المقاومة الأخرى التي انضوت تحت الجبهة ذاتها في مقاومة الهجمة العسكرية الصهيونية على جنين، تمكن المقاومون من استشراف النصر وتحقيقه.

إن نجاح تجربة الكفاح المسلح لردع جيش الاحتلال الصهيوني، ونجاح المقاومة العسكرية في جنين في ظل ترد سياسي وعدم توازن عسكري، شكل نموذجاً «للانتصار في أي مكان» على المستويات الفلسطينية، والعربية، والعالمية، كما حصل في حرب تموز التي شنتها إسرائيل على لبنان في العام ٢٠٠٦، وتذكير سماحة السيد حسن نصر الله - الأمين العام لحزب الله، في حينه، بنموذج النصر في جنين، شأنه في ذلك شأن القيادة العراقية، ممثلة بالراحل صدام حسين، قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، ونموذج الصمود في الحرب على غزة في حرب الكانونين في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبذا، فإن إبراز تجربة معركة مخيم جنين عبر تأريخ تفصيلي مشفوع بالتحليل السياسي والعسكري والثقافي من شأنه أن يعزز ثقافة المقاومة في ظل الاحتلال الصهيوني المتواصل، وبخاصة في ظل قناعة البعض باستنفاد خيار المقاومة المسلحة، وخاصة بعد إعلان فشل خيار المفاوضات، ومحدودية ما يمكن أن يقدمه خيار المقاومة الشعبية.

وعلى الرغم من حضور الكثير من الأدبيات التي تناولت معركة مخيم جنين من أكثر من جانب، إلا إنه لا بد من إيراد خلاصة شهادة أبرز قادتها العسكريين، المقاوم جمال حويل، نظراً لخصوصيته ومركزيته في معركة جنين نفسها (إعداداً، ومقاومةً، وأسراً، وتحملًا للتبعات)، وكونه قد شارك بفاعلية في «غرفة العمليات المشتركة» وإدارة عمليات «كتائب الأقصى» خلال المعركة، وفاعلاً سياسياً من خلال تبوئه مراكز قيادية متقدمة في حركة فتح، وعضويته في المجلس التشريعي الفلسطيني. فقد أعد حويل رسالة جامعية نادرة لنيل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت، أجمل فيها مقدمات معركة مخيم جنين من حيث أسئلة المقاومة وأسئلة الكتابة، موضحاً خصوصية مخيم جنين في سياقه الفلسطيني: تاريخياً واجتماعياً وعسكرياً وسياسياً، ومدوناً، على نحو منقطع النظير، عمليات الإعداد للمعركة من حيث الخارطة والميدان، وراصداً يوميات المعركة لحظة بلحظة للكشف عن تشكيلات الصورة والأسطورة على امتداد ثلاثة عشر يوماً من المقاومة. هذا، وينتهي حويل رسالته بخلاصة وملاحظات نقدية يتأمل فيها معركة مخيم جنين بوصفها تجربة قابلة للتناسخ تأمل المقاوم لتحوُّله إلى باحث في موضوع مقاومته، بين ضرورات التذكر

٣٠. لمزيد من التفصيلات حول «غرفة العمليات المشتركة»، ويوميات المقاومة في معركة مخيم جنين، أنظر: جمال حويل، معركة مخيم جنين: التشكيل والأسطورة (نيسان ٢٠٠٢) (رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠١٢)، وليد دقة، يوميات المقاومة في جنين (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢).

وسياسات الذاكرة، بين من عاش التجربة، ومن يتألم منها، ومن يتأمل فيها ليخطو مع شعبه خطوة للأمام. يتناول حويل في هذا السياق خلاصة المعركة ككتلة واحدة، فيرصد محطات توثيق تجربة معركة جنين: خلال المعركة، وفي الأسر، وبعد التحرر من الأسر، وأثناء الدراسة الأكاديمية، ويركز على صعوبات إجراء هذه الرسالة بين «الباحث» و«المقاوم»، كما يعرض بعض التأملات في «الخطة العسكرية» التي وضعتها المقاومة، و«يوميات المقاومة» نفسها بوصفها تنفيذاً لتلك الخطة أو خروجاً عنها، بالإضافة إلى مسرد خاص للدروس والعبر من ميدان المعركة، وتجربة الكتابة عنها.

واعياً لضرورات الكتابة الأكاديمية ومحظوراتها، يورد حويل دافعه الأساس من وراء كتابة هذه الدراسة، قائلاً: «جاءت فكرة كتابة هذه الرسالة بعد انقطاع عن الدراسة دام أكثر من عشر سنوات في حوض المعركة والأسر. جاءت فكرة الكتابة كشيء من التجريب أولاً، ثم تحوّلت يوماً بعد يوم إلى هاجس شخصي مسكون بهمّ جماعي فلسطيني، وهو كتابة «شهادة من الداخل» على معركة مخيم جنين، وعلى ما كتب عنها، صورةً وأسطورةً، على نحو يعيدها إلى عالم الواقع، وينقلها من إطار التباهي، الأجوف في غالبه، إلى أرض التأمل، وتدشين قابليات الاستنساخ لتجربة الكفاح المسلح حتى في أكثر المراحل السياسية امتداداً للديبلوماسية وخيارات اللا-عنف...»<sup>(٣١)</sup> كما يعود ويؤكد أن «معركة مخيم جنين كانت التجربة العسكرية الفريدة وتكاد تكون الوحيدة في تاريخ الانتصارات الفلسطينية من داخل فلسطين المحتلة (بعد تأسيس دولة إسرائيل العنصرية في العام ١٩٤٨ وحرمان الفلسطينيين من تشكيل حدثتهم وإقامة دولتهم) مقارنة بمعارك مثل الكرامة، وبيروت، والحصارات المتوالية على الفلسطينيين وقيادتهم التاريخية. كما ينبغي القول إن توثيق معركة مخيم جنين ليس مجرد ذكرى شخصية، بل هي مسؤولية جماعية في حفظ الذاكرة الوطنية الفلسطينية، وتدشين فصول البطولة والفداء في تاريخها الطويل، لا من باب تهنئة النفس، بل لدواعي الإصرار على خيار المقاومة في مخيم جنين كطريق للنصر والحرية، وكنموذج قابل للتناسخ ما دامت ثنائية الخير والشر قائمة، وما دام الاحتلال قائماً، فلا بد أن يظل خيار المقاومة قائماً».<sup>(٣٢)</sup>

إن استنكار معركة مخيم جنين ودراستها كنموذج مقاوم يستدعي ولا شك نماذج أخرى للمقاومة المسلحة، داخل فلسطين وعلى تخومها التاريخية، نماذج نجحت في الانتصار لفكرة الكفاح المسلح، والانتصار على ثقافة التسليم بغيره من الخيارات، والانتصار على فكرة الهزيمة التي لحقت بفكرة الانتصار على «جيش عدو لا يُقهر». وفي هذا السياق، وخلال محادثة شخصية مع النائب جمال حويل،<sup>(٣٣)</sup> أوضح أنه يعمل على إعداد رسالة للدكتوراه تستنسخ عمله حول تجربة معركة جنين، فتعمل على بلورة منظومة تحليلية لمعارك حركات المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الصهيوني (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وذلك بالتركيز على الحرب الإسرائيلية على مخيم جنين (١-١٢ نيسان ٢٠٠٢)، والحرب الإسرائيلية على لبنان (١٢ تموز-١٤ آب ٢٠٠٦)، والحرب الإسرائيلية على غزة (٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨-١٨ كانون الأول ٢٠٠٩). إذ عبر تحليل الخلفيات السياسية والاقتصادية والعسكرية لهذه الحروب التي شنتها إسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني وبخاصة ضد حركات المقاومة المسلحة فيهما، يمكن رصد التحوّلات التي طرأت على النظرة الاستعمارية الصهيونية، والغربية عموماً، لكيفية التعامل مع حركات المقاومة العربية بعد أن انهارت

٣١. معركة مخيم جنين، ١١٧.

٣٢. المصدر نفسه، ١٢٢.

٣٣. مقابلة شخصية مع النائب جمال حويل. ١٥ تموز ٢٠١٢. مخيم جنين.



منظومات الممانعة الدولية والعربية بانهايار الاتحاد السوفيتي السابق، وبروز ما يعرف بـ«بعقيدة بوش» بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي وحدت بين مفهومي «الإرهاب» و«المقاومة» وأسهمت في خلق «محور الاعتدال» و«محور الممانعة» في السياق العربي اللذين كسرت من حدتهما بعض الثورات العربية.

تسعى مثل هذه الأطروحات في مداخلتها الأخلاقية، إلى تدشين مقولة مفادها أن النصر على دولة الاستعمار الاستيطاني إسرائيلي ممكن دون وجود كيانية سياسية كاملة السيادة كخصم في الحرب ضدها، لكن بوجود احتضان شعبي لحركات المقاومة، ووجود ثقافة مقاومة لدى هذه الحركات نفسها ولامتداداتها الجماهيرية، ووجود إعداد عسكري متقن، ومرافقة إعلامية وسياسية محسوبة لخلق رأي عام محلي وإقليمي وعالمي. ذلك أن معارك حركات المقاومة (الوطنية الفلسطينية في مخيم جنين، والإسلامية في كل من لبنان وغزة) تعتبر من أبرز محطات الصمود والانتصار في التاريخ الفلسطيني والعربي المعاصر. ذلك أنها دشنت، نماذج للانتصار على الكيان الصهيوني الاحتلالي من «داخله» في حالتي مخيم جنين وقطاع غزة، ومن حدوده غير الدولية في الحالة اللبنانية.

كما تستمد مثل هذه الأطروحات، الثقافية بقدر ما هي أكاديمية، أهميتها القصوى من خمسة عناصر أساسية، هي: (١) تدوين ذاكرة تفصيلية لصيقة بالحدث للحروب الثلاثة وكيفية خوضها، ويومياتها لحظة بلحظة، مشفوعة بالتحليل السياسي والعسكري والثقافي، (٢) وبحث العقائد القتالية لثلاثة حركات متمتازة في المقاومة، وهي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح، والمقاومة الإسلامية اللبنانية-حزب الله، وحركة المقاومة الإسلامية-حماس، (٣) ورصد التغيرات التي طرأت في السلوك الحربي الصهيوني من خلال: إعداد الأسباب «الموجبة» للحرب، وآليات البدء والتدرج في التصعيد الحربي، والحرب النفسية والإعلام الحربي، (٤) ومقارنة تداعيات المواقف و«الشرعيّات» العربية والدولية من هذه الحروب، وتكرار السيناريوهات ذاتها كل مرة، ما يكشف عن بعض الأجنداث المتطابقة أو المتناقضة للفواعل السياسية الإقليمية والعالمية، وكيف تعامل القانون الدولي مع ذلك كله، (٥) والتأكيد على أن خيار المقاومة المسلحة ما يزال قائماً ومشروعاً ما دامت الأرض العربية، فلسطينية أو لبنانية، محتلة، في ظل الاحتلال الصهيوني المتواصل وفي ظل قناعة البعض باستنفاد خيار المقاومة المسلحة، وخاصة بعد إعلان فشل خيار المفاوضات، ومحدودية ما يمكن أن يقدمه خيار المقاومة الشعبية.

## • نموذج المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل وحركة المقاطعة العالمية (خطاب الاستجداء مقابل خطاب الحقوق)<sup>(٣٤)</sup>

بُعِد انتهاء انتفاضة الأقصى وفي ظل هذا التداعي الكبير لـ «فكرة» الفلسطنة والوجود الفلسطيني في آن معاً، وفي أعقاب فشل أوسلو المدوي الذي انتهى باجتياح المدن الفلسطينية وتدميرها خلال انتفاضة

٣٤. لمزيد من المعلومات حول دور حركات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وبخاصة دور الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل أكاديمياً وثقافياً، أنظر: عمر البرغوثي، المقاومة كميّون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة نموذجاً (بيرزيت: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ٢٠١١)، مازن قمصية، المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١١)، ٢٧٣-٣٠٠. علاء العزة وتوفيق حداد، نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة / مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦). وأنظر كذلك: Omar Barghouti, Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights (Chicago: Haymarket Books, 2011).

العام ٢٠٠٠، واغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات في العام ٢٠٠٤، ونبذ قيادة السلطة الفلسطينية الجديدة بسفور تام لإمكانيات المقاومة العسكرية... برزت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI)، وتشكلت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، وصارتا بوصلة لحركة المقاطعة العالمية لإسرائيل من أجل فلسطين في زمن قياسي لم يتجاوز نصف عقد إلا قليلاً.

فانطلاقاً من الإيمان بالأطروحة المركزية في تفكيك الاستعمار عبر الإطاحة ببناه المحلية والعالمية البديلة، من فانون ومارلو-بونتي حتى سعيد وسبيفاك، تؤمن معظم حركات المقاطعة لأنظمة التمييز العنصري في العالم، ابتداءً من أهلك فصول التاريخ الأمريكي ومروراً بجنوب أفريقيا وانتهاءً بفلسطين، بضرورة تصحيح المفاهيم المتعلقة بأشكال الاستعمار وإشكالاته، كما تؤمن بتوحيد الجبهات العالمية المناهضة للاستعمار حين تفشل الحركات الوطنية، الآخذة بالتحوّل إلى حركات «وساطة» بين الاستعمار القديم والشعوب المستعمرة على يدي السلطات الجديدة. ولا شك أن الحالة الفلسطينية ليست استثناءً من هذه القاعدة، وما ينبغي لها أن تكون. وعلى الرغم من إشكالية دراسة حركات «المقاومة اللاعنافية» في فلسطين، تعريفاً وتاريخاً،<sup>(٣٥)</sup> إلا إن دراسة حالات يعينها، كالحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) ينبغي أن تدسّن فصلاً مهماً في هذا الدرس المفهومي والتاريخي، إضافة إلى تدشينه لأكثر الأمثلة فاعلية في خلق ثقافة مقاومة ليس فقط للاحتلال بتمثلاته الكلاسيكية، بل ولفهوم «التنمية» ذي البعد الاستعماري بامتياز.

وقد انطلقت حملة المقاطعة من قناعة مفادها أن التنمية في ظل خطابات الهيمنة التي أفرزت اتفاقية أوسلو وكرست واقعه عبر السلطة والمؤسسات الفلسطينية العاملة معها تعتبر «حالة من القفز التاريخي على السياقات المنتجة على امتداد عقود طويلة، والتي أحدثت بنى غير طبيعية للقوة والهيمنة، تتشابك حد التماهي مع بنية المجتمع وجغرافيته وتاريخه ومؤسساته. حيث يصبح أي حديث عن التنمية، دون فك عرى علاقات القوة المهيمنة والسعي إلى تحديها وتغييرها جذرياً، ضرباً من تجاهل الواقع اللاتبيعي، إن لم يكن تسويق معطياته ومحاولة لتجميله، والتطبع معه».<sup>(٣٦)</sup>

ولعل هذا التحليل يعكس، بشكل واضح، إدراك رواد حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها لتواطؤ مجتمع المولين، حكومات ومؤسسات وهيئات، مع الاحتلال الصهيوني لإدامة الوضع القائم وإدارته على نحو يضمن التفوق الإسرائيلي والقبول الفلسطيني بالفتات. ولذا، فقد وضعت حركة المقاومة الشعبية ومقاطعة إسرائيل نصب عينها إعادة بعث حركة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية وحقوقها المشروعة، وإدماج النضال لإنجاح المشروع الوطني الفلسطيني بمَعِينِهِ العالمي للتخلص من قوى الاستعمار والامبريالية ضمن منظومة حركات التحرر العالمية كما سيتبين لاحقاً، ليس في تجنيد الدعم للمظالم اليومية الواضحة للفلسطينيين، بل وفي الاستناد في منظومة الحقوق الفلسطينية، التي تبدو لي ميثاقيةً بامتياز، إلى سندها الأصل المتمثل في منظومة القوانين الدولية وحقوق الإنسان التي ترعاها الأمم المتحدة.

٣٥. أنظر، على سبيل المثال: مراد البسطامي، أقنعة لا-عنفية: غاندي، فانون، سعيد (رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت،

٢٠١٠)، باسم التمييز، المقاومة اللا-عنفية في فلسطين ١٩٦٧-١٩٩٣ (القدس: المكتبة المتقلة من أجل اللاعنف والسلام، ٢٠٠٧).

٣٦. المقاومة كمتكوّن ضروري للتنمية، ٣.



لقد انطلقت حملة المقاطعة من قناعة مفادها أن السياسات الاستعمارية الصهيونية يجب أن تتم مواجهتها على نحو يكسرها، وينهيها، وينهكها لا على نحو يجمّلها أو يخفف من استعماريتها. وفي هذا السياق، طالما استشهدت أدبيات حملة المقاطعة بالعبارة التاريخية الدالة للمطران ديزموند توتو حول قيود الفصل العنصري في جنوب أفريقيا: «لا نريد قيوداً مريحة، نريد التخلص من هذه القيود»<sup>(٣٧)</sup>. ويتصافر مع هذه «القيود» تواطؤ من الممولين الأجانب أنفسهم لا يسهم إلا في «تلميع القيود» ذلك أنه «عندما تقتصر مساعدة مؤسسات الدعم الغربي للشعب الفلسطيني على تمويل الخدمات الأساسية التي يفترض أن تقوم إسرائيل بتوفيرها، كونها السلطة المحتلة، وعندما يقتزن ذلك بـ«حياد» سياسي تجاه القضايا الرئيسية كالاحتلال والأبارتهايد والحرمان من الحقوق الأساسية الناجم عنهما، فإن ذلك يعني انحياز هؤلاء الممولين «لطرف المضطهد» على حد تعبير المطران توتو»<sup>(٣٨)</sup>.

وعليه، فإن «تلميع القيود» و«تخفيفها» عبر «مبادرات حسن النية» الإسرائيلية ذات الأثمان السياسية الباهظة، متضافرة مع «تواطؤ الممولين» إنما هي جزء صميمي من خداع عملية التسوية السياسية، أو ما يعرف بـ «صناعة السلام» التي لا تسهم إلا في استلاب تنموي (De-Development) في الأراضي الفلسطينية التي تخضع لهاتين العمليتين كافة. ولا شك أن هذه العملية تسهم في صياغة تاريخ التمييز العنصري الذي تمارسه دولة الاستعماري الاستيطاني-إسرائيل ضد الفلسطينيين من المساعدات المالية الأمريكية المستخدمة في بناء جدار الفصل العنصري إلى الأسلاك الشائكة التي تقوم بتوريدها لإسرائيل، في مفارقة تاريخية جارحة، للغرض ذاته إحدى الشركات الجنوب أفريقية.

واستناداً إلى قراءة الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل لتاريخ مقاومة أنظمة الفصل العنصري في العالم عموماً، وفي جنوب أفريقيا بشكل خاص، وبناء على قراءة التاريخ الوطني الفلسطيني بكل ما فيه من مظالم، صاغت مسوغات وجودها الذي يسعى إلى إنهاء المظالم الفلسطينية التي تسبب بها قيام دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أنه لا بد لكل قارئ لنداء المبادئ العامة للحملة الفلسطينية للمقاطعة (الصادر في ٦ تموز ٢٠٠٤) أن يسترجع بلاغة الميثاق الوطني الفلسطيني الأول في تحمّل مسؤولية الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وإيصال مظالم الفلسطينيين في جغرافيات الوطن المحتل وفي الشتات على حد السواء<sup>(٣٩)</sup>. يحدد هذا النداء، الذي يعتبر «دليل مقاطعة إسرائيل» عالمياً، أهم المسوغات الأخلاقية والقانونية التي تستخدمها حملات مقاومة التطبيع مع إسرائيل ومقاطعتها على المستوى المحلي والعربي والعالمي، وهي:

١. رفض إسرائيل الاعتراف بالمسؤولية عن نكبة الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، وما شملته من تطهير عرقي خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإنكارها للحقوق المكفولة للاجئين في القانون الدولي، وأهمها حق العودة - أي حقوق الفلسطينيين في الشتات خارج أرض فلسطين التاريخية.

37. <http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,923808,00.html>.

٣٨. المقاومة كمتكُون ضروري للتنمية، ص ٧.

٣٩. هذا بالإضافة إلى المبادرة التي قام بها قطاع واسع من المجتمع المدني الفلسطيني، وتمثيل له في الشتات، بإصدار النداء التاريخي المشابه بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٥. للاطلاع على النص الكامل لنداء المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، ونداء حركة المقاطعة، أنظر:

<http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=38>.

<http://www.bdsmovement.net/call>.

٢. وتواصل الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية-أي حقوق الفلسطينيين القاطنين في أراضي فلسطين المحتلة في العام ١٩٦٧.

٣. واستمرار التمييز العنصري الشامل ضد فلسطينيي فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨ والتفرقة العنصرية الناجمة عنه، على نحو يداني نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا - أي حقوق الفلسطينيين القاطنين، كسكان أصليين، في أراضي فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن بلاغة الحملة وفعاليتها لم تنطلق فقط من التمحور الفلسطيني حول الذات، وإن كان شرعياً وضرورياً بامتياز، بل استندت إلى منظومة القوانين الدولية ذات العلاقة بخطاب الحقوق السياسية التي تحمل الحملة بكفاءة عالية على تحقيقها عبر تحقيق التفاف عالمي هائل حولها. هنا يدشن عمر البرغوثي أحد أبرز مؤسسي ومنظري الحملة، مقولة مهمة عن علاقة هذه المطالب الحقوقية التي تنادي، بصورة أساسية، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بالقانون الدولي، إذ «يتمحور الهدف الرئيس للمقاومة الفلسطينية للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في دعم وإعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بوصفه شرطاً ضرورياً لممارسة حقوقنا غير القابلة للتصرف كافة. فقد أقرت الأمم المتحدة أن حق تقرير المصير شرط مسبق للتمتع بالحقوق الإنسانية الأخرى كافة. دخل هذا الحق ضمن مبادئ القانون الدولي، بشكل رسمي على الأقل، في ميثاق الأمم المتحدة، المادة ١ (٢)، والتي تنص على أن «غايات الأمم المتحدة هي تطوير علاقات ودية بين الأمم استناداً لاحترام مبدأ الحقوق المتساوية، وحق تقرير المصير للشعوب». ويشير البرغوثي إلى أنه «لاحقاً، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٢٣٦، في تشرين الثاني للعام ١٩٧٤، والذي يرفع مستوى تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني إلى «حق غير قابل للتصرف». والقرار: (١) يؤكد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في فلسطين، بما يتضمن: (أ) حق تقرير المصير دون تدخل خارجي، (ب) الحق في الاستقلال الوطني والسيادة، (٢) يؤكد من جديد، أيضاً، على الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم التي أبعدوا عنها) وانتزعوا منها، ويدعو إلى عودتهم، (٣) يشدد على أن الاحترام الكامل والتطبيق لهذه الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا غنى عنهما من أجل حل القضية الفلسطينية» وبهذا، يتطلب أي حل متناسق أخلاقياً ومبني على مقاربة حقوقية (Right-Based-Approach) لحل القضية الفلسطينية، معالجة الحقوق الثلاثة غير القابلة للتصرف للسكان الأصليين الفلسطينيين، بانسجام مع حقوق الإنسان الكونية والقانون الدولي».<sup>(٤٠)</sup>

وبما أن هذه الحملة أعادت «الفكرة» الفلسطينية إلى «جوهرها» الإنساني، وغير الحصري، وأسهمت في جعل إسرائيل تدفع أثماناً سياسية واقتصادية باهظة، فقد بدأت تستهدفها ثلاث حملات تتفاوت في ضراوتها، وإعلان أهدافها، وسفور أدواتها، ولكن اثنتين منها تشتركان فيما يمكن تسميته «محاولة صهيينة المقاطعة» الأولى، هي الملاحقة الإسرائيلية الرسمية التي أسفرت مؤخراً عن «تشريع» قانون في الكنيست لتجريم كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل، وتغريمه عن «الضرر» المتحصل عن دعوات المقاطعة، والثانية، ظهور تيار يهودي - غربي (وجزئياً إسرائيلي) ناشط في حملات المقاطعة شريطة أن تستهدف «إنهاء الاحتلال» ومقاومة الاستيطان، أي اعتبار الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ هو بداية الخطيئة، لا

٤٠. المقاومة كمكون ضروري للتنمية، ١٥-١٦.

الاستعمار الصهيوني لفلسطين الذي بلغ ذبا في نكبة العام ١٩٤٨، والثالثة، هي الحملة الفلسطينية الرسمية لمقاطعة «بضائع المستوطنات» وتمييزها عن «البضائع الإسرائيلية» وذلك كألية ضغط تفاوضية، وحملة علاقات عامة لكسر العزلة الداخلية للسلطة الفلسطينية ليس إلا.

لا شك أن كل واحدة من هذه الحملات تحتاج إلى دراسة خاصة، لكن ما يجمع بينها هو اندراجها في سياق «الاستشراق» المزودج الذي ابتليت به المسألة الفلسطينية منذ نشأتها (الاستشراق الصهيوني كجزء من الاستشراق الأوروبي تجاه فلسطين، و«الاستشراق المحلي» الذي تمارسه الرسمية الفلسطينية في سياق الواقعية السياسية تحت مسمى «إدراك طبيعية المعادلات الدولية والتعامل معها»). ولكن أكثر هذه الحملات جدارة بالدراسة، هي الحملة الثانية، التي لم تكن بسفور مؤسسة الاحتلال الإسرائيلية في التضييق على حملة المقاطعة، ولا بصفاقة الرسمية الفلسطينية في محاولة احتوائها أو للحاق الغائبي الباهت بمنجزاتها. ولعل سبر ظروف تخلق الحملة الثانية ودوافعها لا يتأتى إلا بتحليل النسيج الثقافي الذي ولد تقاطعاً إشكالياً بين «المسألة اليهودية» و«المسألة الفلسطينية» لدى مجموعة من المنظرين العالميين، من أمثال جوديث بتلر، وما نتج عن هذا التقاطع من مواقف أخلاقية تجاه قضايا مقاومة إسرائيل ومقاطعتها لأجل فلسطين.

يقرأ هذا التحليل التقاطع، رأسياً، علي ثلاثة مستويات: أولها، ظهور تيار تقدمي عالمي في الثقافة اليهودية الناقدة لحرية الفكرة الصهيونية وتمثلاتها في التحقق الفعلي للفكرة بالأنموذج الدولاني لإسرائيل وما اقترفته بحق فلسطين والفلسطينيين، وثانيها، تجدد هذا التيار في الثقافة والأكاديمية الإسرائيلية ابتداءً من عقد الثمانينات في القرن الماضي وحتى اللحظة، وثالثها، كيفية تلقي هذين التيارين في الثقافة الفلسطينية، وما أحدثه هذا التلقي من أثر على خطاب المثقفين اليهود المؤيدين لسياسات مقاومة إسرائيل ومقاطعتها لأجل فلسطين.

من خلال هذا التحليل يمكن أن يُستشف أن موقف بعض المثقفين اليهود في السياق الغربي من المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل من أمثال جوديث بتلر وحاييم براشيث، ودعوتهم إلى ضرورة إعادة تعريف «الحرية الأكاديمية» في اللاهوت الثقافي الأمريكي خاصة، وبناء على مداخلات الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، يمكن أن يختلط بموقف بعض المثقفين اليهود، داخل فلسطين التاريخية وخارجها، من أمثال نيف غوردون وناعوم تشومسكي على سبيل المثال لا الحصر، وموقف بعض المثقفين العالميين، من المقاطعة وحصرها في الدعوة إلى إنهاء الاحتلال دون الوقوف بحزم على ما نتج عن خطيئة إسرائيل الكبرى، وهي نكبة العام ١٩٤٨، من شتات فلسطين وضياح للأرض ولإمكانية تقرير المصير.<sup>(٤١)</sup>

هنا، لن يتم الخوض في تفصيلات الموقف «المُتَّهم» للنسخة التي تم عرضها للتو من المقاطعة (المقاطعة الهادفة إلى إنهاء الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧) على أنها محاولة لصهينة المقاطعة، على الرغم من الاتفاق، من حيث المبدأ، مع هذا التشخيص، وعلى الرغم، كذلك، من القناعة بأن الخطوط العريضة التي أصدرتها الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (في نداء المقاطعة الأكاديمية والثقافية الصادر في نيسان ٢٠٠٤)، هي الأكمل والأشمل كبرنامج فعال لإحقاق الحق الفلسطيني

٤١. لقراءة المزيد حول «حساسيات» جوديث بتلر ومواقفها، فكراً وممارسة، في حملة المقاطعة، أنظر: عبد الرحيم الشيخ، «المتففة اليهودية الأخيرة: جوديث بتلر قارئة لسعيد ودرويش.. حول المقاطعة والحرية الأكاديمية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٧ (٢٠١١): ٩٣-١١٩.

ومعالجة الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين في عموم فلسطين (المحتلة في العام ١٩٤٨ أو في العام ١٩٦٧) وعلى فلسطينيي الشتات، إلا إن قراءة تطور موقف هؤلاء المثقفين اليهود إيجاباً من المقاطعة لإسرائيل ومقاومتها من خلال الاشتباك الفكري والتنافذ السياسي، في آن معاً، مع إرث عريق في تاريخ مناهضة الصهيونية وإسرائيل، وبخاصة كتابات مارتن بوبر، وحنه أرنت، وبريمو ليفي، وغيرهم، ممن دشنا سياقات أكثر جذرية في نقد الصهيونية وإسرائيل دون الوقوع في حبال الاتهام باللا-سامية أو اليهود الكارهين لأنفسهم أو المتآمرين على دولة القومية العنصرية (إسرائيل) التي قد يفترض انتماءهم لها... يبشر بالخير على الرغم من مقاومتهم في السياق الغربي المناصر لإسرائيل. وما الحملة الأخيرة ضد نيل جوديث بلتر جائزة أدورنو الرفيعة، في ١١ أيلول ٢٠١٢، إلا أحد الأمثلة على ذلك.

إن قراءة هذه المواقف، وتفنيد بعضها، ومساجلة الآخر سيسهم بلا شك في فولذة الجسم الوطني الفلسطيني الموحد باسم «اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» وعمقه الفكري اللامع المتمثل في «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» واضح الرؤيا، والممثل للفلسطينيين في فلسطين التاريخية، والمتواصل بفاعلية عالية مع العمق العالمي المناصر للقضية الفلسطينية، والمثال الذي ينبغي احتذاؤه سياسياً (على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية كبيت جامع للفلسطينيين). ولا شك أنه لن يتم تفعيل المقولة الثقافية العليا للثقافة الفلسطينية المقاومة، في هذا السياق وغيره، إلا بتفعيل حركات المجتمع المدني من هذا الطراز، الحركات غير الحكومة باشتراطات سياسية، والتي أثبتت، يوماً بعد آخر، قدرتها على التغلب على الانقسام المساوي على نحو جعل المقولة الجماهيرية تسبق المقولة الرسمية، واستعادة الريادة الفلسطينية في توجيه الخطاب والموقف العالمي من القضية الفلسطينية وإسرائيل العنصرية، والعمل على إنهاء الاستعمار لا الاحتلال وحسب، وتكريس الثوابت الوطنية وتجاوز الخطايا والأخطاء في تاريخ فلسطين التراجيدي منذ النكبة وحتى اللحظة في كافة جغرافيات فلسطين التاريخية والشتات.

## • نموذج بيت الشعر الفلسطيني والاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين

تعبر هاتان المؤسساتان عن نموذج التنمية المنتصرة في المؤسسة المهزومة، وذلك تحت شعار «قنطرة الرماة على أحد الثقافات الفلسطينية» إذ تقوم هاتان المؤسساتان (الأولى منذ العام ٢٠٠٥، والثانية منذ العام ٢٠١٠) على سدانة الخطاب الثقافي الفلسطيني المقاوم، وللمفارقة من داخل المؤسسة الرسمية سواء كانت منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية متمثلة بوزارة الثقافة الفلسطينية. وذلك على أصعدة عدة، أهمها:

١. اعتبار فلسطين الميثاقية (التاريخية) وحدة جغرافية واحدة بوصفها سياقاً للعمل الثقافي (بما فيها السجون، والمخيمات، والمقابر، والمنافي...).

٢. التواصل الفعال مع أربعة رياح فلسطين التاريخية: تشبيكاً مؤسسياً، وتمثيلاً رسمياً، ونشراً وتوزيعاً، وتنشيطاً.

٣. عدم التلعثم في تأييد خيارات المقاومة المتاحة ضد إسرائيل كافة بما فيها خيار الكفاح المسلح، وهو «خيار» الفلسطينيين الأول لتحرير فلسطين، وإقامة الدولة، وتحقيق العودة، وتقرير المصير.

٤. الوقوف بحزم إلى جانب حملات مقاومة التطبيع والمساهمة الفاعلة في اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

### ٤,٣,١ بيت الشعر الفلسطيني: «قول من تحته عمل»

وفي هذا السياق، دشّن «البيان التأسيسي لبيت الشعر» والذي صدر في شباط من العام ١٩٩٨، رسالة مغايرة في الثقافة الفلسطينية كرّستها منجزات بيت الشعر العديدة، وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة. وبالإضافة إلى الإنجاز المعنوي لبيت الشعر (الرابع، من حيث النشأة، على مستوى العالم العربي بعد بيوت الشعر في كل من تونس والشارقة والمغرب) بوصفه رافعة ثقافية لإعلان حضور فلسطين في الحياة الثقافية والعربية، فقد كان بيت الشعر وفيّاً لبيانه التأسيسي «لحراسة المشروع الثقافي الفلسطيني» عبر:

١. جمع الشعر الفلسطيني وتوثيقه الشفوي والمكتوب عبر جمع المخطوطات الشعرية الفلسطينية ونشرها، عاميةً وفصحى، في أوسع عملية نشر للمنجز الشعري الفلسطيني على مدار التاريخ الحديث لفلسطين، وبخاصة بعد تأسيس «دار الزاهرة للنشر والتوزيع» وعقد اتفاقيات النشر المشترك مع كل من المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت، والأهلية للنشر والتوزيع في عمان، ووزارة الثقافة الفلسطينية، ووزارات الثقافة في العواصم العربية للثقافة سنوياً... إصدارات جاوزت في مجموعها ٣٥٠ إصداراً. وقد سلك هذا المشروع طريقاً وعرّاً امتاز بإيلاء اهتمام خاص للمنجز الشعري الشعبي، وللشعر الفلسطيني في فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨، وفي الشتات، وبخاصة الشعراء الذين قطعوا مع الرسمية الفلسطينية لاختلافات سياسية، أو نبذتهم الأخيرة جرّاء آرائهم السياسية الناقدة لتحوّلات المشروع الوطني في ظل «قيادة متنفّذة» سياسياً، وللمفارقة ثقافياً، في منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية من بعدها، نحو: برهان الدين العبوشي، حسن البحيري، يوسف الحسون، أبو سعيد الحطيني، يوسف الخطيب، خالد أبو خالد، ناجي علوش، محمد لافي، زهير أبو شايب، يوسف عبد العزيز، وعبد اللطيف عقل. وفضلاً عن عشرات الدواوين، والأنثولوجيات، والمختارات الشعرية، والكتب النقدية والثقافية، والمخطوطات المحققة... فقد أصدر بيت الشعر ثلاثين مجلداً من مجلة «الشعراء» الفصلية الوحيدة المتخصصة بالشعر والشعراء في العالم العربي، وذلك بين الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٦، والتي أوقفت نتيجة لتوقيف موازنات بيت الشعر في العام ٢٠٠٦، وتغيير وصفه من «مؤسسة مستقلة» تشرف عليها وزارة الثقافة الفلسطينية فنياً، إلى «مديرية عامة» في الوزارة في العام ٢٠٠٩.

٢. تطوير التجارب الشعرية الجديدة بخاصة، والكتابية عموماً، ومنحها الفضاء اللازم لتقديم مشروعها وتعميقه. وقد تم ذلك عبر نشر العديد من المختارات الشعرية للشعراء الشباب، وإصدار تسعة أعداد من مجلة متخصصة بالإبداع الجديد، هي مجلة «أقواس» والتي أوقفت عن الصدور للسبب ذاته الذي أوقفت بسببه مجلة «الشعراء».

٣. العمل باتجاه إقرار القوانين والأنظمة التي تحمي حقوق الكاتب وحرية التعبير وتصور كرامة الكاتب والنص ضمن المتاح الوئيد في الواقع الفلسطيني. وهذا ما ستم الإضاءة عليه في القسم الأخير من هذه الدراسة.

٤. تنظيم البرامج والأنشطة والفعاليات المحلية، ومع المحيط العربي والعالمي لكسر العزل الثقافي الذي مارسه ويمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد الثقافة الفلسطينية، والانفتاح على المشروع الثقافي العربي والعالمي. وقد شمل هذا البرنامج إقامة المؤتمرات، والفعاليات المتعلقة بالمناسبات الوطنية وما يمليه الواجب الوطني من إحياء لعديد مناسبات الذكرى الوطنية الفلسطينية الجريئة، كما تضمن إقامة الأسابيع الثقافية، وإصدار الملاحق الثقافية تخليداً لرموز الثقافة الوطنية، نحو: محمود درويش، وحسين البرغوثي، وعزت الغزاوي، وعبد اللطيف عقل، والتشبيك مع المؤسسات الثقافية والاتحادات الفلسطينية في جغرافيات الوطن الفلسطيني والشتات كافة، وإصدار أعمال مثقفين وشعراء عرب من العراق حتى المغرب، نحو: مختارات من الشعر العراقي تحت الحصار، والدواوين الشعرية كديوان حميد سعيد وسليم دولة والعدد التكريمي الخاص من مجلة «الشعراء» لكل من محمد بنيس ومحمد عفيفي مطر، والمشاركة في معارض الكتب العربية والعالمية، وفي المهرجانات الشعرية والندوات النقدية والأسابيع الثقافية على المستويين العربي والعالمي.

٥. العمل على توحيد الجهد الثقافي الفلسطيني في الوطن والمنفى والشتات بعيداً عن اقتراحات السياسي وتقسيماته، وهو الأمر الذي يتبدى جلياً في منشورات بيت الشعر الفلسطيني المختلفة، وأنشطته، وبياناته، كما تبدى، منذ العام ٢٠١٠، في برنامجه التواصلي المتعاقد تماماً مع برنامج الاتحاد العام للأدباء والكتاب الفلسطينيين الذي أوضحه بيان الأمانة العامة للاتحاد في ١٨ آذار ٢٠١٠، بعنوان: «بيان الثقافة الفلسطينية» (٤٢) يُعيد انتخابها بشهر واحد، وجهود بيت الشعر المتضامنة مع الاتحاد لتكريم العديد من المثقفين الفلسطينيين، ابتداءً من الأسابيع الثقافية والتكريمات الخاصة ببيت الشعر، وانتهاءً من ترشيح قادات ثقافية وطنية لنيل أرفع الأوسمة والجوائز الفلسطينية من قبل السلطة الفلسطينية، نحو «وسام القدس»، وعدد من الجوائز العربية، التي كانت من نصيب: علي الخليلي، ووليد أبو بكر، وموسى الحافظ، وعادل سمارة، ومحمود شقير، وجهاد صالح، وأبو عرب، ويوسف الخطيب، وأبو الصادق.

وإضافة إلى البنود الخمسة التي جاءت في «البيان التأسيسي لبيت الشعر الفلسطيني» والتي حققتها الممارسة اليومية لبيت الشعر على مدار عقد ونصف من الزمن، فقد أسهم بيت الشعر في بعث ثقافة فلسطينية معتمدة على ذاتها من حيث التمويل الفلسطيني، إذ لم يسع بيت الشعر نحو التمويل الخارجي، بل اكتفى ببعض الموازنات الشحيحة من السلطة الفلسطينية، وبادر إلى تجنيد دعم محلي لم يسهم وحسب في نشر عشرات الكتب والمجلات والملاحق والنشرات والملصقات، بل وضمن توزيعاً واسعاً لها، وبالمجان، على الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال (والذين أصدر لهم بيت الشعر مجلة خاصة باسم «مجلة الأسرى» توقفت عندها اليتيم لعدم توافر الموازنات المطلوبة كذلك)، وتوزيع المنشورات على المدارس الفلسطينية. وما يزال بيت الشعر الفلسطيني يعمل على مشروعه الطموح بتأسيس «أكاديمية الشعر في فلسطين» - المشروع الذي ما يزال قيد التحدي والإنجاز على غرار عدد الأكاديميات العالمية للشعر والكتابة الإبداعية، بالإضافة إلى سعي بيت الشعر إلى تعميق مشروع بيوت الشعر العربية عبر توحيدها أسوة بالاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب حيث تم عقد اتفاقية تعاون مع بيت الشعر في المغرب وتمت مناقشة الفكرة، والعمل



جار لاستكمال فكرة التوحيد بالتشاور مع بيت الشعر في الإمارات، حيث كان بيت الشعر في فلسطين أول من قرع الجرس بضرورة توحيد بيوت الشعر العربية.

وبعد هذا المسح البانورامي للممارسة الثقافية لبيت الشعر الفلسطيني، يمكن القول إن المقولة العالية التي وردت في بيانه التأسيسي لم تكن «قصراً على رمل» بل كانت «قولاً من تحته عمل» إننا نرى في «بيت الشعر» في فلسطين وسيلة للمثقفين لتعميق مشروعهم الإبداعي وتكريس دورهم في تأكيد الحرية وبنائها، ورغبتهم في الإضاءة على جهد الشعر الفلسطيني في إغناء الحياة وحراسة الحلم. لسنا خصوم السياسي، ولسنا خطابه، أيضاً، ولسنا بديلاً للمؤسسة الثقافية بتعدد إطاراتها وتنوع أهدافها، بل استكمالاً لدورها وحجمها يُضاف إلى جهدها المبذول. إن تأسيس «بيت الشعر» في فلسطين لا يعني على الإطلاق اقتراحاً للنص أو الكتابة، ولا يحدد اتجاهه بعينه، بقدر ما يؤسس لفضاء الاختلاف والجدل والاقتراح والتجريب والتجديد والبحث عما هو أعمق في تجاربنا، وهو محاولة من شعراء ومبديعي فلسطين لتجاوز حاجز الجغرافيا والسياسة الذي فرض تقسيماته على واقعهم، نحو وحدة المشروع الثقافي الفلسطيني، الوحدة المبنية على الجدل والحوار والتواصل وثبتت جسورهم مع عمقهم العربي. إننا، شعراء ومبديعي فلسطين، نرى أن ارتباكاً مؤلماً قد أضيف إلى صورة المثقف الفلسطيني، سواء عبر قصد الآخرين أو جهلهم، بكل ما حمله هذا الارتباك من تشويه لصورة المبدع الفلسطيني ودوره في وطنه، وكل ما أدى إليه من محاولة لإكمال طوق العزل الثقافي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على شعبنا وثقافتنا بطوق عربي، ومن خلال مصطلحات فقدت معناها وجدواها وحدودها... نعلن أننا نرفض فكرة التطبيع بما هي رواية الآخر عننا وعن نفسه، ولكننا لا نخلط بين ضرورة المعرفة وضرورة تطوير أدواتها، هذه الضرورة القادمة من خصوصية المكان الفلسطيني ولحظة الاشتباك الشامل مع العدو المحتل في كل زاوية من زوايا حياتنا، وهي معرفة لا يمكن لنا أن نواصل دورنا دونها».<sup>(٤٣)</sup>

لم تكن مقولة بيت الشعر الفلسطيني، إذن، مقصورة على الشأن الثقافي، الذي يتم تلقيه على نحو خاطئ بوصفه نتاجاً شعرياً وحسب، بل كان على امتداد عقد ونصف، حاملاً مهماً للمشروع الثقافي الفلسطيني، على اتساعه، ومسهماً فاعلاً في مقاومة محاولات اختراقه، وذلك بالتزام بيت الشعر الفلسطيني، إلى جانب الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، أولاً، في مقاومة التطبيع والاشتراك الفعّال في اللجنة الفلسطينية الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

### • الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين: «استعادة الشعار والخارطة»

في ٢٢ شباط ٢٠١٠ تم انتخاب أمانة عامة جديدة للاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، انتخبت بدورها الشاعر مراد السوداني أميناً عاماً لها. وعلى الرغم من اللغط الكبير الذي دار في حينه حول آلية الانتخابات ونتائجها، الأمر غير المستغرب في ظل ثقافة التجزئة التي أحدثتها التحولات السياسية والثقافية بعد أوصلو، إلا إن الأمانة العامة الجديدة تمكنت من تجاوز تلك المحنة العابرة وأعادت للاتحاد مكانته ومقولاته التي انطلق بها في العام ١٩٧٢، بعد أقل من عقد على انطلاق الثورة الفلسطينية الحديثة متمثلة

٤٣. لقراءة النص الكامل لـ«البيان التأسيسي لبيت الشعر الفلسطيني»، أنظر:

<http://www.ping-palestine.pna.ps/poetry/house/bian.html>

بمنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤.<sup>(٤٤)</sup> ولعل أول ما استعادته الأمانة العامة الجديدة هو شعار الأول للاتحاد الذي يظهر فيه عنق الريشة مع البندقية على خلفية خارطة فلسطين التاريخية المحتضنة بسنبلتين، ذلك أن الشعار قد خضع لتغييرات مختلفة قبل شباط من العام ٢٠١٠.

لقد أسهمت الأمانة العامة الجديدة للاتحاد، وأمينها العام الذي أمضى ثماني سنوات من الصبر والتحدي في إبقاء بيت الشعر الفلسطيني حياً بمقولته وفعالياته، بتعميق المقولة الثقافية التي دشّنها بيت الشعر، ولكن على نطاق أوسع نظراً للبعد التمثيلي الذي يتمتع به الاتحاد كأحد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، لا السلطة الفلسطينية، وما لذلك من تبعات على المستويين المحلي والعربي. وإضافة إلى الأنشطة المشتركة مع بيت الشعر الفلسطيني، خاصة، ومع العديد من المؤسسات الفلسطينية، عموماً، والتي اندرجت ضمن أو استكملت المحاور الخمسة التي نشط فيها بيت الشعر ضمن برنامج خاص، فقد أعاد الاتحاد بعث الكثير من الثوابت الثقافية الفلسطينية عبر منشوراته، وفعالياته، وبياناته.

ولعل من أهم المقولات الثقافية والسياسية التي عمل الاتحاد، بأمانته العامة الجديدة، على استعادتها، هي تلك المقولات التي نطق بها البيان الأول للاتحاد، الصادر في ١٨ آذار ٢٠١٠، بعنوان: «بيان الثقافة الفلسطينية»<sup>(٤٥)</sup> والذي تضمن:

١. إعادة موضوع الصراع مع إسرائيل ضمن منظور يراه صراعاً بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني، ومعينها القومي العربي وامتداده التحرري العالمي، مع الحركة الصهيونية، ووليدتها إسرائيل، بوصفها امتداداً للاستعمار الغربي المركز أوروبياً. وأنه صراع لا يحسم إلا باستعادة الحقوق الفلسطينية في الدولة، والعودة، وتقرير المصير ضمن حدود فلسطين التاريخية (في إشارة إلى تعريفها الميثاقية في العام ١٩٦٨).

٢. على الرغم من الانوجد ضمن سياق سياسي تم تحويل بوصلته من حيث الثوابت الفلسطينية ومشروع التحرر الفلسطيني ضمن «السلطة الفلسطينية»، إلا إن «الحل السياسي» الذي يرتأيه الاتحاد ويعمل على تحقيقه، هو «الحل المستند إلى شرعية الحق والحقيقة الفلسطينية التي استطاعت تاريخياً لي عنق الشرعية الدولية لترى مأساة الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية وخارجها. وعليه، فإن الأمانة العامة للاتحاد ستكرّس طاقتها التمثيلية كلها لدعم النضال من أجل استرجاع حق الفلسطينيين في أماكن تواجدهم المختلفة، وستجعل من قضايا القدس، والعودة، وتقرير المصير، وتحرير الأسرى، ومقاومة الاستيطان، وجدار الضمّ والفصل العنصري، وإعادة توحيد الوطن الفلسطيني، بشراً وأرضاً وحكاية، بنوداً دائمة على جدول أعمالها».

٣. إن المجال الحيوي لعمل الاتحاد هو فلسطين التاريخية، وتجمعات الفلسطينيين في الشتات (وبخاصة الاتحاد في دمشق)، وقد تبلر تحقيق هذا المجال من خلال عمل الاتحاد على توحيد أمانته العامة في الضفة

٤٤. لمزيد من التفاصيل حول أجواء هذا التحوّل، والسجلات التي دارت حول الانتخابات ونتائجها، أنظر حوارنا مع فيصل درّاج على صفحات ملحق صحيفة الأيام الفلسطينية، «أيام الثقافة»: عبد الرحيم الشيخ، «انتخابات الأمانة العامة لاتحاد الكتاب الفلسطينيين: دروس تاريخية من انتصار الحقيقة والشرعية-رسالة تسجيلية مفتوحة إلى فيصل درّاج»، الأيام (٢٣ شباط ٢٠١٠)، ٢٨، فيصل درّاج، «حول واقع الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين: أقل من وطن وأكثر من اتحاد»، الأيام (١٣ آذار ٢٠١٠)، ٣٠.

٤٥. أنظر النص الكامل للبيان:



الغربية، وغزة، والشتات، والمساهمة الفاعلة في تأسيس الاتحاد العام للكتاب في فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨. وبعد سنتين من إعلان ذلك، لتوحيد البعد التمثيلي للمشروع الثقافي الفلسطيني، وإن تعددت طرائق تعبيره واتجاهاتها، فقد تكلل بالنجاح بدرجة كبيرة يبشر بتوحيد الجسد الثقافي الفلسطيني، والتواصل مع العمق القومي العربي، وتصحيح المسار السياسي للمشروع الوطني، وترويج ثقافة المقاومة، ومحاربة التطبيع، ودعم المقاطعة الثقافية والأكاديمية والاقتصادية لكيان الاستعمار الصهيوني وما ارتبط به، أو غطى على جرائمه، أو سوغ فاشيته وعنصريته في العالم.

٤. العمل على تعزيز ثقافة المقاومة، فردياً ومؤسسياً، في ظل سيادة أجندات «الليبرالية الجديدة التي تروج لها بيادق الاستعمار، قديمه وجديدة، لتميع كل مقولة وطنية في فلسطين، ولبنان، والعراق وغيرها من جغرافيات الوطن العربي الجريح» وتعزيز الشرعية الوطنية الفلسطينية، ورفعها فوق كل الشرعيات.

لقد أسهم هذا التناغم بين المشروع الثقافي لبيت الشعر الفلسطيني، والأجندة الوطنية الخالية من شوائب الواقع السياسي الجديد بعد أوسلو للاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، في إعادة تصويب المشروع الثقافي الفلسطيني برمته، كمشروع ثقافي مقاوم بامتياز، لا يرى في «ثقافة المقاومة» إلا أساساً أولاً للتححر والتنمية.

## ٥. ثقافة المقاومة الفلسطينية بين «الخط» والخطوط: ١٩٩٣-٢٠١٣

لعل في استعراض النماذج الثلاثة المعبرة عن ثقافة المقاومة الفلسطينية بأشكالها كافة (من نموذج المقاومة المسلحة في معركة مخيم جنين (نيسان ٢٠٠٢) مروراً بنموذج المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل وحركة المقاطعة العالمية، وانتهاءً بنموذج بيت الشعر الفلسطيني (المندرج هيكلياً بوصفه مديريةية في إطار وزارة الثقافة الفلسطينية) والاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين (المندرج تاريخياً بوصفه اتحاداً في إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية)... لعل في ذلك ما يغني عن استعراض مزيد من النماذج من حيث الرؤيا، لكنه لا يغني، بالتأكيد، عن دراسة نماذج أخرى ناجحة في تدشين المشروع الثقافي الفلسطيني المستند إلى ثقافة المقاومة بوصفها شرطاً للتححر، ناهيك عن كونها شرطاً ضرورياً للتنمية الميثاقية<sup>(٤٦)</sup>. وعلى الرغم من انتماء كل من بيت الشعر والاتحاد، رسمياً، ودون أدنى شك شكلياً، للمؤسسة الرسمية الفلسطينية، إلا إن مشروعها الثقافي، في النظر والممارسة، يشكل خروجاً نبيلاً عن خطاب المؤسسة الرسمية وممارستها السياسية والثقافية.

وبغية الاستفادة من هذه التجارب، وبخاصة تجربة بيت الشعر والاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، التجربتين اللتين التزمتا على نحو مبدئي صارم «بخطهما» المعن، في ظل وجود العديد من «الخط» الجيدة والتطبيقات الرديئة لمشروع ثقافي فلسطيني لدى كل من المؤسسة الرسمية وبعض المبادرات من قبل المجتمع المدني... كان لزاماً استعراض روح هذه الخطوط وأطرها العامة للإسهام في تقصّي الملامح العامة لمشروع ثقافي مقاوم، ذلك أن التنمية الوطنية الميثاقية لا تستقيم دون مراجعة جديّة للمشروع الوطني الفلسطيني عموماً، ورافعته الثقافية بشكل خاص، إذ توالى مجموعة من المبادرات التقييمية والتخطيطية للثقافة الفلسطينية.

٤٦. هناك بعض الدراسات التي كتبت في هذا السياق، لكنها تفتقر إلى الرصد المنهجي لواقع ثقافة المقاومة الفلسطينية. أنظر، على سبيل المثال: غازي الصوراني، محاضرات في التنمية والمقاومة (بيروت: معهد دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ٢٠٠٢).

ففي مسح أولي، ليس ثمة من ادعاء بشموليته، للخطط والأطر الاستراتيجية «لتنمية» الحقل الثقافي في فلسطين قبيل حقبة أوسلو وحتى اللحظة، أمكن العثور على أربع خطط و«مشاريع» ثقافية، هي:

### • المشروع الثقافي الفلسطيني (١٩٩٣)

وقامت على إعداده (على شكل ملف فكري تفصيلي) مجلة كنعان، وهي مجلة فكرية سياسية تصدر عن مركز إحياء التراث في الطيبة، في عددها المزدوج (٢١-٢٢) للعام ١٩٩٣<sup>(٤٧)</sup>، ويمكن وصف هذا «المشروع» بأنه مجموعة من الأوراق الفكرية، التشخيصية على نحو أكاديمي في غالبها، تحتوي محاولة لجمع شتات «مكوّنات المشروع الثقافي الفلسطيني» جغرافياً وسياسياً، ومما يزيد من الصبغة التشخيصية، لا التخطيطية، لهذا المشروع هو مشاركة مثقفين وباحثين نخبيين متعددي المشارب الفكرية والسياسية في صياغة أوراقه، مثل: عزمي بشارة، وعادل سمارة، وإبراهيم أبو لغد، وعبد اللطيف البرغوثي، وعزيز حيدر، وعوض عبد الفتاح، وعيسى أبو شمسية، ضمن آخرين. كما افتقر المشروع إلى المساهمات ذات البعد المؤسسي والميداني والتخطيطي، وافتقر كذلك إلى وجود مساهمات من غزة ومن الشتات الفلسطيني.

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الخلط بين هذا الملف، وملف آخر شبيهه، أصدرته مؤسسة (باسم وعنوان شبيهين للمفارقة)، وهو: «المشروع الثقافي الفلسطيني» الذي جاء على شكل أوراق قدّمها مجموعة مثقفين فلسطينيين لـ«التجمع الفلسطيني للتربية من أجل التنمية» الذي يشرف عليه معهد كنعان التربوي النمائي الذي أسس في غزة في العام ١٩٩٧، وهو (كما يعرف نفسه في مطلع النشرة) عبارة عن «شراكة فلسطينية-فلسطينية بين مؤسسات حكومية ممثلة بوزارة الشباب والرياضة، ومؤسسات أهلية، هي: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز شؤون المرأة، وجمعية الشبان المسيحية، وجمعية الثقافة والفكر الحر»<sup>(٤٨)</sup>.

### • المشروع الثقافي الفلسطيني واستراتيجيته المستقبلية (٢٠٠٣)

وهو عبارة عن أوراق رأي ودراسات خلفية أُعدت لندوة نظمت في القاهرة في تموز من العام ٢٠٠٣ بتنظيم من المجلس الأعلى للتربية والثقافة في فلسطين، وبالتعاون مع وزارة الثقافة الفلسطينية، وبدعم من المجلس الأعلى للثقافة في مصر. ومشاركة مجموعة من المثقفين والباحثين الفلسطينيين<sup>(٤٩)</sup>. وما يميز هذا المشروع أن المساهمات الواردة فيه جاءت من الجغرافيات الفلسطينية المختلفة ضمن فلسطين التاريخية والشتات، ومن مثقفين وباحثين من المؤسسة الرسمية الفلسطينية، سواء أكانت السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، ومن مستقلين وفاعلين في المجتمع المدني الفلسطيني.

كما يمتاز هذا المشروع (عن سابقه الذي أصدرته مجلة كنعان) بوجود بعض الاقتراحات العملية الممتازة بنظرتها الاستراتيجية من حيث التخطيط، وأخرى جديدة لم يتنبه إليها المشروع السابق (ربما لعدم وجود إطار سلطوي في حينه) نحو إدارة السياسات التربوية، والتراث الثقافي، والتشريعات الثقافية. وقد صدر

٤٧. مركز إحياء التراث-الطيبة، كنعان، العددان ١١-١٢، (كانون الثاني-شباط ١٩٩٣).

٤٨. التجمع الفلسطيني للتربية من أجل التنمية، المشروع الثقافي الفلسطيني (غزة: معهد كنعان التربوي النمائي، ٢٠٠٣).

٤٩. المجلس الأعلى للتربية والثقافة-فلسطين، المشروع الثقافي الفلسطيني واستراتيجيته المستقبلية (رام الله: المجلس الأعلى للتربية والثقافة-فلسطين، ٢٠٠٣).

عن الندوة التي كان هذا المشروع نزوة سنامها بيان، بعنوان: «بيان القاهرة حول الثقافة الفلسطينية» بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠٠٣، تضمن أهم الخطوط العريضة التي جاءت عليها الندوة على مستوى المبادئ العامة والسياسات،<sup>(٥٠)</sup> وهي: وحدة الشعب الفلسطيني واندماؤه للأمة العربية، ووحدة الثقافة الفلسطينية في الوطن والشتات ووحدة المثقفين الفلسطينيين في تشكل الشخصية الفلسطينية، وتواصل المشروع الثقافي الفلسطيني مع معينه العربي لأداء دوره التاريخي في مواكبة آثار النكبة والرد عليها، ومركزية الديمقراطية في المشروع الثقافي الفلسطيني اللازم لبناء مجتمع ديمقراطي فلسطيني، واندراج المشروع الثقافي الفلسطيني ضمن المشروع الثقافي والتربوي الإنساني.

## • الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية (٢٠٠٦)

وقام على إعدادها المجلس الأعلى للثقافة بمشاركة دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية ووزارة الثقافة في السلطة الفلسطينية، وتبدو هذه الخطة كخلاصة للأوراق المقدمة في المشروع المذكور في البند السابق بعد أن تمت دراستها وجرى نقاشها تفصيلاً كما يرد في مقدمة الخطة في نابلس وعمان وغزة ورام الله.<sup>(٥١)</sup> ومن الطريف أن هذه الخطة منشورة في كتاب باللغتين العربية والإنجليزية. قد لا تكون الإنجليزية إلا إشارة عابرة على اتسام هذه الخطة بنزوع واضح نحو المؤسسة وحساسيات «التخطيط الاستراتيجي» في ظل تحولات مؤسسات المجتمع الفلسطيني، الرسمية وكثير من المؤسسات المدنية، ما بعد أوسلو نحو طرائق الليبرالية الجديدة والحوكمة على نحو مزعج في كثير من الأحيان. فبالرغم من الحاجة إلى نضج مؤسسي في التخطيط الاستراتيجي، وافتقار المشاريع والخطط الثقافية السابقة إلى هذا النوع من التخطيط، إلا إنه في هذه الخطة اتخذ منحى مسيئاً نظراً لإشراف المؤسسة الرسمية عليه.

لقد اشتملت الخطة على تقديم عام، ووصف لـ «الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية» حاول موضعة فلسطين ضمن الجهود العربية التي قدمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) في التخطيط الثقافي ورسم السياسات الاستراتيجية، وتلك التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) استناداً إلى إرث عربي وعالمي عريق في هذا المجال. وفي «السياق التاريخي»، أوضحت الخطة طبيعة الصراع مع الحركة الصهيونية وإسرائيل، كما ألمحت إلى ضرورة تقاسم الأدوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في إطار الرسمية الفلسطينية «خاصة وأن الشعب الفلسطيني قد حُرِمَ لعقود طويلة منذ الانتداب البريطاني، ومنذ نكبة ١٩٤٨ وحتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، حرم من وجود مؤسسة ترعى الآداب والفنون، وتعنى بالمشهد الحضاري في فلسطين».<sup>(٥٢)</sup>

أما «مبادئ السياسة الثقافية الفلسطينية» التي اعتمدها الخطة، فقد اشتملت على عشرة مبادئ عامة، أهمها التركيز على مركزية الاحتلال الإسرائيلي كعقبة في وجه كافة مناحي الحياة الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني السياسية والثقافية، ودور المؤسسات الرسمية والمدنية في إدراج المشروع الثقافي الفلسطيني ضمن معينه العربي والعالمي. وقد أكدت هذه المبادئ على وحدة الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولكنها حين تحدّثت عن الدولة والاستقلال لم تحدد الدولة ولم توضح على أية أرض ستقام،

٥٠. أنظر النص الكامل للبيان في المصدر السابق، ٤٥٥-٤٥٧.

٥١. المجلس الأعلى للتربية والثقافة، الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية (رام الله: المجلس الأعلى للتربية والثقافة، ٢٠٠٦).

٥٢. المصدر نفسه، ١٦.

وحسب أي برنامج سياسي. هذا وقد جاءت «أهداف الخطة» على شكل بنود تفصيلية للرؤى العامة التي وردت في بند مبادئ السياسة الثقافية الفلسطينية.

وأما «المرجعيات»، فقد انقسمت إلى سبعة مرجعيات عامة، اشتملت على القيم الإنسانية، والثقافة العربية الإسلامية، والنظام الأساس لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتراث الثقافي والفكري الفلسطيني، وميثاق الوحدة الثقافية العربية، والخطة الشاملة للثقافة العربية الصادرة عن المنظمة العربي للتربية والثقافة والعلوم، وأهداف منظمة اليونسكو ورسالتها وثائقها الخاصة بالسياسات. ومع أن المادة الثانية من النظام الأساس لمنظمة التحرير الفلسطينية تتضمن الإشارة إلى أن منظمة التحرير لفلسطينية «تباشر مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق الوطني وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليها من لوائح وأحكام وقرارات»، إلا إن الميثاق الوطني للعام ١٩٦٨ لم يُذكر، نصاً، في المرجعيات.

وفي الجانب الأكثر تفصيلية، من حيث وضع الرؤى والسياسات والمرجعيات والأهداف، ضمن برامج عمل قابلة للتنفيذ، أكدت الخطة أن «الأولويات» تشتمل على عشر مجالات أساسية، هي: الآداب، والفنون، والتراث الشعبي والفلكور، والمخطوطات، والتراث الثقافي (الأثار، والمتاحف، والممتلكات الثقافية)، والصناعات الثقافية، والمكتبات، والمناهج التعليمية، والتنمية الثقافية والديمقراطية، والأولويات المشتركة لمختلف القطاعات. وفي حين تناولت الخطة «التشريعات الثقافية» على نحو غير تفصيلي، إلا إنها أشارت إلى ضرورة إنجاز إطار قانوني يشتمل على سبعة قوانين أساسية، أهمها: قانون / نظام إيداع المصنفات، قانون / صندوق التنمية الثقافية، قانون الملكية الفكرية، قانون جوائز الدولة، قانون منح التفرغ، قانون حماية التراث الثقافي، قانون حماية الفلكور الوطني.

وفي مجال «تمويل الثقافة»، رهنت الخطة نجاحها بتضافر الجهود بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبتأسيس «صندوق التنمية الثقافية»، المستند إلى قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥، والذي كان من المفروض أن يصادق عليه من قبل المجلس التشريعي. وقد صادق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠٠٦. وأما «آليات تنفيذ الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية»، فقد تم اقتراح سبع آليات لتطبيق الخطة، سادت فيها لغة «الحوكمة» الجديدة على الخطاب الفلسطيني، لكن أهم هذه الآليات كان تشكيل «هيئة وطنية عليا» تعمل على تطبيق الخطة ومعالجة تنفيذها في ضوء المستجدات، وعلى مراحل، وضمن نظام خاص.

## • الخطة القطاعية (استراتيجية قطاع الثقافة (الفلسطيني) (٢٠١١-٢٠١٣) في العام (٢٠١٠)

وهي الخطة الأشمل والأكثر تعددية من حيث فرق إعدادها، ومجالات اهتمامها ومهنتها. وقد استندت إلى جهد سابق للخطط التي أعدت في إطار المؤسسة الفلسطينية الرسمية، وبخاصة الخطة الوطنية للثقافة للعام ٢٠٠٦<sup>(٥٣)</sup> وعلى الرغم من إشارة وزيرة الثقافة الفلسطينية، في مفتتح الخطة، أنها تأتي «في إطار برنامج الحكومة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وبناء الدولة»<sup>(٥٤)</sup> في إشارة إلى سقف الكيانية السياسية التي تحددها أوصلو، إلا إن الخطة تنم عن وعي متميز بوحدة الأرض والشعب والحكاية الفلسطينية. وقد شارك

٥٣. السلطة الوطنية الفلسطينية، استراتيجية قطاع الثقافة ٢٠١١-٢٠١٣ (رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، ٢٠١٠).

٥٤. أنظر «كلمة الوزيرة سهى البرغوثي»، ٥.

في إعداد هذه الخطة فريق عمل وطني شمل السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، واليونسكو، وتكوّن من (وزارة الثقافة، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة السياحة والآثار، وزارة الحكم المحلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وزارة شؤون المرأة، مؤسسة عبد المحسن القطان، مؤسسة التعاون، رابطة المسرحيين الفلسطينيين، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، وسجل رواق للمباني التاريخية في فلسطين، ومعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى) بالإضافة إلى اليونسكو. وقد حرصت الخطة، في بنيتها العامة، على استيفاء عناصر التخطيط الاستراتيجي القطاعي كافة من حيث اشتمالها على ثمانية أقسام أساسية، هي: المقدمة ومنهجية إعداد الخطة، ورؤيا وأولويات الاستراتيجية، والبرامج والسياسيات، والمتابعة والتقييم، والملاحق المتعلقة بالسياسات وتنفيذها والمشاورات بخصوصها.

فمن حيث «المنهجية وإعداد الخطة الاستراتيجية»، أعدت الخطة على أربع مراحل شملت: الأولى، تشكيل فريق وطني وفريق فني داعم بناء على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ١٧ آب ٢٠٠٩، فيما عُنيَت الثانية بمراجعة الأدبيات وتحديد المرجعيات من خطط سابقة في هذا السياق تضمنت «الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية» (٢٠٠٦)، و«الخطة الاستراتيجية لوزارة الثقافة للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢»، بالإضافة إلى التقارير والمسوح ذات العلاقة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وغيره من الجهات ذات العلاقة، وتمّ العمل في المرحلة الرابعة على استكتاب باحثين لإنجاز أوراق دراسية خلفية وداعمة في أربعة عشر مجالاً، وفي المرحلة الأخيرة تمت صياغة الخطة.

وأما من حيث «رؤية القطاع والمبادئ الموجهة»، فقد جاءت لإعطاء «أهمية خاصة لترسيخ الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني بحكم ما تعرضت له من تشويهات على يد الاستعمار الاستيطاني العنصري، وما تعرض له الشعب الفلسطيني من تطهير عرقي، وما زال يكابده من تشريد وتهجير وتغييب للحقوق الإنسانية والوطنية» ومن أجل ذلك «يمنح المشروع الثقافي الفلسطيني أهمية خاصة لإنماء الوعي التاريخي، ولتنويع أشكال رواية هذا التاريخ، لأن هذه عناصر ضرورية لترابط مكونات الثقافة الفلسطينية وتعزيز القدرة على التواصل بين الأجيال وبين مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، مع إتاحة أوسع فرص أمام الأجيال الجديدة للإبداع والبحث والتعلم والتأثير، في عالم سريع التغير وتسوده أشكال صارخة من اللامساواة في توزيع الموارد وفرص الحياة، واختلال شديد في ميزان القوى الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي». وعليه، فقد تلخّصت رؤية الخطة للثقافة الفلسطينية، بالتالي: «ثقافة وطنية عربية إنسانية ديمقراطية مبدعة ومتجددة تحترم وتصون التعددية الفكرية والسياسية والدينية والجمالية، ومنفتحة على الثقافات الأخرى، وتقف في وجه التسلط والقمع والاستغلال والمحسوبية والفساد، وتعزز النسيج الاجتماعي وتصور التراث والحكاية التاريخية للشعب الفلسطيني، وتنمي المواطنة القائمة على احتضان قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية»<sup>(٥٥)</sup>.

وفي تشخيصها لـ «واقع الثقافة في فلسطين وأماكن الشتات»، عملت الخطة على تحديد: مفهوم شمولي للثقافة، وترسيم خطاطة لمحددات واقع الثقافة الفلسطينية أمام تشتت الشعب الفلسطيني وغياب الدولة المستقلة من حيث: (١) تنوع المؤثرات على الواقع الثقافي لتجمعات الشعب الفلسطيني (وغياب المؤسسات الوطنية الجامعة المعنية بالشأن الثقافي التي تشترط حداً أدنى من المأسسة)، و(٢) تشكيل سمات خاصة لكل تجمع فلسطيني باستقلالية نسبية عن التجمعات الأخرى، و(٣) الحاجة إلى توليف بنية ثقافية مرنة تربط بين المؤسسات الثقافية داخل الوطن والشتات، و(٤) انكشاف الحقل الثقافي لتأثيرات وشروط التمويل

٥٥. المصدر نفسه، ١٥.

الخارجي، و(٥) والافتقار لدور متميز للجامعات الفلسطينية في الإنتاج والترويج الثقافي والفني والبحثي وفي جمع وحفظ التراث، و(٦) تعددية التشريعات القانونية، و(٧) افتقار الثقافة لبنية تحتية مترابطة، و(٨) وضعف الاهتمام بالحرف اليدوية التقليدية الفلسطينية، و(٩) والاهتمام غير الكافي بتنمية أدب الأطفال، و(١٠) واستلاب الدور المهني للاتحادات والروابط الثقافية وافتقارها للسمة التمثيلية، و(١١) معاناة الحقل الثقافي من توفر الموارد البشرية المناسبة في حقله المختلفة، و(١٢) وعدم التكامل الاستراتيجي في العمل بين المؤسسات المختلفة العاملة في الحقل الثقافي، وهي ثمانية أنواع: المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، والمؤسسات الأهلية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الأجنبية والممولون، والمؤسسات الدولية، والجامعات، والهيئات المحلية والاتحادات والروابط الثقافية، و(١٣) انعدام وجود خطط ثقافية وطنية شمولية باستثناء ما قامت به وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للتربية في العام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، و(١٤) وعدم وجود خطة قطاعية في الحقل الثقافي حتى العام ٢٠١٠.

وفي ظل هكذا محددات للثقافة الفلسطينية، فقد سجّلت الخطة «أبرز التحديات التي تواجه قطاع الثقافة» متمثلة في: السياسات الحكومية للثقافة والتشريعات غير الممكنة لعملية التنمية الثقافية، والتراث المهدهد بالضياح، ومحدودية مشاركة المواطنين في الأنشطة الثقافية وخاصة في الأماكن المهمشة والشتات، وضعف مساهمة المثقفين والمؤسسات الثقافية (الاتحادات والروابط النقابية المختلفة) في التنمية والتغيير، وغياب بنية حاضنة ومحفزة على التنافس الإبداعي، وضعف البنية التحتية للثقافة في مناطق السلطة الفلسطينية.

وعلى ذلك، فقد حددت «الأهداف والأولويات الاستراتيجية»، إذ اشتملت الخطة على أربعة أهداف استراتيجية، هي: إنجاز ثقافة وطنية إنسانية تمتاز بالمرونة والإبداع والتعددية شكلا ومضمونا، وتبتعد عن الجمود والانغلاق وتشكل أساسا لفلسفة التعليم من المدرسة للجامعة، وتعزز الترابط الثقافي والاجتماعي بين تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وتضمن بقاء موروث ثقافي للشعب الفلسطيني محمي ومصون ومتجدد، وتنجز بنية تحتية مادية ومؤسسية وقانونية وممكنة للإبداع في الحقول الثقافية المختلفة. فيما تلخصت التوجهات الاستراتيجية بستة توجهات، هي: التسلح بالتراث التعددي في الصراع من أجل التحرر من استعمار استيطاني عنصري قائم على فكر شمولي، وتوسيع دائرة التعاطف والتضامن مع النضال التحرري للشعب الفلسطيني، والعمل على خلق بيئة ديمقراطية تؤمّن الحرية للكاتب والأديب والفنان والباحث كما للمواطن، وتوفير الحماية لاستقلالية الحقول الثقافية، وإبعادها عن تأثيرات التمويل الخارجي وشروطه، وتعميق الوعي الجمعي لحماية التعددية والموروث الثقافي وسرد الحكاية التاريخية الفلسطينية بما فيها إنماء الوعي التاريخي، وتنويع أشكال رواية هذا التاريخ، لكونها عناصر ضرورية لترابط مكونات الثقافة الفلسطينية وتعزيز القدرة على التواصل بين الأجيال وبين مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ومنح اهتمام خاص بالأجيال الشابة وتوليد الوعي لديهم بضرورة رؤية التعددية كأحد الشروط الضرورية لأسس التشكل الديمقراطي للمجتمع والدولة الحديثة، وإتاحة أوسع فرص أمام الأجيال الجديدة للإبداع والبحث والتعلم والتمكين في عالم سريع التغير، وتنشيط العمل الثقافي في فلسطين والشتات، بشكل منهجي وتراكمي، وتقوية التبادل والتفاعل الثقافي والفكري بين التجمعات والمجتمعات والجاليات الفلسطينية، بما يغني الرأسمال الثقافي والفكري والاجتماعي للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر وتقرير المصير والعودة.

هذا، وقد أدرجت في الخطة قوائم تفصيلية أفرغت فيها الأهداف الاستراتيجية على شكل برامج تتضمن سياسات وأهداف جزئية، وما ينبثق عنها من تدخلات، ومخرجات، وجهات منفذة، ومواقيت، وموازنات. كما تضمنت الخطة في القسم الأخير منها إجراءات للمتابعة والتقييم، ومجموعة من الملاحق التلخيصية.



## • الأطر القانونية والميثاقية الناظمة لاستراتيجيات التنمية الثقافية في فلسطين

على الرغم من خلو الخطط السابقة للمشروع الثقافي الفلسطيني من إطار قانوني ناظم لاستراتيجيات التنمية في الحقل الثقافي، إلا لماماً، فقد كانت إحدى الأوراق الخلفية المقدمة لإعداد الخطة القطاعية ٢٠١١-٢٠١٣ متخصصة في هذا المجال. فعبر مراجعة شاملة للأطر التشريعية الفلسطينية العامة، وتلك الخاصة بالثقافة، أو بالحقول ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالثقافة، قدّم مضر قسيس، المدير الحالي لبرنامج كرامة، والمدير السابق لمعهد الحقوق في جامعة بيرزيت، ورقة مفهومية في العام ٢٠١٠ بعنوان: «السياسات الثقافية والإطار القانوني الناظم لاستراتيجية تنمية الثقافة في فلسطين المحتلة للمرحلة القادمة»<sup>(٥٦)</sup> تعمل على: إبراز أهمية وجود إطار قانوني ينظم السياسات التشريعية في المجال الثقافي بحيث يتدارك الآثار السلبية المتحصلة عن تناقضات المشروع التنموي الليبرالي السائر نحو اقتصاد السوق الحر دون محددات ذات مرجعية وطنية، وحراسة أجزاء هامة من المكون الحضاري للهوية الفلسطينية من التسليع في ظل ثقافة الأنجز في المجتمع المدني الفلسطيني، والحفاظ على التراث الثقافي التعددي بغض النظر عن «جدواه الاقتصادية» لحماية الثقافة من المصادر التي لديها تطلعات مادية واضحة.

أما الهدف من وجود إطار قانوني للتنمية الثقافية في فلسطين، في هذا السياق، فهو السعي لإيجاد تنظيم قانوني للحقل الثقافي إلى غايتين مركزيتين: الأولى، إنشاء حماية قانونية لثقافة على مستوى المبادئ الدستورية، نحو: «قانون أساس للثقافة» يجسد مبادئ القانون المتعلقة بحرية الإبداع، والفكر، والرأي، والتعبير، وما إلى ذلك من مبادئ ذات علاقة مباشرة بالإنتاج الثقافي، والأخرى، تقييد القوانين التي تسعى إلى تنظيم وتقنين وحماية نشاطات في حقول أخرى (كالتجارة، والتعليم، والسياحة، والعمارة، والعمل، وغيرها) بحيث لا تنتقص ممارسة أو نصاً أو ضمناً من أي من الحريات الضرورية للإبداع الثقافي.

ومن ناحية أخرى، فإن قراءة تفصيلية للخطط الأربعة التي تم استعراضها لتدشين المشروع الثقافي الفلسطيني، على امتداد عقدين من الزمن ١٩٩٣-٢٠١٣، على الرغم من إجهاد اتفاقية أوسلو للميثاق الوطني الفلسطيني، وتعديله في جلسة المجلس الوطني المنعقد في غزة في العام ١٩٩٦، وعلى الرغم من كافة التحولات التي جرت على المشروع الوطني الفلسطيني وأشرنا إليها سابقاً... هذه القراءة لا ترى الخطط قد فارتقت روح المواد التسع الأولى في الميثاق الوطني الفلسطيني الصادر في العام ١٩٦٨ في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني عن التعريف الوطني الفلسطيني لكل من: فلسطين، والفلسطينيين، والفلسطنة، التي توضح طبيعة الصراع مع الهوية النقيضة، وهي الحركة الصهيونية، وتحدد شكل النضال بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، كما تحدد الغايات من هذا النضال بأنها تحقيق الدولة، والعودة، وتقرير المصير. وذلك، بطبيعة الحال، باستثناء التلثم الذي بدأ في الخطة القطاعية ٢٠١١-٢٠١٣ في اعتقاد وزيرة الثقافة الفلسطينية بأن تلك الخطة تأتي في إطار مشروع سلام فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني، الموسوم بـ«إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة». ومع ذلك، فقد استندت هذه الخطط الأربع وبتفاوتات كبيرة من حيث اللغة المستخدمة والملاحظ عليها التأثير بمصطلحات المرحلة التنموية، وبخاصة في الخطة القطاعية ٢٠١١-٢٠١٣، إلى برنامج وطني ثقافي، يمكن وصفه بالميثاقية، وإن لم تصفه الخطط على هذا النحو، وذلك من حيث المبادئ السياسية الثقافية الفلسطينية، والأهداف، والمرجعيات، والأولويات.

٥٦. مضر قسيس، «السياسات الثقافية والإطار القانوني الناظم لاستراتيجية تنمية الثقافة في فلسطين المحتلة للمرحلة القادمة» (ورقة غير منشورة، ٢٠١٠).

## خلاصة: ثقافة التنمية كقنطرة للخلاص الوطني

وعلى كل ذلك، يمكن للمرء القول إن تنمية وطنية صحيحة في السياق الفلسطيني لا يمكن أن يتم إنجازها دون وجود ثقافة وطنية مقاومة للشرط الاستعماري الصهيوني واستطالاته التي نشأت على امتداد التاريخ الفلسطيني الحديث جرّاء تحوُّلات المشروع الوطني الفلسطيني الذي دشنته منظمة التحرير الفلسطينية في الميثاق الوطني الفلسطيني للعام ١٩٦٨، ما يعني مقاومة ثقافة الاستلاب الجديدة التي نتجت عن تلك التحوُّلات.

وعلى ذلك، فإنه يمكن الاستخلاص بالقول إن أية تنمية لا تستند إلى الثقافة الميثاقية، ولا تؤطِّرها ثقافة المقاومة، ستكون: تنمية للكساد السياسي الذي يجتاح القضية الفلسطينية والذي أصاب مشاريع الحركة الوطنية الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤، وتعمَّق منذ اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، والكساد الاقتصادي الذي لا يزيد إلا من فرض التبعية لإسرائيل، والكساد الأمني الذي ينجرُّ يوماً بعد يوم لتأمين مصالح المستعمرين ومستوطناتهم، والكساد الاجتماعي الذي لا يسهم إلا في تعميق التناقضات الضامنة لنجاح المشروعين السياسي والاقتصادي، والكساد الثقافي الذي أحدث رضةً الوعي اللازمة للقبول بالهزيمة وتأييد نتائجها.

وقد أثبت تعدد التجارب في ثقافة المقاومة بعد أوسلو أن الجمع بين خيارات المقاومة ليس ممكناً وحسب، بل هو ضروري لاستثمار طاقات الشعب الفلسطيني وأنصاره في حركة التضامن العالمية في حدود فلسطين التاريخية والشتات، ذلك أنه لا تنمية وطنية مستدامة تستثني أي خيار من خيارات المقاومة التي تُدعَى بحق «أنسنة التاريخ» من باب إتاحة المجال أمام الفلسطينيين لممارسة إنسانيتهم عبر خياراتهم المشروعة لأشكال المقاومة التي تمكنهم من الدفاع عن هذه الإنسانية.



## مرجعية (قائمة المصادر والمراجع) بالعربية

- أدونيس (على أحمد سعيد). الصوفية والسريالية. بيروت: دار الساقى، ١٩٩٢.
- باومغارتن، هلغى. من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٨٨. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.
- البرغوثي، عمر. المقاومة كمكوّن ضروري للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة نموذجاً. بيرزيت: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ٢٠١١.
- البسطامي، مراد. أقتعة لا-عنفية: غاندي، فانون، سعيد. رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠١٠.
- بشارة، عزمي. العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
- مساهمة في نقد المجتمع المدني. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.
- التجمع الفلسطيني للتربية من أجل التنمية. المشروع الثقافي الفلسطيني. غزة: معهد كنعان التربوي النمائي، ٢٠٠٣.
- التميمي، باسم. المقاومة اللا-عنفية في فلسطين ١٩٦٧-١٩٩٣. القدس: المكتبة المتنقلة من أجل اللاعنف والسلام، ٢٠٠٧.
- الحروب، خالد. حماس: الفكر والممارسة السياسية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
- حمدان، آيات. «تمثيلات فلسطين: دراسة في الخطاب الثقافي الفلسطيني بعد أوسلو». في إسماعيل الناشف (محرر). النفي في كتابة إسرائيل: أبحاث فلسطينية حول النظام والمجتمع والدولة في إسرائيل. رام الله: مدار-المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١١: ١١٩-١٤٩.
- المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٠.
- حنفي، ساري وليندا طبر. بروز النخبة الفلسطينية المعولة: المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.
- الحوت، شفيق. «آثار تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في مستقبل شعب فلسطين وقضيته». مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦ (١٩٩٦): ٣١-٤٠.
- حوراني، فيصل. «المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق-تقرير خاص». مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧ (١٩٩٦): ٥٠-٦٢.
- «المطلوب فلسطينياً ميثاق جديد يستوعب الواقع وحاجات المستقبل». مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦ (١٩٩٦): ٤١-٤٩.
- «الميثاق الوطني الفلسطيني وموقعه في سباق تطور الفكر السياسي الفلسطيني». شؤون فلسطينية، العدد ٩٧ (١٩٧٩): ٩-٣٢.

- حويل، جمال. معركة مخيم جنين: التشكيل والأسطورة (نيسان ٢٠٠٢). رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠١٢.
- الخالدي، أحمد. «علاقة منظمة التحرير بالسلطة الفلسطينية إشكالية تدرج سلطات، أم تداول وإحلال؟» السياسة الفلسطينية، العددان ١٥-١٦ (١٩٩٧): ٤٧-٥٣.
- خوري، إلياس. «سؤال النكبة: الصراع بين الحاضر والتأويل: إدوارد سعيد و(المسألة الفلسطينية)»، الكرمل، العدد ٧٨ (٢٠٠٤): ٤٦-٥٥.
- دقة، وليد دقة. يوميات المقاومة في جنين. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢.
- درّاج، فيصل. «حول واقع الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين: أقل من وطن وأكثر من اتحاد». الأيام، ١٣ آذار ٢٠١٠، ٣٠.
- ذاكرة المغلوبين: الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني. بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٢.
- بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية. بيروت: دار الآداب، ١٩٩٦.
- درويش، محمود. ورد أقل. بيروت: درا العودة، ١٩٨٦.
- زبيدي، باسم. الثقافة السياسية الفلسطينية. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٣.
- السلطة الوطنية الفلسطينية. استراتيجية قطاع الثقافة ٢٠١١-٢٠١٣. رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، ٢٠١٠.
- الشريف، ماهر. البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨-١٩٩٣. نيوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العام العربي، ١٩٩٥.
- الشيخ، عبد الرحيم. «الحكاية الفلسطينية الجامعة، وصهينة خطاب المقاطعة»، ملحق «فلسطين في جريدة السفير البيروتية» (عدد ١١، آذار ٢٠١١): ١٤-١٥.
- «المتففة اليهودية الأخيرة: جوديث بتلر قارئة لسعيد ودرويش.. حول المقاطعة والحرية الأكاديمية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٧ (٢٠١١): ٩٣-١١٩.
- «انتخابات الأمانة العامة لاتحاد الكتاب الفلسطينيين: دروس تاريخية من انتصار الحقيقة والشرعية- رسالة تسجيلية مفتوحة إلى فيصل درّاج». الأيام، ٢٣ شباط ٢٠١٠، ٢٨.
- «البحث عن فلسطين: سياسات الخفاء والتجلي». ورقة بحثية قدمت في المؤتمر السنوي لمؤسسة الدراسات الفلسطينية: البحث عن فلسطين: ثغرات وآفاق بحثية، (بيرزيت: جامعة بيرزيت. ٣٠-٣١ تشرين الأول ٢٠١٠).
- صايغ، يزيد. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩-١٩٩٣. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢.
- صبيح، صبيح. مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١١.

- الصوراني، غازي. محاضرات في التنمية والمقاومة. بيرزيت: معهد دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ٢٠٠٢.
- فرارجه، هشام وآخرون، الحركة الإسلامية ومستقبل المعارضة. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
- العرجان، محمد. صورة الدولة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي، ١٩٦٤-٢٠٠٥. رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠٠٦.
- العزة، علاء العزة وتوفيق حداد. نحو أومية جديدة: قراءة في العولمة / مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.
- غانم، خلود. العقل الأخلاقي العربي ونظرية الحم في فترة التدوين. رسالة ماجستير. بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠٠٩.
- قسيس، مضر. «السياسات الثقافية والإطار القانوني الناظم لاستراتيجية تنمية الثقافة في فلسطين المحتلة للمرحلة القادمة»، ورقة غير منشورة، ٢٠١٠.
- قمصية، مازن. المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١١.
- كباجة، مينا. دعايات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومشروع «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة». رسالة ماجستير، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠١٢.
- كتّاب، أيلين وآخرون (محررون). وهم التنمية-في نقد خطاب التنمية الفلسطيني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٠.
- المجلس الأعلى للتربية والثقافة. الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية. رام الله: المجلس الأعلى للتربية والثقافة، ٢٠٠٦.
- المشروع الثقافي الفلسطيني واستراتيجيته المستقبلية. رام الله: المجلس الأعلى للتربية والثقافة-فلسطين، ٢٠٠٣.
- محمد، زكريا. في قضايا الثقافة الفلسطينية. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢.
- مركز إحياء التراث-الطبية. كنعان، العدان ١١-١٢، كانون الثاني-شباط ١٩٩٣.
- مغربي، فؤاد. «الفلسطينيون والحدود». الكرمل، العدد ٦٧ (٢٠٠١): ١٤٤-١٧١.
- الناشف، إسماعيل. معمارية فقدان: سؤال الثقافة الفلسطينية المعاصرة. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٢.
- نخلة، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين-الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، ترجمة ألبرت أغازريان. رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٤.
- فلسطين-وطن للبيع. ترجمة عباب مراد. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١١.

- هلال، جميل. الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.
- تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى مابعد قيام السلطة الوطنية. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢.
- هنية، أكرم. «صحراء هيوستن: الشاعر في رحلته الأخيرة.» الكرمل، العدد ٩٠، (٢٠٠٩): ١٢٣-١٥٠.
- اليوسف، يوسف. مقدمة للنفري: دراسة في فكر وتصوُّف محمد بن عبد الجبار النفري. دمشق: دار الينابيع، ١٩٩٧.

## بالإنجليزية

- Al-Shaikh, Abdul-Rahim. «Palästina: Leben im Tunnel,» in: Catherine David, Georges Khalil and Bernd M. Scherer (eds.), Di/Visions - Kultur und Politik des Nahen Ostens. Wallstein Verlag: Goettingen, 2009, 191-214; reappeared in English as: "Palestine: The Tunnel Condition," Contemporary Arab Affairs, Vol. 3, No. 4 (2010): 480-494.
- Ashcroft, Bill and Gareth Griffiths & Helen Tiffin, eds. The Post-Colonial Studies Reader. London: Routledge, 1995.
- Bhabha, Homi. The Location of Culture. London: Routledge. 1994.
- Barghouti, Omar. Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights. Chicago: Haymarket Books, 2011.
- Buber, Martin. Eclipse of God: Studies in the Relation between Religion and Philosophy. New York: Humanities Press International, 1988.
- Chatterjee, Partha. Nation and Its Fragments: Colonial and Post-colonial Histories. Princeton University Press, 1993.
- Crampton, Jeremy and Stuart Elden (Eds.) Space, Knowledge and Power: Foucault and Geography. Burlington: Ashgate, 2007.
- Deleuze, Gilles. Difference and Repetition. London: Athlone Press, 1994.
- Deleuze, Gilles and Felix Guattari. A Thousand Plateaus. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987.
- Anti-Oedipus. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983.
- Foucault, Michel. "Of Other Spaces." Diacritics, Vol. 16, Issue 1 (1986): 22-27.

- Holland, Eugene. "Nomad Citizenship and Global Democracy." in Martin Fuglsang and Bent Meier Sorensen (Eds.) Deleuze and the Social. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006, 191-206.
- Joseph, May. Nomadic Identities: The Performance of Citizenship. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999.
- Kant, Immanuel. Critique of Pure Reason. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
- Mbembe, Achille. On the Postcolony. Berkeley: University of California Press, 2000.
- Parr, Adrian and Ian Buchanan (Eds.) Deleuze and the Contemporary World. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006, 161-174.
- Said, Edward. Culture and Imperialism. New York: Vintage, 1993.
- . The Question of Palestine (New York: Times Books, 1979.
- Schmitt, Carl. The Concept of the Political. Chicago: University of Chicago Press, 1996.
- Weizman, Eyal. Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation. London: Verso, 2007.
- Young, Robert. Postcolonialism: An Historical Introduction. London: Wiley-Blackwell, 2001.

## المواقع الإلكترونية

- النص الكامل لبيان الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، بعنوان: «بيان الثقافة الفلسطينية»  
<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=69613>
- النص الكامل لـ «البيان التأسيسي لبيت الشعر الفلسطيني»  
<http://www.ping-palestine.pna.ps/poetry/house/bian.html>
- النص الكامل لنداء المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، ونداء حركة المقاطعة  
<http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=38>
- <http://www.bdsmovement.net/call>.
- Darwish, Mahmoud. "An incurable malady: Hope," March 26th, 2002. Before the International Parliament of Writers members during their solidarity visit to Palestine during the Israeli invasion of 2002. For the full text, see: Al-Ahram Weekly. Issue No.580, (4 -10 April 2002).
- <http://weekly.ahram.org.eg/2002/580/cu1.htm>

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟  
نظرية ما بعد التنمية، تجربة ما قبل أو سلو  
وآفاق الحركات الاجتماعية

طارق دعنا





نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

تعنى هذه الورقة بتسليط الضوء على مضامين نظرية ما بعد التنمية ومدى ملاءمتها للسياق الفلسطيني الحالي خصوصا فيما يتعلق بأفاق بناء حركات اجتماعية مقاومة تستند إلى القواعد الجماهيرية والسياسات التحررية والثقافة المحلية والمخزون الكفاحي الهائل للشعب الفلسطيني. تقدم الورقة خلاصة المساهمات النظرية لرواد نظرية ما بعد التنمية، التي تتجه أساساً نحو دحض المضامين الثقافية والمعرفية للتيار التنموي المهيمن في دول الجنوب وتحاول ان تقدم بدائل حيوية تتجاوز بشكل كلي وشامل الطبيعة الاستعمارية للأيدولوجية التنموية المفروضة غربيا. كما تحاول الورقة الربط ما بين المضامين الجوهرية لهذه النظرية وبين الحالة الفلسطينية في فترة ما قبل أوسلو حيث تجسدت العديد من أوجه التنظيم السياسي-الاجتماعي التي عبرت عنه الأطر الجماهيرية والمنظمات المحلية التي أخذت الى حد كبير طابع الحركات الاجتماعية، وفي نفس الوقت تشدد الورقة على أن وضع بدائل لنظام التنمية القائم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تجارب تنموية مهمة أدارها الفلسطينيون في السابق. كما تشدد الورقة على أن المسار التنموي المتبع منذ أوسلو حتى اللحظة هو ذو آثار تدميرية على المستويات المختلفة، ويساهم بشكل منهجي في تنمية البنية الاستعمارية في المناطق المحتلة مما يتطلب العمل على خلق بدائل لنظام التنمية المهيمن تسترجع مكونات المقاومة وتعمل على رفع الوعي السياسي والاجتماعي وتعبئة القطاعات المجتمعية المختلفة من أجل تحدي الأمر الواقع عبر تجاوز قنوات التنمية الرسمية بما في ذلك السلطة السياسية الرسمية والمنظمات غير الحكومية.

## من أوسلو إلى الفياضية: تنمية الاحتلال

تعتبر اتفاقية أوسلو الموقعة عام ١٩٩٣ نقطة تحول نوعي في التاريخ الفلسطيني الحديث بحيث تم السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالشروع في عملية بناء دولة في المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ووضع ركائز لنظام اقتصادي يسترشد بمبادئ اقتصاد السوق الحر. ومنذ تدشين هذه العملية بدأ الفلسطينيون باستخدام لغة الاقتصاد الرسمي كالنمو والاستثمار، وأصبح من المؤلف تداول خطاب التنمية ذي المرجعية الدولية والمصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المدعمة بمنطق الاحصاءات والارقام والجداول. وفي خضم هذه الديناميكية الجديدة تم تحويل مركز اهتمام الرأي العام الفلسطيني الى قضايا بناء الدولة والدمقرطة والانتخابات والمجتمع المدني وحكم القانون والمواطنة والإصلاح ورواتب القطاع العام، وغيرها من الأمور الشائعة في الدول النامية التي اندمجت في نطاق العولمة الرأسمالية. لكن تبقى هناك اختلافات بنيوية عميقة بين دول العالم الأخرى ذات السيادة وبين الوضع الفلسطيني الاستثنائي القابع تحت سيطرة الاحتلال العسكري والاستعمار الاستيطاني المسيطر بشكل تام على الأراضي والموارد، والمتحكم بالحياة اليومية للفلسطينيين بما في ذلك قرارات أفراد النخب السياسية ومؤسساتهم الرسمية التي أنشأتها اتفاقية أوسلو. وبعد ما يقارب العقدين على توقيع اتفاقية أوسلو، لم يتمكن الفلسطينيون من بناء دولتهم، ولا من تحسين أوضاعهم الاقتصادية. وكانت النتيجة الطبيعية لنموذج التنمية المعمول به هو الفشل الذريع، وذلك لكونه خارج سياق المتطلبات الأساسية للواقع الفلسطيني.

لم تأت اتفاقية أوسلو ضامنا للشروط الإسرائيلية السياسية والأمنية واستكمال السيطرة الكولونيالية على اراضي ومصادر المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ فحسب، بل أيضا استجابة فورية لمتطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد الاسرائيلي نحو اقتصاد السوق الحر والتي بدأت في العام ١٩٨٥ و تطلبت مناخا ملائما

من الاستقرار السياسي لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية والاستثمارات.<sup>(١)</sup> وقد شكلت الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧ تهديدا غير متوقع للاستقرار السياسي الذي رغبته الحكومة الاسرائيلية من أجل اتمام نجاح عملية التحولات البنوية في الاقتصاد، وبالتالي كانت اتفاقية أوسلو بمثابة طوق نجاة يضمن اعادة الاستقرار مع استمرار الهيمنة الاسرائيلية على المقدرات والمصادر الفلسطينية، واعفاء اسرائيل كقوة احتلال من التزاماتها اتجاه السكان، وذلك عن طريق نقل معظم الصلاحيات المدنية الى السلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، كان للمنطق الاقتصادي الذي ارتكزت عليه «عملية السلام» أهمية بالغة في فهم الواقع التنموي الفلسطيني بحيث أنها قامت على أسس ما يسمى «سلام الأسواق»<sup>(٢)</sup> والذي يضع مسألة الرفاه الاقتصادي كمؤشر أساس لنجاح عملية السلام مع تجاهل تام للمسائل السياسية المحورية التي شكلت لب الصراع على مدى ستين عاما من الاحتلال.

نتيجة لذلك كان للتدخلات الخارجية للمؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الغربية والتمويل الأجنبي الموجه سياسيا دور أساس في برمجة الاقتصاد الفلسطيني، وتصميم برامج التنمية التي تتلاءم وشروط اتفاقيات أوسلو وما تمخض عنها من اتفاقيات اقتصادية كاتفاقية باريس التي طغت على بنودها بشكل تام الاشتراطات الاسرائيلية المتمثلة في «رغبة النخبة الاقتصادية الاسرائيلية بتحويل المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من مشروع احتلال عسكري مباشر الى مشروع كولونيالي جديد»<sup>(٣)</sup> وبذلك تكون السلطة الفلسطينية أول كيان سياسي في التاريخ يتم تصميم اقتصاده بناء على منظور ورؤية المؤسسات المالية المعولة.<sup>(٤)</sup> وفي حقيقة الأمر لم تكن هذه الاتفاقيات بمثابة خطوات تدريجية نحو فك الارتباط الاقتصادي والسياسي بين البنية الاستعمارية والأرض المحتلة، بل على العكس تماما، فقد مثلت هذه الاتفاقيات نقطة تحول في شكل وأسلوب الهيمنة الاستعمارية على الموارد والمقدرات الفلسطينية بحيث تم إعادة إنتاج السيطرة من شكلها القسري المباشر إلى تبعية مأسسة وتوافقية معترف بها عربيا ودوليا، ساهم في خروجها إلى حيز الوجود إقرارها من قبل طرف فلسطيني يتمتع بصفة التمثيل الشرعي.

وبالفعل، كان للرؤية الإسرائيلية بالنسبة للمنافع الاقتصادية لاتفاقيات أوسلو وتوابعها انعكاسات ايجابية على نمو الاقتصاد الاسرائيلي، ففي الفترة ما بين ١٩٩٤ الى ٢٠٠٠ حلت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في اسرائيل إلى ١٤,٢٪. وعلى العكس من ذلك، وعلى الرغم من التمويل الدولي الهائل، كان الاقتصاد الفلسطيني في الفترة نفسها يتدهور بشكل غير مسبوق مع ارتفاع كبير في نسبة العاطلين عن العمل والفقر وهبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٨٪.<sup>(٥)</sup> علق رجل الاعمال الاسرائيلي بيني جاون على الاداء الاقتصادي الاسرائيلي في هذه الفترة بقوله «بأن مثل هذا النمو كان من غير الممكن ان يحدث بدون الشروع بعملية السلام».<sup>(٦)</sup>

1. Nitzan, J. Bichler, S. "The Global Political Economy of Israel". London and Sterling, Virginia: Pluto Press, (2002).
2. Bouillon, M. "The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict". London: IB Tauris, (2004).
3. Hever, Shir. "The Political Economy of Israel's Occupation". Pluto Press, (2010), p.12.
4. Samara, Adel (2001). Epidemic of Globalisation: Ventures in World Order, Arab Nation and Zionism. Palestine Research and Publishing Foundation, USA. 92
5. Gordon, Neve. "Israel's Occupation". University of California Press, Berkeley CA. (2008)
6. Shafir, G. Peled, Y. "Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship". Cambridge University Press (2002), p.259.

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة تداولتها بحماس الدوائر الاعلامية والأكاديمية الغربية والمعروفة باسم «الفياضية»، نسبة إلى صعود نجم الموظف السابق في صندوق النقد الدولي ورئيس وزراء السلطة الفلسطينية السابق سلام فياض. تؤشر هذه التسمية إلى مشروع سياسي اقتصادي وثقافي بدأت تجسد ملامحه في مؤسسات السلطة الفلسطينية وتتغلغل في المجتمع الفلسطيني عبر اليات التنمية المنصوص عليها في البرامج المتوالية التي قدمتها حكومة فياض منذ العام ٢٠٠٨. يرتكز برنامج سلام فياض الهادف إلى بناء دولة على برنامج تنمية يتميز بالتقنية المفرطة وذلك عبر بناء مؤسسات الدولة بناء على معايير الحكم الدولية التي صممتها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد، والتشديد على دور القطاع الخاص كمحرك أساسي لعجلة الاقتصاد، وحكم القانون بهدف ضمان الاستقرار السياسي وخلق فرص اقتصادية لتحقيق النمو والازدهار من دون أي استراتيجيات مقاومة أو تحدي للبنية الاستعمارية. يذهب رجا الخالدي وصبحي سمور إلى القول إن سلسلة برامج التنمية التي يقدمها فياض تعكس ترجمة مخصصة لعقيدة الليبرالية الجديدة التي تجسدها مؤسسات بريتون وودز ذات الأجندة السياسية الاقتصادية المعلنة في عقيدة ما اصطلاح على تسميته باجماع ما بعد واشنطن، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، منذ أواخر تسعينات القرن الماضي.<sup>(٧)</sup>

اذن، ان أهم ما تقدمه الظاهرة الفياضية في المشهد الفلسطيني الجديد هو رزمة مستوردة من سياسات الليبرالية الجديدة المصممة في أروقة أعرق المؤسسات الرأسمالية المحافظة والتي لا تقتصر بدورها على سياسات اقتصادية كلاسيكية تشدد على التحرير الاقتصادي والخصخصة والغاء دور الدولة في تنظيم الاقتصاد وإزالة القوانين الحمائية من طريق الشركات الضخمة ورأس المال العابر للقارات بل يتجاوزها الى حد التأثير الثقافي عبر التغلغل العميق في البنى الاجتماعية وذلك عبر خلق حقل مؤسساتي كامل من الهيئات الإعلامية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمشاريع التنموية التي تبث بشكل موجه قيماً وأفكاراً ورؤى تنسجم وأهداف التيار السياسي الاقتصادي المهيمن. يتفق العديد من الباحثين على أن الليبرالية الجديدة لا تمثل بحد ذاتها سياسات اقتصادية فقط بقدر ما هي ايديولوجية ذات منبع فلسفي وثقافي، وان تمكنها من اختراق الوعي المجتمعي يمثل أحد أشكال الامبريالية الثقافية. يعرف هيربرت شيلر الامبريالية الثقافية بانها «مجموعة من العمليات التي ترغم المجتمعات بالاندماج في النظام العالمي الحديث وذلك يتم عبر اجتذاب الطبقات المهمة فيها عبر فرض الضغوط عليها او قسرها او رشوتها من أجل العمل على تشكيل مؤسسات اجتماعية تقوم بنشر وتعزيز القيم الثقافية والهيكل الاجتماعية التابعة للمركز المهيمن للنظام الرأسمالي».<sup>(٨)</sup>

اللافت للاهتمام في برنامج سلام فياض أنه يشترك في العديد من النقاط الرئيسية مع استراتيجية اليمين الاسرائيلي التي أطلقها بنيامين نتنياهو والداعية الى «سلام اقتصادي»، وذلك عبر خلق أجواء محددة ومتحكم بها من الرفاه الاقتصادي وتغليب دور الأمن كسبيل وحيد لتحقيق السلام السياسي.<sup>(٩)</sup> تبرز

٧. الخالدي، رجا. سمور، صبحي. النيوليبرالية بصفتها تحراً: الدولة الفلسطينية واعادة تكوين الحركة الوطنية. مجلو الدراسات

الفلسطينية ع. ٨٨، خريف ٢٠١١

8. Schiller, Herbert. 'Communication and Cultural Domination'. White Plains, NY. International Arts and Science Press, Inc. (1976), p.9

9. Haaretz: <http://www.haaretz.com/print-edition/news/netanyahu-economics-not-politics-is-the-key-to-peace-1.257617>

نقاط التوافق بين مشروع فياض وبتنياهو في التشديد على تفوق عنصري التعاون الاقتصادي والأمني على المواجهة السياسية كافتتاح للسلام. ومن الجدير بالذكر هنا أن نقاط الالتقاء هذه تنسجم إلى حد بعيد مع حيثيات ما يسمى بنظرية «الليبرالية المالية» والتي تشكل بحد ذاتها أحد الأسس الفلسفية التي قامت عليها المؤسسات المالية الدولية والتي توجه سياسات العديد من الحكومات الغربية. تدعي هذه النظرية بأن تكثيف التعاون الاقتصادي بين دولتين يؤدي إلى زيادة مطلقة في مستوى الرفاه الاقتصادي وذلك قد يؤدي إلى تجنب التكاليف الباهظة والخسائر المدمرة للمواجهة السياسية.<sup>(10)</sup> ولقد أثرت هذه النظرية في الأطروحات الساذجة للكاتب الصحفي الأمريكي توماس فريدمان الذي كان من أشد المتحمسين لبرنامج سلام فياض التنموي والذي يرى بأن تطبيق نظرية «الليبرالية المالية» في السياق الفلسطيني كفيلة بتحقيق الرفاه الاقتصادي المطلوب من أجل السلام، حيث يدعي بأن «أي دولتين تمتلكان سلسلة الوجببات السريعة الأمريكية ماكدونالدز لا يمكن أن يذهبا إلى الحرب ضد بعضهما البعض».<sup>(11)</sup>

يمكن فهم مسار التنمية القائم حالياً في فلسطين ضمن إطار التوافق الايديولوجي بين الظاهرة الفياضية واستراتيجية السلام الاقتصادي، وهذا بحد ذاته يحمل في طياته أخطاراً كبيرة على القضية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. فمن النتائج الحتمية للعقلية الراضة لادراج أي مكون من مكونات المقاومة في استراتيجية التنمية هو المساهمة بترسيخ البنية الاستعمارية وتسهيل اندماج أجهزته في مشاريع ربحية لصالح الاحتلال. ثمة عامل آخر ذو تأثير عميق في مأسسة العلاقات الاستعمارية وفتح المجال أمام أشكال جديدة من الهيمنة يتمثل بكون رأس المال الفلسطيني، كأى رأسمال آخر، يسعى فقط إلى التراكم والربح وخدمة نفسه بغض النظر عن أي اعتبارات وطنية أو انسانية أو أخلاقية. هناك العديد من الأمثلة لمشاريع ضخمة تتجسد فيها حميمية اللقاء بين رأس المال الفلسطيني والإسرائيلي بلا أي اكرتاث لقضايا كانت حتى وقت قريب ذات حساسية عالية ومرفوضة بشكل مطلق من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية كالتطبيع بكافة أشكاله. أحد أهم الأمثلة التي يمكن طرحها في هذا السياق هو المدينة الفلسطينية الجديدة «روابي» والتي تستهدف اسكان الطبقات المتوسطة العليا والرأسمالية، وهو أمر من شأنه زيادة حدة التقسيم الطبقي وتغييب العدالة الاجتماعية في مجتمع يعاني من الفقر والبطالة ويعيش اغلبية سكانه في مخيمات اللاجئين. لقد تم اسناد مهمة بناء هذه المدينة الحديثة لما يزيد على عشر شركات إعمار إسرائيلية، ورغم ادعاء القائمين على المشروع بتحديد شروط مقاطعة اقتصاد المستوطنات من قبل هذه الشركات كشرط للتعاقد، لكن تبقى هذه المشاركة الإسرائيلية بحد ذاتها دعوة صارخة لمشاركة أجهزة الاحتلال في «تنمية» المناطق المحتلة وهي بذلك تبيح أحد أخطر أشكال التطبيع المأسس وغير المسبوق في تاريخ فلسطين الحديث.

لقد بدأت تتضح ملامح هذا المشروع وتأثيراته المجتمعية في أكثر الحقول المعرفية والثقافية حساسية وذلك بوتيرة متسارعة. ففي دراسته الحديثة عن تحولات قطاع التعليم العالي في ظل الفياضية يصل الباحث رامي سلامة إلى نتيجة أنه وضمن رؤية الحكومة الفلسطينية الحالية لتنمية قطاع التعليم العالي، أبعاداً أكثر خطورة، تكمن في تحويل التعليم. وبالتحديد التعليم العالي. إلى سلعة للتداول، وإفراغه من حساسيته للسياق الفلسطيني وخصوصيته بشكل خاص، والخصوصية الجنوبية بشكل عام. وتركيز التعليم العالي اليوم،

10. Feldman, Nizan. "Economic Peace: Theory versus Reality". Strategic Assessment, Vol 12. No.3. (2009), p.20.

11. Freidman, J. Thomas. "Understanding Globalisation: The Lexus and the Olive Tree". First Anchor Books Edition (2000), p.277

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

وكما هو واضح في الخطة، يركّز على التكنولوجيا وبعض التخصصات التي تهدف إلى تشغيل الخريجين، ولكن بدون ثقافة، فهناك كفاءة في التخصص، ولكن بدون ثقافة اجتماعية سياسية.<sup>(١٣)</sup> ان مثل هذا الانحراف في أهم الحقول الحيوية في انتاج المعرفة والثقافة لابد أن ينعكس على الأجيال الفلسطينية الناشئة ويهدد مستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية التي صقلت خلال عقود طويلة من النضال والتضحيات. ففي سياق التلاعب والتضليل في المناهج التعليمية المدرسية تتطرق الباحثة آيات حمدان الى ان فلسطين غيببت في المنهاج المدرسي، كما غيببت الهوية، والوطنية، لتحل محلها ثقافة جديدة، تختزل فلسطين في الواقع المصنع، أجزاء من الضفة وغزة، والفلسطيني في هذا المنهاج هو من يسكن فيها، ويخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية، ما أدى الى انتقال الذاكرة الجمعية من ذاكرة الوطن الى الذاكرة. أو احلال ذاكرة جديدة منطلقة من قيم المركزية الاوروبية: التسامح، والمواطنة، والعيش المشترك.<sup>(١٤)</sup>

علاوة على ذلك، يتم التلاعب بمفهوم المجتمع المدني واخضاعه لخدمة رأس المال وبث قيم الليبرالية الجديدة كاستجابة للرؤية الفياضية في السياق الفلسطيني. يبرز ذلك في قيام بعض الرأسماليين الفلسطينيين وقيادات المنظمات غير الحكومية في العديد من المناسبات بترديد نفس المنطق القائل بتفوق التعاون الاقتصادي على المواجهة السياسية في جلب السلام. على سبيل المثال، يرى رجل الأعمال الفلسطيني ورئيس مجلس ادارة تطوير المؤسسات الاهلية الفلسطينية المدعوم من البنك الدولي، السيد زاهي خوري والمؤمن بمبادئ الليبرالية الجديدة وقوة الماركات العالمية في التغيير الاجتماعي والسياسي بأن «أفضل محرك للسلام والاستقرار والنمو الاقتصادي هو خلق بيئة صحية للأعمال الاقتصادية».<sup>(١٥)</sup> تلعب المنظمات غير الحكومية الممولة من الغرب دورا محوريا في تعزيز المسار التنموي الحالي بحيث أن العديد منها، وأكثرها ثقلا وتأثيرا، قد عدلت برامجها ومشاريعها لتنسجم مع برنامج حكومة سلام فياض. وهنا تتطرق الخطة الاستراتيجية لمركز تطوير المؤسسات الاهلية الفلسطينية الى البرامج المتوالية لحكومة سلام فياض منذ عام ٢٠٠٨ والتي تحدد أولويات الحكومة بالنسبة الى الموازنة والحكم والاقتصاد والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. ترى هذه الخطة الاستراتيجية بأن برامج الحكومة ستساعد المنظمات غير الحكومية بشكل قطعي على العمل على تعديل مسار المشاريع التنموية لهذه المنظمات للمساهمة في دعم واستكمال مجهودات الحكومة في تحقيق الأولويات الوطنية. علاوة على ذلك، تدعو الخطة الاستراتيجية الى فتح أبواب جديدة لادخال واسع النطاق للمنظمات غير الحكومية للعمل على صياغة الاطار العام للمشاركة في وضع أولويات التدخل في القطاعات المجتمعية المختلفة.<sup>(١٥)</sup>

و برغم ندرة الدراسات التي تسعى الى اختبار التحولات الاجتماعية الناتجة عن اختراق القيم الثقافية والاجتماعية الليبرالية للنسيج الاجتماعي الفلسطيني، إلا أنه من الممكن ملاحظة تحولات عميقة في العقلية والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية باتجاه ممارسة نمط حياة يتسم بقيم ليبرالية كالفردانية والنزعات

١٢. سلامة، رامي. القيمة الأخلاقية للجامعة، وبالتحديد القيمة الأخلاقية لها فلسطينيا، يتم تجاهلها واقصائها لصالح اقتصاد السوق الحر. مركز بيسان للبحوث والانماء. (٢٠١٢)

١٣. حمدان، آيات. المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. مركز بيسان للبحوث والانماء. ٢٠١٠. ص ٦٩  
14. Zahi Khouri Profile. The Institute for Middle East Understanding: <http://imeu.net/news/article003098.shtml>

15. NDC. "Strategic Plan 2011-2014. NGOs Development Center" Ramallah. (2011) p. 13

الاستهلاكية وتضع قيم التضامن الاجتماعي، والنزوع نحو المصالح الشخصية على حساب القضايا المجتمعية والوطنية العامة.<sup>(١٦)</sup> يلاحظ رجا الخالدي أنه في غياب تعبئة وطنية لتحقيق غاية التحرر الوطني وتقرير المصير، يبدو أن العديد من الفلسطينيين بدأوا فعلا بالتعايش مع واقع الليبرالية الجديدة والتفاعل مع نمط الحياة تحت الاحتلال بشكل اعتيادي. قد لا يتلمس الفلسطينيون الآثار الخطيرة لتغلغل قيم الليبرالية الجديدة في عقول وقلوب الشرائح الاجتماعية المختلفة على النضال الوطني من أجل التحرر. لكن بعد فشل الانتفاضة الثانية قبل معظم أولئك الناس بالخنوع والتكيف تحت واقع الاحتلال وإدارة السلطة الفلسطينية ضمن إطار العمل على «تحسين الذات» والتي تجسدت بشكل كبير في الإصلاحات التي قامت بها السلطة في السنوات الخمس الأخيرة.<sup>(١٧)</sup>

تخفي لغة الإحصاءات والأرقام الدارجة في قياس ارتفاع أو انخفاض معدلات التنمية بعدا مضللا إلى حد كبير، بحيث أن قياس معدلات النمو الاقتصادي لا تعكس مدى الأضرار الاقتصادية الناجمة عن السياسات الاقتصادية الهادفة إلى خدمة أصحاب رؤوس الأموال والشركات الضخمة على الفئات الاجتماعية الفقيرة وحتى التأثيرات السلبية على الطبقة المتوسطة. إن معدلات النمو الاقتصادي المعمول بها في إطار النظام الاقتصادي النيوليبرالي ترفض بشكل تام مؤشرات إعادة توزيع الثروة بشكل عادل على مختلف الفئات الاجتماعية، ولا تأخذ بعين الاعتبار مسائل مثل دور الإنتاج المحلي و الرفاه الاجتماعي و الأمن الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع ككل. ففي الحالة الفلسطينية أثبتت معدلات النمو الاقتصادي العالية في السنوات الأخيرة مدى عمقها في رفع مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من السكان الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، احتفل المسؤولون الفلسطينيون في عام ٢٠١٠ بمعدل نمو مرتفع يقدر ب ٧٪ والذي اعتبره المراقبون الاقتصاديون بالغير مسبوق رغم الاعتماد الفلسطيني الشبه تام على المساعدات الأجنبية وليس على القدرة الذاتية. وقد أثنت الحكومة الإسرائيلية على مثل هذا النمو وعزت ذلك إلى دور «سياساتها المتعاونة» مع سلطة الحكم الذاتي و ذلك من خلال رفع بعض الحواجز العسكرية وتسهيل الحركة التجارية. ومع ذلك، تحدى تقرير صادر عن وكالة الأونروا هذه الصورة المخادعة لازدهار الاقتصاد الفلسطيني والتي يتم ترويجها بشكل مضلل عبر وسائل الإعلام المحلية والعالمية، حيث أكد التقرير ارتفاع نسبة البطالة بوتيرة أسرع بكثير من فرص العمل التي يتم توفيرها من قبل مشاريع السلطة ولمجتمع المدني والقطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك ينبه التقرير إلى انخفاض حاد في معدلات القوة الشرائية لمتوسطي الأجور وذلك في مواجهة الأعداد المرتفعة لطوابير العاطلين عن العمل واستمرار تضخم أسعار السلع الاستهلاكية.<sup>(١٨)</sup>

إن فشل التنمية في فلسطين وما ولده من نتائج خطيرة على الأرض قد أدى الى تصاعد الاصوات الناقدة للمنهج التنموي والمناذية بالبحث عن بدائل أكثر ملاءمة لخصوصية البيئة المحلية، وأكثر استجابة للاحتياجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسكان. ينبغي القول بأن النموذج التنموي المهمين مرتبط ارتباطا عضويا بالبنية السياسية الرسمية والنخب القائمة التي أنتجها اتفاق اوسلو، وبالتالي فان الحديث

16. Aikio, Laura Junka. Mobile Phones and the Rise of Neo-liberal Consumer Subjectivity in Palestine. Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Papers, (2010).

17. [http://www.jadaliyya.com/pages/index/4789/after-the-arab-spring-in-palestine\\_contesting-the-](http://www.jadaliyya.com/pages/index/4789/after-the-arab-spring-in-palestine_contesting-the-)

18. <http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=999>



نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

عن نموذج تنموي اصلاحي ضمن اطار النظام القائم لن يولد أي نتائج مرجوة على اعتبار ان أساسيات النموذج التنموي المهمين تتناقض جوهريا والوقائع على الأرض. وبناء عليه فان البحث عن بدائل يتطلب بالضرورة خلق الشروط الأساسية لتحدي النظام القائم أو السعي نحو تجاوزه عبر الرجوع الى القواعد الشعبية الأكثر تضررا وتهميشا وخصوصا عبر الشروع بانشاء نماذج تنموية ذات أبعاد ثقافية وسياسية تحريرية وذات أهداف اقتصادية تعتمد مبادئ الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات. ونحاول غب البنود التالية صياغة مقاربة بديلة للتنمية الحالية وتعتمد بشكل أساس على مساهمات مفكرين ومثقفين من دول الجنوب بما اصطلح على تسميته بنظرية «ما بعد التنمية» ومحاولة ربطها بمساهمات فلسطينية نقدية مع تسليط الضوء على التجربة الفلسطينية الفريدة السابقة لاتفاقية أوسلو.

## Post-Development Theory) حول نظرية ما بعد التنمية

لعل من أبرز المساهمات النظرية التي تهدف الى دحض خطاب ومضمون براديغم التنمية المهيمن عالميا والمرتبط عضويا بمركز رأسمال الغربي وتجربته الحداثية والمعرفية والاستعمارية التاريخية والحاضرة هو نشوء مدرسة ما بعد التنمية. تعود نشأة مدرسة ما بعد التنمية الى فترة الثمانينات من القرن الماضي كردة فعل على مسلسل تراكم فشل مشروع التنمية الذي أرهق كاهل دول الجنوب وزاد من افقارها وتبعيتها الاقتصادية والسياسية والثقافية للغرب. وقد أنتجت هذه المدرسة الفكرية العديد من الدراسات الاكاديمية والنظرية التي لم يكن هدفها الأساس نقد آيات عمل تيار التنمية السائد بقدر ما هدفت الى تفكيك شامل للمضامين المعرفية والثقافية التي تشكل جوهر صناعة التنمية العالمية. يرى رواد هذه المدرسة بأن فشل التنمية «غير مرتبط بالسياسات التنموية الخاطئة للحكومات والوكالات والمنظمات التنموية بل بالأحرى لان شكل التنمية المعمول به لا يقدم اجوبة مرضية للشعوب وتطلعاتها».<sup>(19)</sup>

ان أهم ما يميز نظرية ما بعد التنمية عن غيرها من النظريات النقدية هو دعوتها الصريحة لاعادة التفكير بمجمل مفهوم التنمية المعمول به منذ أكثر من نصف قرن، وتشدد أدبيات هذه النظرية دائما على ضرورة ابتداع تنمية من نوع اخر تبدأ من الداخل، وبالتحديد من خلال الارتكان على الثقافات المحلية وبمشاركة قاعدة جماهيرية للمساهمة بدفع عجلة التطوير والتقدم بالطرق المناسبة التي تعبر عن ذواتهم ومجتمعاتهم. ومما لا شك فيه أن مضامين هذه الرؤيا تشكل تحدياً كبيراً لدعائم التنمية المعمول بها دوليا والمهيمن عليها غربيا، ولهذا السبب تم اهمال هذه النظرية في الدوائر الاكاديمية والبحثية المعنية بمجال التنمية في الغرب.

تنطوي التنمية التي جرى تعميمها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على انشاء حقل مؤسساتي على المستوى العالمي يعزى اليه مسؤولية انتاج خطاب التنمية والعمل على تداوله بشكل عابر للحدود. ان هذا الحقل التنموي المؤسساتي هو ذو بنية معقدة، ويمتاز بتعدد الأبعاد والوظائف، وعمق التأثير، بحيث يشتمل على العديد من المستويات التي تتراوح ما بين المؤسسات المالية الدولية كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالات التابعة للامم المتحدة الى وكالات التنمية الوطنية للدول والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، حيث تساهم جميعا في تشكيل ما يمكن وصفه «جهاز التنمية». تتمثل مهمة جهاز التنمية بانتاج المعرفة وتنظيم العلاقات بين المركز والمحيط ضمن المنظومة السياسية الاقتصادية الدولية وبالتالي

19. Rahnema, M. "The Post- Development Reader". Zed Books, London. (1997), p. 37

إعادة إنتاج بنية القوة والسيطرة وتعزيزها. يرى اسكوبار بأن جهاز التنمية هو نتاج لنظام يجمع في داخله منظومة من العلاقات المتشابكة بين مؤسسات وممارسات متجانسة أيديولوجيا من أجل ضمان استمرار وجودها. ومن الملاحظ أن التنمية بوصفها طريقة للتفكير ومصدراً للممارسة سرعان ما أصبحت حقيقة منتشرة في كل مناطق العالم. وبذلك أصبحت الدول الفقيرة هدفاً لعدد لا يحصى من البرامج والتدخلات التي لا مفر منها، وبذلك تم ضمان استمرار سيطرة الغرب على دول الجنوب.<sup>(٢٠)</sup>

علاوة على ذلك، ومن خلال عملية التأهيل المهني وإنتاج الكوادر المتخصصة العاملة في هذا الجهاز ونشرهم على مستوى دول العالم تم تثبيت التنمية كأداة معرفية أيديولوجية.<sup>(٢١)</sup> إن التنمية، كما هو متعارف عليها، تعني بالضرورة تدخل عناصر خارجية لتهيمن على دوائر القوة والقرار داخل الدول المستهدفة، فمن الصعوبة بمكان تصور عملية التنمية بدون تدخل واسع ومركزي من قبل الأكاديميين والباحثين الغربيين، أو بدون جيوش من التكنوقراط والمتخصصين أو مشاريع وبرامج مصممة في أروقة البنك الدولي والمراكز المتخصصة في الغرب.<sup>(٢٢)</sup>

### لعل من أهم التعريفات النقدية من منظور نظرية ما بعد التنمية للنظام التنموي المهيمن هو ما يلي:

« التنمية تتألف من منظومة من الممارسات، التي تظهر في بعض الأحيان متناقضة مع بعضها البعض، والتي تتطلب .... من أجل إعادة إنتاج المجتمع – الدفع نحو تحولات عميقة في بنية العلاقات الاجتماعية وتدمير البيئة الطبيعية. إن الهدف الرئيسي لمثل هذا النظام هو تراكم رأس المال عبر زيادة إنتاج السلع والخدمات، والتي توجه الممارسة الاقتصادية من نظام التبادل إلى الطلب الفعال».<sup>(٢٣)</sup>

‘Development’ consists of a set of practices, sometimes appearing to conflict with one another, which require – for the reproduction of society – the general transformation and destruction of the natural environment and of social relations. Its aim is to increase the production of commodities (goods and services) geared, by way of exchange, to effective demand.

ويرى راحنما «إن التنمية عبارة عن أيديولوجية ولدت وصقلت في الغرب من أجل تلبية رغبات القوى المهيمنة في البحث عن أدوات مناسبة لدعم مشاريعهم الجيوسياسية والاقتصادية التوسعية. إن مثل هذه الأيديولوجية قد ساعدت إلى حد كبير في هجر النمط الاستعماري التقليدي وإعادة إنتاجه بشكل أكثر جاذبية بحيث يضمن فاعلية استكمال السيطرة على مقدرات دول الجنوب».<sup>(٢٤)</sup>

20. Escobar, A (1998). Power and Visibility: The Invention and Management of Development in the Third World: <http://www.unc.edu/~aescobar/text/esp/arturoes.pdf>

21. Escobar, A. “Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World”. Princeton University Press, Princeton, NJ.(1995), p. 46

22. Maiava, S. “When Development is not ‘Development’?: Recognising unofficial development or practicing post-development?” Massey University,(2002): [www.devnet.org.nz/conf2002papers](http://www.devnet.org.nz/conf2002papers).

23. Rist, G. “The History of Development: from Western Origins to Global Faith”. Zed Books, London. (2002), p. 13

24. Rahnema (1997:384)



ينطلق منظرو ما بعد التنمية في نقدهم للجهاز الدولي للتنمية من أن الجذور التاريخية للتنمية السائدة مرتبط بالتجربة الحداثية الأوروبية وما تفرع عنها من منظومات فكرية ومعرفية تم فرضها على دول العالم غير الأوروبي ابتداء من الحقبة الاستعمارية مروراً بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاءً بهيمنة الليبرالية الجديدة على ديناميكية العولمة الحالية. يتفق منظرو ما بعد التنمية بأن مفهوم التنمية وما ترتب عليه من تقسيم العالم إلى «دول متقدمة» و «دول نامية» قد أدى إلى بزوغ النمط الغربي كنموذج متقدم مرغوب به عالمياً وبالتالي وجب على الدول الأخرى الأحتذاء بالمسار التاريخي التنموي الذي اقتفاه الغرب من أجل الوصول إلى مستويات متشابهة من التقدم والتطوير. هذه النظرة قد ساهمت في شرعنة ما يسمى «صناعة التنمية» على المستوى العالمي والتي تتضمن منظومة متناسقة من المؤسسات والعمليات والمصطلحات والممارسات والخطابات التي تبذل جهوداً ممنهجة تهدف إلى إخراج دول الجنوب من مستنقع التخلف إلى مستويات مقبولة من التطور والحداثة.<sup>(25)</sup>

إضافة إلى ذلك يشدد منظرو ما بعد التنمية على أن الطابع الاستعماري للنظام التنموي العالمي المفروض غربياً يتجاهل بشكل تام قضايا التنوع والاختلافات الجوهرية ليس فقط بين العالم الغربي والغير الغربي، لكن أيضاً الاختلافات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي تميز الأقاليم والدول والمجتمعات داخل مجموعة ما يسمى ب «العالم الثالث» أو «الدول النامية». إن مثل هذا التجاهل ينطلق بالدرجة الأولى من منطق الهيمنة الذي يعتبر التنمية كأداة مستحدثة ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة ما بعد الاستعمار من أجل إعادة رسم خارطة السيطرة الاقتصادية والسياسية لمراكز القوى الغربية عبر التأثير الاجتماعي- الثقافي وتقديم النظام المعرفي الأوروبي كمحرك لعملية التحديث ومخلص عالمي لإشكاليات الفقر والتخلف في دول الجنوب. تخلص معظم دراسات ما بعد التنمية إلى القول بأن عملية التنمية المفروضة من الغرب قد أدت إلى إعاقة تطور، أو حتى تدمير، التنوع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي للأنظمة المجتمعية التي سادت ما قبل التنمية، وبالمقابل تم فرض نماذج متجانسة من النظم الاجتماعية.<sup>(26)</sup>

توجه نظرية ما بعد التنمية انتقاداتها لنظام التنمية الحالي على اعتبار أن مرجعيته الرئيسة والوحيدة في تصميم برامج التنمية وتنفيذها تستند إلى معايير دولية تعنى بتصنيف وتقييم المجتمعات بطريقة ميكانيكية بحيث تتجاهل أعداداً لا تحصى من قيم وتصورات ومفاهيم الثقافات الأخرى، ويصبح الخطر مضاعفاً عندما تقترن هذه الممارسات بعلاقات القوى السياسية العالمية التي تسعى إلى خلق تغييرات جذرية في مجتمعات الجنوب تنسجم وأهواء هذه القوى كما تعبر عنه المعايير الدولية. إن التنمية كانت وما زالت عبارة عن منهج تكنوقراطي ذي مركزية أوروبية يتم فرضه في معظم الأحيان من الأعلى إلى الأسفل بحيث يتم التعامل مع الشعوب وثقافتهم كمفاهيم مجردة وجدول ورسوم بيانية تحتوي على أرقام واحصائيات ترتفع وتهبط بناء على المعايير الدولية. علاوة على ذلك، يتم إدارة التنمية ليس بوصفها عملية ثقافية محلية (على اعتبار أن ثقافة الحداثة الأوروبية ذات رتبة أعلى من الثقافات الأخرى في مجال التقدم البشري)، لكن بالأحرى كعملية يتم من خلالها فرض تطبيقات تقنية للمعايير الدولية تهدف إلى تقديم بضائع وسلع يتم تصويرها على أنها احتياجات ماسة للسكان المستهدفين. وبالتالي يجب أن لا يكون مفاجئاً القول بأن ما يسمى بالتنمية قد أصبح

25. McGregor, A. "Development, Foreign Aid and Post-Development in Timor-Leste" Third World Quarterly. 28(1), (2007) p.156

26. Escobar (1995), Rahnema (1997), Rist (2002)

مصدرا تدميريا لثقافات دول الجنوب، ومن المفارقات المثيرة للسخرية بان هذه العملية تتم تحت عنوان مصلحة الشعوب.<sup>(٢٧)</sup>

ان أهم ما تقدمه نظرية ما بعد التنمية في نقد التيار التنموي المهيمن هو التركيز على الأبعاد الثقافية والاجتماعية المستمدة من اختراق القيم الحداثية الغربية للأنسجة الاجتماعية في المجتمعات المستهدفة تغييرها على شاكلة النمط الغربي. على سبيل المثال، ان العلاقة المتبادلة بين تعزيز العقلانية الاقتصادية كمحرك للتنمية القائمة على اقتصاد السوق وتشجيع النزعات الفردانية والاستهلاكية في المجتمع يساهم في تآكل البنى العلائقية الجمعية المعبر عنها في النسيج المجتمعي المحلي ككل، ويؤدي بذلك الى «تحويل الإنسان من كائن اجتماعي الى كائن اقتصادي منشغل بتحقيق المصالح الشخصية المادية والرغبات الاستهلاكية وتقزيم دور التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع ضمن اطار اقتصادي بحت».<sup>(٢٨)</sup>

في هذا السياق يشدد ساشس على انه يجب التخوف من نجاح التنمية وليس من فشلها.<sup>(٢٩)</sup> لكن مثل هذا التحذير لا ينطوي بالضرورة على رفض التنمية كمفهوم للتقدم والتطور الانساني النهضوي بل على العكس، يوضح ماثيوس هذه النقطة بالقول بأن نداء ما بعد التنمية يتمثل في «طريقة جديدة للتغيير، للتطوير، للتحسين والتي يجب بنائها على خرائب مشروع التنمية الذي فرض على البشرية بعد الحرب العالمية الثانية».<sup>(٣٠)</sup>

ويرى مجيد راحنما أن مروجي التنمية قد قاموا بالتلاعب من خلال ادماج بعض المفاهيم البراقة والخادعة مثل «التنمية التشاركية» وذلك من أجل التضليل واخماد الأصوات الناقدة للنموذج التنموي النخبوي الذي ساد خلال العقود الماضية. ان برامج التنمية التشاركية تشدد بشكل كبير على ادخال قيم الحداثية الغربية والتركيز على الاصلاح الفردي واهمال دور النضال السياسي من أجل التغيير. وعلى الرغم من اعطاء صفة التشاركية لبعض برامج التنمية، فهي تبقى جزءا من نظام التنمية الرسمي المتلائم مع متطلبات التوسع الرأسمالي وأجندة السوق الحر. وبذلك يتم اضافة شرعية على برامج التنمية من خلال جلب أصوات الناس وخصوصا الفقراء منهم من اجل تقديم الدعم لمثل هذه السياسات.<sup>(٣١)</sup>

أما اسكوبار فيذهب إلى القول بأن التنمية «قد اعتمدت بشكل حصري على نظام المعرفة الواحد، وهو الحداثية الغربية، ومن أجل ضمان سيادة هذه المنظومة المعرفية الواحدة فقد اعتمدت القوى الغربية على تهميش واستبعاد كل المنظومات المعرفية غير الغربية». وينطلق اسكوبار في تفكيك المنظومة المعرفية للتيار التنموي السائد من الميراث النقدي لكل من ادوارد سعيد «الاستشراق» ومنظور ميشيل فوكو فيما يتعلق بعلاقة المعرفة بالقوة. وبناء على ذلك، يشدد اسكوبار على ان خطاب التنمية هو امتداد للاستعمار من حيث

27. Escobar (1995), Rahnema (1997)

28. Rahnema (1997)

29. Sashs, W. Ed. "The Development Dictionary: A guide to Knowledge as Power". Johannesburg: Witwatersrand University Press. (1992)

30. Matthews, S. "Post-Development theory and the question of alternatives: a view from Africa". Third World Quarterly. 25(2). (2004), p.p. 367-377

31. Rahnema (1997: 167)

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

تشكيل الافكار عن «الآخر» بدون اشراك الاخر في تقديم افكاره عن نفسه بنفسه. لهذا يتحدث اسكوبار عن أن التنمية هي عبارة عن تجربة ذات منظور تاريخي أحادي، ترسخت ملامحه من خلال خلق نطاق للفكر والعمل عبر تحليل خصائص العلاقات المتبادلة بين ثلاثة محاور أساسية تشكل في مجملها نظام التنمية المهيمن: أولاً، أشكال المعرفة التي يشير إليها خطاب التنمية وتتمثل بوضع نظريات ومفاهيم ومصطلحات من منظور غربي، وفي أغلب الأحيان تكون غريبة وغير منسجمة مع السياقات المحلية. ثانياً، بنية القوى المهيمنة وذلك من خلال ضبط وتعديل الممارسات التنموية بناء على مصالحها. وثالثاً، تعزيز الذاتية التي تتمثل في تقسيم البشر الى مجموعات متقدمة و متخلفة. ينتهي اسكوبار بأن المساهمات النقدية التي تقدمها مدرسة ما بعد التنمية تنطوي على الأهداف التالية:

١. ان مصلحة دول ومجتمعات الجنوب تقتضي الاسترشاد ببديل كلي لنظام التنمية القائم بدلا من تنمية بديلة ضمن الاطار التنموي الحالي، بمعنى اخر يشدد اسكوبار على ضرورة الرفض التام لبنية وأسس براديعم التنمية.

٢. الاسترشاد بالمعرفة والثقافة المحلية الاصلية كمحفز أساسي للتقدم التاريخي.

٣. موقف نقدي باتجاه الخطاب العلمي الغربي الفردي المعمول به.

٤. العمل على تعزيز التنوع والتعددية على المستوى المحلي خصوصا عن طريق الحركات الاجتماعية و الشعبية.<sup>(٣٢)</sup>

يقدم الباحث الانثروبولوجي فريجسون أطروحة نوعية ساهمت الى حد كبير في اثراء مدرسة ما بعد التنمية في كتابه «الالة اللاسياسية: التنمية، التجريد من السياسة والقوة البيروقراطية في ليسوتو». تقوم هذه الأطروحة على دراسة ميدانية لمشروع تنموي ريفي ممول من البنك الدولي والوكالة الكندية العالمية للتنمية في دولة ليسوتو الواقعة في جنوب افريقيا. يستنتج فريجستون بأن هذا المشروع هو عبارة عن عينة لمشاريع تنموية ضخمة يتم تنفيذها على مستوى دول الجنوب وتندرج في إطار ما يسمى «جهاز التنمية». يعرف فريجسون «جهاز التنمية» بأنه منظومة تشمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية ووكالات التنمية والممولين والخبراء وكل اللاعبين المنخرطين في صناعة التنمية والذين يتعاملون مع عملية التنمية واشكاليات الفقر بمنهج تقني عملياتي بدون أي اعتبار للأسباب البنوية السياسية التاريخية التي أدت الى خلل في عملية التطور التاريخي للمجتمعات المستهدفة. ان تجريد عملية التنمية من أبعادها السياسية قد ادى الى تحويل «خطاب التنمية الى أداة في خدمة «الالة اللاسياسية»، بحيث تدعي أنها لا سياسية وتعوق العمل الشعبي لكنها بنفس الوقت تؤدي إلى نتائج سياسية». <sup>(٣٣)</sup> يرى فريجسون بأن ما يسمى جهاز التنمية في ليسوتو، والتي تشكل بيروقراطية الدولة جزءا منه، ذو آثار سياسية تتمثل في ترسيخ وتقوية الممارسات البيروقراطية اللاسياسية للدولة والتي في نهاية المطاف ليس لها أثر يذكر على عملية القضاء على الفقر. لعل ابرز ما

32. Escobar(1995:13)

33. Ferguson, James. "The Anti-Politics Machine: Development, Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho". University of Minnesota Press. (1994), p. 232

يمكن استخلاصه من دراسة فريجسون بان المنهج التقني اللاسياسي للتنمية يؤدي بالضرورة الى عواقب سياسية عديدة، واذا كانت النتيجة السياسية التي خلص اليها فريجسون بأن التنمية قد أدت الى تعزيز بيروقراطية الدولة، فان النتائج الاكثر خطورة تتمثل في اعادة انتاج السيطرة الاستعمارية بشكل معياري من خلال خطاب التنمية.

لم يكف منظرو مدرسة ما بعد التنمية بمحاولة نقد وتفكيك مضامين التنمية بل ناقشوا أيضا ضرورة بلورة تصور بديل للتنمية يرتكز على الطاقات المحلية والتنوع الثقافي والقدرات الشعبية. ويحث اومبانا دول ومجتمعات الجنوب بان تتحمل مسؤولية العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يستجيب للمطالبات والأوليات المحلية والتي يجب ان تعكس التنوع الثقافي والسياسي في هذه المجتمعات بحيث انه من الضروري لهذه الدول والمجتمعات التوجه نحو الداخل واستشارة القواعد الشعبية بدلا من الاعتماد على الوكالات والوصايا الخارجية.<sup>(34)</sup>

**بشكل عام، يمكن تلخيص بدائل التنمية التي تطرحها هذه النظرية ضمن محورين أساسيين:**

**اولا:** يرى رواد ما بعد التنمية بمركزية دور الحركات الاجتماعية والمبادرات الشعبية في دفع عجلة التغيير المرتكز على اعتبارات واحتياجات المجتمعات المحلية. تعزى نشأة الحركات الاجتماعية الى تبلر سياقات تمتاز بغياب العدالة الاجتماعية وهول حجم العلاقات المجحفة الناجمة عن زيادة اللامساواة الاجتماعية والسياسية، بحيث تتأثر فئات اجتماعية واسعة من سياسات التنمية اللاسوية وسوء توزيع الثروة، مما يؤدي الى تهيمشهم من قبل الدوائر الرسمية المسؤولة عن رسم السياسات، بالاضافة الى استبعادهم سياسيا من قبل دوائر اتخاذ القرار سواء داخل الدولة او في السياق اللاديمقراطي الاوسع المتمثل بعلاقات التبعية والاستغلال والاستعمار الجديد بين الغرب ومنظماته وبين دول الجنوب.<sup>(35)</sup> تتمثل الأهداف الاستراتيجية للحركات الاجتماعية في كونها تناضل نحو تحقيق أكبر قدر من الحكم الذاتي لصالح الجماهير ومن ثم ممارسة الحق الجماعي في عملية تقرير المصير والقدرة على استرجاع الحق المسلوب من القوى الخارجية الدخيلة في رسم افاق التنمية والتطور ورسم المستقبل.<sup>(36)</sup>

يعتقد اسكوبار بمستقبل تهيمن عليه الهموم السياسية المحلية، وقد برهنت الحركات الاجتماعية في دول الجنوب على مرونتها وقدرتها على التعبير عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات التي تمثلها بشكل خلاق، وذلك خلافا للنهج التنموي المفروض من أعلى الى أسفل الذي أثبت فشلا ذريعا بالتعامل مع متطلبات التغيير الاجتماعي المرتكز على المجتمعات المحلية وثقافتهم المتنوعة. ومن أجل تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع يجب العمل على صياغة نظريات بديلة للتنمية على ان تكون ذات توجه تطبيقي وطابع سياسي، من أجل تمكين الحركات الاجتماعية من العمل على المستوى الشعبي في بلورة توجه مجتعي عام يقود عملية

34. Udombana, N. (2000) 'The Third World and the Right to Development: An Agenda for the Next Millennium', Human Rights Quarterly 22(3), (2002), p.p. 753-787.

35. Polet, F. ed. "The State of Resistance: Popular Struggles in the Global South." London: Zed Books. (2007), p7.

36. Sachs (2002).

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

التنمية. رغم محدودية قدرات ومصادر الحركات الاجتماعية الناشئة فهي بلا شك توشح الى بزوغ حركة مقاومة جماهيرية ذات بعد تحرري يمكن ان تواجه بفعالية سلطوية نظام التنمية العالمي.

في هذا السياق تسلط نظرية ما بعد التنمية الضوء على الدور المحوري للحركات الاجتماعية في عملية استرجاع السياسة إلى صدارة العمل الاجتماعي، وخصوصا فيما يتعلق بإعادة الاعتبار للجذور الأساسية والأبعاد السياسية الحقيقية لقضايا التنمية والتي قام الجهاز التنموي الدولي بتجريدها منها. على سبيل المثال ترى هذه النظرية بأهمية رفض المنهج التقني للتنمية، والذي يتعامل مع ظواهر الفقر بأسلوب فح يتجاهل بشكل تام الأسباب السياسية المؤدية اليه. وبذلك تشدد النظرية على حيوية العمل الشعبي في تحدي تفسيرات وأهداف خبراء التنمية، وذلك من خلال تجارب حية شهدتها بعد المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية بحيث قامت الحركات الاجتماعية بتعبئة الفلاحين من أجل إعادة السيطرة على مناطق زراعية شاسعة تم منحها من قبل الحكومات تحت تصرف وكالات وخبراء التنمية.<sup>(٣٧)</sup> وتشير الباحثة انكرانثيون الى مثال حي اخر يتمثل في الحركات الاجتماعية الناشئة في الفلبين، حيث لعبت هذه الحركات دورا مهما في مواجهة سياسات التنمية الحكومية الخاضعة لنفوذ الوكالات والمنظمات العابرة للحدود التي ساهمت في تآكل الهامش الديمقراطي في الفلبين بحيث أصبحت الحكومة محاسبة امام هذه المنظمات بدلا من مواطنيها.<sup>(٣٨)</sup>

**ثانيا:** ينادي منظرو هذه المدرسة بأهمية العمل على مقاومة علاقات القوى غير العادلة وتفكيك بنية سلطة التنمية المستبدة عبر اطلاق عنان مخزون الثقافة المحلية الكامنة في المجتمعات لمواجهة الاختراقات المعرفية الخارجية تحت شعار التنمية. ان الثقافة المحلية الأصيلة هي نتاج لتجربة تاريخية طويلة مرتبطة بمجموعة من الناس والتي تعبر عن تفاعلهم مع السياق الجغرافي والبيئي الذي ينتمون اليه. وهذا يتطلب بالأساس العمل على التخلص من الاستعمار الثقافي الذي تغلغل في العديد من العقليات المحلية والمجموعات المثقفة التي بدورها اندمجت في صناعة التنمية وقامت بتطبيق مضامينها المستوردة بدون اي اعمال للعقل النقدي او حتى تقدير لدور الثقافة المحلية الاصيلية.

لقد أثبتت التجارب المحلية في سياقات ثقافية متنوعة قدرتها على تأسيس أنظمة اقتصادية تعتمد على النفس وتلتزم سياسات الاكتفاء الذاتي والاستدامة، بالإضافة إلى ضالة تأثيراتها السلبية على الحياة الانسانية والبيئة.<sup>(٣٩)</sup> فعلى سبيل المثال يشير حسن زاؤول الى ان الجوهر الانساني للأنظمة الاقتصادية الاصيلية للعديد من المجتمعات المحلية الافريقية لا تسعى الى لامحدودية الانتاج وتراكم رأسمال ولكن إلى إعادة توزيع الثروة ضمن إطار التماسك الاجتماعي للمجموعات المحلية والمجتمع ككل.<sup>(٤٠)</sup>

37. Escobar, A. «Imagining a Post-development Era? Critical Thought, Development, and Social Movements.»

Social Text 31/32. (1992), p.46.

38. Encarnacion Tadem (2007). In Polet, F. (2002): p.193.

39. Shrestha, Nanda. "Becoming a Development Category", in Crush, Jonathan. (1995) p. 276

40. Zaoual, Hassan. "The Economy and Symbolic Sites of Africa", in Rahnema, Majid and Bawtree, V. (1997) p. 24.

## النموذج الفلسطيني ما قبل أوصلو

شهدت الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة في العقدين ١٩٧٠-١٩٨٠ حالة نموذجية من المبادرات المحلية ومأسسة العمل الجماهيري الذي اشتمل على العديد من أوجه التنمية المرتكزة على العمل الشعبي والاحتياجات الوطنية والتي أخذت بعين الاعتبار استثنائية الوضع الفلسطيني الخاضع للسيطرة الاستعمارية خصوصا فيما يتعلق بتعزيز دور المقاومة كثقافة وممارسة على مستوى الفئات الاجتماعية قاطبة. لعل من أهم العوامل التي ساهمت في تقوية هذه الديناميكية الفريدة هو نشوء المنظمات الجماهيرية والأطر الشعبية المتنوعة والتي يمكن اعتبارها بمثابة حركات الاجتماعية، حيث لعبت دورا محوريا في سد حاجات المجتمع الأساسية وتنظيم العلاقات الاجتماعية والتعبئة السياسية والثقافية لقطاعات المجتمع في المدن والقرى والمخيمات. يمكن القول بأن الأسلوب المبهر للمنظمات الجماهيرية الفلسطينية في إدارة وتنظيم مجتمع كامل تحت السيطرة الاستعمارية قد قدم نموذجا لامثيل له في العالم بحيث أثبتت اليات التنظيم الذاتي تحت الظروف القاهرة نجاعتها في تمكين الجماهير من ادارة دفة المقاومة بكافة أشكالها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والتي بمجملها قد تشكل مادة خصبة للدراسات المعنية ببدائل لنظام التنمية الحالي. اعتقد أن هناك تجربة فلسطينية يجب دراستها بعناية من أجل تقديم بدائل للتنمية. بلا شك التجربة الفلسطينية لم تخل من الاخطاء والاشكاليات خصوصا عندما تم تأسيسها عبر انشاء اللجنة الفلسطينية-الأردنية. لكن بشكل عام التجربة كانت ثرية لشعب عاش تحت الاحتلال المباشر وخصوصا خلال الانتفاضة الاولى قبل ان يتم اجهاضها في التسعينات.

ففي أواسط السبعينات من القرن الماضي بدأت سلسلة من الحركات المجتمعية المسيسة بتشكيل أطر ولجان ذات طابع تنظيمي ومهني أكثر اختصاصا وفعالية من الجمعيات الخيرية التقليدية التي سادت في المراحل التاريخية السابقة. جدير بالقول إن الفصائل اليسارية لمنظمة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني قد شددت على مركزية دور هذه الاطر كأداة استراتيجية في تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية وبناء بنية تحتية للمقاومة وتلبية المتطلبات الاقتصادية الاجتماعية للجماهير والتي تم تجاهلها عمدا من قبل سلطات الاحتلال. ورغم التعقيدات التنظيمية الناتجة عن السياسات الاسرائيلية الأمنية ومطاردة النشاط واغلاق المؤسسات فقد تسارعت وتيرة انتشار هذه الأطر الشعبية وزيادة نسبة عضوية الجماهير في العمل الأهلي السياسي. وقد امتازت هذه الأطر والمنظمات الجماهيرية بتنوعها وتمايز اختصاصاتها وتباين الفئات الاجتماعية التي ركزت عليها، ولكنها اتحدت في أهدافها خصوصا فيما يتعلق ببناء بنية تحتية مؤسسية تمثل النقيض لمؤسسة الاحتلال والسعي الجاد من أجل تحقيق غايات التحرر الوطني.

**وفي هذا السياق يمكن تصنيف أهم هذه الاطر الجماهيرية كما يلي:**

### الحركات النسوية:

شكلت الحركات النسوية الفلسطينية احد اعمدة النضال الشعبي والعمل المجتمعي في فلسطين خلال السبعينات والثمانينات. وتغزو رولا أبوودحو نشوء الحركات النسوية بوصفها جزءاً من الأطر الجماهيرية إلى سببين رئيسيين، يتمثل أولهما بالهجمة الشرسة التي شنها الاحتلال على المقاومة التي قطعت أشواطاً في تطورها مما استدعى حمايتها جماهيرياً وشعبياً، وثانياً بسبب الحاجة الملحة لتابعة التطورات المجتمعية

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

والتي لا يمكن أن تؤجل لما بعد التحرير، وذلك يمثل الربط الذي انتهجته المقاومة بين الوطني والاجتماعي.<sup>(٤١)</sup> ولقد استطاعت الحركات النسوية توسيع دائرة النطاق الجغرافي لنشاطاتها بحيث فعلت دور المرأة المقاوم في المناطق الريفية البعيدة ومخيمات اللجوء.<sup>(٤٢)</sup> لقد كان لدور المرأة النضالي السياسي والاجتماعي أثر بالغ في تشكيل الوعي التقدمي الفلسطيني بحيث ترسخ في أذهان الكثيرين أن « قضية تحرر المرأة اجتماعيا يشكل عمادا أساسيا للنضال من أجل تحرير فلسطين»<sup>(٤٣)</sup>

وقد وصلت فعالية الحركات النسوية نروتها التعبوية في بداية الانتفاضة الاولى بحيث قدر الباحث روبرت هانتر عدد النشاطات في الحركات النسوية والفاعلات في المظاهرات الشعبية في العام ١٩٨٧ بأكثر من ٢٥,٠٠٠.<sup>(٤٤)</sup>

## النقابات العمالية

تعود نشأة النقابات العمالية الى فترة ما قبل النكبة وهي بذلك تشكل أحد أقدم أشكال العمل الأهلي في فلسطين. شهدت فترة ما بعد ١٩٦٧ نشوء العديد من النقابات العمالية ذات الانتماء الفصائي والتي قامت بتمثيل الشرائح العمالية المختلفة سواء العاملة في داخل ما يسمى اسرائيل أو في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة. لعب الانتماء الفصائي والتوجه الايديولوجي دورا حاسما في طبيعة هذه النقابات حيث قامت النقابات العمالية القريبة من أحزاب اليسار بالتفوق بين متطلبات التحرر الوطني والتحرر العمالي بينما ارتأت النقابات التابعة لحركة فتح إعطاء الأولوية للعمل الوطني على حساب الحق العمالي عبر الاعلان عن «تجميد النضال الطبقي».<sup>(٤٥)</sup> بحلول العام ١٩٨٧ وصل عدد النقابات العمالية الناشطة في الوطن المحتل الى أكثر من ١٣٠ نقابة متفاوتة في الحجم والتأثير وعدد الأعضاء.<sup>(٤٦)</sup>

## الحركات الطلابية

تشكلت الحركات الطلابية في الجامعات والمدارس الثانوية في فترة الثمانينات ومثلت امتدادا طلابيا مباشرا للفصائل الفلسطينية المختلفة، وكان تأثير هذه الحركات كبيرا بحيث أنه امتد خارج إطار الحرم الجامعي والمدارس الى مستويات مختلفة في الحيز الفلسطيني العام. لعبت هذه الحركات دورا طليعيا في اعداد الكوادر المسيسة ونتاج القيادات الشبابية المؤثرة على الصعيد السياسية والاجتماعية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، عرفت هذه الحركات الطلابية بكونها أهم الأذرع الضاربة في خطوط المواجهة ضد سلطات الاحتلال العسكرية.

41. <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/abuduhu.pdf>

42. Hiltermann. R Joost. "Behind the Intifada: Labour and Women Movements in the Occupied territories". Princeton University Press (1993) p. 141

43. Alnuweiri, R. "Palestinian Women's Struggle for Social and National Liberation. International Women's Confrence against Imperialist War and Plunder. (2002), p68

44. Hunter .F. Robert. "The Palestinian Uprising: A War by Other Means". Berkeley: University of California Press. (1991). p.23

45. Hiltermann (1993:77).

46. Ibid. 69.



## التعاونيات

شكلت هذه التعاونيات بمختلف تخصصاتها أحد العناوين الرئيسية لنموذج التنمية المقاوم الذي ساد في فترة ما قبل أوسلو. سعت هذه التعاونيات بشكل منهجي نحو تحقيق نظام اقتصادي مقاوم مرتكز على ثقافة الاعتماد على الذات، والاكتفاء الذاتي وإيجاد بدائل محلية للمنتج الاسرائيلي وذلك للدفع بشكل تدريجي نحو الاستقلال الاقتصادي والانعقاد من التبعية لاسرائيل. امتازت هذه التعاونيات بتنوع لتخصصاتها وبنائها وامتدادها. ويمكن تصنيف هذه التعاونيات من خلال ثلاث نماذج رئيسية: المؤسسات التعاونية، والتعاونيات الانتاجية، والتعاونيات المنزلية.<sup>(٤٧)</sup> يمكن القول بأن هذه التعاونيات ساهمت الى حد كبير في ايجاد حلول مرضية للمشاكل الاقتصادية التي واجهت السكان بسبب الاجراءات الاسرائيلية التعسفية بما في ذلك خلال فترات فرض التجول والاغلاقات. بالاضافة الى ذلك قامت هذه التعاونيات بتقوية الروابط الاجتماعية ورفع حس التضامن بين الجماهير وذلك عبر المشاريع الزراعية والاقتصادية التي أدمجت العائلات للعمل سوية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الأحياء السكنية. وبخلاف معظم المنظمات الجماهيرية الموجهة من قبل العمل الفصائلي الفلسطيني، حظيت هذه التعاونيات بمستوى كبير من الاستقلالية بعيدا عن التأثير الفصائلي المباشر.

## اللجان الطوعية المتخصصة

كان للجان المتخصصة دور حيوي في تقديم الخدمات والاستشارات في مجالات تتطلب مستوى عال من الحرفية والتخصص كالزراعة والرعاية الصحية والتعليم وتقديم المساندة لذوي الاحتياجات الخاصة وأشكال أخرى من الخدمات الاجتماعية. وقد كان العمل التطوعي أحد أهم سمات هذه اللجان بحيث فتحت أبوابها للطباء والمهندسين والأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من اصحاب المهن المتخصصة للمساهمة في دعم القطاعات المجتمعية المختلفة كجزء من استراتيجية سياسية هدفت الى دعم صمود الشعب الفلسطيني. لقد تميزت هذه اللجان بالمرونة والقدرة على الانتشار والوصول الى مناطق تواجد السكان بما في ذلك المناطق الريفية البعيدة. وبذلك نجحت اللجان المتخصصة في تلبية الاحتياجات الاساسية للمجتمع بحيث أنه بحلول العام ١٩٩٣ تمكنت هذه اللجان من تقديم ما يقارب من ٦٠٪ من الخدمات الصحية الأساسية، وحوالي ٣٠٪ من خدمات المستشفيات و ١٠٠٪ من خدمات رعاية الأطفال و ١٠٠٪ من خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة و ١٠٠٪ من الخدمات والتدريبات الزراعية وما يقارب من ٣٠٪ من الخدمات التعليمية.<sup>(٤٨)</sup>

ولقد أصبحت هذه الأطر الجماهيرية وغيرها من التشكيلات المجتمعية مرجعية أساسية لفهم ديناميكية المجتمع الفلسطيني في فترة ما قبل أوسلو وخصوصا فيما يتعلق بمنهج التنمية المقاوم القائم على المبادرات والقرارات الشعبية. وقد ساهمت عدة خصائص ميزت العلاقات الاجتماعية داخل هذه الأطر، والعلاقات فيما بينها، والعلاقات مع المجتمع ككل، حيث كانت بمعظمها والى حد كبير ذات توجه ديمقراطي تشاركي وارتكزت في شرعيتها على الأهداف الوطنية والاجتماعية التحررية وقد كان للعمل التطوعي دور كبير في تعزيز ثقافة

47. Musleh, Muhammed, "Palestinian civil society" Middle East Journal Vol. 47, No. 2 (Spring, 1993), p265.

48. Denis Sullivan, "NGOs in Palestine: Agents of Development and Foundations of Civil Society," Journal of Palestine Studies, Spring (1996) p. 94.

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

التضامن والاعتماد على النفس وتغليب المصلحة الوطنية العامة على المصالح الشخصية والفئوية الضيقة. ان سياق التجربة الفلسطينية ما قبل أوسلو ودور الحركات الاجتماعية والأطر الجماهيرية قد ارتكز على دعائم ساهمت في تقديم التجربة الفلسطينية كنموذج تنمية نوعي يسعى لبناء الانسان وتفعيل المجتمع من أجل إدارة دفة التنمية. لقد ارتكز نموذج التنمية المقاوم على أربع دعائم أساسية تساعد في فهم الاطار العام للكيفية التي تم من خلالها الجمع ما بين ممارسة العمل التنموي والمقاومة على مستوى الجماهير:

١ - **الأجندة الوطنية:** يمكن تعريف الأجندة الوطنية بمجموعة البرامج والخطط والمفاهيم والأهداف المنسجمة مع متطلبات قضية التحرر الوطني الفلسطيني والتي عبرت عنها منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد شكلت الأجندة الوطنية المتمثلة في مقاومة الاحتلال والسعي نحو التحرر الوطني وتقرير المصير الاطار العام التعريفي لهوية الأطر الجماهيرية وأهدافها وآليات عملها. ورغم وجود اختلافات في الرأي والأسلوب بين هذه الأطر فانها بقيت تمثل الاحتياجات الشعبية الحقيقية ضمن اطار متطلبات العمل الوطني. ويمكن فهم الاستراتيجية الوطنية العامة للأطر الجماهيرية من خلال تسليط الضوء على ثلاث تقنيات حيوية:

- **تقديم الخدمات بشكل موجه:** ساهمت في دعم صمود المجتمع عبر تغطية احتياجاته في معظم المجالات. ينطوي هذا المحور على أبعاد سياسية مهمة بحيث، على سبيل المثال، أن تقديم الخدمات للفئات الفقيرة في المجتمع لم يكن ضمن برامج الاغاثة الانسانية ذات الطابع اللاسياسي واللامتحيز كما هي الحالة اليوم، بل تم التعامل مع مشكلة الفقر كنتيجة مباشرة للسياسات الاستعمارية الاسرائيلية، وبذلك حملت تقنية تقديم الخدمات في طياتها أهمية قيمة ساهمت في عملية التثقيف السياسي والتعبئة الجماهيرية.

- **رفع الوعي السياسي والاجتماعي:** ساهمت الأطر الجماهيرية برفع الوعي السياسي والاجتماعي و الثقافي من أجل توفير شروط هيمنة الفكر الوطني التحرري كمخلص من السيطرة الاستعمارية. وقد امتدت عملية رفع الوعي أيضا لتشمل جوانب اخرى كالزراعة والصحة والأمور الاقتصادية والخلافات المجتمعية.

- **التعبئة الجماهيرية:** بعد دعم احتياجات الجماهير ورفع وعيهم السياسي والثقافي والاجتماعي قامت الأطر الجماهيرية بتنظيم وتعبئة القطاعات الاجتماعية المختلفة بهدف نقل هموم الناس من الطابع السلبي إلى العمل الجماعي الفعال الهادف إلى مواجهة الاحتلال وسياساته، وقد تجسدت ذروة التعبئة الجماهيرية في سنوات الانتفاضة الفلسطينية الاولى.

٢- **العمل الجماعي:** يقصد بالعمل الجماعي تركيز القوة والمصادر بيد الجماهير الشعبية وهو ما يأخذ موقعاً نقيضاً للعمل النخبوي المحتكر للسلطة والمارد الذي تعبر عنه أحوالنا اليوم مثلما تتجلى في برامج التنمية والمنظمات غير الحكومية.<sup>(٤٩)</sup> لقد تطلبت الأجندة الوطنية بناء مجتمع يرتكز على علاقات اجتماعية متينة وعمل جماعي فعال يعكس الهم المجتمعي المشترك من أجل الوصول الى غايات التحرر الوطني. وقد كان للبعد الجماعي دور مهم في إطلاق زمام القوى المجتمعية الكامنة نحو تحقيق المشروع الوطني واشراك الجماهير في عملية ادارة المشاريع التنموية مما ساهم في ترسيخ النظام التشاركي الديمقراطي. ولعل بنية الأطر الجماهيرية التي افتقدت إلى هرمية صارمة، ومرونتها بالتواصل الجغرافي مع مختلف الفئات

49. Jad, Islah. The 'NGOization' of the Arab Women's Movement. IDS Bulletin, 35 (4), (2004), pp. 34-42.

الشعبية، وتواضع القيادات التي كانت جزءاً من النسيج الاجتماعي الشعبي لعبت دوراً أساسياً في نجاح العمل الجماعي. وقد ساهمت عناصر مثل تأصل روح العمل التطوعي والالتزام بالهم العام وتغليب المصلحة العامة في إثراء تجربة العمل الجماعي في فلسطين.

٣- **التسييس:** لقد كان لاضفاء الصفة السياسية التحررية للأطر الجماهيرية ومساهمتها في تسييس الهم العام دور مهم في دمج الفئات الشعبية في المشروع التحرري. وقد كانت معظم التقنيات التنموية ومحاولات خلق نظام اقتصادي مقاوم من خلال المقاطعة الاقتصادية والاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات تندرج ضمن استراتيجية سياسية أوسع عبرت عنها الاجندة الوطنية لحركة التحرر الوطني الفلسطيني. ولعل أهمية العنصر السياسي التحرري تتمثل بكون القضية الفلسطينية سياسية بالدرجة الاولى، وهو ما يتطلب دوراً محورياً للوعي السياسي للجماهير في مجابهة المشروع الاستعماري.

٤- **انتاج المعرفة:** مثلت الأطر الجماهيرية المختلفة أحد أهم المرجعيات المحلية في انتاج المعرفة المرتكزة على التجربة التاريخية الفلسطينية والموروث الثقافي المحلي. إن نوعية الإنتاج المعرفي المنبثق من التجربة والثقافة الفلسطينية ومحتواه، لها أثر كبير في تشكيل هوية فلسطينية متميزة و متماسكة وذات بعد ثوري تتلاءم مع متطلبات المرحلة السياسية. ولقد تأثرت مضامين انتاج المعرفة بتجارب الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والظلم، واستفادت من تجارب الأمم الثورية وخلق حالة تضامن أممية بين الشعوب المستعمرة، فقد كان للتجارب المناهضة للاستعمار في الجزائر وفيتنام وجنوب افريقيا حضور كبير في الحقل المعرفي الفلسطيني.

ورغم الانتقادات التي وجهت للاليات التي تمت بها ادارة بعض مشاريع التنمية واستغلالها من بعض الأفراد والقوى الفصائلية الفلسطينية لتحقيق مصالح فئوية،<sup>(٥٠)</sup> إلا أن الأطار العام الذي تم من خلاله دعم صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال قد ساهم في تحشيد القوى الشعبية وبناء وعي جمعي من أجل الاستمرار في مجابهة المشروع الاستعماري. لقد حاولت السلطات الاسرائيلية مراراً وتكراراً فرض هيمنتها وكسر صمود الشعب الفلسطيني عبر ابتداء آليات للسيطرة واختراق النسيج الاجتماعي الفلسطيني. ولعل من أبرز هذه الاساليب الاستعمارية هو انشاء ما يسمى بالادارة المدنية كقناة رسمية بيروقراطية لتقديم الخدمات من ناحية، وأداة للتدخل المباشر في الشؤون الاجتماعية الداخلية واجهاض سبل اقامة مؤسسات خدمتية فلسطينية مستقلة من ناحية أخرى. لقد كانت الادارة المدنية احد أخطر الاجراءات المضادة الرامية الى خنق المبادرات الفلسطينية الساعية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، إذ أن إجراءاتها اشتملت سياسات الحظر الاقتصادي وتقييد التسويق والقيود على التحويلات النقدية وفرض عقوبات زراعية، وفرض حظر على الوقود واغلاق المنظمات والمؤسسات المحلية لفتترات طويلة واعتقال الكوادر والناشطين، وعزل المجتمعات المحلية وفرض أنظمة ضريبية مجحفة. ولكي تدفع اسرائيل نحو زيادة الاعتمادية الفلسطينية على الادارة المدنية فقد قامت بتغيير لوحات السيارات وأنشأت نظاماً للتصاريح يتوقف على دفع الضرائب واضطر سكان غزة للحصول على بطاقات هوية جديدة. كما قامت سلطات الاحتلال بشن غارات ضريبية على السكان، ولكي تزيد من صلابة اجراءاتها قامت باصدار مجموعة جديدة من اللوائح الضريبية.<sup>(٥١)</sup>

٥٠. (٢٠٠٤) نخلة، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية  
51. Hunter, F. Robert. "The Palestinian uprising: a war by other means". University of California Press (1991), p. 146.

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

وكان لإنشاء روابط القرى أبعاد مدمرة على النسيج الاجتماعي الفلسطيني عبر محاولة فرض نظام من المحسوبة التي كانت تستخدم لربط السكان بالخدمات عن طريق روابط القرى أو فرض عقوبات على الراضين للتعاون. ولقد منحت إسرائيل روابط القرى سلطات واسعة فيما يتعلق بالخدمات الحساسة والتي من أهمها منح تصاريح لم شمل العائلات وتصاريح السفر والتعيينات في الخدمة المدنية وتراخيص البناء والغاء أوامر هدم المنازل وإطلاق مشاريع جديدة لكهرباء القرى ومحطات المياه وتوسيع الطرق الداخلية.<sup>(52)</sup>

ورغم الصعوبات والمعوقات التي فرضت في وجه المحاولات الفلسطينية لإنشاء نظام محلي مقاوم للبنية الاستعمارية الصهيونية، إلا أن الشعب الفلسطيني تمكن من تحدي هذه المشاريع عبر الخوض في مواجهات مباشرة ضد الإدارة المدنية وروابط القرى. تمثل الانتفاضة الأولى أحد أهم الحلقات التاريخية في تحدي مشاريع السلطات الاحتلالية بطريقة منظمة ومتماسكة، حيث باتت حملات الإضرابات والمقاطعة الاقتصادية والعصيان المدني جزءاً من الروتين اليومي للشعب الفلسطيني. ولعل من أبرز أشكال المواجهة كانت حركة العصيان المدني التي وصلت ذروتها من خلال تجربة أهل بيت ساحور في الانتفاضة الأولى حيث قام السكان بتسليم هوياتهم ورفضوا دفع الضرائب للإدارة المدنية. ولقد كان لتشكيل اللجان الشعبية دور كبير في دعم صمود السكان وذلك عبر تأسيس شبكات دعم تجسدت في لجان التموين وتوزيع الأغذية، ولجان الاكتفاء الذاتي المسؤولة عن تطوير الاقتصاد المنزلي، ولجان الإصلاح الاجتماعي التي تخصصت في حل النزاعات الاجتماعية ومقاطعة المحاكم الإسرائيلية، ولجان مجابهة الضرائب والتي منعت موظفي الضرائب من القيام بجمع الأموال من السكان في المدن والقرى والمخيمات، ولجان التعليم والتي كانت وظيفتها تنظيم حلقات دراسية لسد الفجوات الناتجة عن إغلاق المدارس والجامعات، ولجان التجار التي قامت بتنسيق الإضرابات، ولجان المعلومات التي أخذت على عاتقها نشر المعلومات عن الأحداث ومقابلة الصحفيين الأجانب، واللجان النسوية والتي قامت بالعديد من المهام الحيوية كالتعليم والصحة والمساعدة في النشاطات الاقتصادية والاحتجاجات والمواجهة المباشرة مع الجنود، ولجان الحماية التي توكلت بمهام حماية الممتلكات من هجمات الجنود والمستوطنين والدفاع عن الأحياء.<sup>(53)</sup>

ومن جانب آخر كان للحركات الجماهيرية وخصوصاً النسوية والشبابية دور كبير في النضال التحرري الاجتماعي بحيث لاحظ الباحثون عملية تآكل في البنى التقليدية كالبيروقراطية الأبوية والسلطة العشائرية وصعود نزعات اجتماعية انعتاقية. لقد مثلت هذه الحركات الاجتماعية منابر تقدمية بديلة للسلطات التقليدية وساهمت في نشر قيم اجتماعية ثورية أدت بشكل تدريجي إلى الحد من تأثير سلطة الرجل ورفع مكانة المرأة المجتمعية كلاعب فاعل في النضال الفلسطيني اليومي. إن مثل هذا التقدم في مكانة المرأة بدأ يتجسد من خلال

52. Tamari, Salim. "In league with Zion: Israel's Search for Native Pillar". Journal of Palestine Studies. Vol. 12, No. 4, Summer, (1983), p. 47

53. Documented by the Palestine Center for the Study of Nonviolence; Intifada: Palestinian nonviolent protest, Part II.

(1989). Quoted in Rigby Andrew. "Living Intifada". Zed Books (1991) pp. 22-23

التحول في الفصل بين الجنسين في الأنشطة الاجتماعية والسياسية الى الانشطة المختلطة والتي عبرت عنها اللجان الشعبية.<sup>(54)</sup> ولقد تمكنت المرأة الفلسطينية من الوصول الى مراكز قيادية في الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية وتم دعوتها للمشاركة في مؤتمرات نسوية عالمية حيث تحالفت مع الحركات النسوية في العالم الثالث ضد هيمنة الخطاب الليبرالي النسوي الغربي الذي يعزى تدني وضع المرأة في العالم الثالث وفي فلسطين إلى أسباب ثقافية ويتجاهل علاقات القوى الظالمة الناشئة عن النظام الاقتصادي الاجتماعي العالمي. أما في حالة الشباب، فقد ساهم انخراطهم في العديد من الأطر الجماهيرية والحركات الطلابية في التحول من الولاءات الضيقة لهرمية السلطة العشائرية التقليدية الى الحركة الوطنية وأطرها المختلفة. لقد لعبت السلطة العشائرية التقليدية في الكثير من الأحيان دورا مهادنا باتجاه سلطات الاحتلال وكانت مخلصه في ولاءها للنخبة الحاكمة في الأردن وذلك على حساب الحركة الوطنية الفلسطينية، وبذلك كانت السلطة العشائرية تفرض على الشباب الرضوخ لقراراتها وساهمت في عرقلة وصولهم الى مواقع قيادية خارج البنية العشائرية. ولأن الشباب كانوا من أكثر الفئات المستهدفة بالقتل والاعتقال والتكيل من قبل الاحتلال، فقد وفرت الحركات الشبابية والأطر الجماهيرية ملاذا للشباب للتعبير عن انفسهم، وساهمت في صقل الشخصية الشبابية القيادية الملتزمة بهوم الوطن والقضايا الوطنية وزادت من وعيهم السياسي والاجتماعي التحرري. ويمكن القول أن حراك التنمية المقاومة ما قبل أوصلو استهدف بناء الانسان الفلسطيني وحمل في طياته بذور ثورة اجتماعية تحررية للفئات الاجتماعية الأكثر تهميشا، وقد كانت عملية بناء الإنسان الفلسطيني ذي الوعي المقاوم في مسارها الصحيح الى أن انحرفت بعد تبدل النظام السياسي الاقتصادي الذي صاحب اتفاقية أوصلو واستبدال المنظمات غير الحكومية المدفوعة بالمال السياسي والأجندة الخارجية بالأطر الجماهيرية مما أدى الى تحولات عميقة في البنية الاجتماعية الفلسطينية.

## مساهمات فلسطينية بديلة

ان التجربة الفلسطينية السابقة لأوصلو تجسد الى حد كبير الرؤية التي تقدمها نظرية ما بعد التنمية خصوصا فيما يتعلق بدور الحركات الاجتماعية المرتكز على التفهم المحلي لمتطلبات التنمية الحقيقية وقدرة الحراك الجماهيري على التعبير عن السيادة الشعبية لمسار التقدم المرتكز على الثقافة المحلية والاقتصاد المقاوم وممارسة قيم السياسة التحررية. ان العمل على ايجاد بديل للتنمية عبر تجاوز أو مواجهة النظام القائم أمر ذو أهمية قصوى من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبشرية للخروج من دوامة التبعية والسيطرة الكولونيالية وهيمنة قيم الليبرالية الجديدة التي تعرقل تحرر الانسان وتفسخ البنية الاجتماعية.

لقد برزت العديد من المساهمات القيمة في الساحة الفلسطينية التي قدمت رؤى تنموية متأثرة في جوهرها بالتجربة الفلسطينية الرائدة في فترة ما قبل أوصلو والتي تقدم اطارا عاما لمنهج تنموي مرتكز على قيم المقاومة ودور الجماهير والثقافة المحلية. لعل من أبكر هذه المساهمات هي أطروحة عادل سمارة المسماة «التنمية بالحماية الشعبية» والتي تشدد على ترشيد الاستهلاك بناء على مبادئ مناهضة التطبيع والمقاطعة

54. Klein-Jean, Iris. "Into committees, out of the house: Familiar forms in the organization of Palestinian committee activism during the first intifada". American Ethnologist. Vol.30, number 4. (2003). S. Hasso, Frances. "Nationalism, Feminism, and Modernity in Palestine". Gender and Society, Vol. 12, No. 4 (1998)

نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

الاقتصادية. يرى عادل سمارة بأن جوهر التنمية يشتمل على «فعل شعبي واع، وكنشاط جماعي مقاطعة منتجات كل ما ينافس هذا التوجه، وما يغمر السوق المحلي، وما يحول دون تفاعل الأسواق المحلية والإقليمية. فبمجرد القيام بأي فعل انتاجي او استهلاك واع، يكون المواطن قد دخل في اشتباك مقاومة العدو الرأسمالي الممثل في المركز، يكون كل مواطن قد أصبح مقاوما على الجبهة الاقتصادية».<sup>(٥٥)</sup>

يعد عمر البرغوثي مكون المقاومة ركيزة أساس لأبي مشروع تنموي في فلسطين، فهو يشدد على أهمية أدوات المقاومة الشعبية كجزء من مشروع أكبر لإعادة بناء علاقة المجتمع الفلسطيني مع مناصري القضية، بعيدا عن السياسة الرسمية وخطابها ومثقفها، بالارتكاز على المقاطعة ومناهضة التطبيع وايصال الحقائق الانسانية والسياسية الفلسطينية الى القوى التقدمية المناهضة للصهيونية في العالم.<sup>(٥٦)</sup>

وفي هذا السياق يقدم خليل نخلة مساهمة حديثة تتضمن العديد من حيثيات مشروع تنموي يناقض النظام القائم والمسمى «التنمية التحررية المرتكزة على الناس». يرى نخلة بأن التنمية التحررية تستهدف بالأساس المجتمع بأسره من اجل تقوية وتعزيز الموارد المحلية للمجتمع، من خلال التركيز بشكل أساسي على الانتاج المحلي بدلا من الاستهلاك واعطائه الأولوية على غيره. وهي بذلك تفقد المجتمع الى الاعتماد على الذات والى حماية الموارد المحلية والبشرية وزيادتها إلى أقصى الحدود الممكنة. بهذا المعنى، تهدف التنمية التحررية المرتكزة على الناس الى تحرير عقول الناس واجسادهم من الظلم الخارجي والسيطرة والهيمنة، ومن القمع الداخلي واساءة المعاملة والاستغلال والفساد والانحراف ومن إمكانية النفاذ إلى مصادر القوة بالاعتماد على الامتيازات وبطرق ملتوية. انها مقارنة تسعى الى توفير فرص عمل إنسانية وحررة ومقاربة يشارك فيها العمال فعليا في تحديد مستقبلهم، من خلال المشاركة في ملكية مكان عملهم. وعلاوة على ذلك، فان هذه المقاربة تهدف الى توفير الأدوات اللازمة لتحقيق المساواة الفعلية والحقيقية بين المواطنين، من خلال تمكينهم من توفير التعليم المجاني وضمان جودته، ومن خلال توفير العناية الصحية المجانية وضمان جودتها والدعم الانساني في الحالات الطارئة. تستهدف هذه المقاربة أيضا الفقراء، لا كأدوات لها، بل باستهداف الأسباب التي تجعل الناس فقراء وتسعى للقضاء على تلك الأسباب. تحمل هذه الرؤيا في جوهرها مقارنة تقرير مصير وتحرر اجتماعي وسياسي وهي على هذا النحو، وحتى تصبح ممكنة، فانها تهدف الى مقاومة الاحتلال والاستعمار والسيطرة الاجنبية والفصل العنصري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الممارس داخليا.<sup>(٥٧)</sup>

إن المساهمات المذكورة أنفاً تتمحور حول صياغة مقارنة تنموية من منظور محلي فلسطيني يأخذ بعين الاعتبار متطلبات بديهية تم إلغاؤها نهائيا من معجم مصطلحات التنمية المهيمنة، كمسألة الحقوق الجماعية والمقاومة ودور الانسان في تحديد مستقبله والمساواة والعدالة الاجتماعية والتحرر الاجتماعي. لكن يبقى السؤال كيف من الممكن الدفع نحو ترجمة هذه الرؤى على ارض الواقع؟ ما هي وسائل واليات العمل المطلوبة من أجل تجاوز الصعوبات والتقييدات المأسسة المفروضة على مبادرات التنمية البديلة؟ الى أي حد يمكن اشراك قطاعات المجتمع كافة في هذه العملية؟

55. <http://www.kanaanonline.org/articles/01141.pdf>

56. <http://home.birzeit.edu/cds/arabic/publications/2011/arabicresistance.pdf>

٥٧. نخلة، خليل. فلسطين: وطن للبيع. مؤسسة روزا لوكسمبورغ (٢٠١١).



مما لاشك فيه ان التجربة الفلسطينية الرائدة قد تقدم اجابات مهمة لمثل هذه الاسئلة خصوصا فيما يتعلق ببناء بنية تحتية مؤسساتية قادرة على خلق أجواء مناسبة لمشروع التنمية المقاوم عبر التخاطب مع القاعدة الجماهيرية وايجاد مصادر بديلة للتمويل الغربي الموجه. وهنا تكمن اهمية دور الحركات الاجتماعية والمنظمات الجماهيرية بحيث أن العمل على تشكيل حركات اجتماعية جديدة، أو تفعيل الحركات الاجتماعية القائمة في فلسطين يمثل الخطوة الأولى باتجاه وضع أسسا للعمل التنموي البديل وتنظيم العمل عبر تجاوز وتحدي قنوات التنمية الرسمية ومؤسساتها ومنظماتها بما في ذلك السلطة السياسية الرسمية والمنظمات غير الحكومية. ان هذا المسار سيواجه حتما الكثير من الصعوبات والتعقيدات المرتبطة بتوافق البنية الاستعمارية والمؤسسة السياسية الرسمية في العمل على إجهاض أي محاولة رامية الى خلق بديل شعبي لنظام التنمية القائم، وبالتالي فان مسألة نجاح الحركات الاجتماعية سيتطلب تطوير استراتيجيات شعبية للمواجهة والتحدي:

– ان الحركات الاجتماعية هي أداة لمخاطبة وتعبئة القطاعات الاجتماعية الأكثر تضررا من نظام التنمية القائم كقنات العمال والمزارعين والنساء وأفواج الشباب العاطل عن العمل، والتي تقوم بالتعبير عن مشاكلهم واحتياجاتهم وتنظيمها ضمن مطالب اجتماعية وسياسية عبر العمل الجمعي كالاعتصامات والاحتجاجات والاضرابات وأشكال اخرى من أساليب الضغط المجتمعي والسياسي.

– ان تميز الحركات الاجتماعية بمنهج الديمقراطية التشاركية واللامركزية يمكنها من الانتشار والتمدد والوصول الى القطاعات المجتمعية الأكثر تهميشا واستبعادا من المؤسسة الرسمية، بما في ذلك المجتمعات المحلية القاطنة بعيدا عن المراكز المدنية والتي سقطت من اعتبارات السلطة السياسية المركزية ووكالات التنمية والتي تتعرض بشكل دوري لسياسات التهجير القسري من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين.

– تكمن احدى مصادر قوة الحركات الاجتماعية في القدرة على رفع الوعي السياسي والاجتماعي عبر فتح قنوات بديلة لنشر المعرفة واعادة الاعتبار للثقافة المحلية وأبعادها الإنسانية التحررية والثورية (المقصود هو ثقافة المقاومة والصمود التي سادت المجتمع الفلسطيني في فترة قبل أوسلو، هذه الورقة غير معنية بتقديم تحليل للثقافة التي انتجها العثمانيون أو غيرهم بل تقتصر على فترة الاحتلال المباشر قبل أوسلو وارتباطها بالهوية الفلسطينية الحديثة التي شكلها صعود م ت ف) والتي يتم العمل على محوها بشكل ممنهج من قبل ثقافة العولمة الرأسمالية و تواطؤ المؤسسة السياسية الرسمية ونخبها المثقفة وأبواقها الإعلامية. وهنا تبرز أهم مهام الحركات الاجتماعية في اسقاط محاولات فرض هيمنة ثقافية تنافي المشروع الوطني التحرري وتحول الانسان الى كائن اقتصادي معتمد على الاستهلاك اللامحدود وغير مبالي بالهم العام والقضايا المصرية.

– ان باستطاعة الحركات الاجتماعية وفروعها المتخصصة الشروع بمبادرات تنموية أولية في القطاعات الحيوية المهمة من قبل السلطة ووكالات التنمية والتي تتطلب تدخلا طارئا كقطاع الزراعة. والهدف من مثل هذه المبادرات الأولية هو تقديم نموذج حي ذو أبعاد ثقافية وتوعوية وقيمة تتمثل في تحقيق أشكال معينة من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات. ان العمل على نجاح مثل هذه المبادرات يساهم في ترسيخ قناعة المجتمع بأولوية التوجه نحو الداخل من أجل التنمية وحث الطاقات المحلية على المشاركة وتوسيع افاق العمل التنموي المرتكز على الذات ليشمل قطاعات مجتمعية أخرى.



نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟

- من البديهي للحركات الاجتماعية في السياق الفلسطيني أن تعكس الثقافة المحلية وتعبر عن الهموم المجتمعية والسياسية، وهي بذلك تؤكد على هويتها الفلسطينية المميزة المرتبطة بإنشاء م ت ف وثقافة المقاومة والصمود... الخ. علاوة على ذلك، ينبغي للحركات الاجتماعية في فلسطين أن ترى في نفسها امتدادا عضويا للحركات الاجتماعية الناشطة في دول الجنوب وان تستفيد من الخبرات والتجارب الأخرى للحركات التي حققت العديد من الانجازات في صالح الشعوب المضطهدة. ونظرا لكون القضية الفلسطينية تجسد مركز الصراع بين الأنظمة الاستعمارية المباشرة وأشكال الاستعمار الجديد والنخب السياسية والاقتصادية المرتبطة عضويا بهما من جهة، وبين الشعب القابع تحت سيطرة المستعمر والذي يعاني من هيمنة الليبرالية الجديدة والتنمية المرتكزة على مصالح فئات بعينها واختراقات ثقافية عميقة من جهة أخرى، فان ذلك يحتم على الحركات الاجتماعية في فلسطين لعب دور مركزي ضمن التيارات العالمية الصاعدة وشبكات التضامن العالمية والحركات المناهضة للعولمة الرأسمالية في العالم.

- يبقى القول إن التحولات العميقة التي أضرت ببنية الحركة الوطنية الفلسطينية وقبول فصائلها بالأمر الواقع الذي فرضته اتفاقية أوسلو واندماج العديد منهم في ممارسة السياسات الرسمية بدلا من السياسات التحررية البديهيّة لأي حركة تحرر وطني، فانه من الضروري لبروز ونجاح أية حركة اجتماعية التشديد على هوية وطنية جامعة بعيدا عن الانتماءات الفصائلية والحزبية. فخالفا لطبيعة العلاقات المتميزة بين الحركة الوطنية الفلسطينية والأطر الجماهيرية في فترة ما قبل أوسلو، لا يمكن اليوم التعويل على المنطق نفسه نظرا للوضع التنظيمي المأساوي والتغير الفعلي لأجندة هذه الفصائل التي باتت مرتبطة بالسلطة الرسمية. وبالتالي فان العمل على بناء حركات مستقلة عن الفصائل ومنتمة الى الوطن قد يشكل احد اهم عوامل استقطاب الثقة الجماهيرية والنجاح.

## خاتمة

في هذه المرحلة العصبية من تاريخ القضية الفلسطينية التي يحكمها مزيج من التنازلات السياسية والاقتتال الداخلي والعصبيات الفصائلية غير المستندة إلى أرضية وطنية، وفي ظل تراجع الوعي التحرري وضياح البوصلة الوطنية، يبقى الشعب الفلسطيني مشتتاً بلا قيادة تمثل طموحاته وترجع حقوقه المسلوبة. ان المسار الحالي الذي ابتدأ منذ أوسلو انتهاءً بالظاهرة الفياضية يحمل في طياته بذور انحدار كارثي على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. ففي الوقت الذي انتهكت فيه الأرض وسلبت واقتلع منها سكانها الأصليون، تجري محاولات حثيثة، مدروسة وممنهجة، مصدرها من الخارج ومنفذها من الداخل، لاستهداف الانسان الفلسطيني وتجريده من اخر أسلحة يمتلكها: الوعي والهوية. ومما يزيد الطينة بلة الغياب التام لأي بدائل أو تيارات سياسية او مبادرات مجتمعية أو حتى محاولات جدية لبناء حراك منظم يعمل على انقاذ ما يمكن انقاذه. ولهذا أصبح من الضروري الملحّة، أكثر من أي وقت مضى، الشروع في تشكيل أطر جماهيرية وحركات اجتماعية تستند في مرجعيتها إلى المخزون الهائل من الكفاح التاريخي للشعب الفلسطيني، وترتكز في عملها على الطاقات الداخلية والرؤى الوطنية وعلى العمل الشعبي القاعدي، وتعتمد في مبادئها على عناصر المقاومة والهوية الفلسطينية وإعمال العقل النقدي وتحدي الأمر الواقع. من المؤكد أن صعود مثل هذا الحراك المقاوم، مهما كان شكله، سيجابه بعراقيل وتحديات هائلة، وهذا أمر اعتيادي لأي حراك يسعى إلى التغيير نحو مستقبل أكثر إنسانية وعدالة. يزخر التاريخ بأمثلة ونماذج هائلة أثرت التجربة البشرية التافقة للحرية والعدالة الاجتماعية والتحرر من أغلال الاستعمار والاستغلال والظلم، والتجربة الفلسطينية ما قبل أوسلو هي أحد أهم وأسمى النماذج الحديثة التي رفعت منزلة الشعب الفلسطيني حيث تجسدت من خلالها قدرة الانسان على ابتداء طرق خلاقة للمقاومة والاعتماد على الذات وإنتاج معرفة أصيلة والحفاظ على الكرامة. لهذا، لم يعد أمام الشعب الفلسطيني ليحقق ولادة جديدة جديدة سوى العودة إلى الجذور.

## المراجع العربية

- أبو دحو، رولا. المرأة العربية تحت الاحتلال:  
<http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/abuduhu.pdf>
- البرغوثي، عمر. المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة نموذجاً. مركز دراسات التنمية، جماعة بيرزيت (٢٠١١):  
<http://home.birzeit.edu/cds/arabic/publications/2011/arabicresistance.pdf>
- حمدان، آيات. المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. مركز بيسان للبحوث والإنماء. (٢٠١١).
- الخالدي، رجا. سمور، صبحي. النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية. مجلو الدراسات الفلسطينية ع. ٨٨، خريف (٢٠١١) ص. ٦٧ - ٧٨
- سلامة، رامي. القيمة الاخلاقية للجامعة، وبالتحديد القيمة الاخلاقية لها فلسطينياً، يتم تجاهلها واقصائها لصالح اقتصاد السوق الحر. مركز بيسان للبحوث والأنماء. (٢٠١٢).
- سمارة، عادل. التنمية بالحماية الشعبية. كنعان النشرة الالكترونية (٢٠٠٧).  
<http://www.kanaanonline.org/articles/01141.pdf>
- (٢٠٠٤) نخلة، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمرأوغة المستديمة. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- نخلة، خليل. فلسطين: وطن للبيع. مؤسسة روزا لوكسمبورغ (٢٠١١).

## References:

- Aikio, Laura Junka. Mobile Phones and the Rise of Neo-liberal Consumer Subjectivity in Palestine.
- Robert Schuman, Centre for Advanced Studies, EUI Working Papers, (2010).
- Bouillon, M, "The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict". London: IB Tauris, (2004)
- Escobar, A. "Imagining a Post-development Era? Critical Thought, Development, and Social Movements." Social Text 31/32. (1992)
- Escobar, A. "Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World". Princeton University Press, Princeton, NJ.(1995)

- Escobar, A .Power and Visibility: The Invention and Management of Development in the Third World (1998): <http://www.unc.edu/~aescobar/text/esp/arturoes.pdf>
- Feldman, Nizan. "Economic Peace: Theory versus Reality". Strategic Assessment, Vol 12. No.3. (2009), p.20.
- Ferguson, James. "The Anti-Politics Machine: Development, Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho". University of Minnesota Press. (1994)
- Freidman, J, Thomas. "Understanding Globalisation: The Lexus and the Olive Tree". First Anchor Books Edition (2000)
- Gordon, Neve. "Israel's Occupation". University of California Press, Berkeley CA. (2008)
- Haaretz:<http://www.haaretz.com/print-edition/news/netanyahu-economics-not-politics-is-the-key-to-peace-1.257617>
- Hasso, Frances. "Nationalism, Feminism, and Modernity in Palestine". Gender and Society, Vol. 12, No. 4 (1998) pp. 441-465.
- Hever, Shir. "The Political Economy of Israel's Occupation". Pluto Press, (2010).
- Hiltermann. R Joost. "Behind the Intifada: Labour and Women Movements in the Occupied territories". Princeton University Press (1993)
- Hunter .F. Robert. "The Palestinian Uprising: A War by Other Means". Berkeley: University of California Press. (1991)
- Jad, Islah. The 'NGOization' of the Arab Women's Movement. IDS Bulletin, 35 (4), (2004), pp. 34-42.
- Khalidi, Raja. After Arab Spring: Contesting the Neoliberal narrative of Palestinian National Movement:  
[http://www.jadaliyya.com/pages/index/4789/after-the-arab-spring-in-palestine\\_contesting-the-](http://www.jadaliyya.com/pages/index/4789/after-the-arab-spring-in-palestine_contesting-the-)
- Klein-Jean, Iris. "Into committees, out of the house: Familiar forms in the organization of Palestinian committee activism during the first intifada". American Ethnologist. Vol.30, number 4. (2003) pp. 556-577.

- McGregor, A. (2007) "Development, Foreign Aid and Post-Development in Timor-Leste" *Third World Quarterly*. 28(1), pp.155-170.
- Maiava, S. "When Development is not 'Development'?: Recognising unofficial development or practicing post-development?" Massey University,(2002): [www.devnet.org.nz/conf2002papers](http://www.devnet.org.nz/conf2002papers).
- Matthews, S. "Post-Development theory and the question of alternatives: a view from Africa". *Third World Quarterly*. 25(2). (2004), p.p. 373-384
- McGregor, A. "Development, Foreign Aid and Post-Development in Timor-Leste" *Third World Quarterly*. 28(1), (2007)
- Musleh .Muhammed, "Palestinian civil society" *Middle East Journal* Vol. 47, No. 2 (Spring, 1993), pp.258-274
- NDC. "Strategic Plan 2011-2014. NGOs Development Center" Ramallah. (2011)
- Nitzan ,J. Bichler, S. "The Global Political Economy of Israel". London and Sterling, Virginia: Pluto Press, (2002)
- Polet, F. ed. "The State of Resistance: Popular Struggles in the Global South." London: Zed Books. (2007)
- Rahnema, M. "The Post- Development Reader". Zed Books, London. (1997)
- Rigby, Andrew. "Living Intifada". Zed Books (1991)
- Rist, G. "The History of Development: from Western Origins to Global Faith". Zed Books, London. (2002)
- Sashs, W. Ed. "The Development Dictionary: A guide to Knowledge as Power". Johannesburg: Witwatersrand University Press. (1992)
- Samara, Adel. *Epidemic of Globalisation: Ventures in World Order, Arab Nation and Zionism*. Palestine Research and Publishing Foundation, USA. (2001)
- Schiller, Herbert. "Communication and Cultural Domination". White Plains, NY. International Arts and Science Press, Inc. (1976)
- Shafir, G. Peled, Y. "Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship". Cambridge University Press (2002)

- Sullivan, Denis. "NGOs in Palestine: Agents of Development and Foundations of Civil Society," Journal of Palestine Studies, Spring (1996), pp. 93-100
- Tamari , Salim. "In league with Zion: Israel's Search for Native Pillar". Journal of Palestine Studies. Vol. 12, No. 4, Summer, (1983), p.p. 41-56
- Udombana, N. 'The Third World and the Right to Development: An Agenda for the Next Millennium', Human Rights Quarterly 22(3), (2002), p.p. 753-787.
- Zahi Khouri Profile. The Institute for Middle East Understanding:

من «وهم التنمية» إلى تجاوزه

عبّاد يحيى





مرّ التعامل مع ثنائية المعرفة / الأيديولوجيا في الفكر المعاصر بتغيّرات مهمة في العقود الماضية، تمثّلت بالخروج بالثنائية من صيغة التضاد أو المقابلة حتى الوصول إلى التعامل معها كعلاقة مركبة بطابع إشكالي ملتبس، وللعلوم الإنسانية والاجتماعية أثرها البالغ في تعديل النظرة لهذه الثنائية، فحين كانت سطوة العلمية تتعزز في العلوم الطبيعية ومن خلاها تحصر المعرفة بالعلم ويقينياته، بدأت العلوم الإنسانية والاجتماعية بالتخلص من هذه السطوة، وتعزز الاقتناع بأن ما يطبّق على العلوم الطبيعية لا يستقيم تطبيقه على العلوم الإنسانية والاجتماعية نظرا لاختلاف الظواهر وغياب اليقينيات.

وبفعل اتصال الدارس بالظواهر الاجتماعية بالدرجة الأولى وكونه جزءا منها توسّع الاقتناع بأن المعرفة لا يمكن لها التحرر كليا من الأثر الأيديولوجي ومن رؤية الباحث ومواقفه، فتعزز التعامل مع الأيديولوجيا بما يتجاوز كونها مجرد تضليل أو وعي زائف لصالح التعامل معها كمركب مهم في الخيارات والأفعال والسلوك، وفي بحر إنتاج فكري عربي يتضخم فيه حضور الأيديولوجيا<sup>(١)</sup>، فإنّ تحليل العلاقة بين المعرفي والأيديولوجي<sup>(٢)</sup> في الإنتاج البحثي الاجتماعي مساهمة في إثراء الفهم حول هذه العلاقة وبما يسمح بنقد البحث الاجتماعي في السياق الفلسطيني، والكشف عن أوجه حضور الأيديولوجيا فيه سافرة أو مستترة، والبحث عن مبررات هذا الحضور ودواعيه، ويمكن القول إن البحث في الإنتاج المعرفي الاجتماعي الفلسطيني من خلال الرصد والتحليل يشكّل مسلكا قادرا على تحقيق قراءة نقدية جادة للمنتج البحثي الاجتماعي الفلسطيني منذ إنشاء السلطة الفلسطينية وتوقيع اتفاقية أوسلو وحتى الآن، من خلال ملاحظة التغيرات على المناهج والأدوات البحثية وموضوعات البحث وتبرير البحاث للخيارات البحثية المتصلة بموضوع الدراسة والمنهجية وغيرها من العناصر.

وينظر هذا البحث إلى ثنائية (معرفي / أيديولوجي) كمدخل يتم من خلاله نقد الإنتاج البحثي الاجتماعي الفلسطيني عبر الكشف عن الأبعاد الاجتماعية والإبستمولوجية المؤثرة فيه، وبعد البحث المكتبي فيما كتب كمساهمة في تحليل ونقد ظروف إنتاج البحوث الاجتماعية في فلسطين بعد توقيع اتفاق أوسلو، تبين أن هنالك مجموعة من الدراسات والمساهمات ضمن مؤتمرات أو كتابات في دوريات محكمة ناقشت البيئة البحثية للعلوم الاجتماعية في فلسطين، وطرحت نقدا للإنتاج الاجتماعي البحثي، ولكن في صورة عامة مسحية، هي في شق كبير منها أقرب إلى التشخيص والتوصيف، وبعض هذه الإسهامات كانت شبيهة بإعادة النظر في مسار البحث الاجتماعي أو تقييم عام للبحوث المنتجة في فترات محددة، ويمكن القول إن هذه الإسهامات لم ترق إلى مستوى البحوث المعمقة الطويلة، ولم تعتمد إلى التحليل مقدار ميلها إلى التشخيص.

١. يحاج بلقزيز بأن للأيديولوجيا حضورا متضخما في الإنتاج الفكري العربي منذ بدايات العشرينيات حتى اليوم، ويرى أن ضعف البناء المعرفي للمقالات الفكرية العربية واضح جليّ إن قورنت بغيرها من الثقافات حول العالم، ويسهب في طرح الشواهد ومبرراتها الممكنة، ويرى أن هذا التضخم لحضور الأيديولوجيا من مبررات البحث في الثنائية المعرفي والأيديولوجي. انظر: بلقزيز، عبد الإله (محررا)، المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

٢. لا بد من الإشارة إلى أن طرح الثنائية هنا لا يعني بصورة مباشرة طرح علاقة تقابل أو تضاد بين طرفي الثنائية، بل هي علاقة مركبة، ودلالاتها مركبة، فلا ضرورة في سياق هذا البحث لنقاش كل من المفردتين على حدة وتتبع التطور الطويل الذي تم على كل مفردة وسرد التصورات المختلفة، بل إن «البعد العلائقي المتعدد» للمفردتين كما يسميه كمال عبد اللطيف هو موضع البحث، ويمكن هنا الحديث طويلا عن طرفي العلاقة كلا على حد وفق تصورات غاية في التعدد، إلا أن هذا المجال تم الخوض فيه طويلا، وسيتناول البحث خلاصة النقاش حول الثنائية مع تأكيده البديهي على العلاقة قبل طرفيها، وهذا ما يتضح في الجانب النظري من البحث. عبد اللطيف، كمال، «في الأيديولوجيا والمعرفة: مدخل عام». المستقبل العربي، العدد ٣٨١، نوفمبر ٢٠١٠.

إن دراسة للإنتاج البحثي من منظور إبستمولوجي<sup>(٣)</sup> وربطه مع الأبعاد الاجتماعية<sup>(٤)</sup> المتداخلة في العملية البحثية أو المؤثرة عليها لم تتم، فلم تكن هناك دراسات تسعى لنقد تبريرات الباحثين لموضوعات بحثهم في المجتمع الفلسطيني، ولم تكن هناك قراءة للبحث الاجتماعي كنص ناجز قابل للتحليل خطابيا، ولم تتم دراسة حقل البحوث الاجتماعية وعلاقات الفاعلين فيه في الحالة الفلسطينية، ناهيك عن البحث المطول عن علاقات بين الأبعاد الاجتماعية لإنتاج البحوث والأبعاد الإبستمولوجية، وهنا يأتي البحث ليحاول سد ثغرة معرفية من مدخل ثنائية ( الأيديولوجي / المعرفي) تتمثل في دراسة الإنتاج البحثي الاجتماعي بعد أو سولو في ضوء أبعاده الإبستمولوجية والاجتماعية وضمن « حقل البحث الاجتماعي» في الحالة الفلسطينية، بكل ما تشتمل عليه من تحليل للبحوث واعتماد المنتج البحثي بعد أو سولو كحالة الدراسة، واعتماد أبرز الباحثين الاجتماعيين ومسيرتهم كحالات دراسية أيضا.

ولأغراض إتمام الدراسة ووضع ملامح مسار البحث الاجتماعي منذ بداية السبعينيات وحتى اليوم مروراً باتفاقية أو سولو وما ترتب عليها، اتخذ لذلك مساران، الأول يحلل البحوث الاجتماعية كنصوص مع إدراك الظروف الاجتماعية المؤثرة في إنتاجها وتوضيح معالم هذا التأثير، والثاني يحلل مسيرة مجموعة من الباحثين الاجتماعيين والمؤسسات البحثية الذين شكلت إسهامتهم جزءا وافرا من الإنتاج الاجتماعي الفلسطيني في الفترة المقترحة كإطار زمني للبحث.

مع التأكيد المبني والمرافق لمجمل القراءة النظرية على التعامل مع المنتج المعرفي الفلسطيني كمنتج في سياق استعماري، تتولاها نخبة مستعمرة بكل ما يؤثر فيها الاستعمار في رؤيتها للعلوم الاجتماعية ومواقفها الأيديولوجية<sup>(٥)</sup>، وصولاً إلى الإجراءات البحثية البسيطة خلال الدراسة، وكجزء من التوجه النقدي حيال البحوث الاجتماعية وقدرتها على تجاوز علاقات القوة المؤثرة في المجتمع، أو تحديد موقفها الواضح حيال استخدام العلوم الاجتماعية لتعزيز هيمنة قوى معينة على أخرى، يعرّج البحث على المداخلات حول البحوث النقدية، خاصة تلك المنجزة في سياق فلسطيني،<sup>(٦)</sup> والدراسات الناقدة للإنتاج السوسيولوجي في المراكز

٣. مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل النقاش المعرفي العلمي حول «ما هي الإبستمولوجيا؟»، يمكن القول إن البحث بصدد تحديد واضح يخدم أغراضه ولا يتناقض مع مجمل النقاش حول الإبستمولوجيا، فالمقصود بالإبستمولوجي هنا: تحليل الإجراءات المنطقية التي يمارسها الباحث لإنتاج وتبرير الاختيار الموضوعي والنظري والمنهجي لبحثه، وكذلك الإجراءات المنطقية التي يقوم لتحليل نتائج بحثه وتفسيرها، في ضوء الفهم العام للإبستمولوجيا كمبحث يحاول الإجابة عن كيفية الحصول على المعرفة، وما هي حدود «الأشياء» والظواهر القابلة للمعرفة، وبأي أدوات يمكن ذلك أن يتم.

٤. المقصود بالأبعاد الاجتماعية كافة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في إنتاج البحوث الاجتماعية

٥. لومبا، أنيا، غنوم، محمد عبدالغني، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، اللاذقية ٢٠٠٧.

– دراج، فيصل، ذاكرة المغلوبين الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني، الدار البيضاء ٢٠٠٢.

– بوخريسة، بوبكر، السوسيولوجيا المغاربية: بين التركة الكولونيالية ورحلة البحث عن الهوية، إضافات العدد ١٥.

٦. هيكوك، روجر وآخرون (محررون)، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية-غربية عابرة للاختصاصات. جامعة بيرزيت، ٢٠١١. تشكل هذه المداخلات توليفة مهمة تناقش البحث النقدي في العلوم الاجتماعية دون حصر النقاش بالحالة الفلسطينية، وإنما إعادة النظر والتمحيص في مسار العلوم الاجتماعية بصيغة عامة، مع الإشارة إلى الحالة الفلسطينية من مدخل دراسة البيئة البحثية على مستوى تشخيصي توصيفي.

من «وهم التنمية» إلى تجاوزه

البحثية الفلسطينية وعلاقته بمصادر التمويل ومشاكل البحث السوسولوجي في السياق الفلسطيني.<sup>(٧)</sup>

وانطلق البحث من افتراض مفاده أن الحقبة الزمنية المقترحة للدراسة شكّلت حالة مختلفة عما قبلها ولها سمات عامة تختص بها من حيث نشوء سلطة جديدة تحت الاحتلال لها جهاز مركزي للإحصاء ولها وزارات ومؤسسات كان لها دور في توجيه البحث الاجتماعي بل واستخدامه لغايات جديدة، ورافق نشوء الكيان الجديد حالة من الاستقرار النسبي وسّعت من التواصل مع المراكز البحثية العربية والعالمية إلى جانب «الطفرة» في نشاط وأعداد مؤسسات المجتمع المدني وما لها من علاقة في التوسع في البحوث السياسية والبحث الاجتماعي بشكل عام.

وعلى مقربة من هذا باتت مناطق السلطة الفلسطينية مزدحمة بالمؤسسات الدولية المنشغلة بالتنمية بكل أوجهها، ما دفع بالبحوث السياسية إلى الواجهة، وباتت مشاريع المؤسسات الدولية بحاجة إلى طواقم من الخبراء لإجراء الدراسات ومواكبة النشاطات والمشاريع بجهود بحثية تصدى له في كثير من الأحيان واشتغل عليه خريجو العلوم الاجتماعية خاصة من يتحدثون بلغة الممول أو اللغة الإنجليزية، وهذا ما فتح الباب واسعاً أمام المضي في البحث السياسي ليسم جزءاً كبيراً من الإنتاج البحثي الفلسطيني بعد أوسلو.

وقاد العمل المشترك - أو الموجّه - بين مؤسسات بحثية دولية وغربية أو عربية مع مؤسسات فلسطينية في الضفة الغربية في كثير من الحالات إلى إنتاج بحوث اجتماعية حول المجتمع الفلسطيني، ويمكن القول إن هذه المرحلة شهدت توسعاً في الإنتاج البحثي على اختلاف أغراضه وأنواعه مدفوعاً بالإرادة لبحث المجتمع الفلسطيني، ومدفوعاً أيضاً بتوفير الإمكانيات والتمويل من قبل الداعمين للمؤسسات والمشاريع البحثية، وهذا التوسع إنما يحيل إلى الواقع قبل أوسلو، ففي تلك المرحلة لم تكن الموارد المالية تجتذب الباحثين لدراسة الحياة في الضفة الغربية وغزة أو الأرض الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨، ولم تتوافر الإمكانيات بكل أشكالها لإنتاج بحوث بالكثافة التي طرأت بعد توقيع اتفاقية أوسلو، ومن الممكن أن يكون توفر جهاز مركزي للإحصاء بما يقدم من بيانات أولية واحداً من أسباب دفع الباحثين للانطلاق في البحوث بالاعتماد على تلك البيانات وما توفره من جهد على الباحثين.

كذلك اتسعت المقابلات المعقدة لتشمل المسؤولين في المراكز والمؤسسات المنتجة لبحوث اجتماعية في الضفة الغربية، وذلك للتعرف إلى سياسات النشر والتمويل واستقطاب الباحثين أو التعاون معهم، انطلاقاً من دور هذه المؤسسات تحديداً بعد أوسلو في إنتاج جزء كبير من البحوث الاجتماعية، وتأثيرها على المسار

7. Hanafi, Sari, Palestinian Sociological Production: Funding and National Considerations, Sujata Patel (ed.) International Handbook of Diverse Sociological Traditions. London 2009: Sage - Hanafi, Sari, Donor Community and the Market of Research Production: Framing and De-Framing the Social Sciences. Michael Burawoy et al. (eds.) Facing an Unequal World: Challenges from Sociology. vol III. Pp. 3-35. International Association of Sociology.

- Hanafi, Sari, The Social Sciences Research in Palestinian Territories, The Dilemmas of the Production of the Research Outside of the Universities: <http://portal.unesco.org/education/es/files/51649/11634330625Hanafi-EN.pdf> Hanafi-EN.pdf

- Hammami, Rema, Tamari Salim", Populist Paradigms: Palestinian Sociology". American Sociological Association, 1997, pp.275-279

- Tamari. Salim", Problems of Social Science Research in Palestine: An Overview," current sociology, SAGE, 1994

العام للبحوث الاجتماعية، وكذلك للبحث في كيفية تقديم هذه الجهات لنفسها في مجال البحث الاجتماعي من خلال الوصف الذاتي لهذه المراكز كما يظهر على مواقعها الإلكترونية ونشراتها التعريفية.

وعمد البحث بعد إجراء مسح شامل للمؤسسات البحثية الفاعلة في الإطار الزمني المعتمد للدراسة، لاختيار عينة تعكس التنوع القائم بين مجمل المؤسسات من حيث اهتماماتها البحثية، وطرق إنتاجها للبحوث وأدواتها وآلياتها، وتعاونها مع جهات بحثية أو مؤسسات دولية أو عربية، وغيرها من محددات التنوع، وكذلك يشكل الإنتاج البحثي لعينة المؤسسات البحثية الجزء الأكبر من حجم الإنتاج البحثي الاجتماعي الفلسطيني بعد أوسلو، وذلك لتحليل إنتاجها البحثي من جهة، وتحليل تعريف هذه المؤسسات لدورها واهتماماتها وسياسات البحث والنشر فيها، ومركز بيسان للبحوث والإنماء أحد المؤسسات الأهم في البحث تبعاً لإنتاجها البحثي أولاً ومن ثم لتبنيه طروحات توصف بالنقدية حيال عملية التنمية بالدرجة الأولى.

وضمن هذا الإطار اعتمدت الدراسة في سياق المنهجية المعتمدة على المداخل النقدية التي توفرها الإيستمولوجيا التكوينية كما يسميها رائدها جين بياجى، والذي يقترح في مجال الدراسات الاجتماعية بالإضافة إلى البراديغم النظري الذي يقترحه توماس كون إضافة براديغم اجتماعي، ويقصد بياجى بالبراديغم المجتمعي social paradigm الإشارة إلى الشروط المجتمعية العامة التي تؤثر في تطور الأفكار العلمية وتوجيه مسارها التاريخي، وذلك سواء كان الأمر متعلقاً بتلك الشروط في إطارها الأعم الذي يهتم المجتمع بكامله أو كان متعلقاً بالشروط المجتمعية الخاصة بجماعة علمية في مجتمع خاص وفترة تاريخية محددة.<sup>(٨)</sup>

ويتجاوز بياجى البراديغم المجتمعي ليتحدث عن شروط أخرى مؤثرة في تطور العلم فهناك مستوى آخر من الشروط المجتمعية بالنسبة للباحثين العلميين هو شروط العمل داخل المجتمع العلمي، فإن هذا المستوى يساعد عند الاعتماد على معطياته في فهم الشروط التي تكون فيها بعض الأفكار العلمية في البحث مقبولة أو غير مقبولة، فهناك إلى جانب البراديغم المجتمعي بالمعنى العام وجود للبراديغم المجتمعي الخاص بالمجتمع العلمي في بلد معين وفي فترة محددة من تاريخ هذا البلد، ففي هذا الإطار نجد عدم قبول لوسم بعض الأبحاث بالطابع العلمي لكونها لا تدخل ضمن الجهاز المفهومي لجماعة علمية يكون لديها اتفاق ضمني أو صريح على اتصافه وحده بالصلاحيّة.

وميزة هذا النوع من البراديغم حسب بياجى أنه لا يفرض ذاته من الخارج بوضوح، كما كان الشأن في البراديغم المجتمعي، بل إنه يصبح من صميم المعرفة العلمية وينتقل معها عند نقلها من جيل لآخر، وهذا ما يدفع بياجى إلى اقتراح تسمية خاصة بدعوته البراديغم المعرفي paradigm epistemique تمييزاً له عن البراديغم المجتمعي، ويدخل ضمن هذا النمط الجديد من البراديغم كل التصورات والاعتقادات التي تسود المجتمع العلمي في فترة تاريخية محددة ويكون لها تأثير على الباحثين العلميين.<sup>(٩)</sup>

يرى بياجى أنه من الضروري البحث عن الميكانيزمات التي يتمكن بها البراديغم المعرفي من التأثير في أبحاث العلماء وفي توجيه مسار المعرفة العلمية، وذلك لفائدة هذا المعطى الأساسي في فهم تكوين المعارف والمفاهيم والنظريات العلمية، ويرى بياجى أنه لم ينجح تمام النجاح في تحليل هذه الميكانيزمات لا توماس كون

٨. وقيدى، محمد. الإيستمولوجيا التكوينية للعلوم. إفريقيا الشرق. ٢٠١٠ ص ٢٥٧

٩. المرجع السابق ص ٢٥٩

من «وهم التنمية» إلى تجاوزه

ولا الباحثون في الأيديولوجيا داخل الفكر العلمي. ويضيف أن هذا البراديغم بما يفرضه من تصورات يحدد شكل البحث العلمي داخل الحقل، ولا فكاك منه إلى قطيعة ما، وهنا يتقاطع بياجي مع كون ومع باشلار تحديدا فيما سماه العائق الإبستمولوجي، والذي يراه باشلار مرتبطا بالممارسة العلمية ذاتها وليس عائقا مفروضا عليها من الخارج، وهذا القطيعة مع البراديغم السائد لا تتم إلا من خلال ثورات علمية تكون شرطا للانتقال إلى نسق علمي جديد متميز عن سالفه.<sup>(١٠)</sup>

ما يتحدث عنه بياجي بتفصيل يتجاوز تنظير توماس كون الشهير ويسمى بالقطيعة مع الأيديولوجيا السائدة داخل المعرفة العلمية في وقت ما من تاريخها عبر الثورات، هو تعبير عام يوضح كيفية القطع مع مسار مستقر داخل مجتمع علمي معين، وإذا قمنا بأخذ الآلية المطروحة لتطور البحث العلمي ضمن مجال معين أو تخصص ما في بيئة محددة، فإن هناك نوعا ما من القطيعة مع مسلمات «الأيديولوجيا السائدة» التي تشكل اللبنة الأولى في التأسيس لمسار مغاير غير محكوم ولا مكبل بالشروط المجتمعية والمعرفية السائدة داخل المجال والخاضعة لكل العلاقات التي سبق ذكرها.

وبالنظر إلى «دراسات العملية التنموية» في الحالة الفلسطينية، والمقصود في ظل السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، يمكننا ملاحظة قطيعة مستجدة<sup>(١١)</sup> مع كل دراسة التنمية خلال السنوات الماضية أخذت في التشكل في الآونة الأخيرة ولمركز بيسان نصيب وافر في إقرارها، وبالنظر إلى أن المركز يقوم بدور محوري في العمل النقدي داخل هذا المجال يمكن القول إن الحال اليوم هو بداية قطيعة مع كل منطلقات دراسة التنمية محليا بما يفتح المجال واسعا للإبداع بصوغ رؤية جديدة ليست مرتبطة بالتنمية المطلوبة أو المبتغاة وحسب، بل مرتبطة بدراسة مغايرة لعلمية التنمية وفهمها.

## القطيعة مع «الوهم»

بعد سنوات البحث في مسار التنمية لا يمكن لأي كان إنكار الوصول إلى مأزق تنموي حالي في ظل السلطة الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة تحديدا، والتنمية هنا مقصودة بمعناها الشمولي الذي لا يقف على حدود النمو الاقتصادي، والذي يستهدف كل الفاعلين الرئيسيين أو الأدوات الرئيسة في المسار التنموي، ويمكن الاستدلال بعدد الدراسات والخلاصات المشخصة للمأزق الحالي، وهذا المأزق يتبدى من خلال الملاحظة المنهجية النظرية أو من خلال معاشية واقع الفلسطينيين، ولعل المعاشية الفعلية أصرح في التعبير عن المأزق، وبما أن توصيف المأزق وتشخيصه اعتمد على الجانبين فبالضرورة ستعتمد الرؤية البديلة المتشكلة بعد القطيعة على الجانبين النظري والعملية المرتبطة بما غيرته التنمية في واقع الفلسطينيين ورؤيتهم للتنمية اليوم.

وجاء كتاب «وهم التنمية» إلى جانب دراسات «زراعة في مواجهة الاقتلاع» و«مقاتلو التنمية» و«المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني»، بالإضافة إلى جملة دراسات أخرى تناقش النظام الضريبي لدى السلطة وأوضاع المخيمات ضمن خطط السلطة التنموية، وسياسات الخصخصة وتسليح الخدمات

١٠. المرجع السابق. ص ٢٥٩-٢٦٢

١١. لا يدعي الباحث أن القطيعة هنا مطابقة للتصور عند بياجي عن القطيعة الإبستمولوجية وإنما تمت الاستعانة بالبناء النظري الذي أنجزه بياجي لفهم حدوث تحولات في الوسط العلمي ضمن مجتمع معين، وهذا المدخل الإبستمولوجي مرتبطا مع المدخل النقدي المعتمد على ثنائية المعرفي والأيديولوجي قادر على توفير أدوات لنقد المسار البحثي واستشراف توجهه المفترض في فترات لاحقة.

الأساسية، كتعبير عن الرؤية النقدية لدى بيسان في السنوات الأخيرة في ظل التطبيق الواسع لإملاءات المجتمع الدولي والتي حددت دور السلطة كمرآب على الاقتصاد لا كفاعل مخطط له وذلك بما ينسجم مع رؤية البنك الدولي التي تنظر للدولة كمسهّل لعمل القطاع الخاص، ولا أدل على هذا التوجه من المراجعة في «وهم التنمية» لدور القطاع العام في التنمية في ضوء خطط التنمية الفلسطينية للأعوام (١٩٩٤-٢٠٠٧)، وتحديدًا خطة التنمية للعام ٢٠٠٨ والتي تشكل نموذجًا صارخًا للمدرسة النيوليبرالية في طروحاتها للتنمية الاقتصادية الأقرب إلى النمو الاقتصادي منها إلى التنمية، ومن الواضح تمامًا أن شعار التنمية الذي استخدمته السلطة «كغطاء لجلب التمويل الخارجي، أدى إلى الإخفاق في بناء التنمية الحقيقية، وكذلك الإخفاق في الانتقال إلى سلطة ذات سيادة واستقلال حقيقيين»، بل جعل من السلطة رهينة مقولات الإصلاح والحكم الرشيد، لتتحول هذه الشعارات العريضة أدوات ابتزاز وضغط مستمر على السلطة، ومن جملة ما أدى إليه هذا المسار دخول القطاع الخاص الفلسطيني في علاقات واسعة مع القطاع الخاص «الإسرائيلي» ومن البديهي أنها في طور التوسع كَمَا ونوعًا.<sup>(١٢)</sup>

وإلى جانب التساؤل المحوري حول أي دور للقطاع الحكومي في التنمية في ظل الاحتلال، وما شكل هذا القطاع في حالة الفلسطينيين الساعين للتحرك من الشرط الكولونيالي بمختلف تجلياته ومنها الاقتصادية بالضرورة، يطرح النقد لدور القطاع الخاص في العملية التنموية في فلسطين وسط كل التسهيلات التي تقدم من قبل السلطة لهذا القطاع، بالإضافة إلى العناية الواعية بالأثر الاستعماري الصهيوني ودوره في تفتيت مقومات الدولة الفلسطينية وصياغة شكل «الكيان» الناشئ وارتهاقه للتمويل والاشتراطات الدولية التي تسعى لإدخال الفلسطينيين إلى منظومتها الاقتصادية عبر القطاع الخاص والعلاقات معه والتي تؤسس لعلاقات مدعومة مع الاحتلال الإسرائيلي من مدخل اقتصادي أولاً، ومن هنا كان التنبيه المستمر إلى أن الدخول ضمن هذه المنظومة الاقتصادية العالمية من مدخل التنمية سيتم بالضرورة وفق اشتراطاتها ومنها في ما يخص القطاع الخاص، حتمية عبور «ممر إجباري» للوصول إلى الاستثمار عالمياً، وهذا الممر ليس إلا القطاع الخاص الإسرائيلي أو الصهيوني المعولم، وتغدو الصورة أكثر وضوحاً عند متابعة الدور السياسي لهذه النخب الاقتصادية الرأسمالية الفلسطينية التي تمسك بزمام «القطاع الخاص» وتحضر كعامل رئيس في «إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي الواسع بما يضمن استمرار إحكام قبضتها على مفاصل الاقتصاد كافة».<sup>(١٣)</sup>

وضمن الجهد النقدي المتناول أقطاب العملية التنموية ظهرت المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيس - مع بقية الفاعلين - في الوصول إلى المآزق التنموي أو الوهم التنموي في فلسطين، فهي لم تشكل مجتمعا مدنياً إلا في حدود الوساطة بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع الدولي، وكان جلياً أنها في الغالب الأعم تسير وفق التصور النيوليبرالي وخطابه التنموي المختصر بالتنمية البشرية، والتي يمكن القول بعد هذا التراكم النقدي محلياً وعالمياً إنها جزء من خطاب «يمكن النظام الرأسمالي من الاستمرار في عمليات الاستعمار والقهر، وعلى المستعمرين تحمل مسؤولية الخضوع للاستعمار، وكفي للدلالة على هذا المنطق الرأسمالي عرض تصور الديمقراطية الليبرالية الغربية للعملية الديمقراطية في بلاد المستعمرين ليظهر أن الخطاب الديمقراطي الغربي يرى الديمقراطية غير قابلة للتحقق في المجتمعات المستعمرة، إن كان تحققها سيؤدي إلى الإضرار بالمصالح الغربية، كأن تؤدي الانتخابات الديمقراطية إلى فوز قوى سياسية غير متحالفة مع الغرب الإمبريالي»، وهذا

١٢. الرياحي، إياد. وهم التنمية: المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية. رام الله: بيسان. ٢٠١٠.

١٣. جابر، فراس. وهم التنمية: خصخصة فلسطين. رام الله: بيسان. ٢٠١٠.



من «وهم التنمية» إلى تجاوزه

ما حصل في انتخابات ٢٠٠٦، وما تلاه من «إعادة النظر في جملة سياسات التمويل والعمل من جديد على اختبار قدرة المساعدات الدولية على تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وإعادة ضبط توجهاته»، وساهمت المنظمات غير الحكومية في الضبط وإعادة التوجيه عبر حملها لخطاب الديمقراطية والإصلاح الدولي، فكانت بذلك حاملة لمهمة الحضارة الديمقراطية - الاستعمار - إلى المجتمع الفلسطيني.<sup>(١٤)</sup>

وكجزء من تحليل الحالة التي وصلت بالتنمية لمرحلة «الوهم» لا يمكن إغفال منطلقات «مجتمع المانحين» في التعامل مع فلسطين والفلسطيني، ومن خلاصات الجهد النقدي في هذا الجانب يتبين أن المانحين عملوا على «إعادة تشكيل الواقع أو المكان والزمان الفلسطينيين وإعادة موضعة الفلسطيني ضمن هذا الواقع، والواقع ضمن مقولات مجتمع المانحين متشكل من حيز جغرافي خرج من حالة الصراع الاستعماري إلى مرحلة مابعد الصراع وبناء الدولة، وهذا الحيز يمتاز بحياة اجتماعية تعاني جملة من الإشكاليات الفنية التي يمكن تجاوزها من خلال خبراء التنمية» - الغربيين حتماً -، وليتم بعد ذلك موضعة الفرد ضمن هذا الواقع على اعتبار أن «الفرد والجماعة بحاجة إلى تغيير مفاهيمهم حول أنفسهم كأفراد وجماعة بشرية، وتتم عملية التغيير والدخول في علاقات محلية وعالمية من خلال المنظمات غير الحكومية والشبكات العولمية»<sup>(١٥)</sup>، فوفق هذا المقولات سارت التنمية خلال السنوات الماضية حتى وصل بها المآل الحتمي إلى الوهم بما هي مشروع لتحرير الإنسان والاستجابة لتطلعات الجماهير الفلسطينية، هذه الجماهير التي خرجت من كونها جزءاً من العملية التنموية أو مشاركا في صياغتها أو تحقيقها لتتحول إلى مستهدف أو موضوع للتنمية على النمط النيوليبرالي.

وضمن هذا السياق يسفر خطاب المؤسسات المانحة وممارساتها عن دورها في إعادة صياغة الفضاء الفلسطيني بكل مركباته وهذا كان جانبا جوهريا في التصور النقدي الشامل لدى بيسان، فمن خلال البحث في خطاب ودور أهم المانحين في مناطق السلطة، وتتبع أثر مساعداتهم على الواقع الفلسطيني ضمن مشاريع الطرق البديلة والنهج الفلسطيني وتشكيل النخب الفلسطينية، يتبدى أن تشكيل الفضاء بمستوياته المختلفة (الثقافية والسياسية والاقتصادية والمكانية المجتمعية) يتم بصورة تجعله مستجيبا لحاجات المستعمر، «ويتموضع الفلسطينيون كجماعة وأفراد ضمن هذا الفضاء المصنّع، وهذا التشكيل أو التدخل يجري ضمن «عملية تدخل تحويلي» تحلل فاعلية التمويل وخطاب الممولين وما يسفر عن هذه العملية على الواقع المادي والمعنوي والذي يختصر هنا بمقولة الفضاء».<sup>(١٦)</sup>

وكجزء من تحليل إعادة التشكيل هذه يبرز بعد توقيع اتفاقية أوسلو تشكيل نخبة جديدة أو إعادة تشكيلها بما يتناسب مع منظومة التمويل والتصور النيوليبرالي للمجتمع الفلسطيني، وهذه «النخب الجديدة تأتي لتحل في الفراغ الناشئ بعد إقصاء نهج ونموذج السياسة الوطنية والإيديولوجية بشكل تدريجي وتحميلها مسؤولية تردي المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذه النخبة الجديدة تأتي لتعزز النموذج الليبرالي الجديد، والذي يستقي الشرعية مما يسمى بالتنمية والمهنة والتخصص، وضمن دراسة واقع التنمية بكل فاعليه تم إجماع كيفية دخول «مقاتلي التنمية» الفلسطينيين في شبكات معولة تعتمد نظرة المشاريع وتحلل المنطق الذي يبررون به سلوكهم وبالتالي المعنى الذي يغلف فعلهم السياسي والاجتماعي

١٤. سلمي، أميرة. وهم التنمية: المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟ مراجعة مفاهيمية. رام الله: بيسان. ٢٠١٠.

١٥. النملة، حازم. وهم التنمية: مجتمع المانحين وإعادة صياغة المحلي: مراجعة نقدية في / زمن «التنمية». رام الله: بيسان. ٢٠١٠

١٦. حمدان، آيات. المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. رام الله: بيسان. ٢٠١١.

والاقتصادي، في ظل استبدال كامل للمنظومة القيمية الأيديولوجية»، وضمن هذا الجهد تمت دراسة مصادر الشرعية الجديدة للسياسي الفلسطيني الجديد الذي يمارس فعالية سياسية «تحت خطاب اللاسياسة، وباسم التعددية يفرض نظاما شموليا معياريا يمتلك من الصرامة العقديّة» ما يجعل وصف العاملين تحت لوائه بالمقاتلين مقبولا ولا ينطوي على مبالغة أدبية أو مجازية، وضمن كل هذا يستقيم مع هذا الجهد النقدي فهم الكيفية التي تتحول من خلالها التنمية كغاية مشروعة نبيلة إلى عقيدة تم بناؤها وسط حقل من الأوهام.<sup>(١٧)</sup>

ومن خلال الكتابة في منطقة تخوم النقد الخالص وطرح نموذج تنموي جاءت مجموعة دراسات تستهدف فحص احتمالات الفعل الزراعي الفلسطيني وتحليل «اقتصاد الاقتلاع كبنية اقتصادية استعمارية مستمرة في تطوير الفعل الاستعماري عبر أدوات مختلفة، يتم وسمها بصفة «الطبيعية»، وتصبح هناك حاجة إلى تطبيع الممارسات والمفاهيم المقبولة بعد اتفاق أو سلو والذي أنتج على ما يبدو قطيعة مع الثقافة الفلسطينية السائدة قبل أو سلو، ليصبح بذلك العامل الزراعي الفلسطيني معرضا لاستلاب مكثف يحتجز تطوره ليظل العمل في الزراعة حكرًا على العمالة غير الماهرة وعمالة الأطفال، وبالتالي يبقى قطاع الزراعة في فلسطين على أهميته الأقل جاذبية للقوة العاملة بين القطاعات المختلفة، وهذا الجهد إنما يحاول التنبيه لهذا التدهور في هذا القطاع ويوضح ما لهذا القطاع من قيمة حيوية في أي عمل تنموي حقيقي.<sup>(١٨)</sup>

هذه الخلاصات النقدية التي تشكلت على مدار أربع سنوات كانت كفيلة بالوصول إلى قناعة كافية لدى الباحثين في بيسان والعديد من المهتمين والمختصين بالعملية التنموية للقول إن المسار الحالي للتنمية وهمي على كل الأصعدة، وإن التقاعس عن تدارك الحال القائمة سيقود إلى المزيد من التآزم وإدماج المجتمع الفلسطيني ضمن التصور الليبرالي الجديد كمرحلة مركبة من الاستعمار، وتحويل الفلسطينيين كهويات وطنية أو مواطنين إلى سكان يدارون ضمن سوق واسع بما يتجاوز الدلالات الاقتصادية لمفردة «السوق»، وبعد الجهد النقدي المعمق يطرح التساؤل عن البديل المتجاوز للواقع المتردي، وأهم مقومات الوصول إلى هذا التصور العام.

## في التحولات اللازمة لصوغ تنمية بديلة

لم يكن لهذه الدراسات في السنوات الأربع الأخيرة أن تصل إلى موقفها النقدي وقطيعتها مع التصورات الماضية لولا المضي في مسار بحثي لمركز بيسان يتجاوز العقدين من الزمن، شهدا كل هذه التحولات الهائلة في مسيرة الشعب الفلسطيني وشكل بقائه على أرضه ومقاومته لمشاريع الاستيطان والتهويد والاقتلاع، هذا المسار النقدي الذي قدّم المقدمات النظرية والنقدية الضرورية للوصول إلى الصيغة الأكثر جلاء والتي تطرح اليوم، وهذا الجهد المذكور دوما سيساهم في صياغة أي رؤية بديلة للتنمية عبر كل نقد أو تحليل وجهه للصيغة النقيضة المتهاكمة، ولعل لحظات الوضوح الموجودة اليوم لم تتأتى في مراحل سابقة، فالانتفاضة الشعبية الثانية كانت عامل تحفيز على نمو الظواهر التي تدرس اليوم، ويمكن اليوم فهم ما للعمل العسكري الاحتلالي الواسع ضد الشعب الفلسطيني وسلطته خلال العمليات الواسعة في سنوات الانتفاضة الأولى من دور رئيس في صياغة «الرجال الجدد» والسلطة الجديدة والعلاقات الاقتصادية الجديدة مع الاحتلال والعالم.

١٧. صبيح، صبيح. مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. رام الله: بيسان، ٢٠١١.

١٨. عدوان، لورا. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: بيسان، ٢٠١١.

وضمن الرؤية النقدية هذه يمكن القول إن مركز بيسان للبحوث والإنماء التزم بجملة من التحولات العملية والنظرية استجابة لطبيعة الدور النقدي في إطار تنموي، واستجابة أيضا لخصوصية الحالة الفلسطينية، ولولا هذه التحولات لما تمكن المركز عبر البحوث والنشاط على أرض الواقع من الوصول إلى هكذا خلاصات والقطع مع الماضي والعمل على التأسيس لتصور بديل متجاوز، ومن أهم هذه التحولات التعامل مع الحالة التنموية في فلسطين برؤية شمولية تدرك التداخل الحتمي بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية الإنسانية في أي مسار تنموي، ومن هنا كان الجهد البحثي المتبوع أو المصاحب بالبرامج والمشاريع على الأرض يرفض التسليم بالمنطق النيوليبرالي في حصر الرؤية التنموية في الحالة الفلسطينية في الشق الاقتصادي بل وفي إطار النمو الاقتصادي وحسب، ومن هنا كانت المداخل النظرية ومسار العمل البحثي والعملية يتسم بشمولية تتناسب مع الرؤية الأعم للتنمية كجزء من مسار تحرري يمضي نحو تلبية تطلعات الجماهير بتنمية حقيقية مستدامة، ومن هنا يمكن الحكم على أي جهد - ولو كان نقديا خالصا - إن اكتفى بالتعامل مع التنمية على أنها نمو اقتصادي، فبالدرجة الأولى هو يعاني تشوها في فهم التنمية ومن جهة أخرى هو يتساقق مع السياسات النيوليبرالية المجهضة للفعل التنموي من خلال حصره بالبعد الاقتصادي.

والتحوّط الآخر ارتبط بخصوصية فلسطينية نشأت في الضفة وغزة بعد اتفاقية أوسلو وقيام السلطة، ففي الوقت الذي انتعش فيه سوق البحوث الاجتماعية «السياساتية» كجزء من التأسيس لمرحلة الدولة الموعودة أو كإجراء تمهيدي لضخ المساعدات وأموال المانحين - ولا يخفى على أي متابع التضخم الكبير في هذا النوع من البحوث والدراسات-، تطوّرت في ذات السياق ولكن من موقع نقض المقاربات النقدية وتكاثرت على مستوى البحث النظري الفكري، وباتت الحال على نحو يجعل من البحث النقدي معقبا معلقا على شكل المجتمع والحياة الآخذة في التشكّل، في حين يصوغ البحث السياساتي بأموال السلطة والمانحين الواقع المعيش للفلسطينيين، وبات سؤال الجدوى والقيمة يلاحق البحوث النقدية، هذا إن لم تستخدم في تحصيل المنظومة السارية وإعادة إنتاجها لذاتها بصيغ أكفأ أي أن تؤدي دورا وظيفيا يزيد من مناعة النظام المتشكّل، وهنا كان لا بد من إعادة الاعتبار لدور البحث النقدي وذلك عبر ربطه مباشرة بفعل حيّ على أرض الواقع، وهذا ما يقوم به قسم البرامج والضغط والمناصرة في المركز، ورغم القناعة الدائمة بأن التصور الأمثل للعمل النقدي ما يزال بحاجة لجهد أكبر وعمل دؤوب إلا أننا أمام حالة عملية فعالة منذ سنوات، ويعزى لها الفضل في نقد المسار التنموي من حيث نوعية البحث النقدي وقدرته على مواكبة التطورات الجسيمة على الأرض بل واستشراف مآل بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتحذير من المضي في الرؤية التنموية الحالية.

وعلى مقربة من التحوّط السابق يقع تحوّط مركزي آخر مرتبط بإشكالية النظرية والممارسة، أو الكتابة والفعل، النظرية والتطبيق، والتي غالبا ما كانت إشكالية أساسية لدى كل تيار فكري أو مدرسة نظرية، وكذلك الحال على صعيد شخصي لدى كل مثقف على صلة بالتغيرات الجسيمة الملمة بالواقع الذي يخضعه للدراسة والتحليل، ولعل المشتغلين بالنقد تحديدا هم أكثر من يصطدمون بحقيقة أن «التنظير والنظرية والنقد» هي جزء من كل غير مكتمل إن كان الهدف الرئيس هو تغيير الأحوال إلى ما يتجاوزها، وقد تكون أكفأ أشكال النقد وأكثرها التزاما تلك التي تؤسس للانتقال إلى حالة الفعل المتجاوز للواقع، والتفاعل بين موقع النقد النظري والفعل، وفي ضوء هذه الهواجس يمكن فهم الشق العملي في نشاط بيسان طوال السنوات

الماضية، فنفي الطابع النخبوي عن الدراسات المتخصصة لا يتأتى من خلال طرحها للجمهور وحسب، ولكن من العمل مع الفلسطينيين عبر برامج وحملات مستمرة لتحقيق نموذج فعلي لمواجهة سياسات الاحتلال ودعم صمود الفئات المهمشة والشرائح الأكثر تضررا من السياسات التنموية المشوهة، ورفع النبرة في التعامل مع المستوى الرسمي والفصائلي والنقابي ليكون عند التزامه المطلوب تجاه مختلف القضايا الوطنية بكل تفرعاتها.

ويمكن بسهولة ملاحظة الطيف الواسع الذي يشملته جهد / فعل مركز بيسان العملي، ففي إطار التنمية المجتمعية «ينشط المركز من خلال العديد من مشاريعه إلى تنمية قدرات المؤسسات القاعدية الشبابية والنسوية وتمكينها لكي تقوم بتحقيق أهدافها المرجوة، ويشمل هذا التدخل بناء قدرات القائمين على هذه المؤسسات وأعضاء الهيئات العامة والإدارية، من خلال تقديم التدريب اللازم الذي من شأنه أن يساهم في بناء قدراتهم وتقويتهم في مجتمعهم المحلي، كذلك يقدم المركز الدعم في مجال البنى التحتية لهذه المؤسسات كما يدعم أنشطتها»، ويتضح هنا السعي لدعم الفئات المهمشة والأكثر تضررا في المجتمع وتمكينها بمواردها المحلية الداخلية، وهنا تصوّر ثابت للحد سعيًا لإنهاء الاعتماد على «الخارج» بكل مسمياتها في تمويل المشاريع المحلية ناهيك عن مقومات الحياة الأولية، مع اقتناع مركز بيسان الثابت بالحق الفلسطيني «بالتعويض الدولي عن كل ما تسبب به الاستعمار والاحتلال من حرمان للشعب الفلسطيني من موارده الطبيعية وحرمانه من تمكين وجوده وبقائه في وطنه».<sup>(١٩)</sup>

وفي مجال التشبيك والضغط للتأثير في السياسات التنموية على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي تجدر الإشارة إلى دراسات بيسان حول المناطق الصناعية والزراعية المشتركة في جنين وبيت لحم وأريحا والخليل والتي جاءت لتبيان مقدار الضرر الاقتصادي المترتب على المضي في هذه المشاريع، إلى جانب اعتبارها جزءًا من تصور للسلام الاقتصادي ومدخلا تطبيعا اقتصاديا<sup>(٢٠)</sup>، هذا ما قاد إلى تشكيل حملات للدعم والمناصرة والتوعية في المناطق المستهدفة ضد هذه المشاريع، ويمكن النظر إلى هذا «الفعل» المتواصل مع المجتمع المحلي كنموذج للتكامل المفترض والمتحقق بنسب متفاوتة بين الجهد النقدي النظري والفعل على أرض الواقع، وكذلك الحال مع الحملات التي يعمل عليها المركز والموجهة للضغط على السلطة الفلسطينية والحكومة على النهج الاقتصادي المتبع لدى السلطة وتبيان ما يترتب على هذه السياسات من إضرار بالمجتمع الفلسطيني وهذا الجهد يشبّك من أجل القيام به مع فعاليات محلية ونقابية وقاعدية مختلفة لتحقيق حد مرض من النتائج، وتأكيد أن صوغ معايير التنمية الحقيقية لا تتأتى دون الشراكة الواسعة لمختلف القطاعات فيها.<sup>(٢١)</sup>

تحوّط آخر مرتبط بالوعي بنقد الخطاب الليبرالي الجديد في شقه الحقوقي من مقولاته الخاصة دون الانجرار إلى منطق هذا الخطاب العام، ولعل هامش التنظير الحقوقي في الخطاب النيوليبرالي والبون الشاسع بين الخطاب وبين تطبيق معتنقيه له فعليا يغري بالسعي نحو نقد هذا الخطاب من داخله، ويمكن

١٩. الموقع الإلكتروني <http://ar.bisan.org> / بالإضافة إلى مقابلة مطوّلة مع مسؤولة الضغط والمناصرة في بيسان هنا أبو دية

بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٢

٢٠. تمكن مراجعة: - المنطقة الصناعية في إربز .. فشل التعايش الاقتصادي - المنطقة الصناعية في الجملة: التضحية بالأراضي الزراعية مقابل وعود بجل مشكلة البطالة. والاطلاع على تنوع شكل الإنتاج البحثي بما يخدم القطاعات الموجه لها مثل أوراق السياسات وفي هذا السياق: المنطقة الصناعية في جنين.

٢١. مقابلة مع القائم بأعمال مدير مركز بيسان اعتراف الريماوي بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٢

من «وهم التنمية» إلى تجاوزه

الاستشهاد بعديد الدراسات التي نحت هذا المنحى، وتعزز هذا التوجه متساوقاً مع الخطاب السياسي لدى عديد الفصائل والشخصيات والجهات الفلسطينية الناشطة على المستوى المحلي والدولي، وكان العنوان العريض لهذا الاستخدام السياسي هو إدانة «المجتمع الدولي» بلغته الحقوقية ومفاهيمه الليبرالية الجديدة، وتختلف الاجتهادات حول هذا الاستخدام السياسي، إلا أن دخول البحث النقدي إلى هذا الميدان وضمن منطقتي التنظير السياسي، يعني القبول ضمنياً بالمنطلقات التأسيسية لهذا الخطاب، والانطلاق من نقطة متقدمة ضمن المنظومة النيوليبرالية، ومن جانب آخر يتقصد دور السياسي المشغول بمخاطبة «العالم» منذ سنين طويلة، ومن خلال دراسة بحوث بيسان يتبين الوعي بهذا المنزلق والوعي بخطورة الوقوف على ذات الأرضية المسبقة لليبرالية الجديدة والبدء بجهد نقدي سيؤدي دوراً وظيفياً في معالجة النيوليبرالية لأخطائها في السياق الفلسطيني، فالنقد ينطلق من منطلقات أولية نقیضة ترى أن الاقتصاد المعولم والسياسات النيوليبرالية ما هي إلا الشكل الجديد من النظام الاستعماري وبأدوات أكثر كفاءة.

وعلى مقربة من التحوط السابق يبرز تحوط آخر مرتبط بالوعي بالمخاطب في البحوث والدراسات، فما ينتج لدى بيسان يستهدف المجتمع الفلسطيني وقواه الفاعلة بالدرجة الأولى وبالتالي يتنامى الوعي بخطورة اعتماد نقد النيوليبرالية بخطابها وتصوراتها لأن هذا النقد يفيد بأن المخاطب هو النظام العالمي بمؤسساته ووكلائه المحليين، وهؤلاء على دراية تامة بالأهداف العريضة لسياساتهم، ولا يمكن فهم توجيه الخطاب إليهم إلا كجزء من سجل سياسي يأباه الباحث النقدي لنفسه، ومن هنا يمكن فهم البحث النقدي كخطاب موجه إلى أولاً الفلسطينيين بشكل عام، وإلى من تصح تسميتهم «بصناع القرار» على مستوى وطني سياسي أو مؤسساتي، ويتضح هذا الجانب تحديداً في نشاط بيسان من خلال الورش واللقاءات التي تعقب صدور أي منتج بحثي حيث تدعى الأطراف ذات العلاقة رسمياً ومؤسسياً وتدعى الشريحة المعنية أو من يمثلها ويدور نقاش يعرض موقف بيسان وما خلصت إليه الأبحاث، لوضع الجميع أمام التزاماتهم وإثارة نقاش على مستوى وطني، ويمكن فهم هذا الجانب من نشاط المركز كأسلوب للضغط على أطراف العملية التنموية وكذلك كجهد توعوي للمستهدفين بالمشاريع أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.<sup>(٢٢)</sup>

## من النقد إلى التجاوز

في عرض التحولات الأهم عند ممارسة النقد للتنمية في السنوات الأخيرة – عند بيسان والكثير من المشتغلين في هذا السياق – تبرز واحدة من أهم إشكاليات الفكر النقدي أو النظريات النقدية في تعاملها مع الواقع، وتمكن صياغتها في سؤال كالتالي: كيف يمكن نقد الواقع – كشف ما به من تناقضات – دون أن يوفّر هذا النقد مساهمة يستغلها القائمون على النظام المشكل للواقع في حل تناقضاته وتدعيمه من جديد؟ أي كيف يمكن لنقد أي نظام أو واقع أن يتجاوز تسخيرها وظيفياً لتمتين النظام وحل إشكالياته؟

وفي معرض الإجابة عن هذا التساؤل الذي يقع في صلب الجهد النقدي ضمن أي سياق، نسترشد بمساهمة بيسان ضمن حلقة دراسية حول مفهوم النقد يوضح فيها الدكتور إسماعيل الناشف أن «الواقع لا يحمل ويحدد فقط طرق التعامل معه، بل يحمل ويحدد ما يمكن أن ينبثق منه بعد تفكيك النقدي، ومن هنا وجب عدم الاكتفاء بالنقد الشامل لما هو قائم»<sup>(٢٣)</sup>، ويقترح هنا تحديداً القيام بخطوة أولى «هي أن على هذا النقد

٢٢. تمكن الإشارة هنا التقارير البحثية المنتجة في بيسان والمعنية بإجلاء رؤى ومواقف الأحزاب والفصائل الفلسطينية والجهات الناشطة سياسياً من العملية التنموية أمام الجمهور الفلسطيني ومن الأمثلة على دراسات كهذه: الأحزاب السياسية الفلسطينية: رؤية تنموية غائبة، والملف الرئيس في المرصد التنوي: دور الأحزاب والحركات الاجتماعية في التنمية.

٢٣. الناشف، إسماعيل. في رسالة النقد. رام الله: بيسان ٢٠٠٩

الشامل أن يبرز ما يمكن أن ينبثق من القائم، وهذا عبر تحديد ومن ثم إبراز التناقضات الأساسية غير القابلة للحل في النظام القائم ولكنها مفصلية في حركته الآنية والمستقبلية»<sup>(٢٤)</sup>، وبعد القول بأن ما قاد إليه المسار النقدي لدى بيسان والكثير من المشتغلين فكرياً تحت لواء «التنمية» بعد أوصلو هو قطيعة مع المسار التنموي السائد والقول بأنه إلى الوهم أقرب منه إلى أي شيء آخر، يبرز التساؤل في ضوء الاقتباس السابق عن «التناقضات الأساسية غير القابلة للحل في النظام القائم والمفصلية في حركته الآنية المستقبلية»، وأهمية تجاوز النقد الشامل المتوقع عند الكشف عن هذه التناقضات لأنه كما أوضحنا سيغدو مجرد تصويب داخلي للنظام القائم.

وهنا يمكن طرح إضاءة محددة تتعلق بالسلطة الفلسطينية كجزء من الواقع القائم، وعلاقة السلطة بشكلها الحالي وأدوارها الحالية في العملية التنموية من خلال تعبيرات «القطاع العام» أو التعامل معها بمنطق «الدولة» أو الحالة الدولانية، وكذلك السلطة كوسيط أو وكيل للمنظمات الدولية والسياسات النيوليبرالية، أو السلطة كجهاز أمني أو مشغل لقطاعات واسعة من الفلسطينيين... إلخ، كل هذه الاعتبارات والتسميات تؤكد كون السلطة جزءاً من هذا الواقع وجزءاً من بقائه على شكله الحالي، وفي حالة الجهد النقدي لبيسان يظهر بجلاء دور السلطة في هذا المسار الوهمي للتنمية - إن كان المقصود وصولاً لتنمية حقيقية -، ما يجعل من المبرر التفكير في ضوء الاقتباسات السابقة بأن «وهم التنمية» هو واقع اليوم، وأن «السلطة» جزء مفصلي من هذا الواقع في الآن وفي المستقبل، وأن بقاءها ضماناً لاستمراره، ووجودها بالنسبة للتنمية الحقيقية بمثابة تناقض أساس غير قابل للحل، وإبرازه بجلاء هو الخطوة الإضافية التي تتبع «النقد الشامل للواقع»، طبعاً إن كان الافتراض الأساس يرى التنمية الحقيقية «تحررية انعتاقية تروم بناء مجتمع على أسس التنوير والعدالة الاجتماعية والمساواة والإنتاج».

هنا يلحظ التباس لدى القائمين على جزء وافر من الجهد النقدي لمسار التنمية - وبيسان منهم - من حيث أن هنالك قناعة ترشح من البحوث والدراسات بأن وجود السلطة بشكلها الحالي ودورها الحالي هي ضمانة لاستمرار الوهم التنموي، وفي ذات الوقت يتم الحديث عن البحث والتفكير في تنمية بديلة لا تستند إلى إبراز التناقض الأساسي بين وجود السلطة - كما هي منذ وجدت - والتنمية الحقيقية،<sup>(٢٥)</sup> ويتم الانطلاق من التعامل مع «السلطة كمشروع سياسي قائم / خيار حالي مع التركيز على الشعب والمجتمع الفلسطيني»، وفي أحسن الأحوال يتم الحديث عن «تنمية بديلة» «تتجاوز السلطة كمشروع سياسي وتركز على المؤسسات الشعبية والاجتماعية والأهلية والشرائح الاجتماعية في ظل وجود الاحتلال كعنصر معيق»<sup>(٢٦)</sup>، ويسقط هنا إبراز التناقض بين وجود السلطة والتنمية الحقيقية وإن كان يرد بوضوح كنتيجة من نتائج المسار الذي وصل إلى قطيعة تصح تسميتها «وهم التنمية».

وفي ذات الإطار يمكن القول إن وجود الاحتلال يشكل تناقضاً أساسياً مع التنمية الحقيقية وإن استمرار المسار الوهمي للتنمية ملتصق ببقاء الاحتلال، وهذا يؤسس للقول إن التحرر الوطني هو الشرط الأولي لبدء مسار تنمية حقيقية، وقريباً من هذين الافتراضين السابقين حول وجود السلطة وبقاء الاحتلال والتناقض مع مسار التنمية الحقيقي يمكن طرح إشكالية مهمة يتضح من خلال مراجعة منتج بيسان البحثي إلى جانب العديد من المشتغلين بالبحث الاجتماعي إدراكها ولكن دون جهد حقيقي لتجاوزها، ما يعني الاستسلام لها،

٢٤. المصدر السابق

٢٥. هذا اقتراح لواحد من التناقضات الأساسية التي يبدو أن صوغ تنمية بديلة دون البناء عليها سيعيد المشروع النقدي إلى حلقة نقد المسار الوهمي بما يسمح باستخدام النقد لإعادة إنتاج الوهم بصورة أكفأ.

٢٦. بيسان. لماذا العمل؟ نحو تنمية بديلة تستجيب لتطلعات الجماهير. ٢٠١٢



من «وهم التنمية» إلى تجاوزه

وهي تتعلق بتجزئة «المجتمع الفلسطيني» لتجمعات خاضعة لسلطات مختلفة في فلسطين التاريخية والشتات أولاً، ومن ثم في الأرض المحتلة سنة ثمان وأربعين والأرض المحتلة سنة سبع وستين وبعدها الضفة وغزة والقدس، لتصبح الحال اليوم أن هنالك تجمعات مختلفة من المفترض أن يشكل مجموعها الشعب الفلسطيني، ولكنها تعامل بمنطق سياسي واقتصادي واجتماعي كوحدات منفصلة، ومنهجياً يمكن القول إن المجتمع الفلسطيني بات يختزل في الدراسات الاجتماعية إلى الحيز الذي يمارس فيه الباحث نشاطه ويمكن من الوصول إليه، وتمكن بسهولة ملاحظة انحسار الإنتاج البحثي الاجتماعي في الضفة على «مجتمع» الضفة وكذلك الحال في غزة وفي الأرض المحتلة سنة ٤٨، ويدرك الباحثون الاجتماعيون خطورة التسليم بهذا الواقع والمساهمة في إقراره بحثياً، ومن منطلق نقد المسار النقدي يبدو أن الاكتفاء بالإشارة إلى هذه الإشكالية في مقدمات الدراسات تعكس استسلاماً سيترتب عليه الكثير بحثياً وعملياً، ومن هنا التفكير في وسائل لمواجهة هذا التقطع على صعيد منهجي بحثي ضرورة نقدية ملحة، حتى يتم تجنب السقوط في المحلية الضيقة والتي ستستمر في التفتت إن تم التسليم بهذا الواقع، ومن باب الحد الأدنى يمكن إعادة الاعتبار للرؤى التنموية التي ترى أن تنمية حقيقية لا تكون إلا إن كان مجتمعها هو «الفلسطيني» في شتى مواقعها، وهنا عدة بمفهوم التنمية لدلالاته الراضة للاختزال والرؤية التقنية البحتة.

يمكن تلخيص جهد بيسان بعد مرحلة «وهم التنمية» والدخول في مرحلة «التنمية البديلة» بالسعي «نحو الوصول إلى حلول تنصب أولاً نحو التحرر الوطني من الاحتلال الصهيوني، وتخفيف الإلحاق البنيوي الشامل للاقتصادي «الإسرائيلي»، فلا تنمية مستدامة شاملة إلا بإنهاء الاحتلال الكولونيالي الاستيطاني، وتفعيل جميع قطاعات المجتمع بجنسيه كشرط أساسي وكتعبير صريح عن حقهم في المشاركة الديمقراطية في العملية التنموية، وإعادة إنتاج المجتمع وتخفيف وطأة الاحتلال وآثاره المدمرة من خلال التنمية المقاومة التي تقلص الفقر والبطالة وتستعيد دور المنتجين الأساسيين في العملية الإنتاجية كي يتمكن الفلسطيني من الصمود في مرحلة التحرر الوطني كمرحلة انتقالية يتم خلالها التأسيس لمبادئ المجتمع الديمقراطي المستقبلي تحضيراً للدولة الفلسطينية كاملة السيادة القادرة على التحكم في مواردها ومصادرها المادية والبشرية والساعية لبعث الأمل والوصول إلى تحقيقه بتنمية مستدامة».<sup>(٢٧)</sup>

يحمل هذا التصريح الكثير من مقومات القطيعة مع «وهم التنمية» المتواصل، إلى أن استكمال القطيعة المنهجية والنظرية في سبيل التأسيس لقطيعة عملية تكون الشرط الأساس للانطلاق في تنمية بديلة، بحاجة للكثير مما يسمى «نقد النقد» ويمكن النظر إلى الإضاعات السابقة كجزء من هذا النقد المركب، ولا بد من الإشارة إلى أن واحدة من أهم إشكاليات البحث النقدي حول التنمية أو البحث في التنمية مرتبطة بالمدخل الحتمي إلى هذا المسار، وهو «التعريف»، أي ما المقصود «بالتنمية»؟ وعلى بداية هذا التساؤل يظل بمثابة افتراض أولي ينظم البحث والعمل في ما يسمى «التنمية» حتى على صعيد نقدي، وفي طور الإجابة على هذا السؤال أو خوض غمار تحديد تعريف واضح لا بد من التأكيد على أن «التعريف» هو ابن الحاجة إليه وهذه مرتبطة بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي الذي وجد فيه، فكيف الحال مع مفهوم ظهر أساساً كجزء من مشروع حدثي ينظر إلى إنجازاته ومساره التاريخي كقدر محتوم لأي تقدم أو نهوض ويمتلك حق فرض هذا التصور على «التأخرين المتخلفين محتاجي التنمية» وبما يتوافق مع مصالحه قبل كل شيء، هنا تبدو إعادة التعريف أو التصريح بمبررات اعتماده ملحة، ولا يكفي الحديث بعموميات مفرطة في مرحلة يفترض أنها تقطع مع الماضي الوهمي وتؤسس للبديل الملبي لتطلعات الجماهير.

٢٧. كتاب، أيلين. وهم التنمية: مقدمة في نقد التنمية. رام الله: بيسان، ٢٠١٠.



## قائمة المراجع

### ١. العربية

- بلقزین، عبد الإله (محرراً)، المعرفي والأیدیولوجي في الفكر العربي المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية، بیروت، ٢٠١٠
- بوخریسة، بوبكر، السوسیولوجيا المغاربية: بين التركة الكولونیالية ورحلة البحث عن الهوية. إضافات العدد ١٥
- بیسان. لماذا العمل؟ نحو تنمية بديلة تستجيب لتطلعات الجماهير ٢٠١٢.
- جابر، فراس. وهم التنمية: خصخصة فلسطين. رام الله: بیسان ٢٠١٠.
- الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم. مركز دراسات الوحدة العربية، بیروت ٢٠٠٦.
- حمدان، آیات. المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. رام الله: بیسان. ٢٠١١.
- خليلي، لالة. «أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية»، في: هيوك، روجر وآخرون (محررون)، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية- غربية عابرة للاختصاصات. جامعة بيرزيت، ٢٠١١. ص ٥٩-٧٣
- دراج، فيصل، ذاكرة المغلوبين الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني. الدار البيضاء ٢٠٠٢.
- الرياحي، إیاد. وهم التنمية: المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية. رام الله: بیسان. ٢٠١٠.
- سلمی، أميرة. وهم التنمية: المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟ مراجعة مفاهيمية. رام الله: بیسان. ٢٠١٠.
- صبيح، صبيح. مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. رام الله: بیسان. ٢٠١١.
- عبد اللطيف، كمال، في الأیدیولوجيا والمعرفة: مدخل عام. بیروت: المستقبل العربي، العدد ٣٨١، نوفمبر ٢٠١٠.
- عدوان، لورا. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: بیسان. ٢٠١١.
- كتّاب، أیلين. وهم التنمية: مقدمة في نقد التنمية. رام الله: بیسان. ٢٠١٠.
- الناشف، إسماعيل. في رسالة النقد. رام الله: بیسان ٢٠٠٩.
- النّحاس، زكريا. النقد من منظور يساري. رام الله: بیسان ٢٠٠٩.

من «وهم التتمية» إلى تجاوزه

- لومبا، أنيا، غنوم، محمد عبدالغني، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية. اللاذقية ٢٠٠٧.
- المالكي، مجدي، «أن تبحث في ظل بيئة غير ملائمة للبحث - الحالة الفلسطينية»، في: هيوك، روجر وآخرون (محررون)، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية - غربية عابرة للاختصاصات. جامعة بيرزيت، ٢٠١١. ص ١٥٩-١٧٧.
- هيوك، روجر وآخرون (محررون)، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية - غربية عابرة للاختصاصات. جامعة بيرزيت، ٢٠١١.
- وقيدي، محمد. الإستمولوجيا التكوينية للعلوم. إفريقيا الشرق. ٢٠١٠.

## ٢. الإنجليزية

- - Hammami, Rema, Tamari Salim, Populist Paradigms: Palestinian Sociology. American Sociological Association, 1997, pp.275-279
- 
- - Hanafi, Sari, Palestinian Sociological Production: funding and national considerations, Sujata Patel. (ed.) International Handbook of Diverse Sociological Traditions. London 2009: Sage
- \_\_\_\_\_, Donor Community and the Market of Research Production: Framing and De-Framing the Social Sciences. Michael Burawoy et al. (eds.) Facing an Unequal World: Challenges from Sociology. vol III. Pp. 3-35. International Association of Sociology
- \_\_\_\_\_, The Social Sciences Research in Palestinian Territories, The Dilemmas of the Production of the Research Outside of the Universities: <http://portal.unesco.org/education/es/files/51649/11634330625Hanafi-EN.pdf/Hanafi-EN.pdf>
- - Tamari, Salim, Problems of Social Science Research in Palestine: An overview, Current Sociology, SAGE, 1994.

